الإنصاف

في مسائل الخلاف

بين النحويين : البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات

عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد

الأنباري النحوي

المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

بتحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الأول

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

الطبعة الأولى : فى عام ١٣٦٤ هـ — ١٩٤٥ م

عنى بنشره

محمود توفيق

الكتبي بشارع جوهر القائد (السكة الجديدة) بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنبارى وفقه الله :

الحمد لله الملك الحق المبين ، والصلاة [والسلام] على صفوته النبي العربى المبعوث بالدين المتين ، وعلى آله وأصحابه وعترته البررة المتقين .

وبعد ، فإن جماعة من الفقهاء المتأدبين ، والأدباء المتفقهين ، المشتغلين علىّ بعلم العربية ، بالمدرسة النظامية ، عمر الله مبانيها ! ورحم بانيها ! سألونى أن ألخص لهم كتابا لطيفا ، يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويى البصرة والكوفة ، على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعى وأبى حنيفة ؛ ليكون أول كتاب صنف فى علم العربية على هذا الترتيب ، وألف على هذا الأسلوب ؛ لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ، ولا ألف عليه أحد من الخلف . فتوخيت إجابتهم على وفق مسألتهم ، وتحريت إسعافهم لتحقيق طلبتهم ؛ وفتحت فى ذلك الطريق ، وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق ، واعتمدت فى النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف ، لا التعصب والإسراف . مستجيرا بالله ، مستخيرا له فيما قصدت إليه ؛ فالله تعالى ينفع به ؛ إنه قريب مجيب .

١ - مســـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم ـ وهو العلامة ـ وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السموّ ـ وهو العلوّ ـ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم فى اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى ، وعلامة له يعرف به ، ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو دلّ على المسمى فصار كالوسم عليه ؟ فلهذا قلنا إنه مشتق من الوسم ، ولذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب : الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها . والأصل فى اسم وسم ، إلا أنه حذفت منه الفاء التى هى الواو فى وسم ، وزيدت الهمزة فى أوله عوضا عن المحذوف ، ووزنه إعلٌ ؛ لحذف الفاء منه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من السموّ لأن السموّ فى اللغة هو العلوّ ، يقال : سما يسمو سموًّا إذا علا ، ومنه سميت السماء سماء لعلوها ، والاسم يعلو على المسمى ، ويدل على ما تحته من المعنى ، ولذلك قال أبو العباس محمد بن يزيد المبرد : الاسم ما دلّ على مسمى تحته ، وهذا القول كاف فى الاشتقاق ، لا فى التحديد ، فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنه مشتق من السموّ لا من الوسم .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه مشتق من السموّ وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام ـ التى هى الاسم والفعل والحرف ـ لها ثلاث مراتب ؛ فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو « الله ربنا ، ومحمد نبينا » ، وما أشبه ذلك ، فأخبرت بالاسم وعنه ، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل

نحو «ذهب زيد، وانطلق عمرو» وما أشبه ذلك، فأخبرت بالفعل، ولو أخبرت عنه فقلت «ذهب ضرب، وانطلق كتب» لم يكن كلاما؛ ومنها ما لايخبر به ولا يخبر عنه، وهو الحرف نحو «من، ولن، ولم، وبل» وما أشبه ذلك؛ فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لايخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما على الفعل والحرف: أى علا، فدل على أنه مشتق من السمو. والأصل فيه سمو على وزن فعل ـ بكسر الفاء وسكون العين ـ فحذفت اللام التى هى الواو وجعلت الهمزة عوضا عنها، ووزنه إفع؛ لحذف اللام منه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم «إنما قلنا إنه مشتق من الوسم لأن الوسم فى اللغة العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة عليه يعرف به» قلنا: هذا وإن كان صحيحا من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ، وهذه الصناعة لفظية، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ. ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنا أجمعنا على أن الهمزة فى أوله همزة التعويض، وهمزة التعويض إنما تقع تعويضا عن حذف اللام، لاعن حذف الفاء، ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التى هى الواو من بَنَوٍ عوّضوا عنها الهمزة فى أوله فقالوا: اِبن، ولما حذفوا الفاء التى هى الواو من وعدٍ لم يعوّضوا عنها الهمزة فى أوله فلم يقولوا اِعدٌ، وإنما عوّضوا عنها الهاء فى آخره فقالوا: عدة؛ لأن القياس فيما حذف منه لامه أن يعوّض بالهمزة فى أوله، وفيما حذف منه فاؤه أن يعوّض بالهاء فى آخره، والذى يدل على صحة ذلك أنه

لا يوجد فى كلامهم ما حذف فاؤه وعوّض بالهمزة فى أوله ، كما لا يوجد فى كلامهم ماحذف لامه وعوّض بالهاء فى آخره ، فلماوجدنا فى أول «اسم» همزة التعويض علمنا أنه محذوف اللام ، لا محذوف الفاء ؛ لأن حمله على ما له نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير ، فدلّ على أنه مشتق من السموّ لا من الوسم .

والوجه الثانى : أنك تقول «أسميته» ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن تقول «وسمته» فلما لم تقل إلا «أسميت» دلّ على أنه من السموّ وكان الأصل فيه «أسموت» إلا أن الواو التى هى اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء كما قالوا : أعليت ، وأدعيت . والأصل : أعلوت ، وأدعوت ، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء ، فكذلك هاهنا . وإنما وجب أن تقلب الواو ياء رابعة من هذا النحو حملا للماضى على المضارع ، والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو «يعلى ، ويدعى ، ويسمى» والأصل فيه «يُعلِوْ ، ويُدعِوْ ، ويُسمِوْ» وإنما وجب قلبها ياء فى المضارع لوقوعها ساكنة مكسورا ما قبلها ؛ لأن الواو متى وقعت ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ، ألا ترى أنهم قالوا : ميقات ، وميعاد ، وميزان . والأصل : موقات ، وموعاد ، وموزان ؛ لأنه من الوقت ، والوعد ، والوزن ؛ إلا أنه لما وقعت الواو ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء فكذلك هاهنا . وإنما حملوا الماضى على المضارع مراعاة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة والمحافظة على أن تجرى الأبواب على سنن واحد ، ألا ترى أنهم حملوا المضارع على الماضى إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة

نحو « تضربن » وحذفوا الهمزة من أخوات « أُكرم » نحو « نُكرم وتُكرم ويُكرم » والأصل فيها « نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم » كما قال :

« فَإِنَّهُ أَهلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا »

حملا على أُكرم . وإنما حذفت إحدى الهمزتين من « أُكرم » لأن الأصل فيه « أأكرم » فلما اجتمع فيه همزتان كرهوا اجتماعهما فحذفوا إحداهما تخفيفا ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها فى الحذف ، وكذلك حذفوا الواو من أخوات يعد ، نحو « أعد ، ونعد ، وتعد » والأصل فيها : أوعد ، ونوعد ، وتوعد ، حملا على يعد ، وإنما حذفت الواو من « يعد » لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم حملوا سائر أخواتها عليها فى الحذف ، كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف ، فكذلك هاهنا ، حملوا الماضى على المضارع ، وبل أولى ؛ وذلك لأن مراعاة المشاكلة بالقلب أقيس من مراعاة المشاكلة بالحذف ؛ لأن القلب تغيير يعرض فى نفس الحرف ، والحذف إسقاط لأصل الحرف ، والإسقاط فى باب التغيير أتمّ من القلب ، فإذا جاز أن يراعوا المشاكلة بالحذف فبالقلب أولى ، وأما قلب الواو ياء فى الماضى فى نحو « تغازيت ، وترجّيت » وإن لم تقلب ياء فى المضارع لأن الأصل فى تغازيت : غازيت ، وفى ترجّيت : رجّيت ؛ فزيدت التاء فيهما لتدلّ على المطاوعة ، وغازيت ورجّيت يجب قلب الواو فيهما ياء فى المضارع ألا ترى أنك تقول فى المضارع : أُغازى وأُرجّى ، فكذلك فى الماضى ، وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة فى « غازيت أُغازى ، ورجيت أُرجى » فكذلك بعد الزيادة فى تغازيت وترجيت ، حملا لتغازيت على غازيت ،

وتوجيت على رجيت، مراعاة للتشاكل وفرارا من نفرة الاختلاف.

والوجه الثالث: أنك تقول فى تصغيره «سُمَىّ»، ولوكان مشتقا من الوسم لكان يجب أن تقول فى تصغيره «وُسَيم» كما يجب أن تقول فى تصغير زنة: وُزينة، وفى تصغير عِدة: وُعيدة؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها، فلما لم يجز أن يقال إلا «سُمَىّ» دلّ على أنه مشتق من السموّ، لا من الوسم. والأصل فى سُمَىّ: سُمَيو؛ إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة كما قالوا: سيّد وجيّد وهيّن وميّت. والأصل فيه: سيود وجيود وهيون وميوت؛ لأنه من السودد والجودة والهوان والموت، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة، وكذلك أيضا قالوا: طويت طيًّا، ولويت ليًّا، وشويت شيًّا، والأصل فيه: طويا ولويا وشويا؛ إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء، وجعلوهما ياء مشددة؛ وإنما وجب قلب الواو إلى الياء دون قلب الياء إلى الواو لأن الياء أخف من الواو، فلما وجب قلب أحدهما إلى الآخر كان قلب الأثقل إلى الأخف أولى من قلب الأخف إلى الأثقل.

والوجه الرابع: أنك تقول فى تكسيره «أسماء»، ولوكان مشتقا من الوسم لوجب أن تقول أوسام وأواسيم، فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو، لا من الوسم. والأصل فى أسماء أسماو، إلا أنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا: سماء، وكساء، ورجاء، ونجاء. والأصل فيه سماو وكساو ورجاو ونجاو، لقولهم: سموت

وكسوت ورجوت ونجوت ، إلا أنه لما وقعت الواو طرفا وقبلها ألف زائدة قلبت همزة .

ومنهم من قال : إنها قلبت ألفا لأن الألف التى قبلها لما كانت ساكنة خفية زائدة والحرف الساكن حاجز غير حصين لم يعتدوا بها ، فقدروا أن الفتحة التى قبل الألف قد وليت الواو وهى متحركة ، والواو متى تحركت وانفتح ماقبلها وجب أن تقلب ألفا ، ألاترى أنهم قالوا : سما ، وعلا ، ودعا ، وعزا . والأصل فيها سَمَوَ وعلو ودعو وعزو ؛ لقولهم : سموت وعلوت ودعوت وعزوت ، إلا أنه لما تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبت ألفا ، فكذلك هاهنا قلبوا الواو فى أسماو ألفا ، فاجتمع فيه ألفان : ألف زائدة ، وألف منقلبة عن لام الكلمة ، والألفان ساكنان ، وهما لايجتمعان ، فقلبت الألف الثانية المنقلبة عن لام الكلمة همزة لالتقاء الساكنين ، وإنما قلبت إلى الهمزة دون غيرها من الحروف لأنها أقرب الحروف إليها لأن الهمزة هوائية كما أن الألف هوائية ، فلما كانت أقرب الحروف إليها كان قلبها إليها أولى من قلبها إلى غيرها .

والوجه الخامس : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا فى اسم سُمًى على وزن عُلًى ، والأصل فيه سُمُوٌ إلا أنهم قلبوا الواو منه ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها ، فصار سمى ، قال الشاعر :

وَاللهُ أَسْمَاكَ سُمًى مُبَارَكَا ∗ آثَرَكَ اللهُ به إِيثَارَكَا

وفيه خمس لغات : اسم بكسر الهمزة ، واسم بضمها ، وسم بكسر السين ، وسم بضمها . قال الشاعر :

وَعَامُنَــا أَعْجَبَنَا مُقَــدَّمُهْ ۞ يُدْعَى أَبَا السَّمْحِ وَقِرْضَابٌ سُمُهْ

۞ مُبْتَرِكًا لِكُلِّ عَظْمٍ يَلْحُمُهْ ۞

وقال :

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمُهْ ۞ قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقٍ تَعْلَمُهْ

ويروى سمه بضم السين ، وسُمًى على وزن عُلًى ، على ما بينا . والله أعلم

٢ – مســـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة – وهى أبوك وأخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال – معربة من مكانين . وذهب البصريون إلى أنها معربة من مكان واحد ، والواو والألف والياء هى حروف الإعراب . وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد القولين . وذهب فى القول الثانى إلى أنها ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، كالواو والألف والياء فى التثنية والجمع ، وليست بلام الفعل . وذهب على بن عيسى الربعى إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلا قلب ، وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل ، وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب . وذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات .

وقد يحكى عن بعض العرب أنهم يقولون : هـذا أبك ، ورأيت أبك ، ومررت بأبك – من غير واو ولا ألف ولا ياء – كما يقولون فى حالة

الإفراد من غير إضافة.

وقد يحكى أيضا عن بعض العرب أنهم يقولون : هذا أباك ، ورأيت أباك ، ومررت بأباك - بالألف فى حالة الرفع والنصب والجر - فيجعلونه اسما مقصورا ، قال الشاعر :

إنَّ أبَاهَا وأبَا أبَاهَا * قَدْ بَلَغَا فى المَجْد غَايَتَاهَا

ويحكى عن الإمام أبى حنيفة أنه سئل عن إنسان رمى إنسانا بحجر فقتله : هل يجب عليه القود ؟ فقال : لا ، ولو رماه بأبا قُبيس - بالألف على هذه اللغة - لأن أصله أبو فلما تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبوها ألفا بعد إسكانها إضعافا لها كما قالوا : عصا وقفا ، وأصله عصو وقفو ، فلما تحركت الواو وانفتح ماقبلها قلبوها ألفا ، فكذلك هاهنا.

والذى يعتمد عليه فى النصرة أهل الكوفة والبصرة القولان الأولان.

فهذا منتهى القول فى تفصيل المذاهب واللغات. فلنبدأ بذكر الحجج والاستدلالات.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن هذه الحركات - التى هى الضمة والفتحة والكسرة - تكون إعرابا لهذه الأسماء فى حال الإفراد نحو قولك : هذا أب لك ، ورأيت أبا لك ، ومررت بأب لك ، وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أبو ، فاستثقلوا الإعراب على الواو ، فأوقعوه على الباء وأسقطوا الواو ، فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب ، والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت فى الإضافة : هذا أبوك ، وفى النصب : رأيت أباك ، وفى الجر : مررت بأبيك ، والإضافة طارئة على الإفراد —

كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه فى حال الإفراد؛ لأن الحركة التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافة، ألا ترى أنك تقول: هذا غلام، ورأيت غلاما، ومررت بغلام، فإذا أضفته قلت: هذا غلامك، ورأيت غلامك، ومررت بغلامك؛ فتكون الضمة والفتحة والكسرة التى كانت إعرابا له فى حال الإفراد هى بعينها إعرابا له فى حال الإضافة، فكذلك هاهنا، والذى يدل على صحة هذا: تغير الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجرى مجرى الحركات فى كونها إعرابا، بدليل أنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر؛ فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر؛ فدل على أنه معرب من مكانين.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها، تكثيرا لها، وليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان، فوجب أن تكون معربة من مكانين على ماذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب من مكان واحد لأن الإعراب إنما دخل الكلام فى الأصل لمعنى، وهو الفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعانى المختلفة بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية إلى غير ذلك، وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد؛ فلا حاجة إلى أن يجمعوا بين إعرابين؛ لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر؛ فلا حاجة إلى أن يجمع بينهما فى كلمة واحدة، ألا ترى أنهم لايجمعون بين علامتى تأنيث

فى كلمة واحدة نحو مسلمات وصالحات ، وإن كان الأصل فيه مسلمتات وصالحتات ؛ لأن كل واحدة من التاءين تدل على ماتدل عليه الأخرى من التأنيث وتقوم مقامها ، فلم يجمعوا بينهما فكذلك هاهنا ، والذى يدل على صحة ماذهبنا إليه وفساد ماذهبوا إليه أن ماذهبنا إليه له نظير فى كلام العرب ، فإن كل معرب فى كلامهم ليس له إلا إعراب واحد ، وماذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، فإنه ليس فى كلامهم معرب له إعرابان ، فبان أن ماذهبنا إليه له نظير فى كلامهم ، وماذهبوا إليه لا نظير له فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ماليس له نظير .

ومنهم من تمسك بأن قال : لو جاز أن يجتمع فى اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان ، فكما يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن يجتمع فيه إعرابان متفقان ، لامتناع اجتماع إعرابين فى كلمة واحدة ،

والاعتماد على الاستدلال الأول ، وهذا الاستدلال عندى فاسد ؛ لأن الإعراب فى الأصل إنما دخل للفصل بين المعانى بعضها من بعض من الفاعلية والمفعولية على ما بينا ، فلو جوزنا أن يجمع فى اسم واحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى التناقض ؛ لأن كل واحد من الإعرابين يدل على نقيض مايدل عليه الآخر . ألا ترى أنا لو قدرنا الرفع والنصب فى اسم واحد لدل الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية ، وكل واحد منهما نقيض الآخر ، بخلاف مالو قدرنا إعرابين متفقين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على نقيض ما يدل عليه الآخر ؛ فبان الفرق بينهما ، وأن الاعتماد على

الاستدلال الأول .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب فقال : لأنها لو كانت حروف إعراب كالدال من « زيد » والراء من « عمرو » لما كان فيها دلالة على الإعراب ، ألا ترى أنك إذا قلت « ذهب زيد ، وانطلق عمرو » لم يكن فى نفس الدال والراء دلالة على الإعراب ، فلما كان هاهنا هذه الأحرف تدل على الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب .

وهذا القول فاسد ، لأنا نقول : لايخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب فى الكلمة أو فى غيرها ، فإن كانت تدل على الإعراب فى الكلمة فوجب أن يكون الإعراب فيها لأنها آخر الكلمة ، فيئول هذا القول إلى قول الأكثرين . وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فيؤدى إلى أن تكون الكلمة مبنية ، وليس من مذهب هذا القائل أنها مبنية ، فسنبين فساد مذهبه أن الواو والألف والياء فى التثنية والجمع ليست بحروف إعراب ، ولكنها دلائل الإعراب ، مستقصى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

فأما من ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل بلاقلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقل وقلب فقال : لأن الأصل فى قولك هذا أبوه « هذا أَبَوُهُ » فاستثقلت الضمة على الواو ، فنقلت إلى ما قبلها وبقيت الواو على حالها فكان فيه نقل بلا قلب . والأصل فى قولك رأيت أباه « رأيت أَبَوَهُ » فتحركت الواو وانفتح ماقبلها فانقلبت ألفا فكان فيه قلب بلا نقل . والأصل فى قولك مررت بأبيك « مررت

بأَبوِك ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها ، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، فكان فيه نقل وقلب .

وأما من ذهب إلى أن الباء حرف الإعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إشباع الحركات فقال : لأن الباء تختلف عليها الحركات فى حالة الرفع والنصب والجر كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فدل على أن الباء حرف الإعراب وأن هذه الحركات - التى هى الضمة والفتحة والكسرة - حركات إعراب ، وإنما أشبعت فنشأت عنها هذه الحروف - التى هى الواو والألف والياء - فالواو عن إشباع الضمة ، والألف عن إشباع الفتحة ، والياء عن إشباع الكسرة . وقد جاء ذلك كثيرا فى استعمالهم ، قال الشاعر فى إشباع الضمة :

اَللهُ يَعْـلَمُ أَنَّا فى تَلَفُّتِنَا * يَوْمَ الفِرَاقِ إلَى إخْوَانِنَا صُوُرُ

وأَنَّنِى حَيْثُمَا يَثْنِى الهَوَى بَصَرِى * مِنْ حَيْثُمَا سَلَكُوا أَدْنُو فَأَنْظُورُ

أراد « فأنظر » ، فأشبع الضم ، فنشأت الواو . وقال الآخر :

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَـذِراً * مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

أراد « تهج » . وقال الآخر :

* كَأَنَّ فى أَنْيَابِهَا القَرَنْفُولُ *

أراد « القرنفل » . وقال الشاعر فى إشباع الفتحة :

وأَنْتَ مِنَ الغَوَائِلِ حِينَ تُرْمَى * وَمِنْ ذَمِّ الرِّجَالِ بِمُنْتَزَاحِ

أراد « بمنتزح » فأشبع الفتحة فنشأت الألف . وقال الآخر :

أَقُولُ إذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ * يَا نَاقَتَا مَا جُلْتِ مِنْ مَجَالِ

أراد « الكلكل » . وقال الآخر :

إذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ * وَلَا تَرَضَّاهَا وَلَا تَمَلَّقِ

أراد « ولا ترضها » . وقال عنترة :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرَى غَضُوبٍ جَسْرَةٍ * زَيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُكْدَمِ

أراد « ينبع » . وقال الشاعر فى إشباع الكسرة :

تَنْفِي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْيَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

أراد « الدراهم » و « الصيارف » فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، ويحتمل أن يكون الدراهيم جمع دِرْهام ، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال ، وقال الآخر :

كَأَنِّي بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لِقْوَةٍ * عَلَى عَجَلٍ مِنِّي أُطَأْطِئُ شِمْلَالِي

أراد « شملي » ، وقال الآخر :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلَّ أَخْبِيَةٍ * وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَاجِيلُ

أراد « المراجل » . وقال الآخر :

لَا عَهْدَ لِي بِنِيضَالْ * أَصْبَحْتُ كَالشَّنِّ الْبَالْ

أراد « بنضال » . وقال الآخر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي * بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

أراد « ألم يأتك » فأشبع الكسرة فنشأت الياء ، وإشباع الحركات حتى تنشأ عنها هذه الحروف كثير فى كلامهم ، فكذلك هاهنا .

وهذا القول ظاهر الفساد ؛ لأن إشباع الحركات إنما يكون فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات ، وأما فى حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع ، وها هنا بالإجماع تقول فى حال الاختيار : هذا أبوك ، ورأيت أباك ، ومررت بأبيك ، وكذلك سائرها ، فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات ، وأن الحركات ليست للإعراب . على ماسنبين فى الجواب عن كلمات الكوفيين .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه الحركات تكون حركات إعراب فى حال الإفراد فكذلك فى حال الإضافة » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حرف الإعراب فى حال الإفراد هو الباء ؛ لأن اللام التى هى الواو من « أبو » لما حذفت من آخر الكلمة صارت العين التى هى الباء بمنزلة اللام فى كونها آخر الكلمة ، فكانت الحركات عليها حركات إعراب ، فأما فى حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة ؛ لأنهم لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف الحروف بمنزلة اختلاف الحركات ردوا اللام فى الإضافة ؛ ليدلوا على أن من شأنهم الإعراب بالحروف توطئة لما يأتى من باب التثنية والجمع ، وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه الحركات على الباء فى حال الإضافة حركات إعراب ؛ لأن حركات الإعراب لا تكون فى حشو الكلمة ، وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم نحو قائم وقائمة فإنها تصير حرف الإعراب لأنها صارت آخر الكلمة ، وتخرج ما قبلها عن

تلك الصفة لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة فكذلك هاهنا ، وبل أولى ، فإن تاء التأنيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية ، وحرف العلة هاهنا أصلى فى بناء الاسم وليس زائدا ، وإذا ترك ماقبل الزائد حشوا فلأن يترك ماقبل الأصلى حشوا كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن الحركة التى تكون إعرابا للمفرد فى حال الإفراد هى بعينها تكون إعرابا له فى حال الإضافة نحو هذا غلام وهذا غلامك » قلنا : إنما تكون الحركة فيهما واحدة إذا كان حرف الإعراب فيهما واحدا نحو « هذا غلام وهذا غلامك » ، وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فيهما ، فلا يقاس أحدهما على الآخر . وإن ادعوا أن حرف الإعراب فيهما واحد - على خلاف التحقيق من مذهبهم - وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة ، وأنه والحركة مزيدان للإعراب ، فقد بينا أن ذلك لانظير له فى كلامهم ، وأن أحدهما زيادة بغير فائدة ، وأوضحنا فساده بما يغنى عن الإعادة .

وأما قولهم « تغير الحركات على الباء فى حال الرفع والنصب والجر يدل على أنها حركات إعراب » قلنا : هذا لايدل على أنها حركات إعراب ، لأنها إنما تغيرت توطئة للحروف التى بعدها ، لأنها من جنسها ، كما قلنا فى الجمع السالم نحو « مسلمون ومسلمين » فإن ضمة الميم فى الرفع تتغير إلى الكسرة فى حال الجر والنصب ، وليس ذلك بإعراب ، وإنما جعلت الضمة توطئة للواو ، والكسرة توطئة للياء ، فكذلك هاهنا . وإذا بطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب ، وأجمعنا على أن هذه الحروف - التى هى

الواو والألف والياء - تدل على الرفع والنصب والجر الذى هو جملة الإعراب فلا حاجة إلى أن يكون معربا من مكان آخر .

وأما قولهم « إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لقلة حروفها » قلنا : هذا ينتقض بغد ويد ودم ؛ فإنها قليلة الحروف [و] لا تعرب فى حال الإضافة إلا من مكان واحد .

وأما قولهم « ليزيدوا بالإعراب فى الإيضاح والبيان » قلنا : الإيضاح والبيان قد حصل بإعراب واحد ، فصار الإعراب الزائد لغير فائدة ، والحكيم لا يزيد شيئا لغير فائدة ؛ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام ، والله أعلم .

٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة فى أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو على قطرب بن المستنير ، وزعم قوم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازنى إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمى إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبى إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان ، وهو خلاف الإجماع .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت

الزيدين، ومررت بالزيدين. وذهب الزيدون، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين. فتتغير كتغير الحركات نحو «قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد» وما أشبه ذلك؛ فلما تغيرت كتغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دل على أنها بمنزلتها، ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب؛ لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها، كما يقال: حركات الإعراب - أي الحركات التي أعرب الاسم بها - والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعا فقال: يكون في الرفع ألفا، وجعل الياء فيها جرا فقال: ويكون في الجر ياء مفتوحا ما قبلها، وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجر فقال: ويكون في النصب كذلك، وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعا وجرا ونصبا، والرفع والجر والنصب لا يكون إلا إعرابا؛ فدل على أنها إعراب.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إن هذا يؤدي إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له، وهذا لا نظير له، وذلك لا يجوز» لأنا نقول هنا: إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف لأن الحركة تدخل في الحرف، بخلاف ما إذا كان معربا بالحرف لأن الحرف لا يدخل في الحرف، والذي يدل على ذلك الخمسة الأمثلة - وهي: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون وتفعلين يا امرأة - فإنها لما كانت معربة بالحرف لم يكن لها حرف إعراب، ألا ترى أن النون علامة الرفع كالضمة في تضرب؟ وإذا جاز أن تكون هذه الخمسة الأمثلة معربة ولا حرف إعراب لها لأن إعرابها بالحرف

فكذلك هاهنا يجوز أن يكون الاسم فى التثنيـة والجمع معربا ولا حرف إعراب له ، لأن إعرابه بالحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع ، ألا ترى أن الواحد يدل على مفرد فإذا زيدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ؟ فلما زيدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التى وضعت لذلك المعنى ، فصارت بمنزلة التاء فى قائمة والألف فى حبلى ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب فكذلك هذه الحروف هاهنا .

وأما من ذهب إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب فقال : لأنها لو كانت إعرابا لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد فى قولك « قام زيد » وما أشبه ذلك ، ولو أنها حروف إعراب كالدال من زيد لما كان فيها دلالة على الإعراب كما لو قلت « قام زيد » من غير حركة ، وهى تدل على الإعراب ، لأنك إذا قلت « رجلان » علم أنه رفع ، فدل على أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب .

وهذا القول فاسد ، وذلك لأن قولهم « إن هذه الحروف تدل على الإعراب » لا يخلو إما أن تدل على إعراب فى الكلمة أو فى غيرها ، فإن كانت تدل على إعراب فى الكلمة فوجب أن تقدر فى هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة ، فيؤول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين ، وإن كانت تدل على إعراب فى غير الكلمة فوجب أن تكون

الكلمة مبنية ، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبى العباس المبرد وأبى عثمان المازنى أن التثنية والجمع مبنيان .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب فقد أفسده بعض النحويين من وجهين : أحدهما : أن هذا يؤدى إلى أن يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف ، وهذا لا نظير له فى كلامهم . والوجه الثانى : أن هذا يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع فى حال الرفع مبنيين لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له ، وأن يكونا فى حال النصب والجر معربين لانقلابهما ، وليس من مذهب أبي عمر الجرمى أن التثنية والجمع مبنيان فى حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنهما مبنيان فقال : إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد فى التثنية والجمع ، فنزلا منزلة ما ركب من الاسمين نحو « خمسة عشر » وما أشبهه .

وهذا القول أيضا يفسد من وجهين : أحدهما : أن التثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن يدلا على معنيهما من التثنية والجمع ، وإنما يفرد المفرد فى الحكم لوجود لفظه ، وإذا كان كذلك لم يجز أن يشبها بما ركب من شيئين منفصلين كخمسة عشر وما أشبهه . والوجه الثانى : أنهما لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرهما باختلاف العوامل فيهما ؛ لأن المبنى ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه ، فلما اختلف هاهنا آخر التثنية والجمع باختلاف العوامل فيهما دل على أنهما معربان لا مبنيان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما هى الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تغير الحركات » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن القياس كان يقتضى أن لاتتغير كقراءة من قرأ : (إن هذان لساحران) على لغة بنى الحارث بن كعب ، إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ، ألا ترى أنك لو قلت « ضرب الزيدان العمران » لوقع الالتباس ، وليس هذا بمنزلة المقصور فى نحو « ضرب موسى عيسى » لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد ؛ لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورا ، وكذلك التوكيد ، بخلاف المثنى والمجموع ؛ لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ، ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعا ، وكذلك التوكيد ؛ فبان الفرق بينهما ، والذى يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هى الإعراب كالحركات لكان يجب أن لايخل سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات ؛ لأن سقوط الإعراب لايخل بمعنى الكلمة ، ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من الاسم نحو « قام زيد ، ورأيت زيدا ، ومررت بزيد » لم يخل بمعنى الاسم ، ولو أسقطت الألف والواو والياء من التثنية والجمع لأخل بمعنى التثنية والجمع ؟ فلما أخل سقوط هذه الحروف بمعنى التثنية والجمع بخلاف الحركات دل على أنها ليست بإعراب كالحركات .

والوجه الثانى : أن هذه الحروف إنما تغيرت فى التثنية والجمع لأن لها خاصية لاتكون فى غيرهما استحقا من أجلها التغيير ، وذلك أن كل اسم معتل لاتدخله الحركات نحو « رحا وعصا وحبلى وبشرى » له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه ، فنظير رحا وعصا : جمل وجبل ، ونظير حبلى وبشرى : حمراء وصحراء ، وأما التثنية وهذا الجمع الذى على حدها فلا نظير

لواحد منهما إلا بتثنية أو جمع ، فعوضا من فقد النظير الدال على مثل إعرابها تغير هذه الحروف فيهما ،

والوجه الثالث : أن هذا ينتقض بالضمائر المتصلة والمنفصلة ؛ فإنها تتغير فى حال الرفع والنصب والجر ، وليس تغيرها إعرابا ، ألا ترى أنك تقول فى المنفصلة « أنا ، وأنت » فى حال الرفع ، و « إياى وإياك » فى حال النصب ، وتقول فى المتصلة « مررت بك » فتكون الكاف فى موضع جر وهى اسم مخاطب و « رأيتك » فتكون فى موضع نصب ، وتقول « قمت ، وقعدت » فتكون التاء فى موضع رفع ، فتتغير هذه الضمائر فى هذه الأحوال وإن لم يكن تغيرها إعرابا .

وأما قولهم « إن سيبويه سماها حروف الإعراب » قلنا : هذا حجة عليكم ، لأن حروف الإعراب هى أواخر الكلم ، وهذه الحروف هى أواخر الكلم ؛ فكانت حروف الإعراب ، قولهم « إنما سماها حروف الإعراب لأنها التى أعرب الاسم بها كما تقول حركات الإعراب » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ فإن الظاهر فى اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف من الكلمة نحو الدال من زيد والراء من عمرو ، لا على الحرف الذى يكون إعرابا للكلمة ، ألا ترى أن الخمسة الأمثلة أعربت بالحرف ولا حرف إعراب لها .

وأما قولهم « إنه جعل الألف والواو والياء فى التثنية والجمع رفعا وجرا ونصبا إلى آخر ما ذكروه » قلنا : معنى قوله « يكون فى الرفع ألفا ويكون فى الجر ياء وفى النصب كذلك » أى أنه يقع موقع المرفوع وإن لم يكن مرفوعا ،

ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجرورا ، ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن منصوبا . كما يقال : ضمير المرفوع ، وضمير المنصوب ، وضمير المجرور ، وإن لم يكن شىء منها مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ، وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع موقعها من الأسماء المعربة ، فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل فيه الإعراب وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد ، وصار هذا كقول علماء العربية « حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسيتموه » وإن كانت هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ، ألا ترى أن اللام أصلية فى « جبل ، وجمل » كما هى زائدة فى « زيدل ، وعبدل » وكذلك سائرها ، ثم سميت بذلك لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها ، فكذلك ها هنا ، فدل على أنها حروف الإعراب . والذى يدل على أنها ليست هى الإعراب أنا لو قلنا إنها هى الإعراب لأدى إلى أن يكون معرب لا حرف إعراب له ، وهذا لا نظير له .

قولهم « هذا إنما لا يجوز فيما يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل فى كل معرب أن يكون له حرف إعراب ، سواء كان معربا بالحركة أو معربا بالحرف . فأما الخمسة الأمثلة فمنهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهى الألف فى « يفعلان » والواو فى « يفعلون » والياء فى « تفعلين » فعلى هذا لا نسلم ، ولئن سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف الأصل ، وذلك لأنا لو قدرنا لها حرف إعراب لم يخل إما أن يكون اللام أو الضمير أو النون : بطل أن يكون حرف الإعراب اللام ؛ لأن من الإعراب الجزم ؛ فلو جعلناه اللام لوجب

أن يسكن فى حالة الجزم ؛ فكان يؤدّى إلى أن يحذف ضمير الفاعل ، وذلك لايجوزه ، وبطل أيضا أن يكون الضمير حرف الإعراب ؛ لأن الضمير فى الحقيقة ليس جزءا من الفعل وإنما هو اسم قائم بنفسه فى موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز أن يكون إعرابا لكلمة أخرى ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى تثنية الأسماء وجمعها فإنها حروف لا تقوم بنفسها ولا موضع لها من الإعراب فجاز أن تكون حروف الإعراب ، وبطل أن تكون النون حرف الإعراب ؛ لأنها ليست كحرف من الفعل وإنما هى بمنزلة الحركة التى هى الضمة ، ولهذا تحذف فى الجزم والنصب ولا يخلّ حذفها بمعنى الفعل ، ولو كانت حرف الإعراب لما حذفت مع تحركها ، ولأخلّ حذفها بمعنى الفعل ، ولكان الإعراب جاريا عليها ؛ فلذلك لم يجز أن تكون حرف الإعراب ، وعلى هذا تخرج الألف والواو والياء فى التثنية والجمع ، فإنها بمنزلة حروفها ويختل معناهما بحذفها ، فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بينّا ، والله أعلم .

٤ ــ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذى آخره تاء التأنيث إذا سميتَ به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون ، وذلك نحو طَلْحة وطَلْحون . وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ، إلا أنه يفتح اللام فيقول الطلحون ــ بالفتح ــ كما قالوا أَرَضون حملا على أَرَضات . وذهب البصريون إلى أن ذلك لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز جمعه بالواو والنون

وذلك لأنه فى التقدير جمع طلح ؛ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة . قال الشاعر :

« وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِى الشَّهْرِ الْأَصَمّْ »

فكسره على ما لا هاء فيه ، وإذا كانت الهاء فى تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو والنون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والنون . والذى يدل على صحة مذهبنا أنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء أو حبلى لجمعته بالواو والنون فقلت « حمراوون ، وحبلَوْن » . ولا خلاف أن ما فى آخره ألف التأنيث أشد تمكنا فى التأنيث مما فى آخره تاء التأنيث ؛ لأن ألف التأنيث صيغت الكلمة عليها ولم تخرج الكلمة من تذكير إلى تأنيث ، وتاء التأنيث ما صيغت الكلمة عليها وأخرجت الكلمة من التذكير إلى التأنيث ، ولهذا المعنى قام التأنيث بالألف فى منع الصرف مقام شيئين ، بخلاف التأنيث بالتاء ، وإذا جاز أن يجمع بالواو والنون ما فى آخره ألف التأنيث ـ وهى أوكد من التاء ـ فلأن يجوز ذلك فيما فى آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما ابن كيسان فاحتج على ذلك بأن قال : إنما جوزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن التاء تسقط فى الطلحات ، فإذا سقطت التاء وبقى الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو والنون ، كقولهم « أرض وأرضون » ، وكما حركت العين من أرضون بالفتح حملا على أرضات فكذلك حركت العين من الطلحون حملا على الطلحات ؛ لأنهم يجمعون ما كان على « فَعْلة » من الأسماء دون الصفات على « فَعَلات » .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على امتناع جواز هذا الجمع

بالواو والنون وذلك لأن فى الواحد علامة التأنيث ، والواو والنون علامة التذكير ؛ فلو قلنا إنه يجوز أن يجمع بالواو والنون لأدى ذلك إلى أن يجمع فى اسم واحد علامتان متضادتان ، وذلك لا يجوز ، ولهذا إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا « رجل ربعة » جمعوه بلا خلاف فقالوا « ربعات » ولم يقولوا ربعون ، والذى يدل على صحة هذا القياس أنه لم يسمع من العرب فى جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء ، كقولهم فى جمع طلحة « طلحات » وفى جمع هبيرة « هبيرات » قال الشاعر :

رَحِمَ اللهُ أعظُمًا دَفَنُوهَا ٭ بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ

ولم يسمع عن أحد العرب أنهم قالوا الطَّلَحون ولا الهبيرون ، ولا فى شىء من هذا النحو بالواو والنون ، فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس معدوما من جهة النقل فوجب أن لا يجوز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه فى التقدير جمع طلح » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الجمع إنما وقع على جميع حروف الاسم ؛ لأنا إياه نجمع ، وإليه نقصد ، وتاء التأنيث من جملة حروف هذا الاسم ، فلم ننزعها عنه قبل الجمع وإن كان اسما لمذكر لئلا يكون بمنزلة ما سمى به ولا علامة فيه ، فالتاء فى جمعه مكان التاء فى واحده .

وأما ما استشهدوا به من قوله : ٭ وعقبة الأعقاب فى الشهر الأصم ٭ فهو مع شذوذه وقلته فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه ؛ لأن جمع التصحيح ليس على قياس جمع التكسير ليحمل عليه .

وأما قولهم « إنا أجمعنا على أنك لو سميت رجلا بحمراء وحبلى لقلت فى

جمعه حمراوون وحبلون ـ إلى آخر ماقدّروا ، قلنا : إنما جمع ما فى آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل ؛ لأنها صيغت عليها الكلمة ، فنزلت منزلة بعضها ، فلم تفتقر إلى أن تعوّض بعلامة تأنيث الجمع . بخلاف التاء ؛ فإنها يجب حذفها إلى غير بدل ؛ لأنها ما صيغت عليها الكلمة وإنما هى بمنزلة اسم ضم إلى اسم ، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضا منها .

وأما قول ابن كيسان « إن التاء تسقط فى الطلحات ، فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن التاء وإن كانت محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا ؛ لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ، ألا ترى أن الأصل أن تقول فى جمع مسلمة « مسلمتات » وصالحة « صالحتات » إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث فى الجمع حذفوا هذه التاء التى كانت فى الواحد ؛ لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما ؛ لأن كل واحدة منهما علامة تأنيث ، ولا يجمع فى اسم واحد علامتا تأنيث ؛ فحذفوا الأولى فقالوا « مسلمات ، وصالحات » وكان حذف الأولى أولى لأن فى الثانية زيادة معنى ، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط ، والثانية تدل على التأنيث والجمع ، وهى حرف الإعراب ؛ فلما كان فى الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأولى أولى ؛ فهى وإن كانت محذوفة لفظا إلا أنها ثابتة تقديرا ، فصار هذا بمنزلة ماحذف لالتقاء الساكنين ؛ فإنه وإن كان محذوفا لفظا إلا أنه ثابت تقديرا ، فكذلك هاهنا . وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا فى حكم الثابت فينبغى أن لا يجوز أن تجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة .

والذى يدل على فساد ماذهب إليه فتح العين من قوله « الطلحون » لأن

الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يسلم فيه لفظ الواحد فى حروفه وحركاته، والفتح قد أدخل فى جمع التصحيح تكسيرا.

فأما قوله «إن العين حركت من أرضون بالفتح حملا على أرضات» قلنا: لانسلم، وإنما غير فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل فى الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التأنيث منه تخصيصا له بشىء لايكون فى سائر أخواته، مع أن هذا التعويض تعويض جواز لاتعويض وجوب، ألا ترى أنهم لايقولون فى جمع شمس شمسون ولافى جمع قدر قدرون، فلما كان هذا الجمع فى أرض على خلاف الأصل أدخل فيه ضرب من التغيير ففتحت العين منه إشعارا بأنه جمع بالواو والنون على خلاف الأصل؛ فأما إذاجمع من يعقل بالواو والنون فلايجوز أن يجعل بهذه المثابة؛ لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض؛ فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغيير كما كان ذلك فى أرضون، ويخرج على هذا حذف التاء وفتح العين من طلحات: أما حذف التاء فلأن التاء الثانية صارت عوضا عنها لأنها للتأنيث كما أنها للتأنيث، وأما أنتم فحذفتم من غير عوض، فبان الفرق. وأما فتح العين فلأجل الفصل بين الاسم والصفة؛ فإن ما كان على فَعْلة من الأسماء فإنه يفتح منه العين نحو قَصَعَات وجَفَنَات، وما كان صفة فإنه لاتحرك منه العين نحو خدلات وصعبات. وأما جمع التصحيح بالواو والنون فلا يدخله شىء من هذا التغيير، ألا ترى أنه لايفرق فيه بين الاسم والصفة؛ فلا يقال فى الاسم بالفتح نحو عمرون

وبكرون ، وإنما يقال بالسكون نحو عمرون وبكرون ، كما يقال فى الصفة نحو خدلون وصعبون ؛ فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٥ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ؛ فهما يترافعان ، وذلك نحو « زيد أخوك ، وعمرو غلامك » . وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه : فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأنا وجدنا المبتدأ لابد له من خبر ، والخبر لابد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما من صاحبه ، ولا يتم الكلام إلا بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد أخوك » لايكون أحدهما كلاما إلا بانضمام الآخر إليه ؟ فلما كان كل واحد منهما لاينفك عن الآخر ويقتضى صاحبه اقتضاء واحدا عمل كل واحد منهما فى صاحبه مثل ما عمل صاحبه فيه ، فلهذا قلنا إنهما يترافعان كل واحد منهما يرفع صاحبه . ولا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملا ومعمولا ، وقد جاء لذلك نظائر كثيرة ، قال الله تعالى : (أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى) فنصب أيا ما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأيا ما ، فكان كل واحد منهما عاملا ومعمولا . وقال تعالى : (أينما تكونوا

يدركم الموت) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما . وقال تعالى: (فأينما تولوا فثم وجه الله) إلى غير ذلك من المواضع ، فكذلك هاهنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، لأنا نقول : الابتداء لا يخلو إما أن يكون شيئا من كلام العرب عند إظهاره أو غير شىء ؛ فإن كان شيئا فلا يخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة من حروف المعانى ، فإن كان اسما فينبغى أن يكون قبله اسم يرفعه ، وكذلك ما قبله إلى مالا غاية له ، وذلك محال ، وإن كان فعلا فينبغى أن يقال زيد قائما كما يقال حضر زيد قائما ، وإن كان أداة فالأدوات لا ترفع الأسماء على هذا الحد . وإن كان غير شىء فالاسم لا يرفعه إلا رافع موجود غير معدوم ، ومتى كان غير هذه الأقسام الثلاثة التى قدمناها فهو معدوم غير معروف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال إنا نعنى بالابتداء التعرى من العوامل اللفظية ، لأنا نقول : إذا كان معنى الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا . والذى يدل على أن الابتداء لا يوجب الرفع أنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة ، فلما لم يجب ذلك دل على أن الابتداء لا يكون موجبا للرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الابتداء وإن كان الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية لأن العوامل فى هذه

الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف ، وإنما هى أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل فى محل الإجماع إنما هى أمارات ودلالات فالأمارة والدلالة تكون بعدم شىء كما تكون بوجود شىء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكان ترك صبغ أحدهما فى التميز بمنزلة صبغ الآخر ؟ فكذلك هاهنا . وإذا ثبت أنه عامل فى المبتدإ وجب أن يعمل فى خبره ، قياسا على غيره من العوامل ، نحو «كان» وأخواتها و «إن» وأخواتها و «ظننت» وأخواتها ؛ فإنها لما عملت فى المبتدإ عملت فى خبره ، فكذلك هاهنا .

وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعا يعملان فى الخبر فقالوا : لأنا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدإ ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه ؛ غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف ، وذلك لأن المبتدأ اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن له تأثير فى العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن الابتداء هو العامل فى الخبر بواسطة المبتدإ ؛ لأنه لا ينفك عنه ، ورتبته أن لا يقع إلا بعده ، فالابتداء يعمل فى الخبر عند وجود المبتدإ ، لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل فى

الخبر عند وجود المبتدإ إلا أنه عامل معه لأنه اسم والأصل فى الأسماء أن لا تعمل.

وأما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل فى المبتدإ والمبتدأ يعمل فى الخبر فقالوا : إنما قلنا إن الابتداء يعمل فى المبتدإ والمبتدأ يعمل فى الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عامل معنوى ، والعامل المعنوى ضعيف ، فلا يعمل فى شيئين كالعامل اللفظى.

وهذا أيضا ضعيف ؛ لأنه متى وجب كونه عاملا فى المبتدإ وجب أن يعمل فى خبره ؛ لأن خبر المبتدإ يتنزل منزلة الوصف ، ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى كقوله « زيد قائم ، وعمرو ذاهب » أو منزل منزلته كقوله « زيد الشمس حسنا ، وعمرو الأسد شدة » أى يتنزل منزلته وكقولهم « أبو يوسف أبو حنيفة » أى يتنزل منزلته فى الفقه ، قال الله تعالى : (وأزواجه أمهاتهم) أى تتنزل منزلتهن فى الحرمة والتحريم ، فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزلته تنزل منزلة الوصف ؛ لأن الوصف فى المعنى هو الموصوف ، ألا ترى أنك إذا قلت « قام زيد العاقل ، وذهب عمرو الظريف » أن العاقل فى المعنى هو زيد والظريف فى المعنى هو عمرو ، ولهذا لما تنزل الخبر منزلة الوصف كان تابعا للمبتدإ فى الرفع ، كما تتبع الصفة الموصوف ، وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى الموصوف ، سواء كان العامل قويا أو ضعيفا ، فكذلك هاهنا.

وأما قولهم « إن المبتدأ يعمل فى الخبر » فسنذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيين.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنهما يترافعان ؛ لأن كل واحد منهما لابد له من الآخر ولا ينفك عنه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن ماذكرتموه يؤدى إلى محال ، وذلك لأن العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول ، وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما قبل الآخر ، وذلك محال ، وما يؤدى إلى المحال محال .

والوجه الثانى : أن العامل فى الشىء مادام موجودا لايدخل عليه عامل غيره ؛ لأن عاملا لايدخل على عامل ، فلما جاز أن يقال « كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك » بطل أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر .

وأما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا لانسلم أن الفعل بعد أياما وأينما مجزوم بأياما وأينما ، وإنما هو مجزوم بإن ، وأياما وأينما نابا عن إن لفظا وإن لم يعملا شيئا .

والوجه الثانى : أنا نسلم أنهما نابت عن إن لفظا وعملا ، ولكن جاز أن يعمل كل واحد منهما فى صاحبه لاختلاف عملهما ، ولم يعملا من وجه واحد ، فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى صاحبه ، بخلاف ماهنا .

والوجه الثالث : إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه لأنه عامل ؛ فاستحق أن يعمل ، وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو « زيد أخوك » اسمان باقيان على أصلهما فى الاسمية ، والأصل فى الأسماء أن لاتعمل ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم «إن الابتداء لايخلو من أن يكون اسما أو فعلا أو أداة - إلى آخر ماقرروا» قلنا : قدبينا أن الابتداء عبارة [عن التعرى] عن العوامل اللفظية.

قولهم «فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّى عن العوامل اللفظية فهو إذاً عبارة عن عدم العوامل ، وعدم العوامل لا يكون عاملا» قلنا : قد بينا وجه كونه عاملا فى دليلنا بما يغنى عن الإعادة ها هنا ، على أن هذا يلزمكم فى الفعل المضارع ؛ فإنكم تقولون «يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة» وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرى عاملا فى الفعل المضارع جاز لنا أيضا أن نجعل التعرى عاملا فى الاسم المبتدإ.

وحكى أنه اجتمع أبو عمر الجَرمى وأبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، فقال الفراء للجرمى : أخبرنى عن قولهم «زيد منطلق» لِمَ رفعوا زيدا؟ فقال له الجرمى : بالابتداء ، قال له الفراء : ما معنى الابتداء؟ قال : تعريته من العوامل ، قال له الفراء : فأظهره ، قال له الجرمى : هذا معنى لا يُظهر ، قال له الفراء : فمثّله إذاً ، فقال الجرمى : لايتمثل ، فقال الفراء : مارأيت كاليوم عاملا لا يُظهر ولا يتمثل ! فقال له الجرمى : أخبرنى عن قولهم «زيد ضربته» لم رفعتم زيدا؟ فقال : بالهاء العائدة على زيد ، فقال الجرمى : الهاء اسم فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء : نحن لا نبالى من هذا فإنا نجعل كل واحد من الاسمين إذا قلت «زيد منطلق» رافعا لصاحبه ، فقال الجرمى : يجوز أن يكون كذلك فى «زيد منطلق» لأن كل اسم منهما مرفوع فى نفسه فجاز أن يرفع الآخر ، وأما الهاء فى «ضربته» ففى محل النصب ، فكيف ترفع الاسم؟ فقال الفراء : لا نرفعه بالهاء ، وإنما رفعناه بالعائد على زيد ، قال

الجرمى : مامعنى العائد ؟ قال الفراء : معنى لا يُظهر ، فقال الجرمى : أظهره ، قال الفراء : لا يمكن إظهاره ، قال الجرمى : فمثّله ، قال : لايتمثل ، قال الجرمى : لقد وقعت فيما فررت منه . فحكى أنه سئل الفراء بعد ذلك ، فقيل له : كيف وجدت الجرمى ؟ فقال : وجدته آية ، وسئل الجرمى فقيل له : كيف وجدت الفراء ؟ فقال : وجدته شيطانا .

وأما قولهم « إنا نجدهم يبتدئون بالمنصوبات والمسكَّنات والحروف ، ولو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » قلنا : أما المنصوبات فإنها لايتصور أن تكون مبتدأة ؛ لأنها وإن كانت متقدمة فى اللفظ إلا أنها متأخرة فى التقدير ؛ لأن كل منصوب لايخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول ، والمفعول لا بد أن يتقدمه عامل لفظا أو تقديرا ، فلاتصح له رتبة الابتداء ، وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة فى اللفظ متأخرة فى التقدير لم يصح أن تكون مبتدأة ؛ لأنه لا اعتبار بالتقديم إذا كان فى تقدير التأخير ، وأما المسكنات إذا ابتدئ بها فلايخلو إما أن تقع مقدمة فى اللفظ دون التقدير أو تقع مقدمة فى اللفظ والتقدير : فإن وقعت متقدمة فى اللفظ دون التقدير كان حكمها حكم المنصوبات ؛ لأنها فى تقدير التأخير ، وإن وقعت متقدمة فى اللفظ والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب فى أول وضعها أو لاتستحق الإعراب فى أول وضعها : فإن كانت تستحق الإعراب فى أول وضعها نحو « مَن ، وكم » وما أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ، وإنما لم يظهر فى اللفظ لعلة عارضة منعت من ظهوره ، وهى شبه الحرف أو تضمُّن معنى الحرف .

وإن كانت لا تستحق الإعراب فى أول وضعها نحو الأفعال والحروف المبنية على السكون فإنا لا نحكم على موضعها بالرفع بالابتداء ؛ لأنها لا تستحق شيئا من الإعراب فى أول الوضع ، فلم يكن الابتداء موجبا لها الرفع ؛ لأنه نوع منه .

وهذا هو الجواب عن قولهم « إنهم يبتدئون بالحروف ، فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة » وعدم عمله فى محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله فى محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع فى محل ولا يقطع فى محل آخر ؟ وعدم قطعه فى محل لا يقبل القطع لا يدل على عدم قطعه فى محل يقبل القطع ؛ لأن عدم القطع فى محل لا يقبل القطع إنما كان لنبوه فى المحل ، لا لأن السيف غير قاطع ، فكذلك ها هنا : عدم عمل الابتداء فى محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق المعمول ذلك العمل ، لا لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل ، والله أعلم .

٦ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل ، ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أمامك زيد » وفى الدار عمرو » وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش فى أحد قوليه وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، وإنما يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى قولك «أمامك زيد ، وفى الدار عمرو » حل أمامك زيد ، وحل فى الدار عمرو ، فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه ، وهو غير مطلوب ، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل . والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدإ ، أو صفة لموصوف ، أو حالا لذى حال ، أو صلة لموصول ، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفى ، أو كان الواقع بعده «أنَّ» التى فى تقدير المصدر ؛ فالخبر كقوله تعالى : (فأولئك لهم جزاء الضعف) فجزاء مرفوع بالظرف . والصفة كقولك «مررت برجل صالح فى الدار أبوه» والحال كقولك «مررت بزيد فى الدار أبوه» وعلى ذلك قوله تعالى : (وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونور) [فهدى ونور] مرفوعان بالظرف لأنه حال من الإنجيل ، ويدل عليه قوله تعالى : (ومصدقا لما بين يديه) فعطف (مصدقا) على حال قبله ، وما ذاك إلا الظرف . والصلة كقوله تعالى : (ومَن عنده علمُ الكتاب) والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى : (أفى الله شك) وحرف النفى كقولك «مافى الدار أحد» وأنَّ كقوله تعالى : (ومن آياته أنك ترى الأرض) فأنَّ وما عملت فيه فى موضع رفع بالظرف ، وإذا عمل الظرف فى هذه المواضع كلها فكذلك فيما وقع الخلاف فيه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم بعده يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل اللفظية ، وهو معنى الابتداء ، فلو قدر ها هنا عامل لم يكن إلا الظرف ، وهو لا يصلح ها هنا أن يكون عاملا لوجهين :

أحدهما: أن الأصل فى الظرف أن لا يعمل وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل ولو كان ها هنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقول «إن أمامك زيدا، وظننت خلفك عمرا» وما أشبه ذلك؛ لأن عاملا لا يدخل على عامل، فلو كان الظرف رافعا لزيد لما جاز ذلك، ولما كان العامل يتعداه إلى الاسم ويبطل عمله، كما لا يجوز أن تقول «إن يقوم عمرا، وظننت ينطلق بكرا» فلما تعداه العامل إلى الاسم كما قال تعالى: (إنّ لدينا أنكالا وجحيما) ولم يرو عن أحد من القراء أنه كان يذهب إلى خلاف النصب دلّ على ما قلناه.

والثانى: أنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم فى قولك «بك زيد مأخوذ» وبالإجماع أنه لا يجوز ذلك.

اعترضوا على هذين الوجهين من وجهين:

أما الوجه الأول فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم «إن العامل يتعداه إلى الاسم بعده» ليس بصحيح؛ لأن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان: نصب المحل فى نفسه، ونصب العامل، ففاض أحدهما إلى «زيد» فنصبه.

وأما الوجه الثانى فاعترضوا عليه بأن قالوا: قولكم «إنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع الاسم فى قولك: بك زيد مأخوذ» ليس بصحيح، وذلك لأن «بك» مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد، بخلاف قولنا «فى الدار زيد» إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد ويكون كلاما.

وما اعترضوا به على الوجهين باطل:

أما اعتراضهم على الوجه الأول: قولهم «إنه اجتمع فى المحل نصبان

نصب المحل فى نفسه ونصب العامل ، قلنا: هذا باطل من وجهين: أحدهما: أن هذا يؤدى إلى أنه يجوز أن يكون الاسم منصوبا من وجهين، وذلك لا يجوز، ألا ترى أنك لو قلت «أكرمت زيدا وأعطيت عمرا العاقلين» لم يجز أن تنصبه على الوصف؛ لأنك تجعله منصوبا من وجهين، وذلك لا يجوز، فكذلك هاهنا. والوجه الثانى: أن النصب الذى فاض من المحل إلى الاسم لا يخلو إما أن يكون نصب المحل أو نصب العامل؛ فإن قلتم نصب الظرف فقولوا إنه منصوب بالظرف، وهذا ما لا يقول به أحد؛ لأنه لا دليل عليه، وإن قلتم إنه نصب العامل فقد صح قولنا إن العامل يتعداه إلى ما بعده ويبطل عمله.

وأما اعتراضهم على الوجه الثانى: قولهم «إن بك مع الإضافة إلى الاسم لا يفيد بخلاف قولك فى الدار إذا أضيف إليه الاسم فإنه يفيد» فباطل أيضا، وذلك لأنه لو كان عاملا لما وقع الفرق بينهما فى هذا المعنى، ألا ترى أن قولك «ضارب زيد» لا يفيد، و «سار زيد» يفيد، ومع هذا فكل منهما عامل كالآخر، فكذلك كان ينبغى أن يكون هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن الأصل فى قولك أمامك زيد وفى الدار عمرو حلّ أمامك زيد وحلّ فى الدار عمرو فحذف الفعل واكتفى بالظرف منه» قلنا: لا نسلم أن التقدير فى الفعل التقديم، بل الفعل وما عمل فيه فى تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر، وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل فى الخبر التقديم، ولأن المبتدأ يخرج عن

كونه مبتدأ بتقديمه ، ألا ترى أنك تقول «عمرا زيد ضارب» ولا يدل ذلك على أن الأصل فى الخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على المعمول ، فكذلك ها هنا . والذى يدل على أن الفعل هاهنا فى تقدير التأخير ، والاسم فى تقدير التقديم - مسألتان : إحداهما : أنك تقول «فى داره زيد» ولو كان كما زعمتم لأدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر ، وذلك لايجوز . والثانية : أنا أجمعنا على أنه إذا قال «فى داره زيد قائم» فإن زيدا لا يرتفع بالظرف ، وإنما يرتفع عندكم بقائم وعندنا يرتفع بالابتداء ، ولو كان مقدما على زيد لوجب أن لا يلغى .

وأما قولهم «إن الفعل غير مطلوب» قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب ، وذلك لايجوز . وسنبين فساد ذلك فى موضعه .

وأما قولهم «إن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدإ أو صفة لموصوف أو حالا لذى حال أو صلة لموصول أو معتمدا على همزة الاستفهام - إلى غير ذلك» فإنما كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره ، فرجح جانبه على الابتداء ، كما قلنا فى اسم الفاعل إذا جرى خبرا لمبتدإ أو صفة لموصوف أو حالا لذى حال أو صلة لموصول أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفى ؛ فالخبر كقولك «زيد قائم أبوه» ، والصفة كقولك «مررت برجل كريم أخوه» ، والحال كقولك «جاءنى زيد ضاحكا وجهه» ، والصلة كقولك «رأيت الذاهب غلامه» ، والمعتمد على الهمزة نحو «أذاهب أخواك» ، وحرف النفى «ماقائم غلامك» ، وإنما كان ذلك لأن هذه الأشياء أولى بالفعل من غيره ؛ فلهذا غلب جانب تقديره ، بخلاف ماوقع الخلاف فيه ، والله أعلم .

٧ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدإ إذا كان اسما محضا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدإ نحو «زيد أخوك ، وعمرو غلامك» وإليه ذهب على بن عيسى الرمانى من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لايتضمن ضميرا . وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو «زيد قائم ، وعمرو حسن» وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يتضمن ضميرا وإن كان اسما غير صفة لأنه فى معنى ما هو صفة ، ألا ترى أن قولك «زيد أخوك» فى معنى زيد قريبك ، و «عمرو غلامك» فى معنى عمرو خادمك ، وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير ؛ فلما كان خبر المبتدإ هاهنا فى معنى مايتحمل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدإ .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايتضمن ضميرا وذلك لأنه اسم محض غير صفة ، وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغى أن يكون خاليا عن الضمير ؛ لأن الأصل فى تضمن الضمير أن يكون للفعل ، وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابها له ومتضمنا معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو «ضارب ، وقاتل ، وحسن ، وكريم» وما أشبه ذلك ، وما وقع الخلاف فيه ليس بينه وبين الفعل مشابهة بحال ، ألا ترى أنك إذا قلت «زيد أخوك» كان أخوك دليلا على الشخص الذى دل عليه زيد ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فكذلك إذا قلت «عمرو غلامك»

كان غلامك دليلا على الشخص الذى دلّ عليه عمرو ، وليس فيه دلالة على الفعل ؛ فوجب أن لايجوز الإضمار فيه كما لايجوز فى زيد وعمرو .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما قلنا إنه يتضمن الضمير وإن كان اسما محضا لأنه فى معنى ما يتضمن الضمير لأن أخوك فى معنى قريبك ، وغلامك فى معنى خادمك » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يكون قريبك وخادمك متحملا للضمير لأنه يشابه الفعل لفظا ويتضمنه معنى ، وهو الأصل فى تحمل الضمائر ، ولا شبهة فى مشابهة اسم الفاعل والصفة المشبهة به الفعل ، ألا ترى أن « خادم » على وزن « يخدم » فى حركته وسكونه وأن فيه حروف خدم الذى هو الفعل ، وكذلك « قريب » فيه حروف قرب الذى هو الفعل ؛ فجاز أن يتضمن الضمير ، فأما أخوك وغلامك فلا شبهة فى أنه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحال ؛ فينبغى أن لايتحمل الضمير ، وكونه فى معنى مايشبه الفعل لايوجب شبها بالفعل ، ألا ترى أن حروف « أخوك وغلامك » عارية من حروف الفعل الذى هو قرب وخدم ؛ فينبغى أن لايتحمل الضمير ، ألا ترى أن المصدر إنما عمل عمل الفعل نحو « ضربى زيدا حسن » لتضمنه حروفه ، فلو أقمت ضمير المصدر مقامه فقلت « ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح » لم يجز وإن كان ضمير المصدر فى معناه ؛ لأن المصدر إنما عمل عمل الفعل لتضمنه حروفه ، وليس فى ضمير المصدر لفظ الفعل ، فلا يجوز أن يعمل عمله ، فكذلك هاهنا : إنما جاز أن يتحمل نحو « قريبك و خادمك » الضمير لمشابهته للفعل وتضمنه لفظه ، ولم يجز ذلك فى نحو « أخوك » و « غلامك » لأنه لم يشابه الفعل ولم يتضمن لفظه ، والله أعلم .

٨ ـ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك «هند زيد ضاربته هى» لايجب إبرازه. وذهب البصريون إلى أنه يجب إبرازه. وأجمعوا على أن الضمير فى اسم الفاعل إذا جرى على من هو له لايجب إبرازه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لايجب إبرازه فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أنه قدجاء عن العرب أنهم قد استعملوه بترك إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له، قال الشاعر:

وَإِنَّ امْرَأً أَسْرَى إِلَيْكِ وَدُونَهُ ٭ مِنَ الْأَرْضِ مَوْمَاةٌ وَبَيْدَاءُ سَمْلَقُ
لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ ٭ وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمُعَانَ مُوَفَّقُ

فترك إبراز الضمير، ولو أبرزه لقال «محقوقة أنت»، وقال الآخر:

تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا ٭ كَمَا صَدِئَ الْحَدِيدُ عَلَى الْكُمَاةِ

فترك إبرازه، ولو أبرزه لقال «متقلديها هم» فلما أضمره ولم يبرزه دلّ على جوازه، ولأن الإضمار فى اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له لشبه الفعل، وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له، كما إذا جرى على من هو له، فكما جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير من هو له.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجب إبرازه فيه إذا جرى على غير من هو له أنا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على الفعل فى

تحمل الضمير ؛ إذ كانت الأسماء لا أصل لها فى تحمل الضمير ، وإنما يضمر فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو «ضارب وقاتل» والصفة المشبهة به نحو «حسن ، وشديد» وما أشبه ذلك ؛ فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع على الفعل فلا شك أن المشبه بالشىء يكون أضعف منه فى ذلك الشىء ، فلو قلنا إنه يتحمل الضمير فى كل حالة - إذا جرى على من هو له وإذا جرى على غير من هو له - لأدى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع ، وذلك لا يجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجة الأصول ، فقلنا : إنه إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير ليقع الفرق بين الأصل والفرع .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له لأنا لو لم نبرزه لأدى ذلك إلى الالتباس ، ألا ترى أنك لو قلت «زيد أخوه ضارب» وجعلت الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد ، ويلتبس عليه ذلك ، ولو أبرزت الضمير لزال هذا الالتباس ؛ فوجب إبرازه لأنه به يحصل إفهام السامع ورفع الالتباس ، ويخرج على هذا إذا جرى على من هو له ؛ فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ، ألا ترى أنك لو قلت «زيد ضارب غلامه» لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد إذ كان واقعا بعده فلا شىء أولى به منه ، فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول وهو قوله :

* مَحَقُوقَةٌ أنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاءَهُ *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف ، والتقدير

فيه : لمحقوقة بك أن تستجيبي دعاءه ، وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع فى العربية فقد سقط الاحتجاج به .

وأما البيت الثانى ، وهو قول الآخر :

* تَرَى أَرْبَاقَهُمْ مُتَقَلِّدِيهَا *

فلاحجة لهم فيه أيضا ؛ لأن التقدير فيه : ترى أصحاب أرباقهم ، إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى : (واسأل القرية) أى : أهل القرية ، وقال تعالى : (وأشربوا فى قلوبهم العجل) ومنه قولهم « الليلة الهلال » أى : طلوع الهلال ؛ لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث . قال الشاعر :

وَشَرُّ الْمَنَايَا مَيِّتٌ وَسْطَ أَهْلِهِ * كَهُلْكِ الْفَتَى قَدْ أَسْلَمَ الْحَيَّ حَاضِرُهْ

أى منية ميت . وقال الآخر :

وَكَيْفَ تُوَاصِلُ مَنْ أَصْبَحَتْ * خَلَالَتُهُ كَأَبِي مَرْحَبِ

أى : كخلالة أبى مرحب . وقال الآخر :

أَكُلَّ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ * يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وَتَنْتِجُونَهُ

أى : إحراز نعم . وقال الآخر :

كَأَنَّ عَذِيرَهُمْ بِجَنُوبِ سِلَّى * نَعَامٌ قَاقَ فى بَلَدٍ قِفَارِ

أى : كأن عذيرهم عذير نعام . والعذير : الحال ، والحال لايشبه بالنعام .

وقال الآخر :

قَلِيلٌ عَيْبُهُ وَالْعَيْبُ جَمٌّ * وَلَكِنَّ الْغِنَى رَبٌّ غَفُورُ

أي : ولكن الغنى غنى رب غفور ، فحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه .

والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى ؛ فعلى هذا يكون قد أجرى قوله « متقلديها » وهو اسم الفاعل على ذلك المحذوف ، فلا يفتقر إلى إبراز الضمير

وأما قولهم « إن الإضمار فى اسم الفاعل إنما كان لشبه الفعل وهو يشابه الفعل إذا جرى على غير من هو له » قلنا : فلكونه فرعا على الفعل وجب فيه إبراز الضمير هاهنا ؛ لئلا يؤدى إلى التسوية بين الأصل والفرع ، ولما يؤدى إليه ترك الإبراز من اللبس ، على ما بينا ، والله أعلم .

٩ ــ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ، نحو « قائم زيد » ، وذاهب عمرو » ، والجملة نحو « أبوه قائم زيد » ، وأخوه ذاهب عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه مفردا كان أو جملة لأنه يؤدى إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت « قائم زيد » كان فى قائم ضمير زيد ،

وكذلك إذا قلت «أبوه قائم زيد» كانت الهاء فى أبوه ضمير زيد؛ فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرا فى كلام العرب وأشعارهم؛ فأما ماجاء من ذلك فى كلامهم فقولهم فى المثل «فى بيته يؤتى الحكم» وقولهم «فى أكفانه لف الميت» و «مشنوء من يشنؤك» وحكى سيبويه «تميمىٌّ أنا» فقد تقدم الضمير فى هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحكم يؤتى فى بيته، والميت لف فى أكفانه، ومن يشنؤك مشنوء، وأنا تميمى. وأما ماجاء من ذلك فى أشعارهم فنحو ماقال الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا، وَبَنَاتُنَا * بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

ويروى «الأكارم» وتقديره: بنو أبنائنا بنونا. وقال الآخر:

فَتًى مَا ابْنُ الأَغَرِّ إِذَا شَتَوْنَا * وَحُبَّ الزَّادُ فِى شَهْرَىْ قِمَاحِ

وتقديره: ابن الأغر فتى ما إذا شتونا، وقال الشماخ:

كِلَا يَوْمَىْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى * ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظُّنُونِ

ووجه الدلالة من هذا البيت هو أن قوله «وصل أروى» مبتدأ و «ظنون» خبره، و «كلا يومى طوالة» ظرف يتعلق بـ «ظنون» الذى هو خبر المبتدإ، وقد تقدم معموله على المبتدإ؛ فلو لم يجز تقديم خبر المبتدإ عليه وإلا لما جاز تقديم معمول خبره عليه؛ لأن المعمول لا يقع إلا

حيث يقع العامل ، ألا ترى أنك لو قلت « القتال زيدا حين تأتى » فنصبت زيدا بتأتى لم يجز ؛ لأنه لا يجوز أن تقدم تأتى على حين فتقول القتال تأتى حين ؛ فلو كان تقديم خبر المبتدإ ممتنعا كما امتنع هاهنا تقديم الفعل لامتنع تقديم معموله على المبتدإ ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، لأن المعمول تبع للعامل ، فلا يفوقه فى التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ؛ إذ لو قلنا إنه يقع حيث لا يقع العامل لقدّمنا التابع على المتبوع ؛ ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المعدلة ، وإذا ثبت بهذا جواز تقديم معمول خبر المبتدإ على المبتدإ فلأن يجوز تقديم خبر المبتدإ عليه أولى ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ، وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو جوزنا تقديمه لأدى ذلك إلى أن تقدم ضمير الاسم على ظاهره » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الخبر وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه متأخر فى التقدير ، وإذا كان مقدما لفظا متأخرا تقديرا فلا اعتبار بهذا التقديم فى منع الإضمار ؛ ولهذا جاز بالإجماع « ضرب غلامه زيد » إذا جعلت زيدا فاعلا وغلامه مفعولا ؛ لأن غلامه وإن كان متقدما عليه فى اللفظ إلا أنه فى تقدير التأخير فلم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، قال الله تعالى : (فأوجس فى نفسه خيفة موسى) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخرا لفظا ؛ لأن موسى فى تقدير التقديم والضمير فى تقدير التأخير ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْمًا عَلَى عِلَّاتِه هَرِمًا ° يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

وقال الأعشى :

أصَابَ المُلُوكَ فَأفْنَاهُمُ ° وَأخْرَجَ مِنْ بَيْتِه ذَا جَدَنْ

ويروى « ذا يزن » . وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر « كان » على اسمها نحو « كان قائما زيد » ، وإن كان قد قدم فيه ضمير الاسم على ظاهره ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير لم يمنع ذلك من تقديم الضمير ، ولهذا لو فقد هذا التقدير من التقديم والتأخير لما جاز تقديم الضمير ، ألا ترى أنه لا يجوز « ضرب غلامه زيداً » ، إذا جعلت غلامه فاعلا وزيدا مفعولا ؛ لأن التقدير إنما يخالف اللفظ إذا عدل بالشىء عن الموضع الذى يستحقه ، فأما إذا وقع فى الموضع الذى يستحقه فمحال أن يقال إن النية به غير ذلك . وها هنا قد وقع الفاعل فى رتبته والمفعول فى رتبته ، فلم يمكن أن تجعل الضمير فى تقدير التأخير ، بخلاف ما إذا قلت « ضرب غلامه زيد » فجعلت غلامه مفعولا وزيدا فاعلا . فأما قوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات) فإنه وإن كان بتقدير التأخير يصير إلى قولك وإذ ابتلى ربه إبراهيم فيكون إضمارا قبل الذكر كقولك « ضرب غلامه زيداً » ، إلا أن بينهما فرقا ، وذلك لأن قولك « ضرب غلامه زيداً » تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره لفظا وتقديرا ، وقوله تعالى : (وإذ ابتلى إبراهيم ربه) تقدم فيه ضمير الاسم على ظاهره تقديرا لا لفظا ، والضمير متى تقدم تقديرا لا لفظا أو تقدم لفظا لا تقديرا فإنه يجوز ، بخلاف ما إذا تقدم عليه لفظا وتقديرا ، والله أعلم .

١٠ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « لولا » ترفع الاسم بعدها نحو « لولا زيد لأكرمتك » وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها لأنها نائبة عن الفعل الذى لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير فى قولك « لولا زيد لأكرمتك » : لو لم يمنعنى زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا ، وزادوا « لا » على « لو » فصارا بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولهم « أما أنت منطلقا انطلقت معك » والتقدير فيه : أن كنت منطلقا انطلقت معك ، قال الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ * فَإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه : أن كنت ذا نفر ، فحذف الفعل ، وزاد « ما » على أن عوضا عن الفعل ، كما كانت الألف فى اليمانى عوضا عن إحدى ياءى النسب .

والذى يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العوض والمعوض ، ونحن وإن اختلفنا فى أنَّ « أنْ » هاهنا هل هى بمعنى إن الشرطية أو أنها فى تقدير لأن فما اختلفنا فى أن « ما » عوض عن الفعل ، وكذلك أيضا قولهم « إما لا فافعل » هذا تقديره : إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هذا ؛ لأن الأصل فى هذا أن الرجل تلزمه أشياء ، فيطالب بها ، فيمتنع منها ، فيقنع منه ببعضها ، فيقال له « إما لا فافعل هذا » أى :

إن لم تفعل ما يلزمك فافعل هـذا ، ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال ، وزيدت « ما » على « إن » عوضا عنه ، فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذى يدل على أنها صارت عوضا عن الفعل أنه يجوز إمالتها فيقال « إما لا » بالإمالة كما أمالوا « بلى » و « يا » فى النداء ، فلو لم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إمالتها ؛ لأن الأصل فى الحروف أن لا تدخلها الإمالة ، فلما جاز إمالتها ها هنا دل على أنها كافية من الفعل ، كما كانت « بلى » و « يا » كذلك ، وكذلك أيضا قالوا « من سلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به » وتقديره : ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر :

فَطَلِّقْهَا فَلَسْتَ لَهَا بِنِدٍّ ... وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرِقَكَ الْحُسَامُ

أراد : وإلا تطلقها يعل ، وكذلك قالوا « حينئذ الآن » تقديره : واسمع الآن ، ومعناه أن ذاكرا ذكر شيئا فيما مضى يستدعى فى الحال مثله فقال له المخاطب « حينئذ الآن » أى : كان الذى تذكره حينئذ واسمع الآن ، أو دع الآن ذكره ، أو نحو ذلك من التقدير ، وكذلك قالوا « ما أغفله عنك شيئا » وتقديره : انظر شيئا ، كأن قائلا قال « ليس بغافل عنى » فقال المجيب « ما أغفله عنك شيئا » أى : انظر شيئا ، فحذف . والحذف فى كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يحصى ، فدل على أن الفعل محذوف ها هنا بعد « لولا » وأنه اكتفى بلولا ، على ما بينا ، فوجب أن يكون مرفوعا بها ، والذى يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن « أنّ » إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك « لولا أن زيدا

ذاهب لأكرمتك ، ولو كانت فى موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة ، فلما وجب الفتح دل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرتفع بالابتداء دون « لولا » ، وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، ولولا لاتختص بالاسم دون الفعل ، بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم قال الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ‹ هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ
لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّى قَدْ رَمَيْتُهُمُ ‹ لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ

فقال « لولا حددت » فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لاتختص ، فوجب أن لاتكون عاملة ، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء ، والذى يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لولم يمنعنى زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغى أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا ، قال الله تعالى : (وما يستوى الأعمى والبصير ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوى الأحياء ولا الأموات) ثم قال الشاعر :

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقَاةٍ لِحَىٍّ ‹ وَلَا حَىٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقِ

قوله « بباقاة » أراد بباقية ، فأبدل من الكسر فتحة فانقلبت الياء ألفا ، وهى لغة طيء ، وقال الآخر :

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةٍ بِحُزْنٍ ‹ أَجَلْ لَا لَا وَلَا بِرَخَاءِ بَالِ

فلما لم يجز أن يقال لولا أخوك ولا أبوك دل على فساد ما ذهبوا إليه والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ،

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ولولا حرف غير مختص » قلنا : نسلم أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصا ، ولكن لانسلم أن لولا غير مختص . قولهم « إنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم ، كما قال الشاعر :

« لَوْلَا حُدِدتُّ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ »

فأدخلها على الفعل » قلنا : لو التى فى هذا البيت ليست مركبة مع « لا » كما هى مركبة مع لا فى قولك « لولا زيد لأكرمتك » وإنما لو حرف باق على أصله من الدلالة على امتناع الشىء لامتناع غيره ، و « لا » معها بمعنى لم لأن لا مع الماضى بمنزلة لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم لو لم أحدّ ، وهذا كقوله تعالى : (فلااقتحم العقبة) أى : لم يقتحم العقبة ، وكقوله تعالى : (فلا صدّق ولا صلى) أى : لم يصدق ولم يصل ، وكقول الشاعر :

إنْ تَغفِرِ اللَّهُمَّ تَغفِرْ جَمَّا ‌‌ ‌ وَأَىُّ عَبدٍ لَكَ لَا أَلَمَّا

وكقول الآخر :

« وَأَىُّ أمْرٍ سيِّئٍ لَا فَعَلَهْ »

أى : لم يفعله ، فكذلك هاهنا قوله « لولا حددت » أى لو لم أحدّ ، فدل على أن « لولا » هذه ليست لولا التى وقع فيها الخلاف ، فدل على أنها مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فوجب أن تكون عاملة على ما بينا .

وأما قولهم «لو كانت لولا هى العاملة لأن التقدير لو لم يمنعنى زيد لكان فيها معنى الجحد فكان ينبغى أن يعطف عليها بولا ؛ لأن الجحد يعطف عليه بولا – إلى آخر ما قرروه ، قلنا : إنما لم يجز ذلك لأن «لولا» مركبة من لو و لا ، فلما ركبتا خرجت لو من حدّها و لا من الجحد ، إذ ركبتا فصيرتا حرفا واحدا ، فإن الحروف إذا ركب بعضها مع بعض تغير حكمها الأول ، وحدث لها بالتركيب حكم آخر كما قلنا فى «لولا» بمعنى التحضيض ولوما وألّا وما أشبهه ، وكذلك هاهنا ؛ فلهذا لم يجز العطف عليها بولا ، والله أعلم .

١١ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن العامل فى المفعول النصبَ الفعلُ والفاعل جميعا ، نحو «ضرب زيد عمرا» . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونص هشام بن معاوية صاحب الكسائى على أنك إذا قلت «ظننت زيدا قائما» تنصب زيدا بالتاء وقائما بالظن . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل فى المفعول معنى المفعولية ، والعامل فى الفاعل معنى الفاعلية . وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل فى الفاعل والمفعول جميعا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل فى المفعول النصب الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لفظا أو تقديرا ، إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشىء الواحد ، والدليل على ذلك من سبعة أوجه :

الأول : أن إعراب الفعل فى الخمسة الأمثلة يقع بعده نحو « يفعلان ، وتفعلان ، ويفعلون ، وتفعلون ، وتفعلين يا امرأة » ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز أن يقع إعرابه بعده .

والوجه الثانى : أنه يسكن لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل نحو « ضربتَ ، وذهبتَ » لئلا يجتمع فى كلامهم أربع حركات متواليات فى كلمة واحدة ، ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما سكنت لام الفعل لأجله .

والوجه الثالث : أنه يلحق الفعل علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنثا ، فلولا أنه يتنزل منزلة بعضه وإلا لما ألحق علامة التأنيث ؛ لأن الفعل لا يؤنث ، وإنما يؤنث الاسم .

والوجه الرابع : أنهم قالوا « حبذا » فركبوا حب وهو فعل مع ذا وهو اسم ؛ فصارا بمنزلة شىء واحد ، وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء .

والوجه الخامس : أنهم قالوا فى النسب إلى كنت « كنتىّ » فأثبتوا التاء ولو لم يتنزل ضمير الفاعل منزلة حرف من نفس الفعل وإلا لما جاز إثباتها .

والوجه السادس : أنهم قالوا « زيد ظننت منطلق » فألغوا ظننت ، ولولا أن الجملة من الفعل والفاعل بمنزلة المفرد وإلا لما جاز إلغاؤها ؛ لأن العمل إنما يكون للمفردات لا للجمل .

والوجه السابع : أنهم قالوا للواحد « قفا » على التثنية ؛ لأن المعنى قف قف ، قال الله تعالى : (ألقيا فى جهنم) فثنى وإن كان الخطاب لملك واحد وهو مالك خازن النار ؛ لأن المعنى : ألق ألق ، والتثنية إنما تكون للأسماء

لا للأفعال ؛ فدل على أن الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد .

وإذا كان الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، وكان المفعول لايقع إلا بعدهما ـ دل على أنه منصوب بهما ، وصار هذا كما قلتم فى الابتداء والمبتدإ إنهما يعملان فى الخبر ؛ لأنه لايقع إلا بعدهما . والذى يدل على أنه لايجوز أن يكون الناصب للمفعول هو الفعل وحده أنه لو كان هو الناصب للمفعول لكان يجب أن يليه ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبينه ؛ فلما جاز الفصل بينهما دل على أنه ليس هو العامل فيه وحده ، وإنما العامل فيه الفعل والفاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للمفعول هو الفعل دون الفاعل وذلك لأنا أجمعنا على أن الفعل له تأثير فى العمل ، وأما الفاعل فلا تأثير له فى العمل ؛ لأنه اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وهو باق على أصله فى الاسمية ، فوجب أن لا يكون له تأثير فى العمل ، وإضافة ما لا تأثير له فى العمل إلى ما له تأثير ينبغى أن يكون لا تأثير له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الناصب للمفعول الفعل والفاعل لأنه لا يكون إلا بعدهما ـ إلى آخر ما قرروا » قلنا : هذا لايدل على أنهما العاملان فيه ؛ لما بينا أن الفاعل اسم ، والأصل فى الأسماء أن لا تعمل ، وبهذا يبطل قول من ذهب منهم إلى أن الفاعل وحده هو العامل ، والكلام عليه كالكلام على من ذهب من البصريين إلى أن الابتداء والمبتدأ يعملان فى الخبر لهذا المعنى ، وقد بينا فساد ذلك مستقصى فى مسألة المبتدأ والخبر فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم « لو كان الفعل هو العامل فى المفعول لكان يجب أن يليه

ولا يفصل بينه وبينه ، قلنا : هذا يبطل بإنّ ، فإنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقال « إنّ فى الدار لزيدا ، وإن عندك لعمرا ، قال الله سبحانه : (إن فى ذلك لآية) وقال تعالى : (إن لدينا أنكالا) فنصب الاسم بإن وإن لم تله ، فكذلك ها هنا ؛ وإذا لم يلزم ذلك فى الحرف وهو أضعف من الفعل لأنه فرع عليه فى العمل فلأن لا يلزم ذلك فى الفعل وهو أقوى كان ذلك من طريق الأولى . على أنا نقول : إن الفعل قد ولِىَ المفعول ؛ لأن الفعل لما كان أقوى من حروف المعانى صار يعمل عملين ؛ فهذا بذاته رافع للفاعل وناصب للمفعول لزيادته على حروف المعانى ؛ فتقديره تقدير ماعمل وليس بينه وبين معموله فاصل ، وإذا لم يكن بينه وبين معموله فاصل بان أنه قد وليه العامل(١) ، فدل على أن العامل هو الفعل وحده .

وأما ما ذهب إليه الأحمر من إعمال معنى المفعولية والفاعلية فظاهر الفساد ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعم لوجب أن لا يرتفع ما لم يسم فاعله نحو « ضرب زيد » لعدم معنى الفاعلية ، وأن ينصب الاسم فى نحو « مات زيد » لوجود معنى المفعولية ، فلما ارتفع ما لم يسمّ فاعله مع وجود معنى المفعولية وارتفع الاسم فى نحو « مات زيد » مع عدم معنى الفاعلية دل على فساد ما ذهب إليه ، والله أعلم .

---

(١) كذا ولعل الصواب « بان أنه قد وليه المعمول » .

١٢ - مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم «زيدا ضربته» منصوب بالفعل الواقع على الهاء. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر، والتقدير فيه: ضربت زيدا ضربته.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذلك لأن المكنىّ ـ الذى هو الهاء العائد ـ هو الأول فى المعنى؛ فينبغى أن يكون منصوبا به كما قالوا «أكرمت أباك زيدا، وضربت أخاك عمرا».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب بفعل مقدر وذلك لأن فى الذى ظهر دلالة عليه، فجاز إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه، كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم «إنما قلنا إنه منصوب بالفعل الواقع على الهاء لأن المكنىّ هو الأول فى المعنى؛ فينبغى أن يكون منصوبا به كقولهم: أكرمت أباك زيدا» قلنا: هذا فاسد، وذلك لأن انتصاب زيد فى قولهم «أكرمت أباك زيدا» على البدل، وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبدل منه؛ إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرا عن المبدل منه، وأما هاهنا فقد تقدم زيد على الهاء، فلا يجوز أن يكون بدلا منها؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه. على أنا نقول: إن العامل فى البدل عندنا غير العامل فى المبدل منه، وإن العامل فى المبدل منه على

تقدير التكرير فى البدل ، والذى يدل على ذلك إظهاره فى البدل كما أظهر فى المبدل منه ، قال الله تعالى : (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) فقوله (لمن آمن منهم) بدل من قوله (للذين استضعفوا) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ، وقال تعالى : (ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة) فقوله (لبيوتهم) بدل من قوله (لمن يكفر بالرحمن) فأظهر العامل فى البدل كما أظهره فى المبدل منه ، فدل على أنه فى تقدير التكرير ، وأن العامل فى البدل غير العامل فى المبدل منه ، والله أعلم .

١٣ – مسألة

ذهب الكوفيون فى إعمال الفعلين نحو « أكرمنى وأكرمت زيدا ، وأكرمت وأكرمنى زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن إعمال الفعل الثانى أولى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن إعمال الفعل الأول أولى : النقل ، والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيرا ، قال امرؤ القيس :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ ٭ كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ المَالِ

فأعمل الفعل الأول . ولو أعمل الثانى لنصب « قليلا » ، وذلك لم يروه أحد ، وقال رجل من بنى أسد :

فَرَدَّ عَلَى الْفُؤَادِ هَوًى عَمِيدًا ٭ وَسُوئِلَ لَوْ يُبِينُ لَنَا السُّؤَالَا
وَقَدْ نَغْنَى بِهَا وَنَرَى عُصُورًا ٭ بِهَا يَقْتَدْنَنَا الْخُرُدَ الْخِدَالَا

فأعمل الأول ، ولذلك نصب « الخرد الخدالا » ، ولو أعمل الفعل الثانى لقال « تقتادنا الخرد الخدال » بالرفع ، وقال الآخر :

وَلَمَّا أَنْ تَحَمَّلَ آلُ لَيْلَى ٭ سَمِعْتُ بِبَيْنِهِمْ نَعَبَ الْغُرَابَا

فأعمل الأول ؛ ولذلك نصب الغراب ، ولو أعمل الثانى لوجب أن يرفع ،

وأما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثانى ، وهو صالح للعمل كالفعل الثانى ، إلا أنه لما كان مبدوءا به كان إعماله أولى ؛ لقوة الابتداء والعناية به ؛ ولهذا لايجوز إلغاء « ظننت » إذا وقعت مبتدأة نحو « ظننت زيدا قائما » بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة نحو « زيد ظننت قائم ، وزيد قائم ظننت » وكذلك لايجوز إلغاء « كان » إذا وقعت مبتدأة نحو « كان زيد قائما » بخلاف ما إذا كانت متوسطة نحو « زيد كان قائم » فدل على أن الابتداء له أثر فى تقوية عمل الفعل . والذى يؤيد أن إعمال الفعل الأول أولى من الثانى أنك إذا أعملت الثانى أدى إلى الإضمار قبل الذكر . والإضمار قبل الذكر لايجوز فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاختيار إعمال الفعل الثانى : النقل ، والقياس :

أما النقل فقد جاء كثيرا ، قال الله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطرا) فأعمل الفعل الثانى ، وهو أفرغ ، ولو أعمل الفعل الأول لقال : أفرغه عليه ،

وقال تعالى : (هاؤم اقرؤا كتابيه) فأعمل الثانى وهو اقرؤا ، ولو أعمل الأول لقال اقرؤه ، وجاء فى الحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بدا ، وقال الشاعر وهو الفرزدق :

وَلٰكِنَّ نصفًا لَوْ سَبَبْتُ وَسَبَّنِى * بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ من مَنَافٍ وَهَاشِمِ

فأعمل الثانى ، ولو أعمل الأول لقال «سببت وسبونى بنى عبد شمس» بنصب بنى وإظهار الضمير فى سبنى ، وقال طفيل الغنوى :

وَكُمْتًا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مُتُونَهَا * جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ

وقال الآخر وهو رجل من باهلة :

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهِ سَيْفَانَةٌ * تُصْبِى الْحَلِيمَ وَمِثْلُهَا أَصْبَاهُ

وقال الآخر :

قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ * وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

فأعمل الثانى فى هذا البيت فى مكانين : أحدهما «وفى» ، ولو أعمل الأول لقال وفاه ، والثانى «معنى» ، ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد معنى فيقول «وعزة ممطول معنى هو غريمها» ، وتقديره : وعزة ممطول غريمها معنى هو ؛ لأنه قد جرى على عزة وهو فعل الغريم ؛ فقد جرى على غير من هو له ، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه ، فلما لم يظهر الضمير دل على أنه قد أعمل الثانى ، إلا أنهم يقولون على هذا : يجوز أن يكون قد أعمل الأول ولم يظهر الضمير وذلك جائز عندنا . وقد بينا فساد ذلك فى اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مستقصى فى موضعه .

وأما القياس فهو أن الفعل الثانى أقرب إلى الاسم من الفعل الأول ، وليس فى إعماله دون الأول نقض معنى ، فكان إعماله أولى ، ألا ترى أنهم قالوا « خشنت بصدره وصدر زيد » فيختارون إعمال الباء فى المعطوف ، ولا يختارون إعمال الفعل فيه ؛ لأنها أقرب إليه منه ؛ وليس فى إعمالها نقض معنى ، فكان إعمالها أولى . والذى يدل على أن للقرب أثرا أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا « جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ » فأجروا خَرِب على ضَبّ وهو فى الحقيقة صفة للجحر ، لأن الضب لا يوصف بالخراب ؛ فهاهنا أولى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفانى ولم أطلب قليل من المال

فنقول : إنما أعمل الأول منهما مراعاة المعنى ؛ لأنه لو أعمل الثانى لكان الكلام متناقضا ، وذلك من وجهين : أحدهما : أنه لو أعمل الثانى لكان التقدير فيه كفانى قليل ولم أطلب قليلا من المال ، وهذا متناقض ؛ لأنه يخبر تارة بأن سعيه ليس لأدنى معيشة ، وتارة يخبر بأنه يطلب القليل ، وذلك متناقض . والثانى : أنه قال فى البيت الذى بعده :

وَلَكِنَّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ * وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِى

فلهذا أعمل الأول ولم يعمل الثانى . وأما قول الآخر :

وقد نغنى بها ونرى عصورا * بها يقتدننا الخرد الخدالا

فنقول : إنما أعمل الأول مراعاة لحركة الروىّ ؛ فإن القصيدة منصوبة ، وإعمال الأول جائز ، فاستعمل الجائز ليخلص من عيب القافية ، ولا خلاف

فى الجواز ، وإنما الخلاف فى الأولى ، وكذلك أيضا قول الآخر :

* سمعت بينهم نعب الغرابا *

يدل على الجواز ، وهو معارض بأمثاله .

وأما قولهم «إن الفعل الأول سابق فوجب إعماله للعناية به» قلنا : هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون بالمقاربة والجوار أكثر ، على ما بينا فى دليلنا .

وأما قولهم «لو أعملنا الثانى لأدى إلى الإضمار قبل الذكر» قلنا : إنما جوزنا ها هنا الإضمار قبل الذكر لأن ما بعده يفسره ؛ لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان فى الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب ، قال الله تعالى : (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ، ولعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى حكم الأول ، وقال الله تعالى : (أن الله برىء من المشركين ورسوله) فاستغنى بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثانى لعلم المخاطب أن الثانى قد دخل فى ذلك ، قال ضابئ البرجى :

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ * فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال درهم بن زيد الأنصارى :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا * عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْىُ مُخْتَلِفُ

واستغنى بذكر خبر الآخر عن ذكر خبر الأول ، وقال الفرزدق :

إنِّى ضَمِنْتُ لِمَنْ أَتَانِى مَا جَنَى * وَأَبَى فَكُنْتُ وَكَانَ غَيْرَ غَدُور

فاستغنى بخبر الثانى عن الأول . والشواهد على هذا النحو كثيرة ، فدل على جواز الإضمار هاهنا قبل الذكر ؛ لأن مابعده يفسره ، وإذا جاز الإضمار مع عدم تقدم ذكر المظهر لدلالة الحال عليه كما قال تعالى : (حتى توارت بالحجاب) يعنى الشمس وإن لم يجر لها ذكر ، وكما قال تعالى : (كل من عليها فان) يعنى الأرض ، وكما قال الشاعر :

عَلَى مِثْلِهَا أَمْضِى إِذَا قَالَ صَاحِبِى * أَلَا لَيْتَنِى أَفْدِيكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِى

يعنى الفلاة وإن لم يجر لها ذكر ؛ لدلالة الحال ، فلأن يجوز ها هنا الإضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ كان ذلك من طريق الأولى ، ثم إن كان هذا ممتنعا فينبغى أن لا يجوز عندكم . ولا خلاف بين جميع النحويين أنه جائز ، إلا فيما لا يعد خلافا ، فدلّ على فساد ماذكرتموه ، والله أعلم .

١٤ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « نعم ، وبئس » اسمان مبتدآن . وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لايتصرفان ، وإليه ذهب على بن حمزة الكسائى من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما ، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول « ما زيد بنعم

الرجل، قال حسان بن ثابت :

أَلَسْتُ بِنِعْمَ الْجَارُ يُؤْلِفُ بَيْتَهُ * أَخَا قلَّة أَوْ مُعْدِمَ الْمَالِ مُصْرِمَا

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال « نعم السير على بئس العير » وحكى أبو بكر بن الأنبارى عن أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابيا بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك فقال « والله ماهى بنعم المولودة : نصرتها بكاء، وبرها سرقة » فأدخلوا عليهما حرف الخفض ، ودخول حرف الخفض يدل على أنهما اسمان ؛ لأنه من خصائص الأسماء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما اسمان أن العرب تقول : « يانعم المولى ويا نعم النصير » فنداؤهم نعم يدل على الاسمية ؛ لأن النداء من خصائص الأسماء ، ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء . قالوا : ولا يجوز أن يقال إن المقصود بالنداء محذوف للعلم به - والتقدير فيه يا ألله نعم المولى ونعم النصير أنت - فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه كما حذف حرف النداء لدلالة المنادى عليه ؛ لأنا نقول : الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر وما جرى مجراه ، كقراءة الكسائى وأبى جعفر المدنى ويعقوب الحضرمى وأبى عبد الرحمن السلمى والحسن البصرى وحميد الأعرج : (ألا يا اسجدوا لله) أراد يا هؤلاء اسجدوا ، وكما قال الأخطل :

أَلَا يَا أَسْلَمِى يَا هِنْدُ هِنْدَ بَنِى بَدْرٍ * وَإِنْ كَانَ حَيَّانَا عِدَى آخِرَ الدَّهْرِ

وقال الآخر ، وهو ذو الرمة :

أَلَا يَا اُسْلَمِى يَا دَارَ مَىَّ عَلَى الْبِلَى ☆ وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكَ الْقَطْرُ

وقال الآخر ، وهو المرقش :

أَلَّا يَا اَسْلَمِى لَا صُرْمَ لِى الْيَوْمَ فَاطِمَا ☆ وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكِ دَائِمَا

وقال الآخر :

أَلَا يَا اُسْلَمِى قَبْلَ الْفِرَاقِ ظَعِينَا ☆ تَحِيَّةَ مَنْ أَمْسَى إِلَيْكِ حَزِينَا

وقال الآخر ، وهو الكميت :

أَلَا يَا اسْلَمِى يَا تِرْبَ أَسْمَاءَ مِنْ تِرْبِ ☆ أَلَا يَا اُسْلَمِى حُيِّيتِ عَنِّى وَعَنْ صَحْبِى

وقال الآخر ، وهو العجاج :

يَادَارَ سَلْمَى يَااُسْلَمِى ثُمَّ اُسْلَمِى ☆ بِسَمْسَمٍ وَعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ

وقال الآخر :

أَمُسْلِمَ يَا اُسْمَعْ يَا بْنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ☆ وَيَاسَائِسَ الدُّنْيَا وَيَاجَبَلَ الْأَرْضِ

أراد « يا هذا اسمع » . وقال الآخر :

وَقَالَتْ أَلَا يَا اُسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ ☆ فَقُلْتُ سَمِيعًا فَانْطِقِى وَأَصِيبِى

أراد « وقالت يا هـذا اسمع » فحذف المنادى لدلالة حرف النداء عليه . وإنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر دون الخبر لأن المنادى مخاطب ، والمأمور مخاطب ، فحذفوا الأول من المخاطبين اكتفاء بالثانى عنه ، وإذا كان هذا المنادى إنما يقدر محذوفا فيما إذا ولى حرف النداء فعل أمر فلا خلاف أن « نعم المولى » خبر ، فيجب أن لا يقدر المنادى فيه محذوفا ، يدل

عليه أن النداء لايكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه من الطلب والنهى ، ولذلك لا يكاد يوجد فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى ؛ ولهذا لما جاء بعده الخبر فى قوله تعالى : (يا أيها الناس ضرب مثل) شفعه الأمر فى قوله : (فاستمعوا له) فلما كان النداء لايكاد ينفك عن الأمر وهما جملتا خطاب جاز أن يحذف المنادى من الجملة الأولى ، وليس كذلك « يانعم المولى ونعم النصير » لأن نعم خبر ؛ فلا يجوز أن يقدر المنادى فيه محذوفا

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه لايحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال ، ألا ترى أنك لاتقول « نعم الرجل أمس » ولا « نعم الرجل غدا » وكذلك أيضا لاتقول « بئس الرجل أمس » ولا « بئس الرجل غدا » فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما علم أنهما ليسا بفعلين

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنهما غير متصرفين ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال ؛ فلما لم يتصرفا دل على أنهما ليسا بفعلين .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما ليسا بفعلين أنه قد جاء عن العرب « نَعِيمَ الرجل زيد » وليس فى أمثلة الأفعال فعيل ألبتة ، فدل على أنهما اسمان وليسا بفعلين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف ؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا « نعما رجلين ، ونعموا رجالا » وحكى ذلك الكسائى ، وقد رفعا مع ذلك المظهر فى نحو « نعم الرجل ، وبئس الغلام » والمضمر فى

نحو « نعم رجلا زيد ، وبئس غلاما عمرو » فدل على أنهما فعلان .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة التى لا يقلبها أحد من العرب فى الوقف هاء كما قلبوها فى نحو رحمة وسنة وشجرة ، وذلك قولهم « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لأن هذه التاء يختص بها الفعل الماضى لا تتعداه ، فلا يجوز الحكم باسمية ما اتصلت به

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قولكم إن هذه التاء يختص بها الفعل ليس بصحيح ؛ لأنها قد اتصلت بالحرف فى قولهم « ربت ، وثمت ، ولات » فى قوله تعالى : (فنادوا ولات حين مناص) قال الشاعر :

مَاوِىَّ بَلْ رُبَّتَمَا غَارَةٍ ۞ شَعْوَاءَ كَاللَّذْعَةِ بِالْمِيسَمِ[1]

وقال الآخر :

ثُمَّتَ قُمْنَا إِلَى جُرْدٍ مُسَوَّمَةٍ ۞ أَعْرَافُهُنَّ لِأَيْدِينَا مَنَادِيلُ

فلحاقها بالحرف يبطل ما ادعيتموه من اختصاص الفعل بها ، وإذا بطل الاختصاص جاز أن تكون نعم وبئس اسمين لحقتهما هذه التاء كما لحقت ربت وثمت . هذا على أن نعم وبئس لا تلزمهما التاء بوقوع المؤنث بعدهما كما تلزم الأفعال ، ألا ترى أن قولك « قام المرأة ، وقعد الجارية » لا يجوز فى سعة الكلام ، بخلاف قولك « نعم المرأة ، وبئس الجارية » فإنه حسن فى سعة الكلام ؟ فبان الفرق بينهما .

وهذا الاعتراض الذى ذكروه ساقط ، وأما التاء التى اتصلت بربت

---

(١) يروى « ماوى يا ربتما غارة »

وثمت وإن كانت للتأنيث إلا أنها ليست التاء التى فى نعمت وبئست ، والدليل على ذلك من وجهين : أحدهما : أن التاء فى « نعمت المرأة ، وبئست الجارية » لحقت الفعل لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل كما لحقت فى قولهم « قامت المرأة » لتأنيث الاسم الذى أسند إليه الفعل ، والتاء فى « ربت ، وثمت » لحقت لتأنيث الحرف ، لا لتأنيث شىء آخر ، ألا ترى أنك تقول « ربت رجل أهنت » كما تقول « ربت امرأة أكرمت » ولو كانت كالتاء فى نعمت وبئست لما جاز أن تثبت مع المذكر كما لا يجوز أن تثبت مع المذكر فى قولك « نعمت الرجل ، وبئست الغلام » فلما جاز أن تثبت التاء فى ربت مع المذكر دل على الفرق بينهما ، والوجه الآخر : أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة ، وهذه التاء التى تلحق هذين الحرفين تكون متحركة فبان الفرق بينهما ، وأما « لات » فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها ، بل هى كلمة على حيالها ، وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالجواب من أربعة أوجه : وجهان ذكرناهما فى ربت وثمت ، ووجهان نذكرهما الآن : أحدهما : أن الكسائى كان يقف عليها بالهاء ، فاحتج بأنه سأل أبا فقعس الأسدى عنها فقال « ولاه » فإذاً لا تكون بمنزلة التاء فى ربت وثمت ، ولا بمنزلة التاء فى نعمت وبئست ، والوجه الثانى : أن تكون التاء فى (لات حين) متصلة بحين لا بلا ، كذلك ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام ، وحكى أنهم يزيدون التاء على حين وأوان والآن فيقولون : « فعلت هذا تحين كذا ، وتأوان كذا ، وتالآن ، أى : حين كذا ، وأوان كذا ، والآن . وقال الشاعر وهو أبو وجزة السعدى :

العَاطِفُونَ تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ • وَالمُطْعِمُونَ زَمَانَ أَيْنَ المُطْعِمُ

وقال أبو زبيد الطائى :

طَلَبُوا صُلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ • فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ

وقال الآخر :

نَوِّلِي قَبْلَ يَوْمِ نَأْيِي جُمَانَا • وَصِلِينَا كَمَا زَعَمْتِ تَلَانَا[1]

واحتج بحديث ابن عمر حين ذكر لرجل مناقب عثمان فقال له « اذهب بها تلآن إلى أصحابك » واحتج بأنه وجدها مكتوبة فى المصحف الذى يقال له الإمام (تحين) فدل على ماقلناه..

وقولهم « إن التاء لاتلزم نعم وبئس إذا وقع المؤنث بعدهما » فليس بصحيح ؛ لأن التاء تلزمهما فى لغة شطر العرب ، كما تلزم فى قام ، ولا فرق عندهم بين « نعمت المرأة » ، وقامت المرأة » وإنما جاز عند الذين قالوا « نعم المرأة » ولم يجز عندهم « قام المرأة » لأن المرأة فى قولهم « نعم المرأة هند » واقعة على الجنس كقولهم « الرجل أفضل من المرأة » أى جنس الرجال أفضل من جنس النساء ، وكقولهم « أهلك الناس الدينار والدرهم » أى الدراهم والدنانير ، وكوقوع الإنسان على الناس قال الله تعالى : (لقد خلقنا الإنسان فى أحسن تقويم) أراد الناس ، وإذا كان المراد بالمرأة استغراق الجنس فلا خلاف أن أسماء الأجناس والجموع يجوز تذكير أفعالها وتأنيثها ؛ فلهذا المعنى حذف تاء التأنيث من حذفها من « نعم المرأة »

---

(١) « جمانا » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو اسم امرأة

وإذا كانوا قد حذفوها فى حال السعة من فعل المؤنث الحقيقى من قولهم «حضر القاضى اليوم امرأة» فلا يبعد أن يحذفوها من فعل المؤنث الواقع على الجنس. وقد قالوا «ماقعد إلا المرأة ، وما قام إلا الجارية» فحذفوا تاء التأنيث ألبتة ، ولم تأت مثبتة إلا فى ضرورة . فإن قالوا : إنما حذفت تاء التأنيث هاهنا تنبيها على المعنى ؛ لأن التقدير : ماقعد أحد إلا المرأة ، وما قام أحد إلا الجارية . قلنا : هذا مسلم ، ولكن اللفظ يدل على أن المرأة والجارية غير بدل من أحد ، وإن كان المعنى يدل على أنهما بدل ، كما أن اللفظ يدل على أن «شحما» فى قولك «تفقأ الكبش شحما» غير فاعل وإن كان المعنى يدل على أنه فاعل ، فكما أنهم حذفوا تاء التأنيث من قولهم «ماقعد إلا المرأة» تنبيها على المعنى فكذلك حذفوها من قولهم «نعم المرأة» تنبيها على أن الاسم يراد به الجنس

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح ، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه ؛ إذ لا علة هاهنا توجب بناءهما . وهذا تمسك باستصحاب الحال ، وهو من أضعف الأدلة ، والمعتمد عليه ما قدمناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الجر عليهما فى قوله :

« ألستَ بِنِعْمَ الجارُ »

وقول بعض العرب : نعم السير على بئس العير ، وقول الآخر : والله ماهى بنعم المولودة» فنقول : دخول حرف الجر عليهما ليس لهم فيه حجة ؛ لأنه

الحكاية فيه مقدرة ، وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة فى فعليته ، قال الراجز :

وَٱللهِ مَا لَيْلِى بِنَامَ صَاحِبُهْ ﴿﴾ وَلَا مُخَالِطِ اللَّيَّانَ جَانِبُهْ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يحكم لنام بالاسمية لدخول الباء عليه ، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك هاهنا لايجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية ، والتقدير فى قولك :

﴿ ألست بنعم الجار يؤلف بيته ﴾

ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، وكذلك التقدير فى قول بعض العرب « نعم السير على بئس العير » [نعم السير على عير مقول فيه بئس العير] وكذلك التقدير فى قول الآخر « والله ماهى بنعم المولودة » والله ما هى بمولودة مقول فيها نعم المولودة ، وكذلك أيضا التقدير فى البيت الذى ذكرناه والله ما ليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، إلا أنهم حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه ، كقوله تعالى : (أن اعمل سابغات) أى دروعا سابغات ، وكقوله تعالى : (وذلك دين القيمة) أى الملة القيمة ، فصار التقدير فيها : ألست بمقول فيه نعم الجار ، ونعم السير على مقول فيه بئس العير ، وما هى بمقول فيها نعم المولودة ، وما ليلى بمقول فيه نام صاحبه ، ثم حذفوا الصفة التى هى « مقول » وأقاموا المحكى بها مقامها ؛ لأن القول يحذف كثيرا كما يذكر كثيرا ، قال الله تعالى : (والذين اتخذوا من دونه

أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) أى : يقولون مانعبدهم ، وقال تعالى : (الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستغفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شىء رحمة وعلماً) أى : يقولون ربنا ، وقال تعالى : (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم) أى : يقولون سلام عليكم ، وقال تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا) أى : يقولان ربنا ، وقال تعالى : (فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم) أى : يقال لهم أكفرتم ، وقال تعالى : (فظلتم تفكهون إنا لمغرمون) أى : تقولون إنا لمغرمون . وهذا فى كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جدا ، فلما كثر حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التى هى مقول ؛ فدخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا على غيره تقديرا ، كما دخلت الإضافة على الفعل لفظا وإن كانت داخلة على غيره تقديرا فى قوله :

مَا لَكَ عندى غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرْ ﴿﴾ وَغَيْرُ كَبْدَاءَ شَدِيدَةِ الْوَتَرْ

﴿﴾ جَادَتْ بِكَفَّىْ كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرْ ﴿﴾

أى : بكفى رجل كان من أرمى البشر ، فحذف الموصوف الذى هو «رجل» وأقام الجملة مقامه ، فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظا وإن كانت داخلة على غيره تقديرا ، فكذلك هاهنا : دخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا على غيره تقديرا ، ونحو هذا من الاتساع مجىء الجملة الاستفهامية وصفا فى نحو قوله :

* جَاءُوا بِضَيْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذِّئْبَ قَطْ *(١)

فقوله « هل رأيت الذئب قط » جملة استفهامية فى موضع وصف لضيح ، وإن كان لا يحتمل صدقا ولا كذبا ، ولكنه كأنه قال: جاءوا بضيح يقول من رآه هل رأيت الذئب قط ، فإنه يشبهه ، ونحو ذلك أيضا من الاتساع مجىء الجملة الأمرية حالا فى قوله :

بِئْسَ مَقَامُ الشَّيْخِ أَمْرِسْ أَمْرِسِ * إِمَّا عَلَى قَعْوٍ وَإِمَّا اقْعَنْسِسِ

أراد بئس مقام الشيخ مقولا فيه أمرس أمرس ، ذم مقاما يقال له ذلك فيه . و « أمرس » أعد الحبل إلى موضعه من البكرة . وإنما جاءت هذه الأشياء فى غير أماكنها لسعة اللغة ، وحسن ذلك ماذكرناه من إضمار القول ، فدل على أن ماتمسكوا به من دخول حرف الجر عليهما ليس بحجة يستند إليها ، ولا يعتمد عليها .

وأما قولهم « إن العرب تقول يا نعم المولى ويا نعم النصير » فنقول : المقصود بالنداء محذوف للعلم به ، والتقدير فيه : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما قولهم « إن المنادى إنما يقدر محذوفا إذا ولى حرف النداء فعل أمر » فليس بصحيح ؛ لأنه لافرق بين الفعل الأمرىّ والخبرىّ فى امتناع مجىء كل واحد منهما بعد حرف النداء ، إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء إليه ، والذى يدل على أنه لافرق بينهما مجىء الجملة الخبرية بعد حرف

---

(١) فى أكثر كتب النحاة « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط »

النداء بتقدير حذف المنادى كما تجىء الجملة الأمرية بعد حرف النداء بتقدير حذف المنادى ، قال الشاعر :

يَا لَعْنَةُ اللهِ وَالأَقْوَامِ كُلِّهِمُ ... وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ جَارِ

أراد : ياهؤلاء لعنة الله على سمعان ، وقال الآخر :

يَا لَعْنَةُ اللهِ عَلَى أَهْلِ الرَّقَمْ ... أَهْلِ الْحَمِيرِ وَالْوَقِيرِ وَالْخُزُمْ

وقال الآخر :

يَا لَعَنَ اللهُ بَنِى السَّعْلَاتِ ... عَمْرَو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ(١)

أراد بالنات الناس لحول السين تاء ، وقال الآخر :

يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِىءُ بِهِمْ ... أُمُّ الْهُنَيْبِرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِى

وهى جملة خبرية ، فدل على أنه لا فرق فى ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية ، فوجب أن يكون المنادى محذوفا فى قولهم « يا نعم المولى ويا نعم النصير » والذى يدل على فساد ماذهبوا إليه أنا أجمعنا على أن الجمل لا تنادى ، وأجمعنا على أن « نعم الرجل » جملة ، وإن وقع الخلاف فى نعم هل هى اسم أو فعل ، وإذا امتنع للإجماع قولنا « يا زيد منطلق » فكذلك يجب أن يمتنع « يا نعم الرجل » إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينا .

وأما قولهم « إن النداء لا يكاد ينفك عن الأمر أو ماجرى مجراه ، ولذلك لا يكاد يوجد فى كتاب الله تعالى نداء ينفك عن أمر أو نهى »

---

(١) فى كثير من كتب النحاة :

ياقبح الله بنى السعلات ... عمرو بن يربوع شرار الذات

قلنا : لا نسلم ، بل يكثر مجيء الخبر والاستفهام مع النداء كثرة الأمر والنهى ، أما الخبر فقد قال الله تعالى : (ياعبادى لاخوف عليكم اليوم ولا أنتم تحزنون) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكباً) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أبت هذا تأويل رؤياى من قبل) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أيها الناس إنما بغيكم على أنفسكم) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله) إلى غير ذلك من المواضع ، وأما الاستفهام فقد قال الله تعالى : (يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك) وقال تعالى فى موضع آخر : (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون) وقال فى موضع آخر : (يا أبت لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر) وقال تعالى فى موضع آخر : (ويا قوم مالى أدعوكم إلى النجاة وتدعوننى إلى النار) إلى غير ذلك من المواضع ، فإذا كثر مجيء الخبر والاستفهام كثرة الأمر والنهى فقد تكافآ فى الكثرة ؛ فلا مزية لأحدهما عن الآخر .

وأما قولهم « إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما فلا يقال نعم الرجل أمس ولا بئس الغلام غدا ولا يجوز تصرفهما » فنقول : إنما امتنعا من اقترانهما بالزمان الماضى وماجاء التصرف لأن «نعم» موضوع لغاية المدح و «بئس» موضوع لغاية الذم ، فجعل دلالتهما مقصورة على الآن ؛ لأنك إنما تمدح وتذم بما هو موجود فى الممدوح أو المذموم ، لا بما كان فزال ، ولا بما سيكون ولم يقع .

وأما قولهم «إنه قد جاء عن العرب نعيم الرجل» فهذا مما ينفرد بروايته أبو على قطرب، وهى رواية شاذة، ولئن صحت فليس فيها حجة؛ لأن نعيم أصله نَعِمَ على وزن فعل - بكسر العين - فأشبع الكسرة فنشأت الياء كما قال الشاعر:

تَنْفِى يَدَاهَا الْحَصَى فى كُلِّ هَاجِرَةٍ * نَفْىَ الدَّرَاهِيمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

أراد الدراهم والصيارف، والذى يدل على أن أصل نِعْمَ نَعِمَ أنه يجوز فيها أربع لغات: نعم - بفتح النون وكسر العين - على الأصل، ونعم - بفتح النون وسكون العين - ونعم - بكسر النون والعين - ونعم - بكسر النون وسكون العين - فمن قال نعم - بفتح النون وكسر العين - أتى بها على الأصل كقراءة ابن عامر وحمزة والكسائى والأعمش وخلف (فنعما) بفتح النون وكسر العين، وكما قال طرفة:

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا * نَعِمَ السَّاعُونَ فى الأمْرِ الْمُبِرْ

ومن قال نعم - بفتح النون وسكون العين - حذف كسرة العين، كقراءة يحيى بن وثاب (فنعم عقبى الدار) بفتح النون وسكون العين، وكما قال الشاعر:

فَإِنْ أُهْجُهُ يَضْجَرْ كَمَا ضَجْرَ بَازِلٌ * مِنَ الأُدْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهْ

أراد ضَجِرَ ودَبِرَت فحذف، وقال الآخر:

إِذَا هَدَرَتْ شَقَاشِقُهُ وَنَشْبَتْ * لَهُ الأَظْفَارُ تُرْكَ لَهُ الْمُدَارُ

أراد «نَشِبَت، وتُرِك»، وقال الآخر وهو أبو النجم:

* هَيَّجَهَا نَضْحٌ مِنَ الطَّلِّ سَحَرْ *

وَهَزَّتِ الرِّيحُ النَّـــدَى حِينَ قَطَرْ • لَوْ عُصْرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرْ

أراد عُصِرَ، وقال الآخر:

• رُجْمَ به الشَّيطانُ من هَوَائِهِ •

أراد رُجِمَ، وقال الآخر:

• وَنُفْخُوا فى مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا •

أراد وُنُفِخوا، ومن قال نِعِم ـ بكسر النون والعين ـ كسر النون إتباعا لكسرة العين، كقراءة زيد بن على والحسن البصرى ورؤبة (الحمدِ لله) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام، وكقراءة إبراهيم بن أبى عبلة (الحمدُ لُله) بضم اللام إتباعا لضمة الدال، كقولهم فى «منتن» بكسر الميم إتباعا لكسرة التاء، وكقولهم أيضا «منتن» بضم التاء إتباعا لضمة الميم، ومن قال نِعْم ـ بكسر النون وسكون العين ـ نقل كسرة العين من نَعِم ـ بفتح النون وكسر العين ـ إلى النون، وعليها أكثر القراء، فلما جاز فيها هذه الأربع اللغات دل على أن أصلها نَعِم على وزن فَعِل؛ لأن كل ما كان على وزن فعل من الاسم والفعل وعينه حرف من حروف الحلق فإنه يجوز فيه أربع لغات، فالاسم نحو فَخِذ وفِخِذ وفَخْذ وفِخْذ، والفعل نحو قد شهد وشهد وشهد وشهد، على مابينا فى نَعِم، وإذا ثبت أن الأصل فى نعم نعم كانت الياء فى نعيم الرجل إشباعا، فلا يكون فيه دليل على الاسمية، فدل على أنهما فعلان لا اسمان، والله أعلم.

١٥ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن أفعل فى التعجب نحو «ما أحسن زيداً» اسم. وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفيين.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه اسم أنه جامد لايتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرف؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرف وكان جامدا وجب أن يلحق بالأسماء.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير، والتصغير من خصائص الأسماء، قال الشاعر:

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... مِنْ هَاؤُلَيَّائِكُنَّ الضَّالِ وَالسَّمُرِ

فأميلح: تصغير أملح، وقد جاء ذلك كثيرا فى الشعر وسعة الكلام.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إن فعل التعجب لزم طريقة واحدة، وضارع الاسم، فلحقه التصغير» لأنا نقول: هذا ينتقض بليس وعسى؛ فإنهما لزما طريقة واحدة، ومع هذا لا يجوز تصغيرهما. وأبلغ من هذا النقض وأوكد مثال «أفعِل به» فى التعجب فإنه فعل لزم طريقة واحدة، ومع هذا فإنه لايجوز تصغيره.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو «ما أقومه، وما أبيعه» كما تصح العين فى الاسم فى نحو «هذا أقوم منك،

وأبيع منك ، ولو أنه فعل كما زعمتم لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفاً ، كما قلبت من الفعل فى نحو قام وباع وأقام وأباع فى قولهم « أبعت الشىء » إذا عرضته للبيع ، وإذا كان قد أجرىَ مجرى الأسماء فى التصحيح مع مادخله من الجمود والتصغير وجب أن يكون اسماً ، والذى يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه : شىء أحسن زيداً قولهم « ما أعظم الله » ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شىء أعظم الله ، والله تعالى عظيم لابجعل جاعل ، وقال الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَط ۞ مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يكون التقدير فيه : شىء أقدر الله ، والله تعالى قادر لابجعل جاعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو « ما أحسننى عندك ، وما أظرفنى فى عينك ، وما أعلمنى فى ظنك » ونون الوقاية إنما تدخل على الفعل ، لا على الاسم ، ألا ترى أنك تقول فى الفعل « أرشدنى ، وأسعدنى ، وأبعدنى » ولا تقول فى الاسم مرشدنى ولا مسعدنى ، فأما قوله :

۞ وَلَيْسَ حَامِلُنِى إِلَّا ابْنَ حَمَّال ۞

فمن الشاذ الذى لايلتفت إليه ولا يقاس عليه ، وإنما دخلت هذه النون على الفعل لنقى آخره من الكسر ؛ لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا ، وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب لثقلها وهى غير لازمة

فلأن يمنعوه من كسرة البناء وهى لازمة كان ذلك من طريق الأولى ، فلما منعوه من الكسر أدخلوا هذه النون لتكون الكسرة عليها ، فلو لم يكن أفعل فى التعجب فعلا وإلا لما دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال .

اعترضوا على هذا بأن قالوا : نون الوقاية قد دخلت على الاسم فى نحو « قدنى ، وقطنى » أى حسبى . قال الشاعر :

إمْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِى ❊ مَهْلاً رُوَيْدًا قَدْ مَلَأْتَ بَطْنِى

ولا يدل ذلك على الفعلية ، فكذلك هاهنا .

وما اعترضوا فيه ليس بصحيح ؛ لأن « قدنى ، وقطنى » من الشاذ الذى لايعرج عليه ، فهو فى الشذوذ بمنزلة منى وعنى ، وإنما حسن دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول : قدك من كذا ، وقطك من كذا ، أى اكتف به ، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل ، فلذلك حسن دخول هذه النون عليهما ، على أنهم قد قالوا « قطى ، وقدى » من غير نون كما قالوا : قطنى وقدنى ، بالنون . قال الشاعر :

قَدْنِىَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِى ❊ لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحِدِ

ولا خلاف أنه لايجوز أن يقال « ما أكرمى » بحذف النون كما يقال « ما أكرمنى » كما يقال « قدنى ، وقدى » فلما لم يجز ذلك بان الفرق بينهما

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن أفعل فى التعجب فعل أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفعل إذا كان اسما لاينصب إلا النكرات

خاصة على التمييز ، نحو قولك « زيد أكبر منك سناً ، وأكثر منك علما » ولو قلت « زيد أكبر منك السن » أو « أكثر منك العلم » لم يجز ، ولما جاز أن يقال « ما أكبر السن له ، وما أكثر العلم له » دل على أنه فعل

اعترضوا على هذا بأن قالوا : قد ادعيتم أن أفعل إذا كان اسما لا ينصب إلا النكرة ، وقد وجدنا العرب قد أعملته فى المعرفة ، قال الحارث بن ظالم :

فَمَا قَوْمى بِثَعْلَبَةَ بْن بَكْرٍ ٭ وَلَا بِفَزَارَةَ الشُّعْرِ الرِّقَابَا

فنصب الرقاب بالشعر ، وهو جمع أشعر ، ولا خلاف أن الجمع فى باب العمل أضعف من واحده ؛ لأن الجمع يباعده عن مشابهة الفعل ؛ لأن الفعل لا يجمع ، وإذا بعُد عن مشابهة الفعل بعُد عن العمل ، وإذا عمل جمع أفعل مع بُعده عن العمل فالواحد أولى أن يعمل ، وقال الآخر :

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ٭ أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

فنصب الظهر بأجبّ ، وقال الآخر :

وَلَقَدْ أَغْتَدِى وَمَا صَقَعَ الدِّيـ ـكُ عَلَى أَدْهَمٍ أَجَشَّ الصَّهِيلَا

فنصب الصهيل بأجش ، فبطل ما ادعيتموه

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما بيت الحارث بن ظالم

٭ ولا بفزارة الشعر الرقابا ٭

فقد روى « الشعرى رقابا » ، حكى ذلك سيبويه عن أبى الخطاب عن بعض العرب أنهم ينشدون البيت كذلك ، على أنا وإن لم ننكر صحة ما رويتموه فلا حجة لكم فيه ؛ لأنه من باب « الحسن الوجهَ ، والحسان الوجوهَ » وقد

قالوا « الحسن الوجهَ » بنصب الوجه تشبيها بالضارب الرجلَ ، كما قالوا « الضاربُ الرجلِ » بالجر تشبيها « بالحسن الوجهِ » وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة الألف واللام فيه ، فلما كان فى تقدير التنكير جاز نصبه على التمييز ، فبان أن ما عارضتم به ليس بشىء ، وأما قول النابغة :

* أجب الظهر ليس له سنام *

بفتحهما فقد رُوِى « أجب الظهر » بجرهما ، ورُوِى « أجب الظهر » برفع الظهر لأنه فاعل ، والتقدير فيه عندنا : أجب الظهر منه ، وعندكم الألف واللام قامتا مقام الضمير العائد ، فلا حجة لكم فى هذا البيت ، والجرّ فيهما هو القياس ، وإن صحت رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا فى البيت الأول ، لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه ، ولئن سلمنا على قول بعض البصريين وهو الجواب عن جميع ما احتججتم به لأنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة ، فإذن ما عمل فى معرفة ، وإنما عمل فى نكرة ، والخلاف ما وقع فى أن « أفعل » تعمل فى النكرة ، وإنما وقع الخلاف فى أنها تعمل فى المعرفة ، وأما قول الآخر : * على أدهم أجش الصهيلا *

فالوجه جرّ الصهيل ، إلا أنه نصبه على التشبيه بالمفعول ، أو على زيادة الألف واللام على ما قدمنا .

ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادعيتموه فى هذه الأبيات وأجريناها فى ذلك مجرى « ما أحسنَ الرجلَ » فهل يمكنكم أن توجدونا أفعل وصفا نصب اسما مضمرا أو علما أو اسما من أسماء الإشارة ؟ وإذ لم يمكن ذلك ووجدنا

أفعل فى التعجب تعمل فى جميع أنواع المعارف النصب دل على بطلان ماذهبتم إليه من دعوى الاسمية .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل ماض أنا وجدناه مفتوح الآخر ، ولولا أنه فعل ماض لم يكن لبنائه على الفتح وجه ؛ لأنه لوكان اسما لارتفع لكونه خبرا لِ «ما» على كلا المذهبين ، فلما لزم الفتح آخره دل على أنه فعل ماض .

اعترضوا على هذا من وجهين : أحدهما : أنهم قالوا : ما احتججتم به من فتح آخره ليس فيه حجة ؛ لأن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل فى التعجب ونصبوا زيدا فرقا بين الاستفهام والتعجب ، والثانى أنهم قالوا : إنما فتح آخر أفعل فى التعجب لأنه مبنى لتضمنه معنى حرف التعجب ، لأن التعجب كان يجب أن يكون له حرف كغيره من الاستفهام والشرط والنفى والنهى والتمنى والترجى والتعريف والنداء والعطف والتشبيه والاستثناء ، إلى غير ذلك ، إلا أنهم لما لم ينطقوا بحرف التعجب وضمنوا معناه هذا الكلام استحق البناء ، ونظير هذا أسماء الإشارة ؛ فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف الإشارة ، وإن لم ينطق به فكذلك هاهنا .

وما اعترضوا به ليس بصحيح : أما قولهم « إن التعجب أصله الاستفهام ففتحوا آخر أفعل فى التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب » فمجرد دعوى لا يقوم عليها دليل إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، مع أنه ظاهر الفساد والتعليل ؛ لأن التفريق بين المعانى لا توجب إزالة الإعراب عن وجهه فى موضع ما ، فكذلك هاهنا ، ولأن التعجب إخبار يحتمل الصدق

والكذب ، والاستفهام استخبار لا يحتمل الصدق والكذب ، فلا يصح أن يكون أصلا له .

وأما قولهم « إنه بُنى لتضمنه معنى حرف التعجب وإن لم ينطق به » فكذلك نقول : كان يجب أن يوضع له حرف كما وضع لغيره من المعانى ، ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا « ما » معنى حرفه فبنوها ، كما ضمنوا « ما » الاستفهامية معنى الهمزة ، وضمنوا « ما » الشرطية معنى إن التى وضعت الشرط ، وبنوهما وإن لم يكن للكلمة التى بعدهما تعلق بالبناء ، فكذلك ما بعد « ما » التعجبية لا يكون له تعلق بالبناء ، فبان بذلك فساد اعتراضهم وأنه إنما فتح لأنه فعل ماض على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « الدليل على أنه اسم أنه لايتصرف » قلنا : عدم تصرفه لايدل على أنه اسم ؛ فإنا أجمعنا على أن « ليس ، وعسى » فعلان ، ومع هذا فإنهما لا يتصرفان ، وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين : أحدهما : أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفا يدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف ؛ لتكون أمارة المعنى الذى أرادوه وأنه مضمن معنى ليس فى أصله ، والثانى - وهو الصحيح - إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال ، والتعجب إنما يكون عما هو موجود مشاهد ، وقد يتعجب من الماضى ، ولا يكون التعجب مما لم يكن ، فكرهوا أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال لئلا يصير اليقين شكا ، وأما قولهم « ما أملح ما يخرج هذا الغلام ، وما أطول ما يكون هذا » فلا يقال ذلك حتى يرى فيه مخيلة ذلك ، فذلك ما رأيت فى وقتك على

ما يكون بعد ذلك ، فكأنك قد شاهدته موجودا ، ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لاستعمال اسم الفاعل أكره لأنه لا يختص زمانا بعينه ، فلهذا منعوه من التصرف ، وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا فى ليس وعسى .

وأما قولهم « إنه يصغر والتصغير من خصائص الأسماء » فنقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن التصغير فى هذا الفعل ليس على حد التصغير فى الأسماء ، فإن التصغير على اختلاف ضروبه : من التحقير كقولك رُجيل ، والتقليل كقولك دريهمات ، والتقريب كقولك قُبَيل المغرب ، والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم « أُصيحابي أُصيحابي » ، والتعظيم كقول الشاعر :

وَكُلُّ أُنَاس سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ ٭ دُوَيْهِيَةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ

يريد الموت ، ولا داهية أعظم من الموت ، والتمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة « أنا جُذَيلها المحكَّك ، وعُذَيقها المرجَّب » فإنه يتناول الاسم لفظا ومعنى ، والتصغير اللاحق فعل التعجب إنما يتناوله لفظا لا معنى ، من حيث كان متوجها إلى المصدر ، وإنما رفضوا ذكر المصدر هاهنا لأن الفعل إذا أُزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رفضوا المصدر وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظا ، ووجهوا التصغير إلى المصدر ، وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لأن الفعل يقوم فى الذكر مقام مصدره ؛ لأنه يدل عليه بلفظه ، ولهذا يعود الضمير إلى المصدر بذكر فعله وإن لم يجرِ له ذكر ، قال الله تعالى : (ولا

يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم) قوله (هو) ضمير للبخل وإن لم يكن مذكوراً؛ لدلالة (يبخلون) عليه، ومنه قولهم «من كذب كان شراً له» أى كان الكذب شراً له، ومنه قول الشاعر:

إذَا نُهِىَ السَّفِيه جَرَى إِلَيْه ⁂ وَخَالَفَ وَالسَّفِيهُ إِلَى خِلاَف

يريد جرى إلى السفه، وهذا كثير فى كلامهم؛ فكما أنه يجوز أن يعود الضمير إلى المصدر وإن لم يجرِ له ذكر استغناء بذكر فعله فكذلك يجوز أن يتوجه التصغير اللاحق لفظ الفعل إلى مصدره وإن لم يجرِ له ذكر، ونظير هذا إضافتهم أسماء الزمان إلى الفعل نحو قوله تعالى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) وإن كانت الإضافة إلى الأفعال غير جائزة، وإنما جاز ذلك لأن المقصود بالإضافة إلى الفعل مصدره من حيث كان ذكر الفعل يقوم مقام ذكر مصدره، فالتقدير فيه: هذا يوم نفع الصادقين صدقهم، وإنما خصوا أسماء الزمان بهذه الإضافة لما بين الزمان والفعل من المناسبة، من حيث اتفقا فى كونهما عرضين وأن الزمان حركات الفلك كما أن الفعل حركة الفاعل، وكما أن هذه الإضافة لفظية فكذلك التصغير اللاحق فعل التعجب لفظى، وكما أن هذه الإضافة لا اعتداد بها فكذلك هذا التصغير لا اعتداد به.

والوجه الثانى: إنما دخله التصغير حملا على باب أفعل الذى للمفاضلة لاشتراك اللفظين فى التفضيل والمبالغة، ألا ترى أنك تقول «ما أحسن زيدا» لمن بلغ الغاية فى الحسن، كما تقول «زيد أحسن القوم» فتجمع بينه وبينهم فى أصل الحسن وتفضله عليهم، فلوجود هذه المشابهة بينهما جاز

« ما أحيسن زيدا ، وما أميلح غزلانا » ، كما تقول : غلمانك أحيسن الغلمان ، وغزلانك أميلح الغزلان ، ولهذه المشابهة حملوا « أفعل منك » و « هو أفعل القوم » على قولهم « ما أفعله » فجاز فيهما ما جاز فيه ، وامتنع منهما ما امتنع منه ، ألا ترى أنك لا تقول « هو أعرج منك » ولا « أعرج القوم » لأنك لا تقول « ما أعرجه » وتقول « هو أقبح عرجا منك » و « هو أقبح القوم عرجا » كما تقول « ما أقبح عرجه » وكذلك لا تقول « هو أحسن منك حسنا » فتؤكده بذكر المصدر لأنك لا تقول « ما أحسن زيدا حسنا » فأما قولهم « ألج لجاجة من الخنفساء » وما أشبهه فمنصوب على التمييز .

والوجه الثالث : إنما دخله التصغير لأنه ألزم طريقة واحدة ، فأشبه بذلك الأسماء ، فدخله بعض أحكامها ، وحمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرجه عن أصله ، ألا ترى أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل ، ولم يخرج بذلك عن كونه اسما ، وكذلك الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب ، ولم يخرج بذلك عن كونه فعلا ، فكذلك تصغيرهم فعل التعجب تشبيها بالاسم لا يخرجه عن كونه فعلا .

وأما ما ذكروه من « ليس ، وعسى » فالكلام عليه من أربعة أوجه :

أحدها : أن ليس وعسى وإن كانا قد أشبها فعل التعجب في سلب التصرف فإنهما قد فارقاه من وجهين : أحدهما : أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كما ترفعهما الأفعال المتصرفة ، فبعُدا عن شبه الاسم ، وأفعل في التعجب إنما يرفع المضمر دون الظاهر ، فقرب من الاسم الجامد ؛ فلهذا دخله التصغير دونهما .

والثانى : أن ليس وعسى وصلا بضمائر المتكلمين والمخاطبين والغائبين ، نحو لست ولستم وليسوا وعسيت وعسيتم وعسوا ، كما تتصل بالأفعال المتصرفة ، وأفعل فى التعجب ألزم ضمير الغيبة لا غير ، فلما تصرف ليس وعسى فى الاتصال بضمائر الأفعال الماضية هذا التصرف وألزم هذا الفعل فى الإضمار وجها واحدا جاز أن يدخله التصغير دونهما .

والثالث : أن ليس وعسى لا مصدر لهما من لفظهما ، فتنزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به ، والتصغير هاهنا فى الحقيقة للمصدر ، فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل تصغيرهما ، بخلاف فعل التعجب فإن له مصدرا من لفظه نحو الحسن والملاحة وإن لم يكن جاريا عليه على ما يقتضيه القياس ، فقام تصغيره مقام تصغير مصدره ، فبان الفرق بينهما .

والرابع : أن ليس وعسى لا نظير لهما من الأسماء يحملان عليه كما حمل ما أفعله على أفعل الذى للمفاضلة فيحمل «ما أحسنهم» على قولهم «هو أحسنهم» فبان الفرق بينهما .

فإن قالوا : هذا يبطل بنعم وبئس ؛ فإنهما للمبالغة فى المدح والذم ، كما أن التعجب موضوع للمبالغة ، وإنهما لا يتصرفان ، ومع هذا فلا يجوز تصغيرهما .

قلنا : هذا الإلزام على مذهبكم ألزم ؛ لأنهما عندكم اسمان كأفعل فى التعجب ، فهلا جاز فيهما التصغير كما جاز فيه ؟ فإن قلتم وإن ذلك لم يسمع من العرب ، قلنا كما قلتم ، ثم فرقنا بينهما ، وذلك أنهما وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة ، وذلك من ثلاثة أوجه : أحدها : اتصال

الضمير بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف نحو قولهم «نعما رجلين، ونعموا رجالا»، والثانى: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما نحو «نعمت المرأة، وبئست الجارية»، والثالث: أنهما يرفعان الظاهر والمضمر كالفعل المتصرف، فلما قربا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدا من الاسم، فلهذا لم يجز تصغيرهما، بخلاف فعل التعجب على ما بينا، وأما مثال أفعل به فإنما لم يجز تصغيره لأنه لا نظير له فى الأسماء إلا أُصْبِع، وهى لغة رديئة فى إِصْبَع، وفيها سبع لغات: فصحاهن إصبع - بكسر الهمزة وفتح الباء - ثم أُصبع - بضم الهمزة وفتح الباء - ثم أصبع - بفتح الهمزة والباء - ثم أُصبُع - بضم الهمزة والباء - ثم إصبع - بكسر الهمزة والباء - ثم أصبع - بفتح الهمزة وكسر الباء - ثم أُصبوع، وإذا لم يكن له فى كلامهم نظير سوى هذا الحرف فى لغة رديئة باعده ذلك من الاسم، فلم يجز فيه التصغير. ألا ترى أن وزن الفعل الذى يغلب عليه أو يخصه أحد الأسباب المانعة من الصرف، فإذا كان الاسم يقرب من الفعل لمجيئه على بعض أبنيته حتى يكون ذلك علة مانعة له من الصرف فكذلك الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له فى البناء، هذا مع أن لفظه لفظ الأمر، والأمر يختص بالفعل، فأما ما جاء من الأسماء مضمنا معنى الأمر نحو «صه، ومه» وما أشبه ذلك فإنه أُقيم مقام الأفعال وهى الأصل فى الأمر، وإنما فعلوا ذلك توخّيا للاختصار؛ لئلا يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع والتأنيث الذى يظهر فى الفعل، نحو «اسكتا، واسكتوا، واسكتن» وما أشبه ذلك.

وأما قولهم «الدليل على أنه اسم تصحيح عينه فى ما أقومه وما أبيعه»

قلنا : التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير ، وذلك بحمله على باب أفعل الذى للمفاضلة ، فصحح كما صحح من حيث إنه غلب عليه شبه الأسماء بأن ألزم طريقة واحدة ، والشبه الغالب على الشىء لايخرجه عن أصله ، ألا ترى أن الأسماء التى لاتنصرف لما غلب عليها شبه الفعل منعت الجر والتنوين كما منعهما الفعل ، ولم تخرج بشبهها للفعل عن أن تكون اسما ، فكذلك ها هنا : تصحيح العين فى نحو ما أقومه وأبيعه لايخرجه عن أن يكون فعلا ، على أن تصحيحه غير مستنكر فى كلامهم ؛ فإنه قد جاءت أفعال متصرفة مصححة فى نحو قولهم : أغيلت المرأة ، وأغيمت السماء ، واستنوق الجمل ، واستتيست الشاة ، واستحوذ يستحوذ ، قال الله تعالى : (استحوذ عليهم الشيطان) وقال تعالى : (ألم نستحوذ عليكم ونمنعكم من المؤمنين) وقد قرأ الحسن البصرى : (حتى إذا أخذت الأرض زخرفها وأزينت) على وزن أفعلت ، ونحو قولهم : استصوبت ، وأجودت ، وأطيبت ، وأطولت ، قال الشاعر :

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ٭ وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

وإذا جاء التصحيح فى هذه الأفعال المتصرفة تنبيها على الأصل مع بُعدها عن الاسم فما ظنك بالفعل الجامد الذى لايتصرف ؟

فإن قالوا : التصحيح فى هذه الأفعال إنما جاء على طريق الشذوذ ، وتصحيح أفعل فى التعجب قياس مطرد .

قلنا : قد جاء التصحيح فى الفعل المتصرف على غير طريق الشذوذ ، وذلك نحو تصحيح « حول ، وعور ، وصيد » حملا على « اعْوَرَّ ، واحولّ

واصيد » وكذلك جاء التصحيح أيضا فى قولهم « اجتَوَرُوا ، واعتَوَنوا » حملا على « تجاوروا ، وتعاونوا » فكذلك أيضا ها هنا : حمل « ما أقومه وما أبيعه» على «هذا أقوم منك وأبيع منك » ومع هذا فلا ينبغى أن تحكموا له بالاسمية لتصحيحه ؛ لأن أفعل به قد جاء مصححا وهو فعل ، كما أن التصحيح فى قولهم « أقوم به وأبيع به » لايخرجه عن كونه فعلا فكذلك التصحيح فى ما أفعله لا يخرجه عن كونه فعلا .

وأما قولهم « لو كان التقدير فيه شىء أحسن زيداً لوجب أن يكون التقدير فى قولنا ما أعظم الله شىء أعظم الله والله تعالى عظيم لابجعل جاعل» قلنا : معنى قولهم شىء أعظم الله أى وصفه بالعظمة ، كما يقول الرجل إذا سمع الأذان : كَبَّرت كبيرا ، وعظَّمت عظيما ، أى وصفته بالكبرياء والعظمة ، لا صيَّرته كبيرا عظيما ، فكذلك ها هنا ، ولذلك الشىء ثلاثة معان : أحدها أن يعنى بالشىء من يعظمه من عباده ، والثانى : أن يعنى بالشىء ما يدل على عظمة الله تعالى وقدرته من مصنوعاته ، والثالث : أن يعنى به نفسه ، أى أنه عظيم لنفسه لا لشىء جعله عظيما فرقا بينه وبين خلقه .

وحُكِىَ أنَّ بعض أصحاب أبى العباس محمد بن يزيد المبرد قدم من البصرة إلى بغداد قبل قدوم المبرد إليها ، فحضر فى حلقة أبى العباس أحمد ابن يحيى ثعلب ، فسئل عن هذه المسألة فأجاب بجواب أهل البصرة وقال : التقدير فى قولهم «ما أحسن زيدا» شىء أحسن زيدا ، فقيل له : ما تقول فى قولنا ما أعظم الله ؟ فقال : شىء أعظم الله ، فأنكروا عليه ، وقالوا : هذا لا يجوز ؛ لأن الله تعالى عظيم لابجعل جاعل ، ثم سحبوه من الحلقة

وأخرجوه ، فلما قدم المبرد إلى بغداد أوردوا عليه هذا الإشكال ، فأجاب بماقدمنا من الجواب ، فبان بذلك قبح إنكارهم عليه ، وفساد ما ذهبوا إليه .

وقيل : يحتمل أن يكون قولنا « شىء أعظم الله » بمنزلة الإخبار أنه عظيم ، لا على معنى شىء أعظمه ، فإن الألفاظ الجارية عليه سبحانه يجب حملها على ما يليق بصفاته ، ألا ترى أن عسى ولعل فيهما طرف من الشك ، ولا يحمل فى حقه سبحانه على الشك ، وكذلك الامتحان يحمل منا على معان تستحيل فى حقه سبحانه ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة ، فكذلك ها هنا : يكون المراد بقولهم « ما أعظم الله » الإخبار أنه عظيم ، لاشىء جعله عظيما لاستحالته ، وإن كان ذلك يقدر فى غيره لجوازه وعدم استحالته .

وأما قول الشاعر :

مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِى عَلَى شَحَطٍ * مَنْ دَارُهُ الحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صُولُ

فإنه وإن كان لفظه لفظ تعجب فالمراد به المبالغة فى وصف الله تعالى بالقدرة كقوله تعالى : (فليمدد له الرحمن مدا) فجاء بصيغة الأمر وإن لم يكن فى الحقيقة أمراً ؛ لامتناع ذلك فى حق الله تعالى ، وإن شئت قدرته تقدير « ما أعظم الله » على ما بينا ، والله أعلم .

١٦ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل « ما أفعله » فى التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان ، نحو أن تقول : هذا الثوب

ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا ذلك للنقل والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ * فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

وجه الاحتجاج أنه قال «أبيضهم»، وإذا جاز ذلك فى «أفعلهم» جاز فى «ما أفعله، وأفعل به» لأنهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب، وقد قال الشاعر:

جَارِيَةٌ فى دِرْعِهَا الْفَضْفَاضِ * تُقَطِّعُ الْحَدِيثَ بِالْإِيمَاضِ[1]

* أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِى إِبَاضِ *

فقال «أبيض»، وهو أفعل من البياض، وإذا جاز ذلك فى أفعل من كذا جاز فى ما أفعله وأفعل به لأنهما بمنزلة واحدة فى هذا الباب، ألا ترى أن ما لا يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعل من كذا، وكذلك بالعكس منه: ماجاز فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كذا، فإذا ثبت أنه يمتنع فى كل واحد منهما ما يمتنع فى الآخر ويجوز فيه مايجوز فى الآخر دل على أنهما بمنزلة واحدة، وكذلك القول فى «أفعل به» فى الجواز والامتناع، فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز استعمال ما أفعله من البياض.

وأما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك من السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرها من الحمرة والصفرة

---

(١) رواه بعض النحاة «جارية فى رمضان الماضى» وما أراه صحيحا

والخضرة والصهبة والشهبة والكهبة إلى غير ذلك ، فإذا كانا هما الأصلين الألوان كلها جاز أن يثبت لهما مالا يثبت لسائر الألوان ؛ إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوز استعمال «ما أفعله» من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لايجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان ، فكذلك لا يجوز منهما ، وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتى على افعلّ نحو احمر واصفر واخضر وما أشبه ذلك أو لأن هذه الأشياء مستقرة فى الشخص لاتكاد تزول فجرت مجرى أعضائه ، وأى العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان فى علة الامتناع ، فينبغى أن لايجوز فيهما كسائر الألوان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* فأنت أبيضهم سربال طباخ *

فلا حجة فيه من وجهين : أحدهما : أنه شاذ فلا يؤخذ به ، كما أنشد أبو زيد :

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ
وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

فأدخل الألف واللام على الفعل ، وأجمعنا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالا ، فكذلك هاهنا ، وإنما جاء هذا لضرورة الشعر ، والضرورة لايقاس عليها كما لو اضطر إلى قصر الممدود على أصلنا وأصلكم

أو إلى مد المقصور على أصلكم ، وعلى ذلك سائر الضرورات ، ولا يدل جوازه فى الضرورة على جوازه فى غير الضرورة ، فكذلك ها هنا ، فسقط الاحتجاج به . وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

« أبيض من أخت بنى إباض »

والوجه الثانى : أن يكون قوله « فأنت أبيضهم » أفعل الذى مؤنثه فعلاء كقولك أبيض وبيضاء ، ولم يقع الكلام فيه ، وإنما وقع الكلام فى أفعل الذى يراد به المفاضلة نحو « هـذا أحسنُ منه وجها ، وهو أحسنُ القوم وجهاً فكأنه قال مُبيضّهمْ ، فلما أضافه انتصب مابعده عن تمام الاسم . وهذا هو الجواب عن قول الآخر « أبيضُ مِنْ أُختِ » ومعناه : فى درعها جسد مُبيضٌ من أخت بنى إباض ، ويكون « مِن أُختِ » ها هنا فى موضع رفع ؛ لأنها صفة لأبيض ، كأنه قال أبيضُ كائنٌ من أخت ، كقولهم « أنت كريمٌ من بنى فلان » ونحوه قول الشاعر :

وَأَبْيَضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ ... شِهَابٌ بَدَا وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهْ

فقوله « مِنْ ماءِ الحـديدِ » فى موضع رفع ؛ لأنه صفة أبيض ، وتقديره وأبيضُ كائنٌ من ماء الحديد ، ونحوه أيضا قول الآخر :

لَمَّا دَعَانِى السَّمْهَرِىُّ أَجَبْتُهُ ... بِأَبْيَضَ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صَقِيلِ

وأما قولهم « إنما جوزنا ذلك لأنهما أصلان للألوان ويجوز أن يثبتَ للأصل مالا يثبتُ للفرع » قلنا : هـذا لايستقيم ، وذلك لأن سائر الألوان إنما لم يجز أن يستعمل منها « ما أفعله ، وأفعل منه » لأنها لازمت

محالها ، فصارت كعضو من الأعضاء ، فإذا كان هذا هو العلة فنقول : هذا على أصلكم ألزم ، وذلك لأنكم تقولون إن هذه الألوان ليست بأصل فى الوجود ، على ماتزعمون ، بل هى مركبة من البياض والسواد ، فإذا لم [يجز مما كان متركباً منها لملازمته المحل فلأن لايجوز مما كان أصلا فى الوجود وهو ملازم للمحل كان ذلك من طريق الأولى ، والله أعلم .

١٧ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ما زَالَ » عليها ، وما كان فى معناها من أخواتها ، وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك ، وإليه ذهب أبو زكرياء يحي بن زياد الفراء من الكوفيين . وأجمعوا على أنه لايجوز تقديم خبر « ما دَامَ » عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « ما زَالَ » ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل ، وبيان أن الفاعل حاله فى الفعل متطاولة ، والذى يدل على أنه ليس بنفى أن « زَالَ » فيه معنى النفى و « ما » للنفى ، فلما دخل النفى على النفى صار إيجابا ، والذى يدل على أن النفى إذا دخل على النفى صار إيجابا أنك إذا قلت « انتفى الشىءُ » كان ضدا للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفى نحو « ما انْتَفى » صار موجبا ، فدل على أن نفى النفى إيجاب ، وإذا كان كذلك صار « مازال » بمنزلة « كان » فى أنه إيجاب ، وكما أن « كانَ » يجوز تقديم خبرها عليها نفسها فكذلك « ما زالَ » ينبغى

أن يجوز تقديم خبرها عليها ، ولذلك لم يقولوا « ما زال زيدٌ إلا قائماً » كما لم يقولوا « كانَ زيد إلا قائماً » لأن « إلا » إنما يؤتى بها لنقض النفى ، كقولك « ما مَرَرْتُ إلا بزَيدٍ ، وما ضَرَبت إلا زيداً » نفيت المرور والضرب أولا ، وأدخلت « إلا » فأثبتهما لزيد ، وأبطلت النفى ونقضته ، ولهذا إذاً قلتم إنها إذا دخلت على « مَا » التى ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها ؛ لأنها إنما عملت لشبهها بليس فى أنها تنفى الحال ، كما أن ليس تنفى الحال ، فإذا دخلت « إلا » عليها أبطلت معنى النفى ، فزال شبهها بليس ، فبطل عملها ؛ فإذا كان الكلام ثابتا فلا يفتقر إلى إثباته ، ألا ترى أنك لو قلت « مررتُ إلا بأحد » لم يجز ؛ لأن إثبات الثابت ونقض النفى مع تعرى الكلام منه محال ، فدل على أن « مازال » فى الإثبات بمنزلة « كان » فكما لا يقال « كان زيد إلا قائما » فكذلك لايقال « مازال زيد إلا قائما » ، فأما قول الشاعر :

حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إلَّا مُنَاخَةً ❊ عَلَى الْخَسْفِ أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَداً قَفْرَا

فالكلام عليه من أربعة أوجه : فالوجه الأول : أنه يروى « ماتنفك آلا مناخة » والآلُ : الشخص ، يقال : هذا آل قد بدا ، أى شخص ، وبه سمى الآل ، لأنه يرفع الشخوص أول النهار وآخره ، قال الشاعر :

❊ كَأَنَّنَا رَعْنُ قُفٍّ يرْفَعُ الآلَا ❊

أى يرفعه الآل ، وهو من المقلوب . والوجه الثانى : أنه يروى « ماتنفك إلا مناخة » بالرفع ، فلا يكون فيه حجة . والوجه الثالث : أنه قد رُوى بالنصب ،

ولكن ليس هو منصوبا لأنه خبر «ما تنفك» وإنما خبرها «على الخسف» فكأنه قال : ما تنفك على الخسف أى تظلم إلا أن تناخ . والوجه الرابع : أنه جعل «ما تنفك» كلمة تامة ؛ لأنك تقول «انفكت يده» فتوهم فيها التمام ، ثم استثنى ، وهذا الوجه رواه هشام عن الكسائى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر «مازال» عليها لأن «ما» للنفى ، والنفى له صدر الكلام ، فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام ، والسر فيه وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل ؛ فينبغى أن يأتِىَ قبلهما ، لا بعدهما ، وكما أن حرف الاستفهام لايعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها هنا ، ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام «زيدا أضربتَ» لم يجز ؛ لأنك تقدم ماهو متعلق بما بعد حرف الاستفهام عليه ، فكذلك ها هنا ؛ إذا قلت «قائما ما زال زيد» ينبغى أن لايجوز ؛ لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفى عليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن ما زالَ ليس بنفى للفعل ، وإنما هو نفى لمفارقة الفعل ، والنفى إذا دخل على النفى صار إيجاباً» قلنا : هذا حجة عليكم ، فإنا كما أجمعنا على أن «ما زالَ» ليس بنفى للفعل أجمعنا على أن «ما» للنفى ، ثم لو لم تكن «ما» للنفى لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، فالكلام إيجاب ، و «ما» نفى بدليل أنا لو قدرنا زوال النفى عنها لما كان الكلام إيجابا ، وإذا كانت للنفى فينبغى أن لايتقدم ماهو متعلق بما بعدها عليها ؛ لأنها تستحق صدر الكلام كالاستفهام ، وأما

« مادامَ » ، فلم يجز تقديم خبرها عليها نفسها لأن « ما » فيها مصدرية لا نافية ، وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ، ألا ترى أنك إذا قلت « لا أفعل هذا مادام زيدٌ قائماً » كان التقدير فيه : زمن دوام زيدٍ قائماً ، كقولك « جئتكَ مقدم الحاج ، وخفوق النجم » أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق النجم ، إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن وأُقيم المصدر الذى هو المضاف إليه مقامه ، وإذا كانت « ما » فى « ما دام » بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، والله أعلم .

١٨ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر « ليسَ » عليها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه ، وليس بصحيح ، والصحيح أنه ليس له فى ذلك نص . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر « ليس » عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن « ليسَ » فعل غير متصرف ، فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت « كان » مجراه لأنها متصرفة ، ألا ترى أنك تقول : كان يكون فهو كائن وكن ، كما تقول : ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب ، ولا يكون ذلك فى ليس ، وإذا كان كذلك فوجب أن لايجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا ، فوجب أن لايجوز تقديم خبره

عليه كما كان ذلك فى الفعل المتصرف ؛ لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا فى نفسه ، فأما إذا كان غير متصرف فى نفسه فينبغى أن لا يتصرف عمله ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز تقديم خبره عليه ، والذى يدل على هذا أن «ليس» فى معنى ما ؛ لأن ليس تنفى الحال كما أن ما تنفى الحال ، وكما أن ما لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك ليس ، على أن من النحويين من يغلب عليها الحرفية ، ويحتج بما حكى عن بعض العرب أنه قال «ليس الطِيبُ إلا المسكُ» فرفع الطيب والمسك جميعا ، وبما حكى أن بعض العرب قيل له : فلان يتهددك ، فقال «عليه رجلا ليسى» فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ، ولو كانت فعلا لوجب أن يأتى بها كسائر الأفعال ، ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغى أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالتاء فيقال فى لست «لِيست» ألا ترى أنك تقول فى صَيِد البعيرُ «صَيْد البعير» فلو أدخلت عليه التاء لقلت «صَيِدت» فرددته إلى الأصل وهو الكسر ، فلما لم يرد هاهنا إلى الأصل — وهو الكسر — دل على أن المغلب عليه الحرفية ، لا الفعلية ، وقد حكى سيبويه فى كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما فى اللغة التى لا يعملون فيها ما فلا يعملون ليس فى شىء ، وتكون كحرف من حروف النفى فيقولون : ليس زيد منطلق ؛ وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية فى الدلالة على أنها حرف فهى كافية فى الدلالة على إيغالها فى شبه الحرف ، وهذا مالا إشكال فيه ، وإذا ثبت أنها لا تتصرف وأنها موغلة فى شبه الحرف فينبغى أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ، ولأن الخبر بجحده فلا يتقدم على الفعل الذى جحده على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس ؛ فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف ، وقد قدمه على ليس ، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ، ألا ترى أنه لم يجز أن تقول «زيداً أكرمتُ» إلا بعد أن جاز «أكرمت زيداً» فلو لم يجز تقديم (مصروف) الذي هو خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معموله عليها ، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال ، وهي فعل ، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها ، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة ، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها ، وعلى هذا تخرج «نعم ، وبئس ، وفعل التعجب ، وعسى» حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها ، أما «نعم ، وبئس» فإنهما لا يعملان في المعارف الأعلام ، بخلاف «ليس» فنقصتا عن رتبتها ، وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء لجواز تصغيره فبعُد عن الأفعال ، ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل ، وإنما يضمر فيه ، ولا تلحقه أيضا تاء التأنيث ، بخلاف «ليس» فنقص عن رتبتها . وأما «عسى» وإن كانت تلحقها الضمائر وتاء التأنيث كليس إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ، ألا ترى أنه لا يجوز أن يكون معمولها إلا «أن» مع الفعل نحو «عسى زيد أن يقوم» ، ولو قلت «عسى زيد القيام» لم يجز . فأما قولهم في المثل «عسى الغوير أبؤسا» فهو من الشاذ

الذى لايقاس عليه ، فلما كان مفعولها مختصا بخلاف «ليس» نقصت عن رتبة ليس ، فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ، ولا يجوز أن تقاس «ليس» على «ما» فى امتناع تقديم خبرها عليها ؛ لأن ليس تخالف ما ، بدليل أنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها نحو «ليس قائما زيد» ولا يجوز تقديم خبر ما على اسمها فلا يقال «ما قائما زيد» وإذا جاز أن تخالف ليس «ما» فى جواز تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفه فى جواز تقديم خبرها عليها ، وتلحق بأخواتها .

والصحيح عندى ماذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قوله تعالى : (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فلاحجة لهم فيه ؛ لأنا لا نسلم أن (يوم) متعلق بمصروف ولا أنه منصوب ، وإنما هو مرفوع بالابتداء ، وإنما بنى على الفتح لإضافته إلى الفعل كما قرأ نافع والأعرج قوله تعالى : (هـذا يوم ينفع الصادقين صدقهمْ) فإن (يوم) فى موضع رفع ، وبنى على الفتح لإضافته إلى الفعل ، فكذلك هاهنا . وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه قوله تعالى : (ليس مصروفا عنهم) وتقدير : يلازمهم يوم تأتيهم العذاب ؛ لقوله تعالى : (وَلَئِنْ أخرنا عنهمُ العذابَ إلى أمةٍ معدودةٍ ليقولنَّ ما يحبسهُ)

وأما قولهم «إن الأصل فى العمل للأفعال ، وهى فعل يعمل فى الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة» قلنا : هذا يدل على جواز إعمالها ؛ لأنها فعل ، والأصل فى الأفعال أن تعمل ، ولا يدل على جواز تقديم

معمولها ؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضى تصرف الفعل فى نفسه ، و « ليس » فعل غير متصرف ، فلا يجوز تقديم معموله عليه ، فنحن عملنا بمقتضى الدليلين : فأثبتنا لها أصل العمل لوجود أصل الفعلية ، وسلبناها وصف العمل لعدم وصف الفعلية وهو التصرف ، فاعتبرنا الأصل بالأصل ، والوصف بالوصف . والذى يشهد لصحة ذلك الأفعال المتصرفة نحو ضرب وقتل وشتم ، فإنها لما كانت أفعالا متصرفة أثبت لها أصل العمل ووصفه ، فجاز إعمالها ، وجاز تقديم معمولها عليها نحو « عمراً ضرب زيد » وكذلك سائرها . والأفعال غير المتصرفة نحو عَسى ونِعمَ وبِئسَ وفعل التعجب خصوصا على مذهب البصريين ؛ فإنها لما كانت أفعالا غير متصرفة أثبت لها أصل العمل فجاز إعمالها ، وسلبت وصف العمل فلم يجز تقديم معمولها عليها ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إنه لا يجوز أن تقاس ليس على ما » قلنا : قد بينا وجه المناسبة بينهما واتفاقهما فى المعنى ؛ لأن كل واحدمنهما لنفى الحال كالآخر .

وقولهم « إن ليس تخالف ما ؛ لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها ، بخلاف ما » قلنا : ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه فى جميع أحكامه ، بل لابد أن يكون بينهما مغايرة فى بعض أحكامه .

قولهم « فإذا جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها على اسمها جاز أن تخالفها فى تقديم خبرها عليها » قلنا : هذا لا يلزم ؛ لأن ليس أخذت شبها من كان لأنها فعل كما أنها فعل وشبها من ما لأنها تنفى الحال كما أنها تنفى الحال ، وكان يجوز تقديم خبرها عليها ، وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها ،

فلما أخذت شبها من كان وشبها من ما صار لها منزلة بين المنزلتين ؛ فجاز تقديم خبرها على اسمها؛ لأنها أقوى من ما لأنها فعل وما حرف والفعل أقوى من الحرف ، ولم يجز تقديم خبرها عليها؛ لأنها أضعف من كان لأنها لا تتصرف وكان تتصرف ، وهذا فى غاية الوضوح والتحقيق ، والله أعلم .

١٩ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « ما » فى لغة أهل الحجاز لا تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل فى الخبر ، وهو منصوب بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل فى الخبر وذلك لأن القياس فى ما أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص فى الأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم نحو « ما زيد قائم » وتارة يدخل على الفعل نحو « ما يقوم زيد » فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ، ولهذا كانت مهملة غير معملة فى لغة بنى تميم ، وهو القياس ، وإنما أعملها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى ، وهو شبه ضعيف فلم يقو على العمل

فى الخبر كما عملت ليس ؛ لأن ليس فعل وما حرف ، والحرف أضعف من الفعل ، فبطل أن يكون منصوبا بما ، ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض ؛ لأن الأصل «ما زيد بقائم» فلما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا ؛ لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفاً منها ، ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الخبر نحو «ما قائم زيد» أو دخل حرف الاستثناء نحو «مازيد إلا قائم» لأنه لايحسن دخول الباء معهما ، فلا يقال «ما بِقائمٍ زيدٌ ، وما زيدٌ إلا بِقائمٍ» فدل ذلك على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ماتنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس ، وعمل ليس الرفع والنصب ، ووجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين : أحدهما : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ، والثانى : أنها تنفى ما فى الحال كما أن ليس تنفى ما فى الحال . ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء فى خبرها كما تدخل فى خبر ليس ، فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجرى مجراه ؛ لأنهم يجرون الشىء مجرى الشىء إذا شابهه من وجهين ، ألا ترى أن مالا ينصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه فى منع الجر والتنوين ، فكذلك ها هنا : لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها ؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن القياس يقتضى أن

لا تعمل ، قلنا : كان هذا هو القياس ، إلا أنه وُجد بينها وبين ليس مشابهة اقتضت أن تعمل عملها ، وهى لغة القرآن ، قال الله تعالى : (ما هذا بشرا) وقال تعالى : (ما هنّ أمهاتِهمْ) .

قولهم « إن أهل الحجاز أعملوها لشبه ضعيف ، فلم يقو أن تعمل فى الخبر » قلنا : هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها ، وهى ترفع الاسم وتنصب الخبر ، على أنا قد عملنا بمقتضى هذا الضعف ؛ فإنه يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها ، أو إذا دخل حرف الاستثناء ، أو إذا فصلت بينها وبين معمولها بإن الخفيفة ، ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل فى جميع هذه المواضع .

وأما دعواهم أن الأصل « ما زيد بقائم » فلا نسلم ، وإنما الأصل عدمها ، وإنما أدخلت لوجهين : أحدهما : أنها أدخلت توكيدا للنفى ، والثانى : ليكون فى خبر ما بإزاء اللام فى خبر إنّ ؛ لأن ما تنفى ما تثبته إن ، فجعلت الباء فى خبرها نحو « ما زيد بقائم » لتكون بإزاء اللام فى نحو « إن زيدًا لقائم » كما جعلت السين جواب لن ، ألا ترى أنك تقول « لنْ يفعلَ » فيكون الجواب « سيفعلُ » ، وكذلك جعلت قدْ جواب لمّا ، ألا ترى أنك تقول « لما يفعلْ » فيكون الجواب « قدْ فعلَ » ، ولو حذفت لما فقلت « يفعل » لكان الجواب « فعل » من غير قد ، فدل على أن قد جواب لما فكذلك ها هنا .

وقولهم « إنه لما حذف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأن الصفات منتصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا منها » قلنا : هذا فاسد ؛

لأن الباء كانت فى نفسها مكسورة غير مفتوحة ، وليس فيها إعراب ؛ لأن الإعراب لايقع على حروف المعانى ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب فى كل موضع يحذف فيه ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنتصب بحذفها كقولك « كفى بالله شهيداً ، وكفى بالله نصيراً » ولو حذفت حرف الخفض لقلت « كفى اللهُ شهيدا ، وكفى الله نصيرا » بالرفع ، كما قال رجل من الأزد :

لَمَّا تَعَيَّا بِالْقَلُوصِ وَرَحْلِهَا * كَفَى اللهُ كَعْبًا مَا تَعَيَّا بِهِ كَعْبُ

وقال عبد بنى الحسحاس :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَادِيَا * كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا(١)

وقال الآخر :

أَعَانَ عَلَىَّ الدَّهْرَ إِذْ حَلَّ بَرْكُهُ * كَفَى الدَّهْرُ لَوْ وَكَّلْتَهُ بِى كَافِيَا

وكذلك قالوا « بحسبك زيد ، وما جاءنى من أحد » وقال الشاعر :

بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدْتَ أَخْزَمَ كُلَّهَا * لِكُلِّ أُنَاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ

وقال الآخر :

بِحَسْبِكَ فِى الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا * بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِىٌّ مُضِرْ

(١) يروى فى أكثر كتب النحاة « إن تجهزت غازيا »

وقال الآخر :

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَانًا أُسَائِلُهَا ٭ أَعْيَتْ جَوابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ(١)

وقال الآخر :

أَلَا هَلْ أَتَاهَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ ٭ بِأَنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ بْنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا

وإذا حذفوا حرف الخفض قالوا « حسبُكَ زيد، وما جاءنى أحد » بالرفع لاغير ، وكذلك جميع ماجاء من هذا النحو ، ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا ، فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه ، والله أعلم .

٢٠ ـ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز « طعامك مازيد آكلا(٢) » ، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه : فإن كانت « ما » ردا لخبر كانت بمنزلة لم ولا ويجوز التقديم ، كما تقول لمن قال فى الخبر « زيد آكل طعامك » فرد عليه نافيا « مازيد آكلا طعامك » فمن هذا الوجه يجوز التقديم فتقول « طعامك ما زيد آكلا » ، فإن كانت جوابا للقسم إذا قال « والله مازيد بآكل طعامك » كانت بمنزلة اللام فى جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم .

---

(١) يروى « أصيلا كى أسائلها » ويروى « عيت جوابا »

(٢) يريد تقديم معمول خبر « ما » الحجازية على ما نفسها

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن ما بمنزلة لم ولن ولا ؛ لأنها نافية كما أنها نافية ، وهذه الأحرف يجوز تقديم معمول مابعدها عليها نحو «زيدا لم أضرب ، وعمرا لن أكرم ، وبشرا لا أخرج» فإذا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع ما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ذلك لأن ما معناها النفى ، ويليها الاسم والفعل ، فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لايعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك ها هنا : ما لا يعمل مابعدها فيما قبلها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن ما بمنزلة لم ولن ولا» قلنا : لانسلم ؛ لأن «ما» يليها الاسم والفعل ، وأما لم ولن فلا يليهما إلا الفعل ؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل ، وأما لا فإنما جاز التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنك تقول «جئت بلا شىء» فيعمل ما قبله فيما بعده ، فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله ؛ فبان الفرق بينهما .

وأما ماذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل ـ من أنه إذا كانت ردا لخبر جاز التقديم وإن كانت جواباً للقسم لم يجز ـ ففاسد ؛ لأن ما فى كلا القسمين نافية ؛ فينبغى أن لايجوز التقديم فيهما جميعا ؛ لما بينا ، والله أعلم .

٢١ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز «مَا طَعامَكَ أكلَ إلا زَيد» (١) وذهب البصريون إلى أنه يجوز، وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى «زيد» أن لا يكون هو الفاعل، وإنما الفاعل فى الأصل محذوف قبل إلا ؛ لأن التقدير فيه : ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، والذى يدل على ذلك قولهم «مَا خرجَ إلا هِند ، ومَا ذَهبَ إلا دَعد» ولو كان الفعل لدعد وهند فى الحقيقة لأثبتوا فيه علامة التأنيث ؛ لأن الفاعل مؤنث حقيقى ، فلما لم يثبتوا فى الفعل علامة دل على أن الفاعل هو «أحد» المحذوف ، ويدل عليه أيضاً أن «إلا» بابها الاستثناء ، والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ، ولا بد أن يقدر قبلها ما يصح أن يكون الذى بعدها مستثنى منه ، فوجب أن يكون التقدير: ما أكل أحد طعامك إلا زيد ، إلا أنه اكتفى بالفعل من «أحد» فصار بمنزلته ، والاسم لا يتقدم صلته عليه ، ولا يفرق بينها وبينه ، فكذلك الفعل الذى قام مقامه

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ذلك لأن «زيد» مرفوع بالفعل ، والفعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كقولهم «عَمرا ضَرب زَيد» وكذلك سائر الأفعال المتصرفة .

---

(١) يريد تقديم معمول الفعل المقصور على الفعل نفسه وحرف الإيجاب

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن لا يكون زيد هو الفاعل لأن التقدير: ما أكلَ أحد طعامَك إلا زيد » قلنا : لا نسلم أن « أحداً » مقدر من جهة اللفظ ، وإنما هو مقدر من جهة المعنى ، كما أن المعنى يدل على أن « عرقاً » في قولهم « تصبَّبَ زيد عرقاً » فاعل معنى وإن لم يكن فاعلا لفظا ، ولهذا لم تثبت علامة التأنيث في قولهم « ما خرج إلا هند ، وما ذَهبَ إلا دعد » وما أشبه ذلك ، على أنه قد حذف علامة التأنيث الحقيق مع الفصل في قولهم « حضر القاضي اليوم امرأة » وقال الشاعر :

إنَّ امْرأً غَرَّهُ مِنكُنَّ وَاحِدَةٌ * بَعْدِي وبَعْدَكِ فِي الدُّنْيَا لَمَغْرُورُ

وقال الآخر :

لَقَدْ وَلَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُّ سَوْءٍ * عَلَى قِمَعِ اُسْتِهَا صُلُبٌ وَشَامُ

فقال « ولد » ولم يقل « ولدت » .

وأما قولهم « إنه اكتفى بالفعل من أحد » قلنا : لا نسلم أن الفعل اكتفى به من الاسم ؛ لأن الفعل لا بد له من فاعل ، وإنما الاسم بعد « إلا » قام مقامه واكتفى به منه ؛ لأنه لما حذف المستثنى منه قبل « إلا » قام ما بعد « إلا » حين حذفته مقامه ، كما يقوم المفعول مقام الفاعل إذا حذف نحو « ضُربَ زيد ، وأُعطى عمرو درهماً وكسى عمرو قيصاً » وما أشبه ذلك ، وهذا لا يوجب أن يجرى الفعل مجرى الاسم في امتناع تقديم معموله عليه ، ألا ترى أنك تقول « دِرهماً أُعطى زَيد ، وقيصاً كسى عمرو » ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جاز تقديم معموله عليه لتصرفه في نفسه ، وهذا المعنى الذى ادعيتموه لم

يوجب تغير الفعل عن تصرفه فى نفسه ؛ فينبغى أن يجوز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، والله أعلم .

٢٢ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إنَّ » وأخواتها لاترفع الخبر نحو « إنَّ زَيداً قائم » وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى هذه الأحرف أن لاتنصب الاسم ، وإنما نصبته لأنها أشبهت الفعل ، فإذا كانت إنما عملت لأنها أشبهت الفعل فهى فرع عليه ، وإذا كانت فرعاً عليه فهى أضعف منه ؛ لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ؛ فينبغى أن لايعمل فى الخبر جرياً على القياس فى حَطّ الفروع عن الأصول ؛ لأنا لو أعملناه عمله لأدى ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لايجوز ؛ فوجب أن يكون باقياً على رفعه قبل دخولها . والذى يدل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر مايدخل على الفعل لو ابتدئ به ، قال الشاعر :

لَاتَتْرُكَنِّى فِيهِم شَطِيرَا * إنِّى إذَنْ أهْلِكَ أوْ أطِيرَا

فنصب « بإذَنْ » والذى يدل على ذلك أيضاً أنه إذا اعترض عليها بأدنى شىء بطل عملها واكتفى به ، كقولهم « إنَّ بِكَ يَكفل زَيد » كأنها رضيت بالصفة لضعفها ، وقد روى أن ناساً قالوا : « إنَّ بِكَ زَيد مأخوذ » فلم تعمل « إنَّ » لضعفها ، فدل على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن هذه الأحرف تعمل فى الخبر وذلك لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظا ومعنى ، ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه : الوجه الأول : أنها على وزن الفعل ، والثانى : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، والثالث : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو «إننى ، وكأننى» كما تدخل على الفعل نحو «أعطانِى وأكرمَنى» وما أشبه ذلك ، والخامس : أن فيها معنى الفعل : فمعنى «إنّ ، وأنّ» حققت ، ومعنى «كأنّ» شبهت ، ومعنى «لكنّ» استدركت ، ومعنى «ليت» تمنيت ، ومعنى «لعلّ» ترجيت ؛ فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ؛ فكذلك هذه الأحرف ينبغى أن يكون لها مرفوع ومنصوب ليكون المرفوع مشبها بالفاعل والمنصوب مشبها بالمفعول ، إلا أن المنصوب هاهنا قدم على المرفوع لأن عمل «إن» فرع ، وتقديم المنصوب على المرفوع فرع ، فألزموا الفرع الفرع ، أو لأن هذه الحروف لما أشبهت الفعل لفظا ومعنى ألزموا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ليعلم أنها حروف أشبهت الأفعال ، وليست أفعالا ، وعدم التصرف فيها لا يدل على الحرفية ؛ لأن لأن لنا أفعالا لا تتصرف نحو نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن هذه الأحرف إنما نصبتْ لشبه الفعل ؛ فينبغى أن لا تعمل فى الخبر ؛ لأنه يؤدى إلى التسوية بين الأصل والفرع» قلنا : هذا يبطل باسم الفاعل ؛ فإنه إنما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا فإنه يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل ،

تقول : زيد ضارب أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوه عمراً .

والذى يدل على فساد ما ادعيتموه من ضعف عملها أنها تعمل فى الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إنَّ لدَينا أنكالا) و (إن فِى ذلِكَ لآيَـةً) وما أشبه ذلك ، على أنا قد عملنا بمقتضى كونها فرعا ؛ فإنا ألزمناها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نجوز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل لئلا يجرى مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع ، وكان تقديم المنصوب أولى ليفرق بينها وبين الفعل ؛ لأن الأصل أن يذكر الفاعل عقيب الفعل قبل ذكر المفعول فلما قدم ها هنا المنصوب وأخر المرفوع حصلت مخالفة هذه الأحرف للفعل وانحطاطها عن رتبته .

وقولهم « إن الخبر يكون باقيا على رفعه قبل دخولها » فاسد ، وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان ، ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ونصبها إياه ، فلو قلنا « إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله » لكان ذلك يؤدى إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك محال .

وأما قولهم « الدليل على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر مايدخل على الفعل لو ابتدئ به كقول الشاعر :

« إنِّى إذَنْ أهْـلِكَ أوْ أطِيرَا »

قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : أحدها : أن هذا شاذ فلا يكون

فيه حجة، والثانى: أن الخبر ها هنا محذوف، كأنه قال: لا تتركنى فيهم غريبا بعيدا إنى أذل إذن أهلك أو أطيرا، وحذف الفعل الذى هو الخبر؛ لأن فى الثانى دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت على الخبر، والثالث: أن يكون جعل «إذنْ أهلِكَ أوْ أطيرَا» فى موضع الخبر، كقولك: إنى لن أذهب، فشبه إذن بلنْ وإن كانت لن لا يلغى فى حال بخلاف إذن.

وأما قولهم «إن بك يكفل زيد، وإن بك زيد مأخوذ» فالتقدير فيه: إنه بك يكفل زيد، وإنه بك زيد مأخوذ، كما قال الراعى:

فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ ... وَإِنْ كَانَ سَرْحٌ قَدْ مَضَى فَتَسَرَّعَا

أراد فلو أنه حق، ولو لم يرد الهاء لكان الكلام محالا، وقال الأعشى:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ

وقال أمية بن أبى الصلت:

وَلٰكِنَّ مَنْ لَا يَلْقَ أَمْرًا يَنُوبُهُ ... بِعُدَّتِهِ يَنْزِلْ بِهِ وَهْوَ أَعْزَلُ

وقال الآخر:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... وَلٰكِنَّ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

وقال الآخر:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الْهَمَّ عَنِّي سَاعَةً ... فَبِتْنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَاعِمَيْ بَالِ

وقال الآخر:

فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرُكَ كُلُّهُ ... وَشَرُّكَ عَنِّي مَا ارْتَوَى الْمَاءَ مُرْتَوِي

أراد «ليته» إن جعلت «كفافا» خبر كان مقدما عليها ، والتقدير فيه : ليته كان خيرك وشرك كفافا عنى أو مكفوفين عنى ؛ لأن الكفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنين والجميع كقولهم : رجل عدل ورضى، ورجلان عدل ورضى ، وقوم عدل ورضى . وما أشبه ذلك ، وإن جعلت «كفافا» منصوبا بليت لم يكن من هذا الباب ، والأول أجود .

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه ليس فى كلام العرب عامل يعمل فى الأسماء النصب إلا ويعمل الرفع ؛ فما ذهبوا إليه يؤدى إلى ترك القياس ومخالفة الأصول لغير فائدة ، وذلك لايجوز ، فوجب أن تعمل فى الخبر الرفع كما عملت فى الاسم النصب على مابينا ، والله أعلم .

٢٣ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع «إنَّ» قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك : فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال ، سواء كان يظهر فيه عمل «إن» أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك «إن زيدا وعمرو قائمان ، وإنك وبكر منطلقان» وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لايجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز ذلك النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله تعالى : (إنَّ الذينَ آمَنُوا والذينَ هادُوا وَالصابئونَ وَالنصارَى) وجه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع «إنَّ» قبل تمام الخبر وهو قوله (مَن آمَن باللهِ وَاليومِ الآخر) وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات « إنَّكَ وَزيد ذاهِبانِ » وقد ذكره سيبويه فى كتابه ؛ فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب .

وأما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو « لا رَجل وَامرأة أفضلُ منكَ » فكذلك مع « إنَّ » لأنها بمنزلتها ، وإن كانت «إن» للاثبات و«لا» للنفى ؛ لأنهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، يدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر ؛ لأنه لافرق بينهما عندنا ، وأنه قد عرف من مذهبنا أن « إنَّ » لاتعمل فى الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ، فإذا كان الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن ؛ لأنه إنما كانت المسألة تفسد أن لو قلنا إن « إنَّ » هى العاملة فى الخبر فيجتمع عاملان فيكون محالا ، ونحن لانذهب إلى ذلك ، فصح ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لايجوز أنك إذا قلت « إنَّكَ وَزيد قائمانِ » وجب أن يكون «زيد» مرفوعا بالابتداء ، ووجب أن يكون عاملا فى خبر «زيد» وتكون « إنَّ » عاملة فى خبر الكاف وقد اجتمعا فى لفظ واحد ، فلو قلنا « إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر » لأدى ذلك إلى أن يعمل فى اسم واحد عاملان ، وذلك محال

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى (إنَّ الذِينَ آمَنوا والذِينَ هَادُوا والصَّابئون) فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أنا نقول فى هذه الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك ، كما قال الشاعر :

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَعْنَةٌ ＊ حُصَينٍ عَبِيطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

فرفع «الخمرُ» على الاستئناف ، فكأنه قال: والخمر كذلك ، وقال الآخر :

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ＊ مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتاً أَوْ مُجَلَّفُ

فرفع «مجلف» على الاستئناف ، فكأنه قال : أو مجلف كذلك ، وهذا كثير فى كلامهم .

والوجه الثانى : أن تجعل قوله تعالى : (مَنْ آمَنَ بِالله واليومِ الآخر) خبراً للصابئين والنصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذى أظهرت للصابئين والنصارى ، ألا ترى أنك تقول «زَيد وَعَمرو قَائِم» فتجعل قائماً خبراً لعمرو ، وتضمر لزيد خبرا آخر مثل الذى أظهرت لعمرو ، وإن شئت أيضاً جعلته خبرا لزيد وأضمرت لعمرو خبرا آخر ، وقال الشاعر وهو بشر بن أبى خازم :

وَإِلَّا فَاعْلَمُوا أَنَّا وَأَنْتُمْ ＊ بُغَاةٌ مَابَقِينَا فى شِقَاقِ

فإن شئت جعلت قوله «بُغَاة» خبرا للثانى وأضمرت الأول خبرا ، ويكون التقدير : وإلا فاعلموا أنا بغاة وأنتم بغاة ، وإن شئت جعلته خبرا للأول وأضمرت للثانى خبرا على مابينا .

والوجه الثالث : أن يكون عطفاً على المضمر المرفوع فى (هادوا) وهادوا بمعنى تابوا ، وهذا الوجه عندى ضعيف ، لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح ، وإن كان لازما للكوفيين ؛ لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم ليس بقبيح ، وسنذكر فساد ماذهبوا إليه فى موضعه إن شاء الله تعالى

وأما ما حكوه عن بعض العرب « إنك وزيد ذاهبان » فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا لأن العربى يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا « ما أغفله عنك شيئا » وكما قال زهير ، ويقال صرمة الأنصارى :

بَدَا لِىَ أَنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ٭ وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

فقال « سابق » على الجر ، وكان الوجه « سابقا » بالنصب ، وقال الآخر :

أَجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائِىَ رَامَةٍ ٭ وَلَا عَاقِلٍ إِلَّا وَأَنْتَ جَنِيبُ
وَلَا مُصْعِدٍ فِى الْمُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ ٭ وَلَا هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ

وقال الأحوص الرياحى :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ٭ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فقال « ناعب » بالجر ، وكان الوجه أن يقول « ناعباً » بالنصب ، وقد تؤمل ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه ، فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما رووه مع قلته فى الاستعمال وبعده عن القياس على ماوقع فيه الخلاف .

وأما قولهم « أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر

مع لا ، فكذلك مع إن . قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز ذلك مع «لا» لأن لا لا تعمل فى الخبر ، بخلاف «إن» فلم يجتمع فيه عاملان ، فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون «إن» على ما بينا .

والوجه الثانى : أنا نسلم أن «لا» تعمل فى الخبر كإنَّ ، ولكن إنما جاز ذلك مع «لا» دون «إن» ، وذلك لأن «لا» ركبت مع الاسم النكرة بعدها فصارا شيئا واحدا ، فكأنه لم يجتمع فى الخبر عاملان ، وأما «إن» فإنها لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع فى الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم «إنَّ إنَّ لا تعمل فى الخبر» فقد بينا فساد ذلك مُستوفى فى المسألة التى قبل هذه المسألة ، فلا يفتقر إلى الإعادة ، والله أعلم .

٢٤ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «إنِ» المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب فى الاسم . وذهب البصريون إلى أنها تعمل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضى فى اللفظ ؛ لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبنى على الفتح ، فإذا خففت فقد زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « إن » المشددة من عوامل الأسماء و« إن » المخففة من عوامل الأفعال ؛ فينبغى أن لا تعمل المخففة فى الأسماء كما لا تعمل المشددة فى الأفعال ؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل فى الأسماء ، وعوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى : (وإنْ كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم) فى قراءة من قرأ بالتخفيف ، وهى قراءة نافع وابن كثير ، وروى أبو بكر عن عاصم بتخفيف « إنْ » وتشديد « لما » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال بأن (كلا) منصوب بليوفينهم ، لأنا نقول : لا يجوز ذلك ؛ لأن لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « زيدا لأكرمنَّ ، وعمراً لأضربنَّ » فتنصب زيداً بلأكرمن وعمرا بلأضربن ، فكذلك هاهنا : لا يجوز أن يكون (كلا) منصوبا بليوفينهم .

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال إن « إن » بمعنى ما ، ولما بمعنى إلا ؛ لأنا نقول : إن إن التى بمعنى ما لا يجىء معها اللام بمعنى إلا ، كما قال تعالى (إن كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبدا) وأما « لما » فلا يجوز أن تجعل هاهنا بمعنى إلا ؛ لأنه لو جاز أن تجعل « لما » بمعنى إلا لجاز أن يقال : ما قام القوم لما زيد ، وقام القوم لما زيدا ، بمعنى إلا زيدا ، وفى امتناع ذلك دليل على فساده ، وإنما جاءت لما بمعنى إلا فى الأيمان خاصة نحو قولهم : « عمرك الله لما فعلت كذا » أى إلا ، ثم لو جعلت « لما » فى قوله تعالى (وإن كلا لما ليوفينهم) بمعنى إلا لما كان لكل

ماينصبه ، لأن إلا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، فدل على صحة ما ذكرناه ، والذى يدل على صحة ذلك أيضا أنه قد صح عن العرب أنهم يقولون «إلا أن أخاك ذاهب» بمعنى أن المشددة ، وقد قال الشاعر :

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ * كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ

فنصب «ثدييه» بكأن المخففة من الثقيلة ، وأصلها أن أضيف إليها الكاف للتشبيه ، والأصل فى الكاف أن تكون مؤخرة ، كما أن الأصل فى اللام أن تكون مقدمة ، فإذا قلت «كأن زيدا الأسد» كان الأصل فيه : إن زيدا كالأسد ، كما إذا قلت «إن زيدا لقائم» كان الأصل فيه : لإن زيدا قائم ، إلا أنه قدمت الكاف على «أن» عناية بالتشبيه ، وأخرت اللام عن «إن» لئلا يجمعوا بين حرفى تأكيد ، فلما نصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حذف بعض حروفه . وقال الآخر :

* كَأَنْ وَرِيدَيْهِ رِشَاءَا خُلُبِ *

فنصب «وريديه» بكأن المخففة من الثقيلة ، فدل على ما قلناه .

ولا يجوز أن يقال : إن الإنشاد فى البيتين «كأن ثدياه ، وكأن وريداه» ـ بالرفع ـ لأنا نقول : بل الرواية المشهورة «كأن ثدييه ، وكأن وريديه» ـ بالنصب ـ وإن صح ما رويتموه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف ، كما قال الأعشى :

فِى فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا * أَنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

كأنه قال : أنه هالك .

وقال الآخر :

أَمَا وَاللهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا ٭ وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقِ

وقال الآخر :

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا ٭ عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

وقال زيد بن أرقم :

وَيَوْمًا تُلَاقِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ ٭ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ

وقال الآخر :

عبأْتُ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَأَلَّةً ٭ كَأَنْ قَبَسٌ يُعْلَى بِهَا حِينَ تُشْرَعُ

وقال الآخر :

وَخَيْفَاءَ أَلْقَى اللَّيْثُ فِيهَا ذِرَاعَهُ ٭ فَسَرَّتْ وَسَاءَتْ كُلَّ مَاشٍ وَمُصْرِمِ

تَمَشَّى بِهَا الدَّرْمَاءُ تَسْحَبُ قُصْبَهَا ٭ كَأَنْ بَطْنُ حُبْلَى ذَاتِ أَوْنَيْنِ مُتْئِمِ

فيمن روى بالرفع ، ومن روى بالجر جعل «أن» زائدة ، ومن روى بالنصب أعملها مع التخفيف .

ومن كلامهم « أول ما أقول أن بسم اللهِ » كأنهم قالوا : أنه بسم الله ، وقال تعالى : (أفلا يرون ألا يَرْجِعُ إليهم قولا) كأنه قال : أنه لايرجع إليهم قولا ، إلا أنها لا تخفف مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف ، وهى : لا ، وقد ، وسوف ، والسين ، كقوله تعالى : (علِم أنْ سيكونُ مِنكم مَرْضى) وكذلك « علمت أن سوف يخرج زيد ، وعلمت أن قد خرج عمرو » قال أبو صخر الهذلى :

فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَلِفْتُ بِكُمْ * ثُمَّ افْعَلِي مَا شِئْتِ عَنْ عِلْمِ

ولا تخفف من غير واحد من هذه الأحرف ؛ لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق «إن» من التغيير ، وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم ، وذلك لأن «إن» لحقها مع الاسم ضرب واحد من التغيير ، وهو الحذف ، ولحقها مع الفعل ضربان : الحذف ، ووقوع الفعل بعدها ؛ فلهذا كان التعويض مع الفعل أولى من الاسم

والذى يدل على صحة ماذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها فى المضمر مع التخفيف نحو قولهم : أظن أنْكَ قائم ، وأحسب أنه ذاهب ، يريدون أنك وأنه بالتشديد ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي * فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

وقال الآخر :

وَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ الْمُرْمِلُونَ * إِذَا اغْبَرَّ أُفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالَا (١)

وَخَلَتْ عَنْ أَوْلَادِهَا الْمُرْضِعَاتُ * وَلَمْ تَرَ عَيْنٌ لِمُزْنٍ بِلَالَا

بِأَنْكَ الرَّبِيعُ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ * وَقِدْماً هُنَاكَ تَكُونُ الثِّمَالَا (٢)

أراد بأنك بالتشديد ، إلا أن الاستدلال على إعمالها فى المضمر مع التخفيف عندى ضعف ؛ لأن ذلك إنما يجوز فى ضرورة الشعر لا فى اختيار الكلام إلا فى رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة .

---

(١) رواية النحاة فى صدره « وقد علم الضيف والمرملون »

(٢) رواية النحاة فى صدره « بأنك ربيع » ، ويروون « وأنك هناك »

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما عملت لشبه الفعل لفظا فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها » قلنا : هذا باطل ؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظا ومعنى ، وذلك من خمسة أوجه ، وقد قدمنا ذكرها فى موضعها ، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه ، وذلك لا يبطل عمله ، ألا ترى أنك تقول « عِ الكلامَ » ، و« شِ الثوبَ » ، و« لِ الأمرَ » وما أشبه ذلك ، ولا تبطل عمله ، فكذلك ها هنا

وأما قولهم « إنّ إنّ المشددة من عوامل الأسماء ، وإن المخففة من عوامل الأفعال » قلنا : هذا الاستدلال ظاهر الاختلال ، فإنا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة فهى من عوامل الأسماء ، وإذا لم نقدر أنها مخففة من الثقيلة فليست من عوامل الأسماء ، وإن الخفيفة فى الأصل غير إن المخففة من الثقيلة ؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال ، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء ، ولم يقع الكلام فى إن الخفيفة فى الأصل ، وإنما وقع فى إن المخففة من الثقيلة ، وقد بينا الفرق بينهما ، والله أعلم .

٢٥ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام فى خبر « لكن » كما يجوز فى خبر إنّ نحو « ما قام زيد لكنّ عمرا لقائم » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام فى خبر لكن

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز دخول اللام

فى خبر «لكن» النقل والقياس :

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها ، قال الشاعر :

* وَلَـكِنَّنِي مِنْ حُبِّهَا لَكَمِيدُ [1] *

وأما القياس فلأن الأصل فى «لكنَّ» إنَّ ، زيدت عليها لا والكاف فصارتا جميعا حرفا واحدا ، كما زيدت عليها اللام والهاء فى قول الشاعر :

لَهِنَّكِ مِنْ عَبْسِيَّةٍ لَوَسِيمَةٌ * عَلَى هَنَوَاتٍ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

فزاد اللام والهاء على إنَّ ، فكذلك ها هنا : زاد عليها لا والكاف ، فإن الحرف قد يوصل فى أوله وآخره ، فما وصل فى أوله نحو «هَذا ، وَهذاك» وما وصل فى آخره نحو قوله تعالى : (فَإِما تَرَيِنَّ مِنَ البَشَرِ أَحداً) وكذلك نقول : إن قول العرب «كم مَالكَ» ، إنما «ما» زيدت عليها الكاف ، ثم إن الكلام كثر بها فحذفت الألف من آخرها وسكنت ميمها ، كما زيدت اللام على «ما» ثم لما كثر الكلام بها سكنت ميمها فقالوا : «لِمْ فَعلت كذا» قال الشاعر :

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِي * لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

وقال بعض العرب فى كلامه ـ وقد قيل له : منذ كم قعد فلان ـ فقال «كمنذ أخذتَ فى حديثك» ، فزاد الكاف فى «منذ» ، فدل على أن الكاف فى كم زائدة ، وقيل لبعضهم : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين ، أى : يسير سهل ، فيزيدون الكاف ، فكذلك ها هنا : زيدت لا والكاف على إنَّ

---

(١) رواية النحاة ، ومنهم من نقلها عن المؤلف : * ولكننى من حبها لعميد *

وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال فصارت حرفاً واحدا، كما قالوا «لن» وأصلها لا أن، فحذفوا الألف والهمزة لكثرة الاستعمال؛ فصارتا حرفاً واحدا، فكذلك ها هنا، وبل أولى، فإنه إذا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فلأن يجوز حذف الهمزة كان ذلك من طريق أولى.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إنه لو كان أصلها لا أنْ لما جاز أن يُقال أما زَيدا فَلنْ أضرِبَ؛ لأن ما بعد أن لا يجوز أن يعمل فيما قبلها» لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب، ألا ترى أن «هَلْ» لا يجوز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإذا ركبت مع «لا» ودخلها معنى التحضيض تغير ذلك الحكم عما كان عليه قبل التركيب، فجاز أن يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيقال «زَيْدا هَلا ضَرَبتَ»؟ فكذلك ها هنا

والذى يدل على أن أصلها إنَّ على ما بينا أنه يجوز العطف على موضعها كما يجوز العطف على موضع إنَّ، فدل على أن الأصل فيها إنَّ زيدت عليها لا والكاف، فكما يجوز دخول اللام فى خبر إنَّ فكذلك يجوز دخولها فى خبر لكن

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم، على اختلاف المذهبين، وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام فى خبر لكن، وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إن لاتفاقهما فى المعنى؛ لأن كل واحدة منهما للتأكيد، وأما لكن فمخالفة لها فى المعنى، وإنْ كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن لأن إن تقع فى جواب

القسم ، كما أن اللام تقع فى جواب القسم ، وأما لكن فمخالفة لها فى ذلك ، لأنها لاتقع فى جواب القسم ؛ فينبغى أن لاتدخل اللام فى خبرها

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله :

ﻫ ولكننى من حبها لكميد ﻫ

فهو شاذ لايؤخذ به لقلته وشذوذه ، ولهذا لايكاد يعرف له نظير فى كلام العرب وأشعارهم ، ولو كان قياساً مطردا لكان ينبغى أن يكثر فى كلامهم وأشعارهم ، كما جاء فى خبر إن ، وفى عدم ذلك دليل على أنه شاذ لايقاس عليه

وأما قولهم « إن الأصل فى لكنّ إنّ زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحدا » قلنا : لانسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى

قولهم « كما زيدت اللام والهاء فى قوله :

ﻫ لهنك من عبسية لوسيمة ﻫ »

قلنا : ولا نسلم أن الهاء فى قوله « لهنك » زائدة ، وإنما هى مبدلة من ألف إن ؛ فإن الهاء تبدل من الهمزة فى مواضع كثيرة من كلامهم ، يقال : هرقت الماء ، والأصل فيه أرقت ، وهرحت الدابة ، والأصل فيه أرحت ، وهنرت الثوب ، والأصل فيه أنرت ، وهبرية ، والأصل فيه إبرية وهو الحزاز فى الرأس ، وهردت ، والأصل أردت ، وهياك ، والأصل إياك ، وقد قرأ بعض القراء : (هياك نعبد) وقال الشاعر :

فَهِيَّاكَ وَالأَمْرَ الَّذِى إِنْ تَوَسَّعَتْ ﻫ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

وقال الآخر :

يَا خَالِ هَلَّا قُلْتَ إِذْ أَعْطَيْتَنِى ﻫ هِيَّاكَ هِيَّاكَ وَحَنْوَاءَ الْعُنُقْ

أراد إياك ، وقد قال الله تعالى : (ومُهيمناً عليهِ) قيل : أصله مؤيمن فقلبت الهمزة هاء ، ولهذا قيل فى تفسير (ومهيمناً عليه) حافظاعليه ، وقيل : شاهدا ، وقيل : رقيباً عليه ، وقيل : قفاناً عليه ، وكل هذه الألفاظ متقاربة فى المعنى فدل على أن الهاء فى « لهنكِ » مبدلة من همزة ، ولهذا المعنى جاز أن يجمع بين اللام وبينها لتغير صورتها ، وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان : أحدهما قول الفراء ، وهو أن أصله : والله إنك لوسيمة ، فحذفت الهمزة من إن ، والواو من والله ، وإحدى اللامين ، فبقى لهنك ، والوجه الثانى ـ وهو قول المفضل بن سلمة ـ أن أصله : لله إنك لوسيمة ، فحذفت لامان من لله ، والهمزة من إن ، فبقى « لهنك » فسقط الاحتجاج به على كلا المذهبين .

وأما قولهم « إن الحرف قد يوصل فى أوله نحو هذا » قلنا : هذا إنما جاء قليلا على خلاف الأصل لدليل دل عليه ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، ولا يدخل هذا فى القياس فيقاس عليه

وأما قولهم « إن كم مالكَ أصلها مازيدت عليها الكاف » قلنا : لانسلم بل هذا شىء يدعونه على أصلكم ، وسنبين فساده فى موضعه إن شاء الله تعالى

وأما قولهم « إن لنْ أصلها لا أنْ » قلنا : لانسلم ، بل هو حرف غير مركب ، وقد نص سيبويه على ذلك ، والذى يدل على أنه غير مركب من لا [وأن] أنه يجوز أن يقال : أما زيدا فلن أضرب ، ولو كان كما زعموا لما جاء ذلك ؛ لأن مابعد أن لايجوز أن يعمل فيما قبلها .

قولهم « إنَّ الحروف إذا رُكبت تغيرَ حكمها عما كانت عليه قبل التركيب كهلا » قلنا : إنما تغير حكم هلا لأن هلا ذهب منها معنى الاستفهام فجاز

أن يتغير حكمها ، وأما لن فمعنى النفى باق فيها فينبغى أن لا يتغير حكمها ، فبان الفرق بينهما

وأما قولهم « إنه يجوز العطف على موضع لكنّ كما يجوز العطف على موضع إنّ ، فدلّ على أنّ الأصل فيها إنّ » قلنا : لا نسلم أنه إنما جاز العطف على موضع لكن لأن أصلها إن ، وإنما جاز ذلك لأن لكن لا تغير معنى الابتداء ؛ لأن معناها الاستدراك ، والاستدراك لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف ، فجاز أن يعطف على موضعها كإن ، لأن إن إنما جاز أن يعطف على موضعها دون سائر أخواتها لأنها لم تغير معنى الابتداء ، بخلاف كأن وليت ولعل ؛ لأن كأن أدخلت فى الكلام معنى التشبيه ، وليت أدخلت فى الكلام معنى التمنى ، ولعل أدخلت فى الكلام معنى الترجى ، فتغير معنى الابتداء ، فلم يجز العطف على موضع الابتداء لزواله ، فأما لكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز العطف على موضعها كإن ، على أنه من النحويين من يذهب إلى زوال معنى الابتداء مع لكن فلا يجوز العطف على موضعها .

والذى يدل على أن لكن مخالفة لإن فى دخول اللام معها أنه لم يأت فى كلامهم دخول اللام على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر نحو « لكن عندك لزيدا ، أو لكن فى الدار لعمرا » كما جاء ذلك فى إن ، فلما لم يأت ذلك فى شىء من كلامهم ولا نقل فى شىء من أشعارهم دل على أنه لا يجوز دخول اللام فى خبرها ؛ لأن مجيئه فى اسمها مقدم فى الرتبة على مجيئه

فى خبرها ، وإذا لم تدخل اللام فى اسمها فأن لا تدخل فى خبرها كان ذلك من طريق الأولى .

وبيان هذا وهو أن الأصل فى هذه اللام أن تكون متقدمة فى صدر الكلام ؛ فكان ينبغى أن تكون مقدمة على إن ، إلا أنه لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد لم يجمعوا بين حرفى تأكيد ؛ فكان الأصل يقتضى أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم لأنه أقرب إليه من الخبر ، إلا أنه لما كان الاسم يلى إن كرهوا أن يدخلوها على الاسم كراهية للجمع بين حرفى تأكيد ، فنقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر . والذى يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على إن أنها لام الابتداء ، ولام الابتداء لها صدر الكلام ، والذى يدل على أن الأصل فيها أن تدخل على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إن واسمها بظرف أو حرف جر جاز دخولها عليه ، نحو « إنَّ عندَكَ لزَيدًا ، وإنَّ فِى الدَّارِ لعمرًا » قال الله تعالى : (إنَّ فِى ذلك لآية) .

فإذا ثبت أن هذا هو الأصل وأنه لايجوز دخول اللام على اسم لكن إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر دل على أنه لايجوز أن تدخل على خبرها ؛ لأنه لو كان دخول اللام مع لكن كدخولها مع إن لجاز أن تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفا أو حرف جر ، كما تدخل على خبرها ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٢٦ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى فى « لعل » أصلية . وذهب البصريون إلى أنها زائدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن اللام أصلية لأن « لعل » حرف ، وحروف الحروف كلها أصلية ؛ لأن حروف الزيادة التى هى الهمزة والألف والياء والواو والميم والتاء والنون والسين والهاء واللام والتى يجمعها قولك « اليوم تنساه » و « لا أنسيتموه » و « سألتمونيها » إنما تختص بالأسماء والأفعال ، فأما الحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة ، بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية فى كل مكان على كل حال ، ألا ترى أن الألف لا تكون فى الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة ، ولا يجوز أن يحكم عليها فى ما ولا ويا بأنها زائدة أو منقلبة ، بل نحكم عليها بأنها أصلية ؛ لأن الحروف لا يدخلها ذلك ، فدل على أن اللام أصلية .

والذى يدل على ذلك أيضا أن اللام خاصة لا تكاد تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذا ، نحو « زيدل ، وعبدل ، وفحجل » فى كلمات معدودة ، فإذا كانت اللام لا تزاد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال ؟

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها زائدة لأنا وجدناهم

يستعملونها كثيرا فى كلامهم عارية عن اللام ، قال نافع بن سعد الطائى :

وَلَسْتُ بِلَوَّامٍ عَلَى الأَمْرِ بَعْدَمَا * يَفُوتُ وَلٰكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَا

أراد لعل ، وقال العجير السلولى :

لكَ الْخَيْرُ عَلِّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً * تَمُرُّ وَسِهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقال الآخر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أَوْ دُولَاتِهَا * تُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا

وقال الآخر :

وَلَا تُهِينَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ * تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهْ

وقال الآخر :

* يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَا *

وقالت أم النحيف وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا * سَتَرْمِى بِهَا فِى جَاحِمٍ مُتَسَعِّرِ

أراد لعل . فلما وجدناهم يستعملونها عارية عن اللام فى معنى إثباتها دلنا ذلك على أنها زائدة ، ألا ترى أنا حكمنا بأن اللام فى « زيدل ، وعبدل ، وأولالك » وما أشبه ذلك زائدة لأنا نقول فى معناه « زيد ، وعبد ، وأولاك » ، وحكمنا بأن الهمزة فى « النئدلان » ، وهو الكابوس زائدة لأنا نقول فى معناه « النيدلان » من غير همز ، وكذلك بأن النون فى « عرنتن » زائدة لأنا نقول فى معناه « عرتن » بغير النون الأولى ، إلى غير ذلك من

الشواهد ، فكذلك ها هنا .

والذى يدل على أنها زائدة أن هذه الأحرف - نعنى إن وأخواتها - إنما عملت النصب والرفع لشبه الفعل ؛ لأن أن مثل مد ، وليت مثل ليس ، ولكن أصلها كن ركبت معها لا كما ركبت لو مع لا فقيل لكن ، وكأن أصلها أن أدخلت عليها كاف التشبيه ، فكذلك لعل أصلها عل وزيدت عليها اللام ؛ إذ لو قلنا إن اللام أصلية فى لعل لأدى ذلك إلى أن لا تكون على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو الرباعية ؛ لأن الثلاثية على ثلاثة أضرب : فعل كضرب ، وفعل كمكث ، وفعل كعلم ، وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد ، وهو فعلل نحو دحرج وسرهف ، فكان يؤدى إلى أن يبطل عملها ، فوجب أن يحكم بزيادتها لتكون على وزن الفعل كسائر أخواتها ، فصارت بمنزلة زيادة لا والكاف فى لكن عندكم ، فإنه إذا جاز أن تحكموا بزيادة لا والكاف فى لكن وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف الزيادة فلأن يجوز أن يحكم ها هنا بزيادة اللام وهى حرف من حروف الزيادة كان ذلك من طريق الأولى .

والصحيح فى هذه المسألة ما ذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إنا وجدناهم يستعملونها كثيرا فى كلامهم بغير لام بدليل ما أنشدوه من الأبيات » قلنا : إنما حذفت اللام من « لعلّ » كثيرا فى أشعارهم لكثرتها فى استعمالهم ، ولهذا تلعبت العرب بهذه الكلمة ، فقالوا : لعلَّ ، ولوَنَّ ، ولعنَّ - بالعين غير معجمة - قال الشاعر :

حَتَّى يَقُولَ الْجَاهِلُ الْمُنْطِّقُ * لَعَنَّ هٰذَا مَعَهُ مُعَلَّقُ

ولغن - بالغين معجمة - وأنشدوا :

أَلَا يَا صَاحِبَيَّ قِفَا لَغَنَّا * نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرَ الْخِيَامِ

ورعن ، وعن ، وغن ، ولغل ، وغل ؛ فلما كثرت هذه الكلمة فى استعمالهم حذفوا اللام لكثرة الاستعمال . وكان حذف اللام أولى من العين وإن كان أبعد من الطرف لأنه لو حذف العين لأدى ذلك إلى اجتماع ثلاث لامات فيؤدى ذلك إلى الاستثقال ؛ لأجل اجتماع الأمثال ، أو لأن اللام تكون فى موضع ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك ، والذى يدل على اعتبار ذلك أنهم جوزوا فى تكسير فرزدق وتصغيره فرازق وفريزق - بحذف الدال - ولم يجوزوا فى تكسير جحمرش وتصغيره : جحامش وجحيمش - بحذف الراء - لأن الدال تشبه حروف الزيادة لمجاورتها التاء ومجيئها بدلا منها فى مزدان ومزدجر ، بخلاف الراء فإنها ليست كذلك ، وإذا اعتبروا ذلك فيما يقرب من حروف الزيادة وليس منها فلأن يعتبروه فيما هو من حروف الزيادة فى الجملة كان ذلك من طريق الأولى ؛ فلهذا كان حذف اللام الأولى أولى .

وأما قولهم « إنا لما وجدناهم يستعملونها مع حذف اللام فى معنى إثباتها دلّ على أنها زائدة كاللام فى زيدل وعَبدَل وأولالِكَ » قلنا : إنما يعتبر هذا فيما يجوز أن تدخل فيه حروف الزيادة ، فأما الحروف فلا يجوز أن تدخل عليها حروف الزيادة على ما بينا

وأما قولهم « إنّ هذه الأحرف إنما عملت لشبه الفعل فى لفظه » قلنا : لانسلم أنها عملت لشبه الفعل فى لفظه فقط ، وإنما عملت لأنها أشبهته فى اللفظ والمعنى ، وذلك من عدة وجوه : أحدها : أنها تقتضى الاسم كما أن الفعل يقتضى الاسم ، والثانى أن فيها معنى الفعل لأن أن وإن بمعنى أكدت وكأن بمعنى شبهت ولكن بمعنى استدركت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت ، وأنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضى مبنى على الفتح ، إلى غير ذلك من الوجوه التى تقدم ذكرها قبل ، وهذه الوجوه من المشابهة بين لعل والفعل لاتبطل بأن لاتكون على وزن من أوزانه ، وهى كافية فى إثبات عملها بحكم المشابهة ، على أنه قد ظهر نقصها عن سائر أخواتها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل وأنه لايجوز أن تدخل عليها نون الوقاية كما يجوز فى سائر أخواتها ، فلا يكاد يقال « لعلنى » كما يقال « إننى، وكأننى ، ولكننى ، وليتنى » إلا أن يجىء ذلك قليلا كما قال عروة بن الورد :

دَعِينِى أُطَوِّفْ فِى البِلَادِ لَعَلَّنِى ... أُفِيدُ غِنًى فِيهِ لذِى الحَقِّ مَحْمِلُ

وذلك قليل .

وأما قولهم « إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف فى لكن وهما حرفان فلأن يجوز أن يحكم بزيادة اللام وهى حرف واحد كان ذلك من طريق أولى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنكم لا تقولون بصحة مذهبهم فكيف يجوز لكم أن تقيسوا عليه ، فإن القياس على الفاسد فاسد ، وقد بينا فساد ما ذهبوا إليه فى زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام ها هنا ، وكلاهما قول باطل ليس له حاصل ، والله أعلم .

٢٧ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «عَليْكَ، ودُونَكَ، وعِنْدَكَ» في الإغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو «زيداً عليْكَ، وعمراً عِندكَ، وبكرا دُونَكَ». وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وإليه ذهب الفراء من الكوفيين

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها: النقل، والقياس

أما النقل فقد قال الله تعالى: (كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) والتقدير فيه عليكم كتاب الله: أي الزموا كتاب الله، فنصب كتاب الله بعليكم، فدل على جواز تقديمه. واحتجوا أيضاً بالأبيات المشهورة:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا ٭ إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا
٭ يُثْنُونَ خَيْراً وَيُمَجِّدُونَكَا ٭

والتقدير فيه: دونك دلوي، فدلوي في موضع نصب بدونك، فدل على جواز تقديمه.

وأما القياس فقالوا: أجمعنا على أن هذه الألفاظ قامت مقام الفعل، ألا ترى أنك إذا قلت «عَلَيْكَ زَيدا» أي الزم زيدا، وإذا قلت «عِنْدَكَ عَمرا» أي تناول عمرا، وإذا قلت «دُونَكَ بَكرا» أي خذ بكرا، ولو قلت «زَيدا الزَمْ، وعَمرا تَنَاوَل، وبَكرا خُذْ» فقدمت المفعول لكان

جائزا ، فكذلك مع ماقام مقامه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فى العمل ؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه ، فينبغى أن لاتتصرف تصرفه ، فوجب أن لايجوز تقديم معمولاتها عليها ، وصار هذا كما تقول فى الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فإنه لايجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه ، فكذلك ها هنا ؛ إذ لو قلنا إنه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل ، وذلك لايجوز ؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ) فليس لهم فيه حجة ؛ لأن (كتاب الله) ليس منصوباً بعليكم ، وإنما هو منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاب الله عليكم ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ماتقدم عليه كما قال الشاعر :

مَا إنْ يَمَسُّ الأرْضَ إلاَّ مَنْكِبٌ ٭ مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ طَيَّ الْمِحْمَلِ

فقوله « طَيَّ المحملِ » منصوب لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل مقدر ، والتقدير فيه : طوى طيّ المحمل ، وإنما قدر ولم يظهر لدليل ماتقدم عليه من قوله « مَا إنْ يَمس الأرَض إلا مَنكب مِنْهُ » فكذلك هاهنا : قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ماتقدم عليه من قوله : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهاتُكُمْ وَبَناتُكُمْ وَأَخواتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخالاتُكُمْ) فإن فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم ، فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقى التقدير

فيه : كتاباً الله عليكم ، ثم أضيف المصدر إلى الفاعل كقوله : (وترى الجبالَ تحسبها جامدة وهِىَ تمر مَرَّ السحابِ صُنعَ اللهِ) فنصب (صُنعَ) على المصدر بفعل مقدر ، وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدم عليه من الكلام ، والتقدير فيه : صنع صنعا الله ، وحذف الفعل وأُضيف المصدر إلى الفاعل ؛ لأنه يضاف إلى الفاعل كما يضاف إلى المفعول ، قال الراعى :

دَأَبتُ إلى أنْ يَنبُتَ الظِّلُّ بعدَمَا ﻫ تقاصَرَ حَتَّى كَادَ فِى الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ الْمَطَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصُحْبَتى ﻫ وَلَمْ يَنزِلُوا أَبرِدْتُم فتروَّحُوا

فنصب « وجيف » على المصدر بفعل مقدر على ما تقدم ، وأضاف المصدر إلى الفاعل ، وقال لبيد :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ﻫ طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كأنه قال طلبا المعقب حقه ، ثم أضاف المصدر إلى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال « المظلوم » بالرفع حملا للوصف على الموضع ، وإضافة المصدر إلى الفاعل أكثر من أن يحصى ، قال الله تعالى : (ولولا دَفعُ الله الناس) فأضاف المصدر إلى اسم الله تعالى وهو الفاعل ، ونحوه قولهم «ضربى زيدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا » ، وقال الشاعر :

فَلَا تُكْثِرَا لَوْمِى فَإِنَّ أَخَاكُمَا ﻫ بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُولَعُ

فأضاف المصدر إلى الضمير فى « ذكراه » وهو فاعل ، وقال الآخر :

أَفْنَى تِلَادِى وَمَا جَمَّعْتُ مِنْ نَشَبٍ ﻫ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

فأضاف المصدر إلى « القواقيز » وهو فاعل فيمن روى « أفواه » منصوبا ، ومن روى « أفواه » بالرفع جعله مضافا إلى المفعول ، والشواهد على هذا النحو كثيرة جدا .

وأما البيت الذى أنشدوه :

« يا أيها المائح دلوِى دونكا »

فلاحجة لهم فيه من وجهين : أحدهما : أن قوله « دلوى » ليس هو فى موضع نصب ، وإنما هو فى موضع رفع لأنه خبر مبتدإ مقدر ، والتقدير فيه : هذا دلوى دونكا . والثانى : أنا نسلم أنه فى موضع نصب ، ولكنه لا يكون منصوبا بدونك ، وإنما هو منصوب بتقدير فعل ؛ كأنه قال : خذ دلوى دونك ، و « دونك » مفسر لذلك الفعل المقدر .

وأما قولهم « إنها قامت مقام الفعل فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن الفعل التى قامت هذه الألفاظ مقامه يستحق فى الأصل أن يعمل النصب وهو متصرف فى نفسه فتصرف عمله ، وأما هذه الألفاظ فلا تستحق فى الأصل أن تعمل النصب ، وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل ، وهى غير متصرفة فى نفسها ؛ فينبغى أن لا يتصرف عملها ، فوجب أن لا يجوز تقديم معمولها عليها ، والله أعلم .

٢٨ - مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه ، نحو « ضَرَبَ ضربا ، وقامَ قياما » . وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله ، ألا ترى أنك تقول « قاومَ قِواما » فيصح المصدر لصحة الفعل ، وتقوم « قامَ قِياما » فيعتل لاعتلاله ، فلما صح لصحته واعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل فى المصدر ، ألا ترى أنك تقول « ضربتُ ضربا » فتنصب ضربا بضربت ، فوجب أن يكون فرعا له ؛ لأن رتبة العامل قبل رتبة المعمول ؛ فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد ؛ فدل على أن الفعل أصل ، والمصدر فرع . والذى يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها ، خصوصا على أصلكم ، وهى نعم وبئس وعسى وليس وفعل التعجب وحبذا ، فلو لم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال ؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل ، والفاعل[1] وضع له فَعَلَ ويفعل ؛ فينبغى أن يكون الفعل الذى يعرف به المصدر أصلا للمصدر .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنَّ المصدر إنما سُمى مصدراً لِصدور الفعل عنه كما قالوا للموضع الذى تَصدر عنه الإبل مصدر لصدورها عنه » لأنا نقول : لا نسلم ، بل سمى مصدرا لأنه مصدور عن الفعل ، كما قالوا : « مَرْكَب فَارِه ، ومَشرَب عَذب » أى : مركوب فاره ، ومشروب عذب ، والمراد به المفعول ، لا الموضع ، فلا تمسك لكم بتسميته مصدرا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق ، والفعل يدل على زمان معين ، فكما أن المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل

وبيان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدوه يشترك فى الأزمنة كلها ، لا اختصاص له بزمان دون زمان ؛ فلما لم يتعين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعين الأزمنة ، ولهذا كانت الأفعال ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل ؛ لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها بزمان من الأزمنة الثلاثة ، فدل على أن المصدر أصل للفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم ، وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره

(١) كذا ، ونرجح أن الأصل « والفعل وضع له - إلخ » .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث ، والزمان المحصل ، والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحدث ، وكما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضرب والقتل ، والفعل له أمثلة مختلفة ، كما أن الذهب نوع واحد ومايوجد منه أنواع وصور مختلفة

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على مايدل عليه المصدر ، والمصدر لايدل على مايدل عليه الفعل ، ألا ترى أن « ضَرَبَ » يدل على مايدل عليه الضرب ، والضرب لايدل على مايدل عليه « ضَرَبَ » ، وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل والفعل فرع ؛ لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل ، وصار هذا كما تقول فى الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة والفضة لاتدل على الآنية ، وكما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا : الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجرى على سنن فى القياس ، ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين ، فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل والثوب والتراب والماء والزيت وسائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل

ومنهم من تمسك بأن قال : لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على مافى الفعل من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث ، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل والمفعول به [1] ، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم « أَكْرَمَ إِكْرَاماً » بإثبات الهمزة ، ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل والمفعول نحو « مُكْرِم ، ومُكْرَم » لما كانا مشتقين منه ، فلما لم تحذف هاهنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس بمشتق منه .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أن المصدر هو الأصل تسميته مصدرا ، فإن المصدر هو الموضع الذى يصدر عنه ، ولهذا قيل للموضع الذى تصدر عنه الإبل : مصدر ، فلما سمى مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه ، وهذا دليل لا بأس به فى المسألة . وما اعترض به الكوفيون عليه فى دليلهم فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المصدر يصح لِصحة الفعل ويعتلّ لاعتلاله » قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أن المصدر الذى لا علة فيه ولا زيادة لا يأتى إلا صحيحاً نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْباً » وما أشبه ذلك ، وإنما يأتى معتلا ما كانت فيه الزيادة ، والكلام إنما وقع فى أصول المصادر لا فى فروعها .

الثانى : أنا نقول : إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ،

(١) فى الأصل « وذات الفعل والمفعول به » وليس بشىء

وذلك لايدل على الأصالة والفرعية ، وصار هذا كما قالوا « يَعدُ » والأصل فيه يوعد ، فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة ، وقالوا : أعدُ ، ونَعدُ ، وتَعِـدُ ، والأصل فيها أوعد ونوعد وتوعد ، فحذفوا الواو - وإن لم تقع بين ياء وكسرة - حملا على يعد ، ولايدل ذلك على أنها مشتقة من يعد ، وكذلك قالوا « أكرِمُ » والأصـل فيه أأكرم ، فحذفوا إحـدى الهمزتين استثقالا لاجتماعهما ، وقالوا « نُكرِمُ ، وتُكرِمُ ، ويُكرِمُ » والأصل فيها نؤكرم ، وتؤكرم ، ويؤكرم ، كما قال الشاعر :

* فَإِنَّه أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا *

فحذفوا الهمزة - وإن لم يجتمع فيها همزتان - حملا على أكرم ، ليجرى الباب على سنن واحد ، ولايدل ذلك على أنها مشتقة من أكرم ، فكذلك هاهنا .

والثالث : أنا نقول : يجوز أن يكون المصدر أصلا ويحمل على الفعل الذى هو فرع ، كما بنينا الفعل المضارع فى فعل جماعة النسوة نحو « يَضرِبْنَ » حملا على « ضَرَبْنَ » وهو فرع ؛ لأن الفعل المستقبل قبل المـاضى ، وكما قال الفراء : إنمـا بنى الفعل المـاضى على الفتح فى فعل الواحـد لأنه يفتح فى الاثنين ، ولا شك أن الواحد أصل للاثنين ؛ فإذا جاز لكم أن تحملوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن نحمل الأصل على الفرع هاهنا .

وأما قولهم « إنّ الفعل يعمل فى المصدر فيجب أن يكون أصـلا » قلنا : كونه عاملا فيه لايدل على أنه أصل له ، وذلك من وجهين :

أحدهما : أنا أجمعنا على أن الحروف والأفعـال تعمل فى الأسماء ، ولا خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلا للأسماء ، فكذلك هاهنا .

والثانى : أن معنى قولنا « ضَرَبَ ضَرْبًا » أى أوقع ضربا كقولك « ضَرَبَ زَيْدا » فى كونهما مفعولين ، وإذا كان المعنى أوقع ضربا فلا شك أن الضرب معقول قبل إيقاعه مقصود إليه ، ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال « اضْرِبْ » وما أشبه ذلك ، فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل الفعل .

وأما قولهم : « إن المصدر يُذكر تأكيداً للفعل ، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد » قلنا : وهذا أيضاً لايدل على الأصالة والفرعية ، ألا ترى أنك إذا قلت « جاءَنِى زَيْدٌ زَيْدٌ ، ورَأَيْتُ زَيْدا زَيْدا ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ زَيْدٍ » فإن زيدا الثانى يكون توكيدا للأول فى هذه المواضع كلها ، وليس مشتقا من الأول ولا فرعاً عليه ، فكذلك هاهنا

وأما قولهم « إنا نجد أفعالا ولا مصادرَ لها » قلنا : خلو تلك الأفعال التى ذكرتموها عن استعمال المصدر لايخرج بذلك عن كونه أصلا وأن الفعل فرع عليه ؛ لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ، ولايخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا ، ألا ترى أنهم قالوا « طيرٌ عَبَادِيد » أى متفرقة ، فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ، ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا للجمع ، وكذلك أيضاً قالوا « طيراً أبَابِيلَ » قال الله تعالى : (وَأَرْسَلَ عليهم طيراً أبَابِيلَ) أى جماعات فى تفرقة ، وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين ، وزعم بعضهم أن واحده إبول ، وزعم بعضهم أن واحدة إبيل ، وكلاهما مخالف لقول الأكثرين ، والظاهر أنهم جعلوا واحده إبولا وإبيلا قياساً

وحملا، لا استعمالا ونقلا، والخلاف إنما وقع فى استعمالهم لا فى قياس كلامهم،

ثم نقول: ماذكرتموه معارض بالمصادر التى لم تستعمل أفعالها نحو « وَيْلَهُ، وَوَيْحَهُ، وَوَيْهَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْسَهُ، وأهلا، وسهلا، ومَرْحَباً، وسَقْياً، وَرَعْياً، وأُفَّةً، وتُفَّةً، وتَعساً، ونَكساً، وبُؤساً، وبُعْداً، وسُحقاً، وجُوعاً، ونُوعاً، وجَدْعاً، وعَقراً، وخَيبةً، ودَفْراً، وتَبّاً، وبَهْراً »، قال ابن ميادة:

تَفَاقَدَ قَوْمِى إذْ يَبِيعُونَ مُهْجَتِى * بِجَارِيَةٍ بَهْراً لَهُمْ بَعْدَهَا بَهْرَا

فإن هذه كلها مصادر لم تستعمل أفعالها، فإن زعمتم أن ماذكرتموه من خلو الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لكون الفعل أصلا فليس بأولى مما ذكرناه من خلو المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا؛ فتتحقق المعارضة فيسقط الاستدلال.

وأما قولهم « إن المصدر لا يتصور مالم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له[1] فَعَلَ ويَفعلُ » قلنا: هذا باطل؛ لأن الفعل فى الحقيقة مايدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل، ومانسميه فعلا من فعل ويفعل إنما هو إخبار بوقوع ذلك الفعل فى زمان معين، ومن المحال الإخبار بوقوع شىء قبل تسميته. لأنه لو جاز أن يقال « ضرب زيد » قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك أخبرك بما لا تعرف، وذلك محال. والذى يدل على صحة ماذكرناه تسميته مصدرا، قولهم « إن المراد به المفعول، لا الموضع، كقولهم: مركب فاره ومشرب عذب، أى مركوب فاره ومشروب عذب » قلنا: هذا باطل من وجهين: أحدهما: أن الألفاظ إذا أمكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول

(١) كذا، وانظر (ص ١٤٥)

بها عنه ، والظاهر يوجب أن يكون المصدر للموضع لا للمفعول ، فوجب حمله عليه . والثانى : أن قولهم « مركب فاره ، ومشرب عذب » يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ، ونسب إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة ، كما يقال « جرى النهر » والنهر لا يجرى ، وإنما يجرى الماء فيه ، قال الله تعالى : (تَجرِى مِنْ تحتها الأنهارُ) فأضاف الفعل إليها وإن كان الماء هو الذى يجرى فيها لما بينا من المجاورة ، ومنه قولهم « بلد آمن ، ومكان آمن » فأضافوا الأمن إليه مجازاً ؛ لأنه يكون فيه ، قال الله تعالى : (وإذْ قالَ إبراهيمُ ربِّ اجعلْ هذَا البلدَ آمناً) وقال تعالى : (أولم يَروْا أنا جعلنا حَرَماً آمِناً) فأضاف الأمن إليه لأنه يكون فيه ، ومنه قوله تعالى : (بَلْ مكرُ الليلِ والنهارِ) فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيهما ، ومنهم قولهم « ليل نائمٌ » فأضافوا النوم إلى الليل لكونه فيه ، قال الشاعر :

لَقَدْ لُمْتِنَا يَا أُمَّ غَيْلَانَ فِى السُّرَى ٭ وَنِمْتِ وَمَا لَيْلُ الْمَطِىِّ بِنَائِمِ

أى بمنوم فيه ، ومنه قولهم « يوْم فَاجِر » فأضافوا الفجور إليه لأنه يقع فيه ، قال الشاعر :

وَلَمَّا رَأَيْتُ الْخَيْلَ تَتْرَى أَثَائِجاً ٭ عَلِمْتُ بأَنَّ الْيَوْمَ أَحْمَسُ فَاجِرُ

أى مفجور فيه ، والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى ؛ فدل على أن المراد بقولهم « مَركب فاره ، ومشرب عذب » موضع الركوب وموضع الشرب ، وأضيف إليه الفراهة والعذوبة للمجاورة على ما بينا .

وقد أفردنا فى هـــذه المسألة جزءا استوفينا فيه القول واستقصينا فيه الكلام ، والله أعلم .

٢٩ — مســـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبرا للمبتدأ ، نحو « زيد أمامَكَ ، وعمرو وَرَاءَكَ » ، وما أشبه ذلك . وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل فى قولك « أمامَكَ زَيد » حَلَّ أمامك ، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقى منصوبا على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل ، والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بالخلاف وذلك لأن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، ألا ترى أنك إذا قلت « زيد قائم ، وعمرو منطلق » كان قائم فى المعنى هو زيد ، ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فإذا قلت « زيد أمامك ، وعمرو وراءك » لم يكن أمامك فى المعنى هو زيد ، ولا وراءك فى المعنى هو عمرو ، كما كان قائم فى المعنى هو زيد ومنطلق فى المعنى هو عمرو ، فلما كان مخالفا له نصب على الخلاف ليفرقوا بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه ينتصب بعامل مقدر

وذلك لأن الأصل فى قولك «زيد أمامك ، وعمرو وراءك» : فى أمامك وفى ورائك ؛ لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «فِى» وفى حرف جر ، وحروف الجر لابد لها من شيء تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال ، كقولك «عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو» ولو قلت من زيد أو إلى عمرو لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئا يتعلق به ، فدل على أن التقدير فى قولك «زيد أمامك ، وعمرو وراءك» زيد استقر فى أمامك وعمرو استقر فى ورائك ، ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه ، فالفعل الذى هو استقر مقدر مع الظرف ، كما هو مقدر مع الحرف .

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل - وهو مستقر - قال : لأن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل ؛ لأن اسم الفاعل اسم يجوز أن يتعلق به حرف الجر ، والاسم هو الأصل ، والفعل فرع ، فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع .

والصحيح عندى هو الأول ، وذلك لأن اسم الفاعل فرع على الفعل فى العمل وإن كان هو الأصل فى غير العمل ؛ فلما وجب ها هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل فى العمل - وهو الفعل - أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

والذى يدل على صحة ماذكرناه أنا وجدنا الظرف يكون صلة للذى نحو «رَأيتُ الذِى أمَامَكَ ، وَالذى وَرَاءَكَ» ، وما أشبه ذلك ، والصلة

لا تكون إلا جملة ، فلو كان المقدر اسم الفاعل الذى هو مستقر لكان مفردا ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة ، وإنما يكون مفردا ، والمفرد لا يكون صلة البتة ، فوجب أن يكون المقدر الفعل الذى هو استقر ؛ لأن الفعل مع الضمير يكون جملة ، فدل على ما بيناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن خبر المبتدأ فى المعنى هو المبتدأ ، وإذا قلت زيد أمامك وعمرو وراءك فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو ، فلما كان مخالفا له وجب أن يكون منصوبا على الخلاف » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان [المبتدأ] أيضا يجب أن يكون منصوبا ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد ، وإنما يكون من اثنين فصاعدا ، فكان ينبغى أن يقال « زيدا أمامك ، وعمرا وراءك » وما أشبه ذلك ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأما قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب « إنه ينتصب بفعل محذوف غير مقدر إلى آخر ما قرر » ففاسد أيضا ؛ وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون منصوبا بفعل معدوم من كل وجه لفظا وتقديرا ، والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهراً موجودا أو مقدرا فى حكم الموجود ، فأما إذا لم يكن مظهرا موجودا ولا مقدرا فى حكم الموجود كان معدوما من كل وجه ، والمعدوم لا يكون عاملا ، وكما يستحيل فى الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشى برجل معدوم والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك

يستحيل فى هذه الصناعة النصب بعامل معدوم ؛ لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية . والذى يدل على فساد ماذهب إليه أنه لا نظير له فى العربية ، ولا يشهد له شاهد من العلل النحوية ، فكان فاسدا ، والله أعلم .

٣٠ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم « اسْتَوى الماءُ والخشبة ، وجاء البرْدُ والطيالِسَة » . وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذى قبله بتوسط الواو . وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولا بس الخشبة ، وما أشبه ذلك ؛ لأن الفعل لا يعمل فى المفعول وبينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن مابعد الواو ينتصب بانتصاب « مع » فى نحو « جِئتُ مَعَه » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب على الخلاف وذلك لأنه إذا قال « اسْتَوى الماءُ والخشبة » لايحسن تكرير الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوى ، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن فى « جَاءَ زَيدٌ وعَمرٌو » فقد خالف الثانى الأول ، فانتصب على الخلاف ، كما بينا فى الظرف نحو « زَيد خلفَكَ » وما أشبه ذلك . والذى يدل على أن الفعل المتقدم لايجوز أن يعمل فيه أن نحو استوى وجاء فعل لازم ، والفعل اللازم لايجوز أن

ينصب هذا النوع من الأسماء ؛ فدل على صحة ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فى الأصل غير متعد إلا أنه قوى بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما عدى بالهمزة فى نحو « أَخْرَجْتُ زيداً » ، وكما عدى بحرف بالتضعيف نحو « خرَّجْتُ المتاعَ » ، وكما عدى بحرف الجر نحو « خَرَجْتُ بِهِ » ، إلا أن الواو لاتعمل ؛ لأن الواو فى الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لايعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وضعت موضع « مَعَ » ، خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع ، كما أن فاء العطف فيها معنيان العطف والإتباع فإذا وقعت فى جواب الشرط خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للإتباع ، وكذلك همزة الخطاب فى « هَاءَ يارَجُلُ » ، فإنها إذا ألحقتها الكاف جردتها من الخطاب لأنه يصير بعدها فى الكاف ، ونظير مانحن فيه من كل وجه نصبهم الاسم فى باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية « إلا » فكذلك هاهنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ، على ما بينا ، وهذا هو المعتمد عند البصريين .

وأما ماذهب إليه الزجاج من أنه منصوب بتقدير عامل والتقدير ولابس الخشبة لأن الفعل لايعمل فى المفعول وبينهما الواو . قلنا : هذا باطل ؛ لأن الفعل يعمل فى المفعول على الوجه الذى يتعلق به ، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده ، وإن كان لايفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه ، وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو وأنه يفتقر فى عمله إليها ، فينبغى أن يعمل مع وجودها ، فكيف يجعل ما هو سبب فى وجود

العمل سببا فى عدمه ؟ وهل ذلك إلا تعليق على العلة ضد المقتضى ؟ ولو كان لما ذهب إليه وجه لكان ما ذهب إليه الأكثرون أولى ، لأن ماذهب إليه يفتقر إلى تقدير ، وما ذهب إليه الأكثرون لا يفتقر إلى تقدير ، ومالا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير .

وأما ما ذهب إليه الأخفش من أنه ينتصب انتصاب « مَعَ » فضعيف أيضاً : لأن « مَعَ » ظرف ، والمفعول معه فى نحو « اسْتَوى الماءُ والخشبة ، وجاء البرد والطيالسة » ليس بظرف ، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل فخالف الثانى الأول فانتصب على الخلاف » قلنا : هذا باطل بالعطف الذى يخالف بين المعنيين نحو قولك « مَا قَامَ زَيد لكنْ عَمرو ، ومَا مَرَرْتُ بزيدٍ لكن بَكرٍ » وما بعد لكن يخالف ما قبلها ، وليس بمنصوب ، فإن لكن يلزم أن يكون مابعدها مخالفا لما قبلها على كل حال ، سواء لزمت العطف فى النفى عندنا أو جاز بها العطف فى الإيجاب عندكم ، فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون مابعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول ، وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع « لكنْ » وهو حرف لا يكون مابعده إلا مخالفا لما قبله فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التى لا يجب أن يكون مابعدها مخالفا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى ، وكذلك أيضاً يبطل بلا فى قولك « قَامَ زَيد لا عَمرو ، ومَرَرتُ بزيدٍ لا عَمرو » وما بعد « لا » يخالف ما قبلها كلكن ، وليس بمنصوب ،

فدل على أن الخلاف لا يكون موجباً للنصب

وقولهم « إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يعمل فى المفعول معه » قلنا : إلا أنه تعدى بتقوية الواو ؛ فخرج عن كونه لازماً على ما بينا ، فلا نعيده ، ها هنا ، والله أعلم .

٣١ - مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو « رَاكِباً جاءَ زَيد » ، ويجوز مع المضمر نحو « رَاكِباً جِئتُ » . وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل فيها وذلك لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر ، ألا ترى أنك إذا قلت « راكِباً جاءَ زَيد » كان فى « رَاكباً » ضمير زيد ، وقد تقدم عليه ، وتقديم المضمر على المظهر لا يجوز

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل فعلا نحو « رَاكِباً جاءَ زيد » للنقل والقياس :

أما النقل فقولهم فى المثل « شَتَّى تَؤُوبُ الحَلَبَةُ » ، فشَتَّى : حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر ؛ فدلّ على جوازه

وأما القياس فلأن العامل فيها متصرّف ، وإذا كان العامل متصرفا

وجب أن يكون عمله متصرفا ، وإذا كان عمله متصرفا وجب أن يجوز تقديم معموله عليه ، كقولهم « عَمراً ضَرَبَ زَيد » فالذى يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول ، وكما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما لم يجز تقديم الحال لأنه يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر » قلنا : هذا فاسد ؛ وذلك لأنه وإن كان مقدما فى اللفظ إلا أنه مؤخر فى التقدير ، وإذا كان مؤخرا فى التقدير جاز فيه التقديم ، قال الله تعالى : (فأوْجَسَ فِى نَفسِهِ خِيفَةً مُوسَى) فالضمير فى (نفسِه) عائد إلى (موسى) وإن كان مؤخرا فى اللفظ ، إلا أنه لما كان فى تقدير التأخير جاز التقديم ، قال زهير :

مَنْ يَلْقَ يَوْماً عَلَى عِلاَّتِهِ هَرِماً ٭ يَلْقَ السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَالنَّدَى خُلُقَا

فالهاء فى « عِلاتِهِ » تعود إلى « هَرِم » لأنه فى تقدير التقديم ، لأن التقدير : من يلق يوماً هرماً على علاته ، فلما كان « هرماً » فى تقدير التقديم والضمير فى تقدير التأخير وجب أن يكون جائزا . ومن كلامهم « فى أكفانِهِ لُفَّ المَيِّتُ » ومن أمثالهم « فى بَيتِهِ يُؤتَى الحَكَمُ » وتزعُم العرب أن أرنباً وجدت تمرة فاختلسها ثعلب منها ، فاختصما إلى ضب ، فقالت الأرنب : ياأبا الحِسْل ، قال الضبّ : سميعاً دعوتما ، قالت : أتيناك لتحكم بيننا ، قال : عادلا حكّمتما ، قالت : فاخرج إلينا ، قال : فى بيته يؤتى الحكم ، فالضمير فى « بيتِه » يعود إلى « الحكم » وقد تقدم عليه ،

وهذا كثير فى كلامهم ، وقد بينا ذلك مستقصى فى جواز تقديم خبر المبتدأ عليه بما يُغنِى عن الإعادة ها هنا ، والله أعلم .

٣٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضى يجوز أن يقع حالا ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا ، وأجمعوا على أنه إذا كانت معه « قدْ » أو كان وصفاً لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أن يقع الفعل الماضى حالا النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الله : (أو جَاؤكمْ حَصِرَتْ صُدُورُهمْ) فحصرت : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ، وتقديره : حصرةً صدورهم . والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ : (أو جاؤكم حصرةً صدورُهم) وهى قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم . [و] قال أبو صخر الهذلىّ :

وَإنّى لَتَعْرُونِى لِذِكْرَاكِ نُفْضَةٌ ۞ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ[1]

فبلله : فعل ماض ، وهو فى موضع الحال ، فدل على جوازه

وأما القياس فلأن كل ماجاز أن يكون صفة للنكرة نحو « مَرَرْتُ

---

(١) رواية أكثر النحاة ۞ وإنى لتعرونى لذكراك هزة ۞

برجل قاعدٍ ، وغلامٍ قائمٍ » جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو « مررتُ بالرَّجلِ قاعداً ، وبالغلامِ قائماً » والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو « مررتُ برجلٍ قعدَ ، وغلامٍ قامَ » فينبغى أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو « مررتُ بالرَّجلِ قعدَ ، وبالغلامِ قامَ » وما أشبه ذلك .

والذى يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يقام الفعل الماضى مقام الفعل المستقبل ، كما قال تعالى : (وَإذ قالَ اللهُ يا عيسى بنَ مريمَ) أى : يقول ، وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز أن يقع حالا وذلك لوجهين : أحدهما : أن الفعل الماضى لا يدل على الحال ، فينبغى أن لا يقوم مقامه . والوجه الثانى : أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه « الآنَ » أو « السَّاعة » نحو « مررتُ بزيدٍ يَضربُ ، ونظرتُ إلى عمرو يكتبُ » لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة ، وهذا لا يصلح فى الماضى ، فينبغى أن لا يكون حالا ، ولهذا لم يجز أن يقال « مازالَ زيد قامَ ، وليسَ زيدٌ قامَ » لأن « مازالَ ، وليس » يطلبان الحال ، و« قام » فعل ماض ؛ فلو جاز أن يقع حالا لوجب أن يكون هذا جائزا ، فلما لم يجز دل على أن الفعل الماضى لا يجوز أن يقع حالا ، وكذلك لو قلت « زيد خلفكَ قامَ » لم يجز أن يجعل « قام » فى موضع الحال لما بينا ، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى « قدْ » حيث يجوز أن يكون حالا نحو « مررتُ بزيد قد قامَ » وذلك لأن

« قد » تقرب الماضى من الحال ، فجاز أن يقع معها حالا ، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال « قد قامَ الآن ، أو الساعة » فدل على ما قلناه

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (أو جاءوكم حصرت صدورهم) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من أربعة أوجه : الوجه الأول : أن تكون صفة لقوم المجرور فى أول الآية ، وهو قوله تعالى : (إلا الذين يصلون إلى قوم) . والوجه الثانى : أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه : أوجاءوكم قوما حصرت صدورهم ، والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع . والوجه الثالث : أن يكون خبرا بعد خبر ، كأنه قال : أو جاءوكم ، ثم أخبر فقال : حصرت صدورهم . والوجه الرابع : أن يكون محمولا على الدعاء ، لا على الحال ، كأنه قال : ضيق الله صدورهم ، كما يقال : جاءنى فلان وسع الله رزقه ، وأحسن إلىّ غفر الله له ، وسرق قطع الله يده ، وما أشبه ذلك ، فاللفظ فى ذلك كله لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، وهذا كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

أَلَا يَا سَيَالَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى ٭ عَلَيْكُنَّ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلَامُ
وَلَا زَالَ مُنْهَلُّ الرَّبِيعِ إِذَا جَرَى ٭ عَلَيْكُنَّ مِنْهُ وَابِلٌ وَرِهَامُ

فأتى بالفعل الماضى ومعناه الدعاء ، وقال قيس بن ذريح :

أَلَا يَا غُرَابَ الْبَيْنِ قَدْ هِجْتَ لَوْعَةً ٭ فَوَيْحَكَ خَبِّرْنِى بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
أَبِالْبَيْنِ مِنْ لُبْنَى فَإِنْ كُنْتَ صَادِقاً ٭ فَلَا زَالَ عَظْمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يَفْضَخُ
وَلَا زِلْتَ مِنْ عَذْبِ الْمِيَاهِ مُنَفَّراً ٭ وَوَكْرُكَ مَهْدُومٌ وَبَيْضُكَ مُشَدَّخُ

وَلَا زَالَ رَامٍ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ * فَلَا أَنْتَ فِى أَمْنٍ وَلَا أَنْتَ تُفْرِخُ

وَأَبْصَرْتَ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُنْضَجاً * عَلَى حَرِّ جَمْرِ النَّارِ يُشْوَى وَيُطْبَخُ

وقال معدان بن جواس الكندى :

إنْ كَانَ مَا بُلِّغْتَ عَنِّى فَلَامَنِى * صَدِيقِى وَشَلَّتْ مِنْ يَدَىَّ الأَنَامِلُ

وَكَفَّنْتُ وَحْدِى مُنْذِراً فى رِدَائِهِ * وَصَادَفَ حَوْطاً مِنْ أَعَادِىَّ قَاتِلُ

فأتى بالفعل الماضى فى هذه المواضع ومعناه الدعاء ، فكذلك قوله تعالى : (حصرت صدورهم) لفظه لفظ الماضى ومعناه الدعاء ، ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك عليهم . وأما قول الشاعر :

* كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بَلَّلَهُ الْقَطْرُ *

فإنما جاز ذلك لأن التقدير فيه : قد بلله القطر ، إلا أنه حذف لضرورة الشعر ، فلما كانت « قد » مقدرة تنزلت منزلة الملفوظ بها ، ولا خلاف أنه إذا كان مع الفعل الماضى « قد » فإنه يجوز أن يقع حالا

وأما قولهم « إنه يصلح أن يكون صفة للنكرة ، فصلح أن يقع حالا نحو قاعد وقائم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه إنما جاز أن يقع نحو قاعد وقائم حالا لأنه اسم فاعل ، واسم الفاعل يراد به الحال ، بخلاف الفعل الماضى فإنه لا يراد به الحال ، فلم يجز أن يقع حالا

وأما قولهم « إنه يجوز أن يقوم الماضى مقام المستقبل ، وإذا جاز أن يقوم مقام المستقبل جاز أن يقوم مقام الحال » قلنا : هذا لا يستقيم ، وذلك لأن الماضى إنما يقوم مقام المستقبل فى بعض المواضع على خلاف

الأصل بدليل يدل عليه كقوله تعالى: (وإذ قال الله ياعيسى بن مريم) فلا يجوز فيما عداه؛ لأنا بقينا فيه على الأصل، كما أنه يجوز أن يقع الماضى فى بعض المواضع حالا لدليل يدل عليه، وذلك إذا دخلت عليه «قد» أو كان وصفاً لمحذوف، ولم يجز فيما عداه؛ لأنا بقينا فيه على الأصل. على أنا نقول: ليس من ضرورة أن يجوز أن يقام الماضى مقام المستقبل ينبغى أن يقام مقام الحال؛ لأن المستقبل فعل كما أن الماضى فعل، فجنس الفعلية مشتمل عليهما، وأما الحال فهى اسم؛ وليس من ضرورة أن يقام الفعل مقام الفعل يجب أن يقوم مقام الاسم، والله أعلم

٣٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب فى الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدإ، وذلك نحو قولك «فِى الدَّار زَيد قائماً فِيها». وذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب. وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ النصب واجب النقل والقياس:

أما النقل فقد قال الله تعالى: (وأَمَّا الذينَ سعدُوا ففى الجنةِ خَالدين فِيها) فقوله تعالى (خالدينَ) منصوب بالحال، ولا يجوز غيره. وقال

تعالى : (فكانَ عاقبتهما أنهما فِى النارِ خالدينَ فِيها) ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يرو عن أحد منهم أنه قرأ فى واحدة منهما بالرفع .

وأما القياس فقالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب ، وذلك لأن الفائدة فى الظرف الثانى فى قولك « فِى الدارِ زيد قائماً فِيها » إنما تحصل إذا حملناه على النصب ، لا إذا حملناه على الرفع ، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبرا للمبتدأ ويكون الثانى ظرفا للحال ، ويكون الصلة لقائم منقطعا عما قبله ، فيكون على هذا كلاما مستقيما لم يلغ منه شىء ، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا « فِى الدَّارِ زيد قائم فِيها » فإنه تبطل فائدته فى الثانية لنيابة الأولى عنها فى الفائدة ، وحمل الكلام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب ، فكذلك إذا كرر ؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعا تكرر الظرف لأن « فى » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، وهذا لا يصلح أن يكون مانعا ؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد ، والتوكيد شائع فى كلام العرب مستعمل فى لغتهم ، وهذا لا خلاف فيه ، وصار هذا كقولهم « فيك زيد راغب فيك » ، ولا شك أن « فيك » الأولى تفيد ما تفيده الثانية ، ومع هذا لم يمتنع صحة المسألة ، فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وأما

الذين سعدُوا ففى الجنةِ خالدين فيها) وقوله تعالى : (فكان عاقبتهما أنهما فى النار خالدين فيها) فلا حجة لهم فى هاتين الآيتين ؛ إذ ليس فيهما مايدل على أنه لايجوز الرفع ، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب ، ونحن نقول به .

وقولهم « إنه لم يرو عن أحدٍ من القراء بالرفع فوجب أنه لايجوز » قلنا : لا نسلم ، فإنه قد روى عن الأعمش أنه قرأ (خالدون فيها) بالرفع ، على أن هذا الاستدلال فاسد ، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحا . ألا ترى أنه لم يأت فى كتاب الله عز وجل ترك عمل « ما » فى المبتدأ والخبر نحو « مازيد قائم ، وما عمرو ذاهب » إلا فيما ليس بمشهور ، وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة ، وهى لغة بنى تميم ، ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة ؛ فكذلك ها هنا .

وأما قولهم « إنا لو حملناه على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة فى الثانية لنيابة الأولى عنها فى الفائدة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لايدل على بطلان فائدة الثانية ؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره فيقولون « لقيتُ زيداً زيداً ، وضربت عمرًا عمرًا » فيكون المكرر توكيدا للأول ، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة ، وقد قال الله تعالى : (وَهُمْ بالآخِرةِ هُمْ كافِرُونَ) فهم الثانية تكرير للتوكيد ، والتقدير : وهم بالآخرة كافرون ، فى أحد الوجهين ، ومع هذا فلا يقال إنه لا يجوز ، فكذلك ها هنا ، ومن

تدبر سورة (الرحمن) و (قل يا أيها الكافرون) علم قطعا أن التكرير للتوكيد لا ينكر فى كلامهم ؛ لما فيه من الفائدة ، وكثرة ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب وشهرته فى استعمالهم تغنى عن الإسهاب والتطويل بالشواهد ؛ إذ كان ذلك أكثر من أن يحصى وأشهر من أن يظهر ، والله أعلم .

٣٤ - مسـألة

اختلف مذهب الكوفيين فى العامل فى المستثنى النصب نحو « قام القوم إلا زيدا » فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه « إلا » ، وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين - وهو المشهور من مذهبهم - إلى أن « إلا » مركبة من إنّ ولا ، ثم خففت إنّ وأدغمت فى لا ، فنصبوا بها فى الإيجاب اعتبارا بإنّ ، وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا ، وحكى عن الكسائى أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله : قام القوم إلا أن زيدا لم يقم ، وحكى عنه أيضا أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل فى المستثنى هو الفعل ، أو معنى الفعل بتوسط إلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن « إلا » هى العامل وذلك لأن إلا قامت مقام أستثنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قام القوم إلا زيدا » كان المعنى فيه أستثنى زيدا ، ولو قلت « أستثنى زيدا » لوجب أن تنصب ، فكذلك مع ما قام مقامه .

والذى يدل على أن الفعل المتقدم لايجوز أن يكون عاملا فى المستثنى النصب أنه فعل لازم ، والفعل اللازم لايجوز أن يعمل فى هـذا النوع من الأسماء ، فدل على أن العامل هو « إلا » على ما بينا .

والذى يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملا قولهم « القومُ إخوانُك إلا زيدا » فينصبون زيدا ، وليس هاهنا فعل البتة ، فدل على صحة ماذهبنا إليه

وأما الفراء فتمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بإلا لأن الأصل فيها إنّ ولا ؛ فزيد اسم إن ، ولا كفت من الخبر ؛ لأن التأويل : إن زيدا لم يقم ثم خففت إنّ وأدغمت فى لا وركبت معها فصارتا حرفا واحدا ، كما ركبت لو مع لا وجعلا حرفا واحدا ؛ فلما ركبوا إنّ مع لا أعملوها عملين : عمل إن فنصبوا بها فى الإيجاب ، وعمل لا فجعلوها عطفاً فى النفى ، وصارت بمنزلة حتى ، فإنها لما شابهت حرفين إلى والواو أجروها فى العمل مجراهما ، فخفضوا بها بتأويل إلى ، وجعلوها كالواو فى العطف ؛ لأن الفعل يحسن بعدها كما يحسن بعد الواو ، ألا ترى أنك تقول « ضَرَبْتُ القومَ حَتى زَيدٍ » أى حتى انتهيت إلى زيد ، و « ضَرَبْتُ القومَ حَتى زيدا » أى حتى ضربت زيدا ، فكذلك هاهنا : إلا لما ركبت من حرفين أجريت فى العمل مجراهما على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان فعلا لازما فى الأصل إلا أنه قوى بإلا فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر ، إلا أن « إلا » لاتعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن « إلا » حرف يدخل على الاسم والفعل

المضارع، نحو «ما زيدٌ إلا يَقومُ، وما عمرو إلا يَذهبُ» وإن لم يجز دخوله على الفعل الماضى نحو «ما زيد إلا قام، وما عمرو إلا ذَهبَ» والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل فى واحد منهما، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين، ونظير ما نحن فيه نصبهم الاسم فى باب المفعول معه نحو «استوى الماء والخشبة وجاء البرد والطيالسة» فإن الاسم نصب بالفعل المتقدم وبتقوية الواو فإنها قوت الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن إلا قامت مقامَ أستثنى فينبغى أن تعمل عمله» قلنا: الجواب عن هذا من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا يؤدى إلى إعمال معانى الحروف، وإعمال معانى الحروف لا يجوز، ألا ترى أنك تقول «مازَيد قائماً» فيكون صحيحاً فلو قلت «ما زيدا قائماً» على معنى نفيت زيدا قائما لكان فاسداً؛ فكذلك هاهنا، وإنما لم يجز إعمال معانى الحروف لأن الحروف إنما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار؛ فإذا أعملت معانى الحروف فقد رجعت إلى الأفعال، فأبطلت ذلك المعنى من الإيجاز والاختصار

والوجه الثانى: أنه لو كان العامل «إلا» بمعنى أستثنى لوجب أن لا يجوز فى المستثنى إلا النصب، ولا خلاف فى جواز الرفع والجر فى النفى نحو «ما جاءنِى أحد إلا زيد، وما مررتُ بأحدٍ إلا زيد» فدل على أنها ليست هى العاملة بمعنى أستثنى.

والوجه الثالث: أنه يبطل بقولك «قام القوم غير زيد» فإن غير

منصوب ، ولا يخلو إما أن يكون منصوبا بتقدير إلا ، وإما أن يكون منصوباً بنفسه ، وإما أن يكون منصوبا بالفعل الذى قبله . بطل أن يقال « إنه منصوب بتقدير إلا » لأنا لو قدرنا إلا افسد المعنى ؛ لأنه يصير التقدير فيه : قام القوم إلا غير زيد ، وهذا فاسد . وبطل أيضاً أن يقال « إنه يعمل فى نفسه » فوجب أن يكون العامل هو الفعل المتقدم ، وإنما جاز أن يعمل فيه وإن كان لازما لأن « غير » موضوعة على الإبهام . ألا ترى أنك إذا قلت « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ » كان كل من جاوز المخاطب داخلا تحت « غير » فلما كان فيه هذا الإبهام المفرط أشبه الظروف المبهمة ، نحو خلف وأمام ووراء وقدام ، وما أشبه ذلك ، وكما أن الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا .

والوجه الرابع : أنا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا فنصبتم ؟ وهلا قدرتم امتنع فرفعتم ا كما روى عن أبى على الفارسى أنه كان مع عضد الدولة فى الميدان فسأله عضد الدولة عن المستثنى بماذا انتصب ، فقال له أبو على : انتصب لأن التقدير أستثنى زيدا ، فقال له عضد الدولة : وهلا قدرت امتنع فرفعت زيدا ، فقال له أبو على : هذا الجواب الذى ذكرت لك ميدانى ، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى .

والوجه الخامس : أنا إذا أعملنا « إلا » بمعنى أستثنى كان الكلام جملتين ، وإذا أعملنا الفعل كان الكلام جملة واحدة ، ومتى أمكن أن يكون الكلام جملة واحدة كان أولى من جعله جملتين من غير فائدة

وأما قولهم « إن الفعلَ المقدَّم لازم فلا يجوز أن يكون عاملا » قلنا :

هذا الفعل وإن كان لازما إلا أنه تعدى بتقوية «إلا» على مابينا .

وأما قولهم «والذى يدل على أن الفعل ليس عاملا قولهم القومُ إخوانُكَ إلا زيدا فينصبون زيدا وليس هاهنا فعل ناصب» قلنا : الناصب له ما فى إخوانك من معنى الفعل ؛ لأن التقدير فيه : القوم يصادقونك إلا زيدا ؛ فإلا قوت الفعل المقدر فأوصلته إلى زيد فنصبه .

وأما قول الفراء «إنّ الأصل فيها إنْ ولا ثمّ خُففت إنّ وركبت مع لا» فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحى وتنزيل ، وليس إلى ذلك سبيل ، ثم لو كان كما زعم لوجب أن لا تعمل ، لأن إن الثقيلة إذا خففت بطل عملها ، خصوصاً على مذهبكم ، وأما تشبيهه لها بلولا فحجة عليه ؛ لأن لو لما ركبت مع لا بطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، وحدث لهما بالتركيب حكم آخر ، وكذلك كل حرفين رُكب أحدهما مع الآخر فإنه يبطل حكم كل واحد منهما عما كان عليه فى حالة الإفراد ، ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وصار هذا بمنزلة الأدوية المركبة من أشياء مختلفة فإنه يبطل حكم كل واحد منها عما كان عليه فى حالة الإفراد ويحدث لها بالتركيب حكم آخر ، وهو لا يقول فى «إلا» كذلك ، بل يزعم أن كل واحد من الحرفين باق على أصله وعمله بعد التركيب كما كان قبل التركيب . وأما تشبيهه لها بحتى فبعيد ؛ لأن «حتى» حرف واحد وليس بمركب من حرفين فيعمل عمل الحرفين ، وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين فى حالين مختلفين : فإن ذهب به مذهب حرف الجر لم يتوهم فيه غيره ، وإن ذهب به مذهب حرف العطف لم يتوهم فيه غيره ، بخلاف

«إلا»، فإن إلا عنده مركبة من إنَّ ولا ، وهما منطوق بهما ، فإذا اعتمد على أحدهما بطل عمل الآخر وهو منطوق به ، فبان الفرق بينهما .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم «ماقالَ إلا لهُ» ، فإن «لهُ» لا شيء قبله يعطف عليه ، وليس فى الكلام منصوب فتكون «إلا» عاملة فيه ، فدل على فساد ماذهب إليه .

وأما قول الكسائى «إنا نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أنّ زيداً لمْ يَقمْ» قلنا : لايخلو إما أن يكون الموجب للنصب هو أنه لم يفعل ، أو أنَّ ، فإن أراد أن الموجب للنصب أنه لم يفعل فيبطل بقولهم «قَامَ زَيد لا عَمرو» وإن أراد أن أنَّ هى الموجبة للنصب كان اسمها وخبرها فى تقدير اسم ، فلا بد أن يقدر له عامل يعمل فيه ، وفيه وقع الخلاف . وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائى تقدير لمعنى الكلام لا لعامله ، وإلا فقوله يرجع إلى قول البصريين .

وأما ماحكى عنه من أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول فهو أيضاً قريب من قول البصريين ، لأنه لاعامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم ، على مابينا ، والله أعلم .

٣٥ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «إلا» تكون بمعنى الواو . وذهب البصريون إلى أنها لاتكون بمعنى الواو .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لمجيئه كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (لِئَلا يَكونَ لِلنَّاس عليكم حُجَّة إلا الذين ظَلموا منهمْ) أى ولا الذين ظلموا ، يعنى والذين ظلموا لايكون لهم أيضاً حجة ، ويؤيد ذلك مارُوى أبو بكر بن مجاهد عن بعض القراء أنه قرأ : (إلى الذين ظلموا) مخففاً يعنى مع الذين ظلموا منهم كما قال تعالى : (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين) أى مع المرافق ومع الكعبين ، وكما قال تعالى : (من أنصارى إلى الله) أى مع الله ، وكما قال تعالى : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) أى مع أموالكم ، وكقولهم فى المثل : « الذود إلى الذود إبل » أى مع الذود ، وكقول ابن مفرغ :

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ ٭ فِى وُجُوهٍ إلَى اللِّمَامِ الجِعَادِ

أى مع اللمام . وقال ذو الرمة :

٭ بِهَا كُلُّ خَوَّارٍ إلَى كُلِّ صَعْلَةٍ ٭

أى مع كل صعلة ، وقال تعالى : (لا يُحِبُّ اللهُ الجهرَ بالسوءِ مِنَ القولِ إلا مَنْ ظُلِمَ) أى ومن ظلم لايحب أيضا الجهر بالسوء منه ، إلى غير ذلك من المواضع . ثم قال الشاعر :

وَكُلُّ أخٍ مُفَارِقُهُ أخُوهُ ٭ لَعَمْرُ أبِيكَ إلاّ الفَرْقَدَانِ

أى والفرقدان . والشواهد على هذا فى أشعارهم كثيرة جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إلا » لا تكون

بمعنى الواو أن إلا للاستثناء والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول، والواو للجمع، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: (إلا الذين ظلموا منهم فلا تخشوهم واخشونى) فلا حجة لهم فيه، لأن «إلا» هاهنا استثناء منقطع، والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة، والاستثناء المنقطع كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: (ما لهم بهِ مِنْ عِلم إلا اتباعَ الظنّ) معناه لكن يتبعون الظن، وقال تعالى: (وما لأحدٍ عندهُ مِن نعمة تجزى إلا ابتغاء وجه ربّهِ الأعلى) معناه لكن يبتغى وجه ربه الأعلى، وقال تعالى: (ثم رددناه أسفل سافلين إلا الذينَ آمنوا وعمِلوا الصالحاتِ) معناه لكن الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر، ثم قال النابغة:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصَيْلَالًا أُسَائِلُهَا ﴿﴾ أَعْيَتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَأْيًا مَا أُبَيِّنُهَا ﴿﴾ وَالنُّؤْىُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

وقال آخر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ ﴿﴾ إِلَّا الْيَعَافِيرُ وَإِلَّا الْعِيسُ

وعلى ذلك أيضا يحمل ما احتجوا به من قوله تعالى: (لا يُحبُّ اللهُ الجهر بالسوء مِن القولِ إلا من ظلم) فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء لما يلحقه من الظلم؛ فيكون فى ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم. وعلى ذلك أيضا

يحمل قول الشاعر :

وكل أخ مفارقه أخوه ۞ لعمر أبيك إلا الفرقدان

أراد لكن الفرقدان فإنهما لا يفترقان ، على زعمهم فى بقاء هذه الأشياء المتأخرة إلى وقت الفناء ، ويحتمل أن تكون « إلا » فى معنى غير ، ولذلك ارتفع مابعدها ، والمعنى كل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه ، كما قال تعالى : (لو كان فيهما آلهة إلا اللهُ لفسدتا) أى لو كان فيهما آلهة غير الله ، ولهذا كان ما بعدها مرفوعا ، ولا يجوز أن يكون الرفع على البدل ؛ لأن البدل فى الإثبات غير جائز ؛ لأن البدل يوجب إسقاط الأول ، ولا يجوز أن تكون (آلهة) فى حكم الساقط ؛ لأنك لو أسقطته لكان بمنزلة قولك : لو كان فيهما إلا الله ، وذلك لا يجوز ، ألا ترى أنك لا تقول « جاءنى إلا زيد » لأن الغرض فى « إلا » إذا جاءت قبل تمام الكلام أن تثبت بها مانفيته نحو « ماجاءنى إلا زيد » ، وليس فى قوله (لو كان) نفى فيفتقر إلى إثبات ، ولو جاز أن يقال « جاءنى إلا زيد » على إسقاط إلا مثلا حتى كأنه قيل جاءنى زيد و « إلا » مزيد لاستحال ذلك فى الآية لأنه كان يصير قولك « لو كان فيهما إلا الله » بمنزلة لو كان فيهما الله لفسدتا ، وذلك مستحيل

وأما قراءة من قرأ : (إلى الذين ظلموا منهم) بالتخفيف فإن صحت وسلم لكم ماادعيتموه على أصلكم من أن إلى تكون بمعنى مع فليس لكم فيه أيضا حجة تدل على أن « إلا » تكون بمعنى الواو ؛ لأنه ليس من الشرط أن تكون إحدى القراءتين بمعنى الأخرى ، وإذا اعتبرتم هـذا فى القراءات وجدتم الاختلاف فى معانيها كثيراً جداً ، وهذا مما لاخلاف فيه ، وإذا

ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ (إلى الذين) بالتخفيف بمعنى مع، وقراءة من قرأ (إلا) بالتشديد بمعنى لكن، على ما بينا، والله أعلم.

٣٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام، نحو قولك « إلا طعامك ما أكل زيد » نص عليه الكسائى، وإليه ذهب أبو إسحق الزجاج فى بعض المواضع. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما، قال الشاعر :

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا ٭ حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ[1]

وقال الآخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىُّ ٭ وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِىُّ

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم ما قام أحد إلا زيداً وإلا زيد والمعنى واحد، فلما جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه » لأنا نقول : لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه، وقد جاء ذلك كثيراً فى كلامهم، قال الكميت :

فَمَا لِىَ إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ ٭ وَمَا لِىَ إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبُ

فقدم المستثنى على المستثنى منه. وقال الآخر :

(١) هذه رواية أبى عبيدة. ورواه الجوهرى « أحسن به »

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا * إِلَّا السُّيُوفَ وَأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

فقدم المستثنى على المستثنى منه ، وهذا كثير فى كلامهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه يؤدى إلى أن يعمل مابعدها فيما قبلها ، وذلك لايجوز ؛ لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام ، وكما أنه لايجوز أن يعمل مابعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لايجوز أن يعمل مابعدها فيما قبلها

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الاستثناء يضارع البدل ، ألا ترى أنك تقول « ماجاءنى أحد إلا زيد ، وإلا زيداً » والمعنى واحد ، فلما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم البدل على المبدل منه ، وما ذكروه على هذا فنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم ، إن شاء الله .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقول الشاعر :

* خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا *

فنقول : لانسلم هاهنا أن الاستثناء وقع فى أول الكلام ، فإن هذا الشعر لأبى زبيد ، وقبل هذا البيت :

إِلَى أَنْ عَرَّسُوا وَأَغَبَّ مِنْهُمْ * قَرِيبًا مَا يُحَسُّ لَهُ حَسِيسُ

خَلَا أَنَّ الْعِتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا * حَسِينَ بِهِ فَهُنَّ إِلَيْهِ شُوسُ

وأما قول الآخر :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا طُورِىٌّ * وَلَا خَلَا الْجِنَّ بِهَا إِنْسِىٌّ

فتقديره: وبلدة ليس بها طورى ولا إنسى خلا الجن، فحذف إنسيًّا، فأضمر المستثنى منه، وما أظهره تفسير لما أضمره، وقيل: تقديره ولا بها إنسى خلا الجن، فبها مقدرة بعد «لا» وتقديم الاستثناء فيه للضرورة، فلا يكون فيه حجة، والذى يدل على صحة ماذهبنا إليه أنه قد ضارع البدل.

قولهم «لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن لايجوز تقديمه على المستثنى منه كما لايجوز تقديم البدل على المبدَل منه» قلنا: هذا فاسد؛ لأن المستثنى لما تجاذبه شبهان أحدهما كونه مفعولا والآخر كونه بدلا جعلت له منزلة متوسطة، فجاز تقديمه على المستثنى منه، ولم يجز تقديمه على الفعل الذى ينصبه، عملا بكلا الشبهين، على أن من العرب من يجوز البدل مع التقديم فيقول: ماجاءنى إلا زيد أحد، فيرفع على البدل مع تقديمه على المبدل منه؛ لأن هذا التقديم التقدير به التأخير، وإن كانت اللغة الفصيحة العالية النصب، والله أعلم.

٣٧ ــ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «حَاشَى» فى الاستثناء فعل ماض، وذهب بعضهم إلى أنه فعل استعمل استعمال الأدوات. وذهب البصريون إلى أنه حرف جر، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه يكون فعلا ويكون حرفا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه فعل أنه يتصرف، والدليل على أنه يتصرف قول النابغة:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِى النَّاسِ يُشْبِهُهُ ٭ وَمَا أُحَاشِى مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

وإذا كان متصرفا فيجب أن يكون فعلا ؛ لأن التصرف من خصائص الأفعال

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أن لام الخفض تتعلق به ، قال الله تعالى : (حَاشَ لله ماهذا بشرًا) وحرف الجر إنما يتعلق بالفعل ، لا بالحرف ؛ لأن الحرف لايتعلق بالحرف ، وإنما حذفت اللام لكثرة استعماله فى الكلام .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه فعل أنه يدخله الحذف ، والحذف إنما يكون فى الفعل ، لا الحرف ، ألا ترى أنهم قالوا فى حاشى لله : حاش لله ، ولهذا قرأ أكثر القراء (حَاشَ لله) بإسقاط الألف وكذلك هو مكتوب فى المصاحف ، فدل على أنه فعل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه ليس بفعل وأنه حرف أنه لايجوز دخول « مَا » عليه ، فلا يقال « ماحاشى زيدا » كما يقال « ماخَلا زَيدا ، وماعَدا عَمرا » ولو كان فعلا كما زعموا لجاز أن يقال « مَاحَاشى زَيدا » فلما لم يقولوا ذلك دل على فساد ماذهبوا إليه ، يدل عليه أن الاسم يأتى بعد حاشى مجرورا ، قال الشاعر :

حَاشَى أَبِى ثَوْبَانَ إِنَّ بِهِ ٭ ضِنًّا عَنِ الْمَلْحَاةِ وَالشَّتْمِ

فلا يخلو إما أن يكون هو العامل للجر أو عامل مقدر ، بطل أن يقال عامل مقدر لأن عامل الجر لايعمل مع الحذف (١) فوجب أن يكون هو العامل على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يتصرف » قلنا :

(١) فى الأصل «لايعمل مع الحرف» وليس بشىء

لا نسلم، وأما قول النابغة :

* وما أحاشى مِن الأقوامِ مِن أحدِ *

فنقول : قوله «أحاشى» مأخوذ من لفظ حاشى، وليس متصرفا منه، كما يقال : بسمل، وهلل، وحمدل، وسبحل، وحولق، إذا قال: بسم الله، ولا إله إلا الله، والحمد لله، وسبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، وكذلك يقال «لبى» إذا قال لبيك، و«أفف» إذا قال أفّة، وهو اسم للضجرة، و«دعدع» إذا قال لغنمه داع داع، وهو تصويت بها، و«بأبأ الرجلُ بفلان» إذا قال له : بأبى أنت، كما قال :

* وإنْ تُبأْ بأنْ وإنْ تُفدَيْنَ *

فكما بنيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تتصرف فكذلك هاهنا

وأما قولهم «إن لام الجر تتعلق به» قلنا : لا نسلم، فإن اللام فى قولهم «حاشى لله» زائدة لا تتعلق بشىء، كقوله تعالى : (للذين هُمْ لربهم يرهبونَ) لأن التقدير فيه : يرهبون ربهم، واللام زائدة لا تتعلق بشىء، وكقوله تعالى : (ألمْ يعلم بأنَّ الله يرى) أى ألم يعلم أن الله؛ والباء زائدة لا تتعلق بشىء، وكقوله تعالى : (اقرأ باسم ربك) أى اقرأ اسم ربك، وكقوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) أى ولا تلقوا أيديكم، وكقوله تعالى : (تنبتُ بالدهنِ) أى تنبت الدهن، ويجوز أيضاً أن تكون هنا معدية؛ لأنه يقال : نبت وأنبت، لغتان بمعنى واحدة، وكقولهم «بحسبك زيد» أى حسبك وكقول الشاعر :

* نَضرِبُ بالسيفِ ونَرجُو بِالفرجْ *

أى نرجو الفرج ، والباء زائدة لا تتعلق بشىء ، فكذلك هاهنا .

وأما قوله تعالى : (وَقلنَ حاش لله) فليس لهم فيه حجة ، فإن حاشى هاهنا ليس باستثناء ؛ إذ ليس هو موضع استثناء ، وإنما هو كقولك إذا قيل لك فلان يقتل أو يموت أو نحو ذلك « حاشاه » ، وهذا ليس باستثناء ، وإنما هو بمنزلة قولك « بَعيداً منهُ » فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « يدخله الحذف والحذف لا يكون فى الحرف » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما أنا لا نسلم أنه قد دخله الحذف ، فان الأصل عند بعضهم فى حاشى حاش بغير ألف ، وإنما زيدت فيه الألف . وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة من قرأ (حَاشَ لِلهِ) ثم نقول : إن هذه القراءة قد أنكرها أبو عمرو بن العلاء سيد القراء ، وقال : العرب لا تقول « حاشَ لكَ ، ولا حَاشكَ » وإنما تقول « حاشى لك ، وحاشاك » وكان يقرؤها (حَاشى لِلهِ) بالألف فى الوصل ، ويقف بغير ألف فى الوقف متابعة للمصحف ؛ لأن الكتابة على الوقف لا على الوصل ، وكذلك قال عيسى بن عمر الثقفى ـ وكان من الموثوق بعلمهم فى العربية ـ : العرب كلها تقول « حاشى لله » بالألف ، وهذه حجة لأبى عمرو .

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الأصل فيه حاشى بالألف ، وإنما حذفت لكثرة الاستعمال ، وقولهم « إن الحرف لا يدخله الحذف » قلنا : لا نسلم ، بل الحرف يدخله الحذف ، ألا ترى أنهم قالوا فى رُبَّ : رُبَ ، بالتخفيف ، وقد قرئ به ، قال الله تعالى : (رُبَما يَودُّ الذِين كفرُوا لو كانوا مُسلمينَ) ثم قال الشاعر :

أَزُهَيْرَ إِنْ يَشِبِ الْقَذَالُ فَإِنَّهُ ۞ رُبَ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلِ

وقال الآخر:

أَلَمْ تَعْلَمَنْ يَارَبِّ أَنْ رُبَ دَعْوَةٍ ۞ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أُجَابُهَا

وفى رب أربع لغات: ضم الراء، وفتحها، مع تشديد الباء وتخفيفها، نحو: رُبَّ، ورُبَ، ورَبَّ، ورَبَ. وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعلُ: «سَوأفعلُ» بحذف الفاء، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب فى أماليه، وحكى ابن خالويه فيها أيضا «سَفَ أفعلُ» بحذف الواو، وزعمتم أيضا أن الأصل فى سأفعل: سوف أفعل، فحذفت الواو والفاء معا، وسوف حرف، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد؟ فدل على فساد ماذكرتموه، والله أعلم.

٣٨ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن «غير» يجوز بناؤها على الفتح فى كل موضع يحسن فيه «إلا» سواء أُضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعنى غير قيام زيد، وما نفعنى غير أن قام زيد. وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أُضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما إذا أُضيفت إلى متمكن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أُضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن «غير» ها هنا قامت

مقام «إلا»، وإلا حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى، وهذا لا يختلف باختلاف مايضاف إليه من اسم متمكن كقولك: مانفعنى غير قيامك، أو غير متمكن كما قال:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ * حَمَامَةٌ فِى غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، ولا يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز فى المضاف البناء، قال الله تعالى: (وَهُمْ مِنْ فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ) فبنى «يَوْمَ» فى قراءة من قرأ بالإضافة والفتح، وهى قراءة نافع وأبى جعفر؛ لأنه أضيف إلى «إذ» وهو اسم غير متمكن، وقال الشاعر:

رَدَدْنَا لِشَعْثَاءَ الرَّسُولَ وَلَا أَرَى * كَيَوْمَئِذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهُ

فكذلك ها هنا، وسبب هذا يستقصى فى الجواب إن شاء الله تعالى، وأما الإضافة إلى المتمكن فلا تجوّز فى المضاف البناء فقلنا: إنه باق على أصله فى الإعراب، فكذلك ههنا. وسنبين هذا مستقصى فى الجواب إن شاء الله تعالى

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنها فى معنى إلا فينبغى أن تبنى» قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال «زيد مِثْلَ عمرو» فيبنى على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك «زيد مِثْلُ عمرو» فى معنى «زيد كعمرو» ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه.

وأما قول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت * حمامة في غصون ذات أوقال

فنقول : لا نسلم أنه بنى لأنه قام مقام « إلا » ، وإنما بنى « غيرَ » لأنه أضافه إلى غير متمكن ، والاسم إذا أضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ، ولهذا نظائر كثيرة من كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقونَ) في قراءة من قرأ (مثلَ) بالفتح ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي جعفر ويعقوب ، وإن كان في موضع رفع ؛ لأنه اسم مبهم مثل غير أضيف إلى غير متمكن ، وقال تعالى : (ومِنْ خزيِ يومَئذٍ) فيمن قرأ بالفتح ، وقال تعالى : (من عذابِ يومَئذٍ) فيمن قرأ بالفتح وهي قراءة نافع والكسائي وأبي جعفر ، ثم قال الشاعر :

أزمانَ مَنْ يُرِدِ الصَّنيعةَ يصْطَنِعْ * فِينا ومَنْ يُرِدِ الزَّهادةَ يَزْهَدِ

فبنى « أزمانَ » لإضافته إلى « مَن » وهو غير متمكن ، وقال الآخر :

عَلَى حِينَ مَنْ تَلْبَثْ عليهِ ذُنُوبُهُ * يجِدْ فقدَها وَفي المقامِ تدابُرُ

فبنى « حِينَ » لإضافته إلى « مَن » . وقال الآخر :

عَلَى حينَ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبَى * وَقُلْتُ أَلمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

وقال الآخر :

عَلَى حِينَ انحنيتُ وشابَ رأسي * فأيَّ فتًى دعوتِ وأيَّ حِينِ

وقال الآخر :

يمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيابُهُمْ * وَيخرُجنَ مِنْ دارِينَ بجْرَ الحقائبِ

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ * فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

وإذا بنى المضاف فى هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب لإضافته إلى غير متمكن دل على أن قوله «غير أن نطقت» مبنى لإضافته إلى غير متمكن على ما بينا، والله أعلم.

٣٩ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «سِوًى» تكون اسماً وتكون ظرفا. وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة «غير» ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قال الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ * إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا

فأدخل عليها حرف الخفض. وقال الآخر:

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِى * وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا

فأدخل عليها لام الخفض، فدل على أنها لا تلزم الظرفية. وقال أبو دؤاد:

وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُخْطِئُهُ * مُعَلَّلٌ بِسَوَاءِ الْحَقِّ مَكْذُوبُ

وقال الآخر:

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِى * أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا

فسواها: فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى «فيها» والتقدير: أم فى سواها.

والذى يدل على ذلك أنه روى عن بعض العرب أنه قال : أتانى سواؤك فرفع ، فدل على صحة ماذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنهم مااستعملوه فى اختيار الكلام إلا ظرفاً ، نحو قولهم « مررتُ بالذى سواك » فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها ، بخلاف غير ، ونحو قولهم « مررتُ برجلٍ سواك » أى مررت برجل مكانك ، أى : يغنى غناءك ويسد مسدك . وقال لبيد :

وَابْذُلْ سَوَامَ الْمَالِ إِ ه نّ سِوَاءَهَا دُهْماً وَجُونا

فنصب سواءها على الظرف ، ونصب « دُهْماً » بإن ، كقولك : إن عندك رجلا . قال الله تعالى : (إنَّ لدينا أنكالا) والجُون ها هنا : البيض ، وهو جمع جَوْن ، وهو من الأضداد . يقع على الأبيض والأسود ، ولو كانت مما تستعمل اسماً لكثر ذلك فى استعمالهم ، وفى عدم ذلك دليل على أنها لاتستعمل إلا ظرفاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قول الشاعر :

ه إذا جلسوا منا ولا من سوائنا *

وقول الآخر :

* وما قصدت من أهلها لسوائكا ه

فإنما جاز ذلك لضرورة الشعر ، وعندنا أنه يجوز أن تخرج عن الظرفية فى ضرورة الشعر ، ولم يقع الخلاف فى حال الضرورة ، وإنما فعلوا ذلك واستعملوها اسما بمنزلة غير فى حال الضرورة لأنها فى معنى غير ، وليس

شىء يضطرون إليه إلا ويحاولون له وجها ، وأما قول الآخر :

* أفيها كان حتفى أم سِواها *

فليس « سواها » فى موضع جر بالعطف على الضمير المخفوض فى « فيها » وإنما هو منصوب على الظرف ؛ لأن العطف على الضمير المجرور لا يجوز ، وإنما هذا شىء تبنونه على أصولكم فى جواز العطف على الضمير المخفوض ، وسنبين فساده مستقصى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما ماروره عن بعض العرب أنه قال « أتانى سواؤك » فرواية تفرد بها الفراء عن أبى ثروان ، وهى رواية شاذة غريبة ، فلا يكون فيها حجة ، والله أعلم .

٤٠ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « كم » مركبة . وذهب البصريون إلى أنها مفردة موضوعة للعدد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كم « ما » زيدت عليها الكاف ؛ لأن العرب قد تصل الحرف فى أوله وآخره ، فما وصلته فى أوله نحو « هذا ، وهذاك » وما وصلته فى آخره نحو قوله تعالى : (إما ترينّى ما يوعدونَ) فكذلك ها هنا : زادوا الكاف على « ما » فصارتا جميعا كلمة واحدة . وكان الأصل أن يقال فى « كم مالك » : كما مالك ، إلا أنه لما كثرت فى كلامهم وجرت على ألسنتهم حذفت الألف

من آخرها وسكنت ميمها ، كما فعلوا فى «لِمْ» فصار «كم مالك» والمعنى : كأى شىء مالك من الأعداد ، والدليل على ذلك قولهم «كأين من رجل رأيت» أى : كم من رجل رأيت ، ونظير كم «لم» ، فإن الأصل فى لم «ما» زيدت عليها اللام ، فصارتا جميعا كلمة واحدة ، وحذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت ميمها ، فقالوا : لم فعلت كذا ، قال الشاعر :

يَا أَبَا الأَسْوَدِ لِمْ أَسْلَمْتَنِى * لِهُمُومٍ طَارِقَاتٍ وَذِكَرْ

وقال الآخر :

يَا أَسَدِىُّ لِمْ أَكَلْتَهُ لِمَهْ * لَوْ خَافَكَ اللهُ عَلَيْهِ حَرَّمَهْ

* فَمَا قَرِبْتَ لَحْمَهُ وَلَا دَمَهْ *

يعنى جرو كلب ، ويقال : إن بنى أسد كانت تأكله ، فتعير ذلك ، وزيادة الكاف كثيرة ، قال الله تعالى : (ليس كمثله شىء) وحكى عن بعض العرب أنه قيل له : كيف تصنعون الأقط ؟ فقال : كهين ، وقال الراجز :

* لَوَاحِقُ الأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقَقْ *

أى : المقق ، وهو الطول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مفردة لأن الأصل هو الإفراد ، وإنما التركيب فرع ، ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل ؛ لعدوله عن الأصل ، واستصحابُ الحال أحد الأدلة المعتبرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل فى كم مازيدت

عليها الكاف ، قلنا : لانسلم ؛ فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولامعنى .

قولهم «إن العرب قد تصل الحرف فى أوله نحو هذا» فقد قدمنا الجواب عنه فيما سبق (١) .

وأما قولهم «كان الأصل أن يقال فى كم مالك : كمامالك ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفت الألف لكثرة الاستعمال وسكنت الميم ، كما فعلوا ذلك فى لم» ، قلنا : لانسلم أنه يجوز إسكان الميم فى لم فى اختيار الكلام ، وإنما يجوز ذلك فى الضرورة ؛ فلا يكون فيه حجة . قال الشاعر :

* يا أبا الأسودِ لِمْ أسلمتنى *

وكما قال الآخر :

* يا أسدِى لِمْ أكلته لِمَه *

فسكن «لِمْ» للضرورة ، تشبيها لها بما يجىء من الحروف على حرفين الثانى منهما ساكن ، فلا يكون فيه حجة . ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأن كم كلم لوجب أن يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل فى لم فيقال : كما مالك ، كما يقال : لما فعلت ، وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف كما يجوز فى لم فيقال : كَمَ مالك ، كما يجوز لَمَ فعلت ، وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال : كَمَهْ ، كما يجوز فى لم هاء الوقف فيقال : لِمَه ؛ فلما لم يجز ذلك دل على الفرق بينهما .

وأما قوله تعالى : (ليس كمثله شىء) فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة ؛ لأن (مثله) هاهنا بمعنى هو ، فكأنه قال ليس [كـ] هو شىء ، والمثل يطلق

---

(١) ارجع الى ص ١٢٢ من هذا الجزء

فى كلام العرب ويراد به ذات الشىء ، يقول الرجل منهم : مثلى لا يفعل هذا ، أى : أنا لا أفعل هذا ، ومثلى لا يقبل من مثلك ، أى : أنا لا أقبل منك ، قال الشاعر :

يَا عَاذِلِى دَعْنِىَ مِنْ عَذْلِكَا ٭ مِثْلِىَ لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَا

أى : أنا لا أقبل منك . ثم لو قلنا إن الكاف ها هنا زائدة لما امتنع ؛ لأن دخول الكاف ها هنا كخروجها ، ألا ترى أن معنى « ليس كمثله شىء » ومعنى « ليس مثله شىء » واحد . وكذلك الكاف فى قوله : كهين ، وقول الراجز :

٭ لواحق الأقراب فيها كالمقق ٭

بخلاف الكاف فى « كم » فإن الكاف فى كم ليس دخولها كخروجها ، بل لو قدرنا حذفها من الكلام لاختل معناها ولم تحصل الفائدة بها ، ألا ترى أن قولك « ما مَالكَ » لا يفيد ما يفيد قولك « كم مَالكَ » فدل على الفرق بينهما ، والله أعلم .

٤١ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين « كم » فى الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجر كان مخفوضاً ، نحو : كم عندك رجل ، وكم فى الدار غلام . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجر ، ويجب أن يكون منصوبا

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يكون مخفوضاً بدليل النقل والقياس :

أما النقل فقد قال الشاعر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَى ﴿ وَشَرِيفٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

نخفض «مُقرِفٍ» مع الفصل . وقال الآخر :

كَمْ فِى بَنِى بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ﴿ ضَخْمِ الدَّسِيعَةِ مَاجِدٍ نَفَّاعِ

وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد «كم» فى الخبر بتقدير «مِن» لأنك إذا قلت «كم رَجلٍ أكرمت ، وكم امرأة أهنت» كان التقدير فيه : كم من رجل أكرمت ، وكم من امرأة أهنت ، بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجر كما هو مع عدمه ، فكما ينبغى أن يكون الاسم مخفوضاً مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إنها فى هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه» لأنا نقول : لو كانت بمنزلة عدد ينصب مابعده كثلاثين لكان ينبغى أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ، ألا ترى أنك لو قلت «ثلاثون عندك رجلا» لم يجز ، فكذلك كان ينبغى أن يقولوا هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجر لأن «كم» هى العاملة فيما بعدها الجر لأنها بمنزلة عدد مضاف إلى مابعده ، وإذا فصل بينهما بظرف أوحرف جر بطلت الإضافة ، لأن الفصل بين الجار والمجرور بالظرف وحرف الجر لا يجوز فى اختيار الكلام ، فعدل إلى النصب لامتناع الفصل بينهما ، قال الشاعر :

كَمْ نَالَنِى مِنْهُمُ فَضْلًا عَلَى عَدَمٍ ﴿ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ

والتقدير : كم فضل ، إلا أنه لما فصل بينهما بنالني منهم نصب «فضلا» فرارا من الفصل بين الجار والمجرور . وقال الآخر :

تَؤُمُّ سِنَانًا وكم دُونَهُ * مِنَ الأرضِ مُحْدَوْدِبًا غَارُهَا

والتقدير : وكم محدوب غارها دونه من الأرض ، إلا أنه لما فصل بينهما نصب «محدودبا» وإن لم يقصد الاستفهام ، لئلا يفصل بين الجار والمجرور ، وإنما عدل إلى النصب لأن «كم» تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ، ولم يمتنع النصب بالفصل كما امتنع الجر لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير فى كلام العرب ، بخلاف الفصل بين الجار والمجرور ؛ فإنه ليس له نظير فى كلام العرب ، فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به من قوله :

* كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى *

فالكلام عليه من وجهين : أحدهما : أن الرواية الصحيحة «مُقرِف» بالرفع بالابتداء ، وما بعدها الخبر ، وهو قوله «نال العلى» والثانى : أن هذا جاء فى الشعر شاذا فلا يكون فيه حجة ، وهذا هو الجواب عن البيت الآخر

وأما قولهم «إن خفض الاسم بعد كم بتقدير من ، والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه» قلنا : لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من ، بل العامل فيه كم ؛ لأنها عندنا بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رب ؛ فيخفضون بها الاسم الذى بعدها كرب ، والذى يدل على فساد ما ذهبتم إليه أن حرف الجر لا يجوز أن يعمل مع الحذف ، وإنما يجوز أن يعمل حرف الجر مع الحذف فى مواضع يسيرة

على خلاف الأصل، إذا حذف إلى عوض وبدل، كرب بعد الواو والفاء وبل، على أنكم تزعمون أن حرف الجر غير مقدر بعد هذه الحروف وإنما هى العاملة بطريق النيابة عن حرف الجر، لاحرف الجر، وقد بينا ذلك مستوفى فى موضعه.

وقولهم «إنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغى أن لايجوز الفصل بينها وبين معمولها لأن ثلاثين لايجوز أن يفصل بينها وبين معمولها» قلنا: إنما جاز الفصل بين كم وبميزها جوازا حسنا دون «ثلاثين» ونحوه لأن كم منعت بعض ما لثلاثين من التصرف؛ فجعل هذا عوضا مما منعته، ألا ترى أن «ثلاثين» تكون فاعلة لفظا ومعنى كقولك: ذهب ثلاثون، وتقع مفعولة فى رتبتها كقولك: أعطيت ثلاثين، ولايكون ذلك فى كم، فلما منعت كم بعض ما لثلاثين من التصرف جعل لها ضرب من التصرف لايكون لثلاثين؛ ليقع التعادل بينهما، على أنه قد جاء الفصل بين ثلاثين ومميزها فى الشعر، قال الشاعر:

عَلَى أَنَّنِى بَعْدَمَا قَدْ مَضَى ۞ ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلاً كَمِيلَا

يُذَكِّرُنِيك حَنِينُ الْعَجُولِ ۞ وَنَوْحُ الْحَمَامَةِ تَدْعُو هَدِيلَا

ففصل بين «ثلاثين» وبين مميزها بالجار والمجرور، وإن كان قليلا لايقاس عليه، والله أعلم.

٤٢ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة النيف إلى العشرة ، نحو خمسة عشر .

وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك عنهم في استعمالهم ، قال الشاعر :

كُلِّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشِقْوَتِهْ * بِنْتَ ثمانِى عَشْرَةٍ مِنْ حِجَّتِهْ

ولأن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء المظهرة ، فجاز إضافته إلى ما بعده كسائر الأسماء المظهرة التي تجوز إضافتها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ذلك لأنه قد جعل الاسمان اسما واحدا ، فكما لايجوز أن يضاف الاسم الواحد بعضه إلى بعض فكذلك ها هنا .

وبيان هذا أن الاسمين لما ركبا دلا على معنى واحد ، والإضافة تبطل ذلك المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « قبضت خمسة عشر » من غير إضافة دل على أنك قد قبضت خمسة وعشرة ، وإذا أضفت فقلت « قبضت خمسة عشرِ » دل على أنك قد قبضت الخمسة دون العشرة كما لو قلت « قبضت مال زيد » فإن المال يدخل في القبض دون زيد ، وكذلك « ضربتُ غلامَ عمرو » فإن الضرب يكون للغلام دون عمرو ، فلما كانت الإضافة تبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لاتجوز

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه من قوله :

* بِنت ثمانى عشرةٍ مِن حِجته *

فلا يعرف قائله ، ولا يؤخذ به ، على أنا نقول : إنما صرفه لضرورة الشعر ورده إلى الجر لأن ثمانى عشرة لما كانا بمنزلة اسم واحد وقد أضيف إليهما بنت فى قوله «بنت ثمانى عشرة» رد الإعراب إلى الأصل بإضافة بنت إليهما ، لا بإضافة ثمانى إلى عشرة ، وهم إذا صرفوا المبنى للضرورة ردوه إلى الأصل ، قال الشاعر :

سَلَامُ اللهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا * وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامُ

وجميع ما يروى من هذا فشاذ لا يقاس عليه .

وأما قولهم «إن النيف اسم مظهر كغيره من الأسماء التى يجوز إضافتها فجاز إضافته كسائر الأسماء المظهرة التى يجوز إضافتها» قلنا : إلا أنه مركب ، والتركيب ينافى الإضافة ؛ لأن التركيب أن يجعل الاسمان اسما واحداً لا على جهة الإضافة فيدلان على مسمى واحد ، بخلاف الإضافة ؛ فإن المضاف يدل على مسمى ، والمضاف إليه يدلّ على مسمى آخر ، وإذا كان التركيب ينافى الإضافة كما أن الإضافة تنافى التركيب على ما بينا وجب أن لا تجوز إضافة النيف إلى العشرة لاستحالة المعنى ، والله أعلم .

٤٣ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى خمسة عشر درهما «الخمسة العشر درهما ، والخمسة العشر الدرهم» ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال

الألف واللام فى العشر ، ولا فى الدرهم . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال «الخمسة عشر درهما» بإدخال الألف واللام على الخمسة وحدها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد صح عن العرب مايوافق مذهبنا ، ولاخلاف فى صحة ذلك عنهم ، وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبى الحسن الأخفش عن العرب ، وإذا صح ذلك فى النقل وجب المصير إليه ، واعتمادهم فى هذه المسألة على النقل ؛ لأن قياسهم فيها ضعيف جدا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز دخول الألف واللام إلا على الاسم الأول لأن الاسمين لما رُكب أحدهما مع الآخر تنزلا منزلة اسم واحد ، وإذا تنزلا منزلة اسم واحد فينبغى أن لايجمع فيه بين علامتى تعريف ، وأن يلحق الاسم الأول منهما ؛ لأن الثانى يتنزل منزلة بعض حروفه ، وكذلك عرفت العرب الاسم المركب .

قال ابن احمر :

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ الْقَلَعُ السَّوَارِى * وَجُنَّ الْخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا

فقال «الخازباز» فأدخل الألف واللام على الاسم الأول ، ولم يكرره فيقول «الخاز الباز» ولم يحك ذلك عنهم فى شعر ولا فى كلام ، والخازباز هاهنا : أراد به صوت الذباب . ويقال : جن الذباب ، إذا طار وهاج ، وقيل : المراد بالخازباز نبت كما قال الشاعر :

رَعَيْتُهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودَا * الصِّلَّ وَالصَّفْصِلَّ وَالْيَعْضِيدَا

وَالخَازِبَازِ السَّنِمَ المَجْوُدَا ٭ بحَيْثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودَا

ويقال: جن النبات، إذا خرج زهره. والخازباز أيضا: داء فى اللهازم، قال الشاعر.

يَاخَازِبَازِ أَرسِل اللَّهَازِمَا ٭ إِنِّى أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَازِمَا

والخازباز فيما يقال أيضا: السنور، وفى الخازباز سبع لغات: خازباز، وخازَ بَازَ، وخازَ بَازُ، وخَازِبازُ، وخازِ بَازَ، وخازباء - مثل نافقاء - وخِزْبَاز - مثل سرداح - قال الشاعر:

مِثْلُ الكِلَابِ تَهِرُّ عِنْدَ دِرَابِهَا ٭ وَرِمَتْ لَهَازِمُهَا مِنَ الخِزْبَازِ

وإنما لم يجز دخول الألف واللام على «درهم» لأنه منصوب على التمييز، والتمييز لا يكون إلا نكرة، وإنما وجب أن يكون نكرة لأن الغرض أن يميز المعدود به من غيره، وذلك يحصل بالنكرة التى هى الأخف، فكانت أولى من المعرفة التى هى الأثقل

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما حكوه عن العرب فلا حجة لهم فيه لقلته فى الاستعمال وبعده عن القياس: أما قلته فى الاستعمال فظاهر؛ لأنه إنما جاء شاذا عن بعض العرب، فلا يعتد به لقلته وشذوذه، فصار بمنزلة دخول الألف واللام فى قول الشاعر:

يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ العُجْمِ نَاطِقًا ٭ إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الحِمَارِ اليُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ اليَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ ٭ وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشَّيحَةِ اليَتَقَصَّعُ

أراد الذى يتقصع، فكما لا يجوز أن يقال إن الألف واللام يجوز دخولها

على الفعل لمجيئه ها هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضا لايجوز أن يحتج بذلك لقلته وشذوذه ، وكما قال الآخر :

يَا لَيتَ أُمَّ الْعَمْرِ وكَانَتْ صَاحِبي ٭ مَكَانَ مَنْ أَشْتَى عَلَى الرَّكَائِبِ

أراد « أم عمرو » . وكما قال الآخر :

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ وِمِنْ أَسِيرِهَا ٭ حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا

وكما قال الآخر :

وَجَدْنَا الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدَ مُبارَكًا ٭ شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهْ(١)

وكما قال الآخر :

أَمَا وَدِماءٍ مَائِرَاتٍ تَخَالُهَا ٭ عَلَى قُنَّةِ الْعُزَّى وَبِالنَّسْرِ عَنْدَمَا

وَمَا سَبَّحَ الرُّهبَانُ فِى كُلِّ بِيعَةٍ ٭ أَبِيلَ الأَبِيلِينَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَا

لَقَدْ ذَاقَ مِنَّا عَامِرٌ يَوْمَ لَعْلَعٍ ٭ حُسَامًا إِذَا مَاهُزَّ بِالْكَفِّ صَمَّمَا

أراد « وبنسر » بدليل قوله تعالى : (ويعوق ونسراً) وكما قال الآخر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا ٭ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الأَوْبَرِ

أراد « بنات أوبر » . وكما قال الآخر :

وَإِنِّى حُبِسْتُ الْيَوْمَ وَالأَمْسِ قَبْلَهُ ٭ بِبَابِكَ حَتَّى كَادَتِ الشَّمْسُ تَغْرُبُ

أراد « وأمس » ولهذا تركه على جهته الأولى مكسورا ، وكما قال الآخر :

٭ فَإِنَّ الأُولَاءِ يَعْلَمُونَكَ مِنْهُمُ ٭

---

(١) يروى النحاة صدره ٭ رأيت الوليد بن اليزيد مباركا ٭

أراد «أولا» . فكما أن زيادة الألف واللام فى هذه المواضع لاتدل على جواز زيادتها فى اختيار الكلام فلا يجوز أن يقال فى زيد الزيد وفى عمرو العمرو ؛ لمجيئه شاذا ، فكذلك ها هنا ، وأما بعده عن القياس فقد بيناه فى دليلنا ، والله أعلم .

٤٤ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » .

وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر »

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه لايمكن أن يبنى من لفظ ثلاثة عشر فاعل ، وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدهما ، وهو العدد الأول الذى هو الثلاثة ، ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثانى – وهو العشر – فذكر العشر مع ثالث لا وجه له .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال « ثالث عشر ثلاثة عشر » وقد جاء ذلك عن العرب ، فإذا ساعده النقل والقياس – وهو الأصل – وجب أن يكون جائزاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه لا يمكن أن يبنى منهما فاعل وإنما يمكن أن يبنى من أحدهما » قلنا : هذا هو الحجة عليكم ، فإنه لما لم يمكن أن يبنى منهما وبنى من أحدهما احتيج إلى ذكر الآخر ؛ ليتميز ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر ، فأتى باللفظ كله ، والله أعلـم .

٤٥ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنادى المعرف المفرد معرب مرفوع بغير تنوين. وذهب الفراء من الكوفيين إلى أنه مبنى على الضم، وليس بفاعل ولا مفعول. وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم، وموضعه النصب؛ لأنه مفعول.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا وجدناه لامعرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض، ووجدناه مفعول المعنى؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف، ولم ننصبه لئلا يشبه مالا ينصرف؛ فرفعناه بغير تنوين ليكون بينه وبين ماهو مرفوع برافع صحيح فرق، فأما المضاف فنصبناه لأنا وجدنا أكثر الكلام منصوبا فحملناه على وجه من النصب لأنه أكثر استعمالا من غيره.

وأما الفراء فتمسك بأن قال: الأصل فى النداء أن يقال «يا زيداه» كالندبة فيكون الاسم بين صوتين مديدين ـ وهما «يَا» فى أول الاسم، والألف فى آخره ـ والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف إليه، فلما كثر فى كلامهم استغنوا بالصوت الأول وهو «يَا» فى أوله عن الثانى وهو الألف فى آخره، فحذفوها وبنوا آخر الاسم على الضم تشبيها بقبل وبعد؛ لأن الألف لما حذفت وهى مرادة معه والاسم كالمضاف إليها إذ كان متعلقاً بها أشبه آخره آخر ما حذف منه المضاف إليه وهو

مراد معه ، نحو « جئتَ من قبلُ ومن بعد » أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، قال الله تعالى : (لله الأمر من قبل ومن بعد) أى من قبل ذلك ومن بعد ذلك ، فكذلك ها هنا .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « لو كانت الألف فى آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو « وَا قنسروناه » ، لأنا نقول : نحن لا نجوز ندبة الجمع الذى على هجاءين ، فلا يجوز عندنا ندبة « قنسرون » بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تثنيته ولا جمعه .

قالوا : ولا يجوز أيضا أن يقال « إن هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « ياعبد عمرو » فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى مايفتقر إليه المفرد فكان ينبغى أن يقال ياعبدُ عمرو بالضم لأن أصله « يا عبد عمراه » لأنا نقول : إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لأجل طوله ، بخلاف المفرد ، فبان الفرق بينهما . وأما المضاف فإنما وجب أن يكون مفتوحا لأن الاسم الثانى حل محل ألف الندبة فى قولك « يا زيداه » والدال فى « يا زيداه » مفتوحة ، فبقيت الفتحة على ما كانت فى « يا عبد عمرو » كما كانت فى « يا زيداه » والمضموم ها هنا بمنزلة المنصوب ، والمنصوب بمنزلة المندوب ، ولا يقال إنه نصب بفعل ولا أداة .

قال : والذى يدل على أن المفرد بمنزلة المضاف امتناع دخول الألف واللام عليه ، والذى يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه ؛ فلا يجوز أن يقال « يا زيد راكباً » ، والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب نحو « يا زيدُ الظريفَ » كما يحمل نعته

على الرفع نحو «يا زيدُ الظريفُ».

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مبنى وإن كان يجب فى الأصل أن يكون معرباً لأنه أشبه كاف الخطاب، وكاف الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها. ووجه الشبه بينهما من ثلاثة أوجه: الخطاب، والتعريف، والإفراد، فلما أشبه كاف الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنياً كما أن كاف الخطاب مبنية.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم الخطاب؛ لأن الأصل فى «يازيد» أن تقول: يا إياك، أو يا أنت؛ لأن المنادى لما كان مخاطبا كان ينبغى أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب فيقال «يا إياك» أو «يا أنت» كما قال الشاعر:

يَا مُرَّ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا ❊ أَنْتَ الَّذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا
حَتَّى إِذَا اُصْطُبِحتَ وَاُغْتَبَقْتَا ❊ أَقْبَلْتَ مُعْتَاداً لِمَا تَرَكْتَا
❊ قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ أَسَأْنَا ❊

فلما وقع الاسم المنادى موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن اسم الخطاب مبنى، وإنما وجب أن يكون مبنياً على الضم لوجهين:

أحدهما: أنه لا يخلو إما أن يبنى على الفتح أو الكسر أو الضم، بطل أن يبنى على الفتح لأنه كان يلتبس بما لا ينصرف، وبطل أن يبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف إلى النفس، وإذا بطل أن يبنى على الفتح وأن يبنى على الكسر تعين أن يبنى على الضم.

والوجه الثانى : أنه بنى على الضم فرقا بينه وبين المضاف ؛ لأنه إن كان مضافا إلى النفس كان مكسورا ، وإن كان مضـافا إلى غيرك كان منصوبا ، فبنى على الضم لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لايدخل المضاف .

وإنما قلنا « إنه فى موضع نصب » لأنه مفعول ؛ لأن التقدير فى قولك « يا زيد » أدعو زيدا ، أو أنادى زيدا ، فلما قامت « يَا » مقام أدعو عملت عمله . والذى يدل على أنها قامت مقامه من وجهين : أحدهما : أنها تدخلها الإمالة نحو « يا زيد ، ويا عمرو » والإمالة إنما تكون فى الاسم والفعل دون الحرف ، فلما جازت فيه الإمالة دل على أنها قد قامت مقام الفعل ، والوجه الثانى : أن لام الجر تتعلق بها نحو « يا لزيد ، ويا لعمرو » فإن هـذه اللام لام الاستغاثة ، وهى حرف جر ، فلو لم تكن « يا » قدقامت مقام الفعل وإلا لمـا جاز أن يتعلق بها حرف الجر ؛ لأن الحرف لايتعلق بالحرف ، فدل على أنها قد قامت مقام الفعل ، ولهذا زعم بعض النحويين أن فيها ضميرا كالفعل

وذهب بعض البصريين إلى أن « يَا » لم تقم مقام أدعو ، وأن العـامل فى الاسم المنادى أدعو المقدر ، دون يا ، والذى عليه الأكثرون هو الأول

فإذًا ثبت بهذا أنه منصوب ، إلا أنهم بنوه على الضم لمـا ذكرنا ،

والذى يدل على أنه فى موضع نصب أنك تقول فى وصـفه « يازيدُ الظريفَ » بالنصب حملا على الموضع ، كما تقول « يازيدُ الظريفُ » بالرفع حملا على اللفظ ، كما تقول « مررتُ بزيدٍ الظريفِ والظريفَ » فالجر على اللفظ ، والنصب على الموضع ، فكذلك ها هنا : نصب لأن المنادى المفرد فى موضع نصب لأنه مفعول ، وهذا هو الأصل فى كل منـادى ، ولهذا

لما لم يعرض للمضاف والمشبه بالمضاف ما يوجب بناءهما كالمفرد بقيا على أصلهما فى النصب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن المنادى لا معرب له يصحبه » قلنا : لانسلم ، وقد بينا ذلك فى دليلنا . وقولهم « إنا رفعناه » قلنا : وكيف رفعتموه ولا رافع له ؟ وهل لذلك قط نظير فى العربية ؟ وأين يوجد فيها مرفوع بلا رافع أو منصوب بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض ؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا يستند إلى دليل ؟ ! ثم نقول : ولم رفعتموه بلا تنوين ؟ قولهم « ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافع فرق » قلنا : هذا باطل ؛ فإن فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب وذلك الاسم الذى لا ينصرف ، وقولهم « إنا حملنا المضاف على لفظ المنصوب لكثرته فى الكلام » قلنا : هذا يبطل بالمفرد ، فإنه كان ينبغى أن يحمل على النصب لكثرته فى الكلام ، فلما لم يحمل المفرد على النصب دل على أنه ليس لهذا التعليل أصل .

وأما قول الفراء « إن الأصل فى النداء أن يقال يا زيداه كالندبة » فمجرد دعوى يفتقر إلى دليل .

وقوله « إن الألف المزيدة فى آخره بمنزلة المضاف إليه فلما حذفوها بنوه على الضم كما إذا حذف المضاف إليه من قبلُ ومن بعدُ » قلنا : هذا يبطل بالمنادى المضاف ، نحو « يا عبد عمرو » ؛ فإنه يفتقر فى باب الصوت إلى ما يفتقر إليه المفرد ، فكان يجب أن يقال « يا عبدُ عمرو » بالضم لأن أصله يا عبدُ عمراه . قوله « إنما لم يقدر ذلك فى المنادى المضاف لطوله »

قلنا : هذا باطل ؛ لأن الطول لا يمنع تقرير الكلمة على حقها من تقدير الصوت فى أوله وآخره ؛ لأنه لا فرق فى باب النداء بين طويل الأسماء وقصيرها ، ألا ترى أنك لو ناديت رجلا اسمه قرعبلانة أوهزنبران أو أشناندانة وما أشبه ذلك لوجب فيه الضم ، وإن كان أكثر حروفا من « ياعبد عمرو » ، فدل على بطلان ماذهب إليه .

وأما جعله نصب المضاف مبنيا على فتح ماقبل الألف المزيدة فى آخر المنادى فباطل أيضا بما إذا قال « يا خَيْرًا من زيد » إذا كان مفردا مقصودا له فإنه لا يخلو إما أن يحمل نصب خير على الألف التى تدخل للصوت الرفيع أو على غيره ، فإن قال « على الألف » فكان ينبغى أن تقول « يا خَيْرَا من زيد » وهذا لا يقوله أحد ، وإذا لم تدخله الألف وقد نصب دل على أنه لم يحمل على الألف وأنه محمول على غيره ، والذى يدل على بطلان ماذهب إليه من جعله الألف فى آخر المنادى بمنزلة المضاف إليه أنه لو كان كذلك لوجب أن تسقط نون الجمع معها فى نحو « واقنسروناه » قولهم « نحن لا نجوز ندبة الجمع الذى على هجاءين فلا يجوز عندنا ندبة قنسرون بحذف النون ولا إثباتها » قلنا : هذا يلزمكم إذا جعلتم مكان الواو ياء ، فإنه يجوز عندكم أن تقولوا واقنسريناه ، وإن امتنع عندكم واقنسروناه ، وكلاهما لفظ الجمع .

وأما قوله « إن المفرد بمنزلة المضاف ؛ بدليل امتناع دخول الألف واللام عليه » قلنا : لا نسلم أن امتناع دخول الألف واللام عليه لما ذكرت ، وإنما امتنع دخول الألف واللام عليه لأن الإشارة إليه والإقبال عليه أغنت عن دخول الألف واللام عليه

وأما قوله «الذى يدل على أنه ليس منصوبا بفعل امتناع الحال أن تقع معه » قلنا : لانسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ، ولكن لتناقض معنى الكلام فيه ، وذلك لأنا لو قلنا «يازيد راكبا» على معنى الحال لكان التقدير أن النداء فى حال الركوب ، وإن لم يكن راكبا فلا نداء ، وهذا مستحيل ؛ لأن النداء قدوقع بقوله « يازيد » فإن لم يكن راكبا لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيدا بقوله «يازيد» ، وليس ذلك فى سائر الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت «اضرب زيدا راكبا» فلم تجده راكبا لم يجز أن تضربه ، على أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبى العباس المبرد أنه قال : قلت لأبى عثمان المازنى : ما أنكرت من الحال للمدعو ؟ قال : لم أنكر منه شيئا ، إلا أن العرب لم تدع على شريطة ، فإنهم لايقولون « يازيد راكبا » أى . ندعوك فى هذه الحالة ونمسك عن دعائك ماشيا ؛ لأنه إذا قال «يازيد» فقد وقع الدعاء على كل حال . قلت : فإن احتاج إليه راكبا ولم يحتج فى غير هذه الحالة ، فقال : ألست تقول يازيد دعاء حقا ؟ فقلت : بلى ، فقال : على ماتحمل المصدر ؟ قلت : لأن قولى يازيد كقولى أدعو زيدا فكأنى قلت أدعو دعاء حقا . فقال : لاأرى بأساً بأن تقول على هذا يازيد راكبا ، فالزم القياس . قال أبو العباس : وجدت أنا تصديقا لهذا قول النابغة :

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِى أَسَدٍ ۝ يَابُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لِأَقْوَامِ

وقوله « والذى يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب نحو يازيد الظريفَ كما يحمل نعته على الرفع نحو يازيد الظريفُ » قلنا : لانسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف ، وإنما نصبه لأن

الموصوف وإن كان مبنيا على الضم فهو فى موضع نصب لأنه مفعول فنصب وصفه حملا على الموضع كما رفع حملا على اللفظ ، وحمل الوصف والعطف على الموضع جائز فى كلامهم ، كما يحمل على اللفظ ؛ ولهذا يجوز بالإجماع « ما جاءنى من أحدٍ غيرُك » بالرفع ، كما يجوز بالجر ، قال الله تعالى : (مالكم مِن إلاهٍ غيره) بالرفع والجر ؛ فالرفع على الموضع ، والجر على اللفظ . قال الشاعر :

حَتَّى تَهَجَّرَ فِى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا ٭ طَلَبَ الْمُعَقِّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

فرفع « المظلوم » وهو صفة للمجرور الذى هو « المعقب » حملا على الموضع ؛ لأنه فى موضع رفع بأنه فاعل ، إلا أنه لما أضيف المصدر إليه دخله الجر للإضافة ، وكذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع فى العطف نحو « مررت بزيد وعمرا » كما يجوز « وعمرو » قال الشاعر :

فَلَسْتُ بِذِى نَيْرَبٍ فِى الصَّدِيقِ ٭ وَمَنَّـــاعَ خَيْرٍ وَسَبَّابَهَا

وَلَامَنْ إِذَا كَانَ فِى جَانِبٍ ٭ أَضَاعَ الْعَشِيرَةَ فَاغْتَابَهَا

وقال الآخر وهو عقيبة الأسدى :

مُعَاوِىَ إِنَّنَا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ ٭ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

فنصب « الحديد » حملا على موضع « بالجبال » لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس . ومن زعم أن الرواية « ولا الحديد » بالخفض فقد أخطأ ؛ لأن البيت الذى بعده :

أَدِيرُوهَا بَنِى حَرْبٍ عَلَيْكُمْ ٭ وَلَاتَرْمُوا بِهَا الْغَرَضَ الْبَعِيدَا

والروى المخفوض لا يكون مع الروى المنصوب فى قصيدة واحدة ؛ وقال العجاج:

كَشْحًا طَوَى مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا * مِنْ يَأْسَةِ اليَائِسِ أَوْ حِذَارَا

وقال الآخر :

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا * وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَزَعْكَ العَوَاذِلُ

وقال الآخر أيضا :

أَلَا حَيَّ نَدْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ * إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا

فنصب « غدا » على موضع « من اليوم » وموضعها نصب ـ والشواهد على الحمل على الموضع فى الوصف والعطف أكثر من أن تحصى وأوفر من أن تستقصى ، والله أعلم .

٤٦ ـ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو « يا الرجل ، ويا الغلام » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ فَرَّا * إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَانِي شَرَّا

فقال « يا الغلامان » فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام (١) .

وقال الآخر :

---

(١) فى الأصل « على ما قبله الألف واللام » ويدل على تحريفه ما بعده

فَدَيْتُكِ يَا الَّتى تَيَّمْتِ قَلْبى ٭ وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّى

فقال «يا التى» فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام، فدل على جوازه

والذى يدل على صحة ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول فى الدعاء «يا الله اغفر لنا» والألف واللام فيه زائدان، فدل على صحة ما قلناه

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الألف واللام تفيد التعريف، و«يا» تفيد التعريف، وتعريفان فى كلمة لا يجتمعان، ولهذا لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فى الاسم المنادى العلم نحو «يا زيد» بل يعرى عن تعريف العلمية ويعرف بالنداء؛ لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام أولى، وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية، وتعريف العلمية ليس بعلامة لفظية، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية، كما أن تعريف النداء بعلامة لفظية، وإذا لم يجز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فلأن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق الأولى.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قوله:

٭ فيا الغلامانِ اللذانِ فرا ٭

فلا حجة لهم فيه؛ لأن التقدير فيه «فيا أيها الغلامان» فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه، وكذلك قول الآخر:

« فديتكِ يا التي تيمتِ قلبي »

حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، على أن هذا قليل إنما يجيء في الشعر ؛ فلا يكون فيه حجة ، على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من « التي » لا تنفصل منها ، فتنزلت منزلة بعض حروفها الأصلية ، فيتسهل دخول حرف النداء عليها .

وأما قولهم « إنا نقول في الدعاء يا الله » فالجواب عنه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الألف واللام عوض عن همزة « إله » فتنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، وإذا تنزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه ، والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في النداء « يا أَلله » بقطع الهمزة . قال الشاعر :

مُبَارَكٌ هُوَ وَمَنْ سَمَّاهُ « عَلَى اسْمِكَ اللَّهُمَّ يَا أَللهُ

ولو كانت كالهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة ، فلما جاز فيها هاهنا القطع دل على أنها نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة ، كما أن الفعل إذا سمي به فإنه تقطع همزة الوصل منه نحو اضرب واقتل ، تقول « جاءني إضرب ، ورأيت إضرب ، ومررت بإضرب » وجاءني « أقتل ، ورأيت أقتل ، ومررت بأقتل » بقطع الهمزة ـ ليدل على على أنها ليست كالهمزة التي كانت في الفعل قبل التسمية ، وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة ، فكذلك هاهنا . والذي يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مجرى غيره مما فيه ألف ولام لكانوا يقولون « يا أيها الله » كما يقولون « يا أيها الرجل » إما على طريق الوجوب عندنا أو على طريق الجواز

عندكم ، فلما لم يجز أن يقال ذلك على كل حال دل على صحة ما ذهبنا إليه .

والوجه الثانى : أن هذه الكلمة كثر استعمالها فى كلامهم ؛ فلا يقاس عليها غيرها .

والوجه الثالث : أن هذا الاسم علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه ؛ فينزل منزلة سائر الأسماء الأعلام ، وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر الأسماء الأعلام فكذلك هاهنا . والمعتمد من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، والله أعلم .

٤٧ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة فى « اللهمَّ » ليست عوضاً من « يَا » التى للتنبيه فى النداء . وذهب البصريون إلى أنها عوض من « يَا » التى للتنبيه فى النداء ، والهاء مبنية على الضم لأنه نداء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه « يَا اللهُ أُمَّنَا بخيرٍ » إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبا للخفة ، والحذف فى كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا « هَلُمَّ » ، و « وَيْلُمِهِ » ، والأصل فيه : هل أُمَّ ، وويل أُمه ، وقالوا « أيش » ، والأصل : أى شىء ، وقالوا « عِمْ صَباحاً » ، والأصل : انعم صباحاً . وهذا كثير فى كلامهم .

قالوا : والذى يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً من « يَا » أنهم يجمعون بينهما ، قال الشاعر :

إنِّى إذَا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ۞ أقولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا

وقال الآخر:

وَمَا عَلَيْكِ أَنْ تقولى كُلَّمَا ۞ صَلَّيْتِ أَوْ سَبَّحْتِ يَا اللَّهُمَّ مَا

۞ ارْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّمَا ۞

وقال الآخر:

۞ غَفَرْتَ أَوْ عَذَّبْتَ يَا اللَّهُمَّا ۞

فجمع بين الميم و «يا»، ولو كانت الميم عوضا من «يا» لما جاز أن يجمع بينهما؛ لأن العوض والمعوض لا يجتمعان.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا أن الأصل «يا اللهُ» إلا أنا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا «يا»، ووجدنا الميم حرفين و «يا» حرفين، ويستفاد من قولك «اللهمَّ» ما يستفاد من قولك «يا اللهُ» دلنا ذلك على أن الميم عوض من «يا»؛ لأن العوض ما قام مقام المعوض، وها هنا الميم قد أفادت ما أفادت «يا»؛ فدل على أنها عوض منها، ولهذا لا يجمعون بينهما إلا فى ضرورة الشعر، على ما سنبين فى الجواب إن شاء الله تعالى.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن الأصل يا اللهُ أمنا بخير فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال» قلنا: الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه لو كان الأمر كما زعمتم وأن الأصل فيه يا الله أمنا

بخير لكان ينبغى أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير ، وفى وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساده .

والوجه الثانى : أنه يجوز أن يقال « اللهمَّ أُمنا بخيرٍ » ولو كان الأول يراد به « أمَّ » ، لما حسن تكرير الثانى ؛ لأنه لا فائدة فيه .

والوجه الثالث : أنه لو كان الأمر كما زعمتم لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدى عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال « اللهم العنهُ ، اللهمَّ أخزهِ ، اللهمَّ أهلكهُ » ، وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : (وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير إن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يؤتوا بعذاب أليم

وهذا الوجه عندى ضعيف ، والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت إن الشرطية إلى جواب فى قوله (إن كان هذا هو الحق من عندك) وكانت تسد مسد الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب فى قوله (فأمطر علينا) دل على أنها ليست من الفعل .

ويحتمل عندى وجها رابعاً أنه لو كان الأصل « يا اللهُ أُمنا بخيرٍ » لكان ينبغى أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجز أن يقال إلا « اللهمَّ ارحمنا » ولم يجز « وارحمنا » دل على فساد ما ادعوه .

وأما قولهم « إن هَلمَّ أصلها هل أُمَّ » قلنا : لا نسلم ، وإنما أصلها « ها الْمُ »

فاجتمع ساكنان : الألف من « ها » ، واللام من « المُّ » ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام ، وأُدغمت إحدى الميمين فى الأخرى ، فصار هلم .

وقولهم « الدليل على أن الميم ليست عوضا من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله :

إنى إذا ما حدث ألمـا ۞ أقول يا اللهم يا اللهما

وقول الآخر :

وما عليك أن تقولى كلما ۞ سبحتِ أو صليتِ يا اللهم ما

فنقول : هذا الشعر لا يعرف قائله ، فلا يكون فيه حجة ، وعلى أنه إن صح عن العرب فنقول : إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ، وسهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض فى آخر الاسم ، والمعوض فى أوله ، والجمع بين العوض والمعوض منه جائز فى ضرورة الشعر ، قال الشاعر :

هُمَا نَفَثَا فِى فِىَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا ۞ عَلَى النَّابِحِ الْعَاوِى أَشَدُّ رِجَامِ

فجمع بين الميم والواو وهى عوض منها لضرورة الشعر ، فجمع بين العوض والمعوض ، فكذلك ها هنا ، والله أعلم .

٤٨ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ، ويوقعون الترخيم فى آخر الاسم المضاف إليه ، وذلك نحو قولك « يا آلَ عامِ » فى يا آل عامرٍ ، و « يا آل مالِ » فى يا آل مالك ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف جائز أنه قد جاء فى استعمالهم كثيرا ، قال زهير بن أبى سلمى :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْفَظُوا ٭ أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمُ بِالْغَيْبِ تُذْكَرُ

أراد « يا آل عِكْرِمَة » إلا أنه حذف التاء للترخيم ، وهو عكرمة بن خصفة ابن قيس بن عيلان بن مضر ، وهو أبو قبائل كثيرة من قيس ، وقال الآخر :

أَبَا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ ٭ سَيَدْعُوهُ دَاعِى مِيتَةٍ فَيُجِيبُ

أراد « أبا عُروَة » . وقال الآخر :

إِمَّا تَرَيْنِى الْيَوْمَ أُمَّ حَمْزِ ٭ قَارَبْتُ بَيْنَ عَنَقِى وَجَمْزِى

أراد « أم حمزة » . والشواهد على هذا كثيرة جدا ، فدل على جوازه . ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ترخيم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه شروط الترخيم ، وهى : أن يكون الاسم منادى ، مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف . والدليل على اعتبار هذه الشروط : أما شرط كونه منادى فظاهر ؛ لأنهم لا يرخمون فى غير النداء إلا فى ضرورة الشعر ، ألا ترى أنهم لا يقولون فى حالة الاختيار فى غير النداء « قام عام » فى عامر ، ولا « ذهب مال » فى مالك ، فدل على أنه شرط معتبر . وأما شرط كونه مفرداً فظاهر أيضا ؛ لأن النداء يؤثر فيه البناء ، ويغيره عما كان عليه قبل النداء ، ألا ترى أنه كان معرباً فصار مبنيا ، فلما غيره النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جاز فيه الترخيم ؛ لأنه تغيير ، والتغيير يؤنس

بالتغيير ؛ فأما ما كان مضافا فإن النداء لم يؤثر فيه البناء ولم يغيره عما كان عليه قبل النداء ؛ ألا ترى أنه معرب بعد النداء كما هو معرب قبل النداء ؟ وإذا كان الترخيم إنما سوغه تغيير النداء ، والنداء لم يغير المضاف ، فوجب أن لا يدخله الترخيم ، فصار هذا بمنزلة حذف الياء فى النسب من باب فُعيلة وفَعيلة كقولهم فى النسب إلى جهينة « جُهنى » وإلى ربيعة « رَبعى » ، وإثباتها فى باب فُعيل وفَعيل كقولهم فى النسب إلى قشير « قشَيرىّ » وإلى جرير « جَريرِىّ » ، فإن الياء إنما حذفت من باب فعيلة وفعيلة دون باب فعيل وفعيل لأن النسب أثر فيه وغيره بحذف تاء التأنيث منه ، والتغيير يؤنس بالتغيير ، بخلاف باب فعيل وفعيل ؛ فإن النسب لم يؤثر فيه تغييراً ، فلم يحذف منه الياء ، فأما قولهم فى النسب إلى قريش « قرشىّ » وإلى هذيل « هُذلىّ » ، وإلى ثقيف « ثقفىّ » بحذف الياء فى إحدى اللغتين ـ فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه ، واللغة الفصيحة إثبات الياء ، وهى أن تقول : قريشىّ ، وهذيلىّ ، وثقيفىّ ، وهو القياس . قال الشاعر :

بِكُلِّ قُرَيْشِىٍّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ ٭ سَرِيعٍ إلَى دَاعِى النَّدَى وَالتَّكَرُّمِ

وقال الآخر :

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو إذَا هِىَ فَاخَرَتْ ٭ أبًا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ نُجْدُ

وكما أن الحذف ها هنا إنما اختص بما غيره النسب دون غيره ، فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنما يختص بما غيره النداء ـ وهو المفرد المعرفة ـ دون المضاف والنكرة . وأما شرط كونه زائدا على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك فى المسألة التى بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر ، والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر فى غير النداء ، قال الشاعر :

أَوْدَى ابْنُ جُلْهُمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِهِ • إنَّ ابْنَ جُلْهُمَ أَمْسَى حَيَّةَ الْوَادِى

أراد « جُلهمة » فحذف التاء لضرورة الشعر . وقال الآخر :

أَلَا أَضْحَتْ حِبَالُكُمُ رِمَامَا • وَأَضْحَتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أُمَامَا

أراد « أمامة » . وقال الآخر :

إنَّ ابْنَ حَارِثَ إنْ أَشْتَقْ لِرُؤْيَتِهِ • أوْ أَمْتَدِحْهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد « ابن حارثة » . وقال الآخر :

أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُنِى وَطَلْقٌ • وَعَمَّارٌ وَآوِنَةً أُثَالَا

أراد « أثالة » . وزعم المبرد أنه ليس فى العرب أُثالة ، وإنما هو أُثال . ونصبه على تقدير : يذكرنى آونة أُثالا ، وقيل : نصبه لأنه عطفه على الياء والنون فى « يؤرقنى » كأنه قال : يؤرقنى وأُثالا . وقال بعض بنى عبس :

أَرِقْتُ لِأَرْحَامٍ أَرَاهَا قَرِيبَةً • لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا لِجَرْمٍ وَرَاسِبِ

أراد « لحارث بن كعب » وعبس والحارث بن كعب بن ضبة إخوة فيما يزعمون . وعلى كل حال فالترخيم فى غير النداء للضرورة مما لا خلاف فى جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر ، وكما أن الترخيم فى ذلك كله لايدل على جوازه فى حالة الاختيار ، فكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات ، وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر

فى غير النداء فلأن يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر فى النداء كان ذلك من طريق الأولى .

وأما قولهم « إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشىء الواحد ، فجاز ترخيمه كالمفرد » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النداء فى المضاف إليه البناء كما يؤثر فى المفرد . فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه ، والله أعلم .

٤٩ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثى إذا كان أوسطه متحركا ، وذلك نحو قولك فى عنق « يَا عُنُ » وفى حجر « يَا حَجَ » وفى كتف « يَا كَتِ » ، وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز فى الأسماء على الإطلاق . وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال ، وإليه ذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى من الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما جوزنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركا لأن فى الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يد ودم ، والأصل فى يد يَدَىٌ ، وفى دم دَمَوٌ فى أحد القولين ، بدليل قولهم : دَمَوَان ، وقد قال بعضهم : إن دماً من ذوات الياء ، واحتج بقول الشاعر :

فَلَوْ أنَّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا ٭ جَرَى الدَّمَيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ

والأكثرون على أنه من ذوات الواو ، إلا أنهم استثقلوا الحركة على حرف العلة فيهما ؛ لأن الحركات تستثقل على حرف العلة ، فحذفوه طلبا للتخفيف

وفراراً من الاستثقال ، فبقيت يد ودم ، فكذلك فى محل الخلاف : الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف ، والحذف قد جاز فى مثله للتخفيف؛ فوجب أن يكون جائزا .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكنا ، فإنه لايجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو يد وغد ؛ لأنا نقول : إنما لم يجز عندنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكنا نحو زيد وعمرو لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الحرف الساكن الذى قبله ؛ فيبقى الاسم على حرف واحد ، وذلك لانظير له فى كلامهم ، بخلاف ما إذا كان أوسطه متحركا على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لايجوز ترخيمه وذلك أنا أجمعنا على أن الترخيم فى عرف النحويين إنما هو حذف دخل فى الاسم المنادى إذا كثرت حروفه ، طلبا للتخفيف ، فإذا كان الترخيم إنما وضع فى الأصل لهذا المعنى فهذا فى محل الخلاف لا حاجة بنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثى فى غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف ، إذ لو قلنا إنه يخفف بحذف آخره لكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به ، فدل على ما قلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما جوزنا ترخيمه لأن فى الأسماء ما يماثله نحو يد ودم » فنقول : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا نقول : إن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال ، بعيدة عن القياس ؛ فأما قلتها فى الاستعمال فظاهر ؛ لأنها كلمات يسيرة معدودة ، وأما بعدها عن القياس فظاهر أيضا ، وذلك لأن القياس يقتضى أن لايحذف ،

لأن حرف العلة إذا كان متحركا فلا يخلو إما أن يكون ما قبله ساكنا أو متحركا ، فإن كان ساكنا فينبغى أن لايحذف كما لايحذف من ظبي ونحى وغزو ولهو ؛ لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ماقبله متحركا لاساكنا ، وإن كان ماقبله متحركا فينبغى أن يقلب ألفا ولايحذف ، كقولهم رحا وعمى وعصا وقفا ، ألاترى أن الأصل فيها رَحَىٌ وعمى وعَصَوٌ وقفو ، بدليل قولهم : رحيان ، وعميان ، وعصوان ، وقفوان ، إلا أنه لما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوا كل واحدة منهما ألفا استثقالا للحركات على حرف العلة مع تحرك ما قبله ، إلى غير ذلك مما لايمكن إحصاؤه ، وعلى هذا سائر الثلاثى المقصور ، وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة فى الاستعمال بعيدة عن القياس فوجب أن لايقاس عليها .

والوجه الثانى : وهو أنا نقول : قياس محل الخلاف على يد ودم ، وليس بصحيح ، وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليهما ؛ لأنها تستثقل على حرف العلة ، أما فى الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذى كثرت حروفه ، ولم يوجد هاهنا ، لأنه أقل الأصول ، وهى فى غاية الخفة ، فلو جوزنا ترخيمه لأدى إلى أن ينقص عن أقل الأصول وإلى الإجحاف به ، وذلك لايجوز . والذى يدل على فساد ماذهبوا إليه أنه إذا كان الأوسط منه ساكنا فإنه لايجوز ترخيمه.

قولهم « إنما لم يجز ترخيمه إذا كان الأوسط منه ساكنا لأنه إذا حذف الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذى قبله فيبقى الاسم على حرف واحد » قلنا : لانسلم أنه إذا كان قبل الآخر حرف ساكن أنه يجب حذفه

فى الترخيم ، وإنما هذا شىء ادعيتموه وجعلتموه أصلا لكم لا يشهد به نقل ولا قياس ، وسنبين فساده فى المسألة التى بعد هذه إن شاء الله تعالى .

٥٠ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم الاسم الذى قبل آخره حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذى بعده ، وذلك نحو قولك فى قِمَطْرٍ « ياقِمَ » وفى سبطر « يا سِبَ » ، وما أشبه ذلك . وذهب البصريون إلى أن ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يرخم بحذف حرفين وذلك لأن الحرف الأخير إذا سقط من هذه الأسماء بقى آخرها ساكنا ، فلو قلنا إنه لا يحذف لأدى ذلك إلى أن يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الترخيم يكون فى هذه الأسماء بحذف حرف واحد أنا نقول : أجمعنا على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم وفتح وكسر ، ألا ترى أنك تقول فى برثن « يابرثُ » ، وفى جعفر « ياجعفَ » ، وفى مالك « يامالِ » ، وقد قرأ بعض السلف (ونادوا يامالِ ليقض علينا ربك) وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبى طالب عليه السلام ، فيبقى كل واحدة من من هذه الحركات بعد دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم فى أقيس

الوجهين ، فكذلك هاهنا ، وهذا لأن الحركات إنما بقيت على ما كانت عليه لينوى بها تمام الاسم ، ولو لم يكن كذلك لكان يجب أن يحرك المرخم بحركة واحدة ، فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود فى الساكن حسب وجوده فى المتحرك ، فينبغى أن يبق على ما كان عليه إذا كان ساكنا كما يبق على ما كان عليه إذا كان متحركا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « لو أسقطنا الحرف الأخير لبق ما قبله ساكنا فيشبه الأدوات » وهى الحروف . قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يحذف الحرف المكسور لئلا يشبه المضاف إلى المتكلم ، ولا خلاف أن هذا لا قائل به ، فدل على فساد ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

٥١ ــ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ندبة النكرة والأسماء الموصولة وذلك لأن الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالإشارة نحو « وا راكباه » فجازت ندبته كالمعرفة ، والأسماء الموصولة معارف بصلاتها كما أن الأسماء الأعلام معارف ، وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام نحو زيد وعمرو فكذلك يجوز ندبة ما يشبهها ويقرب منها ، والدليل على

صحة هذا التعليل ما حكى عنهم من قولهم «وَا مَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ» وما أشبه ذلك .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز ذلك لأن الاسم النكرة مبهم لايخص واحداً بعينه ، والمقصود بالندبة أن يظهر النادب عذره فى تفجعه على المندوب ليساعد فى تفجعه فيحصل التأسى بذلك فيخف ما به من المصيبة ، وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة ، وإذا كان ندبة النكرة ليس فيها فائدة وجب أن تكون غير جائزة ، وأما الأسماء الموصولة فإنها أيضا مبهمة فأشبهت النكرة فوجب أن لاتجوز ندبتها كالنكرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الإشارة قربت الاسم النكرة من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة» قلنا : إلا أنه باق على إبهامه ، والمندوب يجب أن يندب بأعرف أسمائه ، وأما الأسماء الموصولة وإن كانت قد تخصصت بالصلة فإنها لاتخلو عن إبهام ؛ لأن تخصيصها إنما يحصل بالجمل ، والجمل فى الأصل نكرات .

وأما ما حكوه من قولهم «وامن حفر بئر زمزماه» فهو من الشاذ الذى لايقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء مع شذوذه هاهنا لأنه كان معروفا ، وهو عبدالمطلب جد النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان قد عرف بحفر بئر زمزم ، وله يقول خويلد بن أسد :

أَقُولُ وَمَا قَوْلِى عَلَيْكُم بِسُبَّةٍ ۞ إِلَيْكَ ابْنَ سَلْمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمِ

حَفِيرَةِ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ ابْنِ هَاجَرٍ ۞ وَرَكْضَةِ جِبْرِيلٍ عَلَى عَهْدِ آدَمِ

فقال عبدالمطلب : ماوجدت أحدا ورث العلم الأقدم غير خويلد بن أسد ؛ فلما كان عبدالمطلب معروفا بحفرها تنزل الاسم الموصول الدال عليه منزلة اسمه العلم ، والله أعلم .

٥٢ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن تلحق علامة الندبة على الصفة ، نحو قولك « وازيدالظريفاه » وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى وأبو الحسن بن كيسان . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه يجوز أن تلحق علامة الندبة على المضاف إليه نحو قولك « واعبد زيداه ، واغلام عمراه » فكذلك هاهنا ؛ لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، فإذا جاز أن تلحق علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك يجوز أن تلحق على الصفة . والذى يدل على ذلك ماروى عن بعض العرب أنه ضاع منه جُمجمتان أى قدحان فقال « وا جمجمتىّ الشامِيّتَيْنَاهْ » ، وألحق علامة الندبة على الصفة ، فدل على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز أن تلحق علامة الندبة على الصفة لأن علامة الندبة إنما تلحق على مايلحقه تنبيه النداء لمد الصوت ، وليس ذلك موجودا فى الصفة ، لأنها لايلزم ذكرها مع الموصوف . فوجب أن لايجوز ، وسنبين هذا فى الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنا أجمعنا على أنه يجوز أن تلحق علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة ، لأن الصفة مع

الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه ، قلنا : لانسلم ، فإن المضاف لايتم بدون ذكر المضاف إليه ، بخلاف الموصوف مع الصفة ، فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة . ألا ترى أنك لو قلت «عبد» فى قولك عبد زيد، أو «غلام» فى قولك غلام عمرو - لم يتم إلا بذكر المضاف إليه، ولو قلت «زيد» فى قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة ، وكنت فى ذكرها مخيرا : إن شئت ذكرتها ، وإن شئت لم تذكرها، فبان الفرق بينهما .

وأما ما روى عن بعض العرب من قوله «واجمجمتى الشاميتيناه» فيحتمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يونس ، وعلى كل حال فهو من الشاذ الذى لايعبأ به ولايقاس عليه ، كقولهم «وامن حفر بئر زمزماه» وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

٥٣ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنفى بلا معرب منصوب بها ، نحو «لارجل فى الدار» . وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الفتح .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل ؛ لأن التقدير فى قولك «لارجل فى الدار» لا أجد رجلا فى الدار ، فاكتفوا بلا من العامل ، كما تقول «إن قمت قمت ، وإن لافلا» أى : وإن لاتقم فلا أقوم ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناء على الإضافة .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا إنه منصوب بها لأن « لا » تكون بمعنى غير ، كقولك « زيد لا عاقل ولا جاهل » أى : غير عاقل وغير جاهل ، فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غير إلى معنى ليس ويقع الفرق بينهما .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة — ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها — نصبوا النكرة بغير تنوين .

ومن النحويين من قال : إنه منصوب لأن « لا » إنما عملت النصب لأنها نقيضة إن ؛ لأن « لا » للنفى و « إن » للإثبات ، وهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، إلا أن « لا » لما كانت فرعا على « إن » فى العمل و « إن » تنصب مع التنوين نصبت « لا » من غير تنوين ؛ لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على الفتح لأن الأصل فى قولك « لا رجل فى الدار » لا من رجل فى الدار ؛ لأنه جواب من قال « هل من رجل فى الدار » فلما حذفت « من » من اللفظ وركبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تبنى ، وإنما بنيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء ، وبنيت على الفتح لأنه أخف الحركات .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه منصوب بلا لأنها اكتفى بها عن الفعل » قلنا : هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لوجب أن يكون منونا .

قولهم «حذف التنوين بناء على الإضافة» قلنا : لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد فى كل مايجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دلّ على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم «إنّ لا تكون بمعنى غير ، فلما جاءت بمعنى ليس نصبوا بها ليخرجوها من معنى غَيرٍ» قلنا : ولم إذا كانت بمعنى ليس ينبغى أن ينصب بها ؟ وهلا رفعوا بها على القياس ، فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس ، قال الشاعر :

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا * فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ

أى ليس براح . وقال الآخر :

وَاللهِ لَوْلَا أَنْ تَحُشَّ الطُّبَّخُ * بِيَ الْجَحِيمَ حِينَ لَا مُسْتَصْرَخُ

أى ليس مستصرخ هناك لنا .

وأما قولهم «إنما أعملوها النصب لأنهم لما أولوها النكرة ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدما عليها نصبوا بها النكرة» قلنا : ولم قلتم ذلك ؟ وما وجه المناسبة بينه وبين النصب ؟ ثم لو كان كما زعمتم وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه ؛ لأنه اسم معرب ليس فيه ما يمنعه من الصرف ، فلما منع من التنوين دلّ على أنه ليس بمعرب منصوب . وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا لأنها نقيضة إنّ ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون منوناً .

قولهم «إن لا لما كانت فرعاً على إنّ فى العمل وإنّ تنصب مع التنوين نصبت لا من غير تنوين لينحط الفرع عن درجة الأصل» قلنا : هذا فاسد ،

وذلك لأن التنوين ليس من عمل إنّ ، وإنما هو شىء يستحقه الاسم فى الأصل ، وإنما يستقيم هذا الكلام أن لو كان التنوين من عمل إنّ ، ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من عملها ، وإذا لم يكن من عمل إنّ التى هى الأصل ، فلا معنى لحذفه مع «لا» التى هى الفرع لينحط الفرع عن درجة الأصل ؛ لأن الفرع إنما ينحط عن درجة الأصل فيما كان من عمل الأصل ، وإذا لم يكن من عمل الأصل فيجب أن يكون ثابتاً مع الفرع كما كان ثابتاً مع الأصل ، ثم انحطاطها عن درجة «إنّ» قد ظهر فى أربعة أشياء : أحدها : أن إنّ تعمل فى المعرفة والنكرة ولا لا تعمل إلا فى النكرة دون المعرفة ، والثانى : أن إنّ لا تركب مع الاسم لقوتها ولا تركب مع الاسم لضعفها ، والثالث : أن إنّ تعمل فى الاسم مع الفصل بينها وبينه بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف الجر ، والرابع : أن إنّ تعمل فى الاسم والخبر عندنا ولا إنما تعمل فى الاسم دون الخبر عند أهل التحقيق والنظر ؛ فقد ظهر انحطاط لا عن درجة إنّ على ما بينا ، والله أعلم .

٥٤ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنّ «مِن» يجوز استعمالها فى الزمان والمكان .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها فى الزمان .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز استعمال «مِن» فى الزمان أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى :

(لمسجدٌ أُسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه) و (أوّل يومٍ) من الزمان ، [و] قال الشاعر وهو زهير بن أبى سلمى :

لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الْحِجْرِ ۞ أَقْوَيْنَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرِ

فدل على أنه جائز .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنّ « مِن » فى المكان نظير مذ فى الزمان ؛ لأن من وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى المكان ، كما أن مذ وضعت لتدل على ابتداء الغاية فى الزمان ، ألا ترى أنك تقول « ما رَأَيْتُهُ مُذْ يَومُ الجمعة » فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذى انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة ، كما تقول « مَا سِرتُ مِن بَغدادَ » فيكون المعنى ما ابتدأت بالسير من هذا المكان ، فكما لا يجوز أن تقول « مَا سِرتُ مُذ بَغدادَ » فكذلك لا يجوز أن تقول « مَا رَأيتُهُ مِن يَومِ الجمعةِ » .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (من أول يوم أحق أن تقوم فيه) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن التقدير فيه : من تأسيس أول يوم ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، كما قال تعالى : (واسأل القريَةَ التى كنا فيها والعِيرَ التى أقبلنا فيها) والتقدير فيه : أهل القرية وأهل العير ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، وقال تعالى : (ولكنَّ البرَّ من آمنَ باللهِ) وكقولهم : الجود حاتم ، والشجاعة عنترة ، والشعر زهير ، أى : جود حاتم ، وشجاعة عنترة ، وشعر زهير ، وكقولهم « بنو فلان يطؤهم الطريق » أى : أهل الطريق . وقال الشاعر :

حَسِبْتَ بُغَامَ رَاحِلَتِى عَنَاقًا ۞ وَمَا هِىَ وَيْبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ

والتقدير فيه: بغام راحلتى بغام عناق. وقال الآخر:

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَزِيدُ مَخَافَتِى • عَلَى وَعِلٍ فِى ذِى المَطَارَةِ عَاقِلِ

والتقدير فيه: حتى لاتزيد مخافتى على مخافة وعلٍ، وهو من المقلوب، وتقديره: حتى لايزيد مخافة وعلٍ على مخافتى، كما قال الآخر:

كَانَتْ فَرِيضَةَ مَا تَقُولُ كَمَا • أَنَّ الزِّنَاءَ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ

تقديره: كما أن الرجم فريضة الزناء.

وأما قول زهير:

• أقوين مِن حِججٍ ومِن دهرِ •

فالرواية الصحيحة «مُذ حِجحٍ ومُذ دهرٍ» ، ولئن سلمنا ما رويتموه «من حجج ومن دهر» فالتقدير فيه أيضاً: من مرّ حجج ومن مرّ دهر، كما تقول: مرّت عليه السنون ومرّت عليه الدهور، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما بينا فى الآية. وقيل: إنّ «مِن» ها هنا زائدة، وهو قول أبى الحسن الأخفش، فإنه يجوز أن تزاد فى الإيجاب كما يجوز أن تزاد فى النفى، ويحتج بقوله تعالى: (يَغفر لكم من ذنوبكم) أى يغفر لكم ذنوبكم، وبقوله تعالى: (قل لِلمؤمنينَ يغضوا من أبصارهم) أى يغضوا أبصارهم، ويحتج أيضاً بقول الشاعر:

أَلَا حَىَّ نَدْمَانِى عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ • إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا

أراد اليوم أو غداً، فكذلك ها هنا: التقدير فى قوله «مِن حِججٍ وَمِن دَهرٍ» أى حججاً ودهراً، فدل على فساد ما ذهبوا إليه، والله أعلم.

٥٥ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل فى النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين . وذهب البصريون إلى أن واو رب لاتعمل ، وإنما العمل لرب مقدرة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هى العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب وهى تعمل الخفض فكذلك الواو لنيابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فإنها لما نابت عن الباء عملت الخفض كالباء ، فكذلك الواو هاهنا : لما نابت عن رب عملت الخفض كما تعمل رب ، والذى يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لايجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو فى أول القصيدة ، كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

وكقول الآخر :

* وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ *

وما أشبه ذلك ، فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو ليست عاملة وإن العمل لرب مقدرة وذلك لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لايعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب أن لايكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون

العامل رب مقدرة ، والذى يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو « وربَّ بلد » وسنبين ذلك مستوفى فى الجواب .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنها لما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجرّ بإضمار رب من غيرِ عوضٍ منها ، وذلك نحو قوله :

رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِى طَلَلِهْ ∗ كِدْتُ أقضى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

وقال الآخر :

مِثْلِكِ أوْخَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً ∗ تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إذَا طَارَطَائِرُ

والذى يدل على فساد ماذهبوا إليه أيضا أنها تضمر بعد بل ، قال الشاعر :

∗ بَلْ جَوْزِ تَيْهَاءَ كَظَهْرِ الْحَجَفَتْ ∗

أراد بل رب جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر . وكذلك تضمر بعد الفاء ، قال الشاعر :

∗ فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ ∗

وليست نائبة عنها ولا عوضاً منها .

والذى أعتمد عليه فى الدليل على أن هذه الأحرف التى هى الواو والفاء وبل ليست نائبة عن رب ولا عوضا عنها أنه يحسن ظهورها معها ، فيقال : « ورب بلد » و « بل رب بلد » و « فرب حور » ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما

كانت عوضاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال «وبالله لأ فعلن» وتجعلهما حرفى قسم ، وكذلك أيضا التاء : لما كانت عوضا من الواو كما كانت الواو عوضاً من الباء لم يجز أن يجمع بينهما ؛ فلا يقال «وتالله» وتجعلهما حرفى قسم ؛ لأنه لايجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، فأما قوله تعالى : (وتاللهِ لأكِيدَنّ أصنامكم) فالواو فيه واو عطف ، وليست واو قسم ، فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضاً عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم «إن حرف العطف لايجوز الابتداء به ونحن نرى الشاعر يبتدى بالواو فى أول القصيدة كقوله :

* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ *

فنقول : هذه الواو واو عطف وإن وقعت فى أول القصيدة ؛ لأنها فى التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : ورب قفر طامس أعلامه سلكته ، وبلد عامية أعماؤه قطعته . يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعاراً بشهامته وشجاعته ، وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف فينبغى أن لاتكون عاملة ، فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رب على ما بينا ، والله أعلم .

٥٦ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «مذ» ، «ومنذ» إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف . وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع

بتقدير مبتدأ محذوف. وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع مابعدهما لأنه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارين فيكون مابعدهما مجرورا بهما.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم بعدهما يرتفع بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من «من» و «إذ» فتغيرا عن حالها فى إفراد كل واحد منهما، فحذفت الهمزة ووصلت «من» بالذال، وضمت الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب. والذى يدل على أن الأصل فيهما من وإذ أنه من العرب من يقول فى منذ «مِنْذُ» بكسر الميم؛ فكسر الميم يدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ، وإذا ثبت أنها مركبة من مِنْ وإذ كان الرفع بعدهما بتقدير فعل؛ لأن الفعل يحسن بعد إذ؛ والتقدير: مارأيته منذ مضى يومان، ومنذ مضى ليلتان، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضا كان الخفض بهما اعتبارا بمن، ولهذا المعنى كان الخفض بمنذ أجود من مذ؛ لظهور نون مِنْ فيها تغليبا لمن، والرفع بمذ أجود لحذف نون من منها تغليباً لإذ، والذى يدل على أن أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمذ لقلت فى تصغيره «منيذ» وفى تكسيره «أمناذ» فتعود النون المحذوفة، لأن التصغير والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها كما تقول فى تصغير منذ وتكسيره إذا سميت به.

وأما الفراء فاحتج بأن قال: إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير مبتدأ محذوف وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من مِنْ وذُو التى بمعنى الذى، وهى لغة مشهورة، قال قوال الطائى:

قُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ ذُو جَاءَ سَاعِياً * هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرَفِىَّ الْفَرَائِضُ

أراد : الذى جاء ، وقال فيها أيضاً :

أَظُنُّكَ دُونَ الْمَالِ ذُو جِئْتَ تَبْتَغِى * سَتَلْقَاكَ بِيضٌ لِلنُّفُوسِ قَوَابِضُ

أراد : الذى جئت تبتغى . وقال ملحة الجرمى :

يُغَادِرُ مَحْضَ الْمَاءِ ذُو هُوَ مَحْضُهُ * عَلَى إِثْرِهِ أَنْ كَانَ لِلْمَاءِ مِنْ مَحْضِ

يُرَوِّى الْعُرُوقَ الْبَالِيَاتِ مِنَ الْبِلَى * مِنَ الْعَرْفَجِ النَّجْدِىِّ ذُو بَادَ وَالْحَمْضِ

أراد : الذى هو محضه ، والذى باد . وقال سنان بن الفحل :

فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِى وَجَدِّى * وَبِئْرِى ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أراد : الذى حفرت والذى طويت . فلما ركبتا حذفت الواو من ذو اجتزاءً بالضمة عنها ؛ لأنهم يجتزئون بالضمة عن الواو وبالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف ، قال الشاعر :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى * وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاةُ

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِى * وَإِنْ قِيلَ الشُّفَاةُ هُمُ الْأُسَاةُ

أراد « كانوا » فحذف الواو اجتزاء بالضمة . وقال الشاعر :

إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا * وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضِرَارَا

أراد « شاءوا » . وقال الآخر :

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ * وَيَكُنَّ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد « الغوانى » . وقال الآخر :

كَفَّاكَ كَفٌّ لَاتُلِيقُ دِرْهَمًا ٭ جُودًا وَأُخْرَى تُعْطِ بِالسَّيْفِ الدَّمَا

أراد «تعطى». وقال الآخر :

لَيْسَ تَخْفَى يَسَارَتِى قَدْرَ يَوْمٍ ٭ وَلَقَدْ يُخْفِ شِيمَتِى إِعْسَارِى

أراد «يخفى». وقال الآخر :

لَا صُلْحَ بَيْنِى فَاعْلَمُوهُ وَلَا ٭ بَيْنَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى

سَيْفِى وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ وَمَا ٭ قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ

أراد «الوادى». وقال الآخر وهو كعب بن مالك الأنصارى :

مَا بَالُ هَمٍّ عَمِيدٍ بَاتَ يَطْرُقُنِى ٭ بِالْوَادِ مِنْ هِنْدَ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا

أراد «بالوادى». وقال أيضا :

وَلَكِنْ بِبَدْرٍ سَائِلُوا عَنْ بَلَائِنَا ٭ عَلَى النَّادِ وَالْأَنْبَاءُ بِالْغَيْبِ تَبْلُغُ

أراد «على النادى». وقال الآخر :

وَلَا أَدْرِ مَنْ أَلْقَى عَلَيْهِ رِدَاءَهُ ٭ عَلَى أَنَّهُ قَدْ سُلَّ عَنْ مَاجِدٍ مَحْضِ

أراد «أدرى». وقال الآخر :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَافَاتَ مِنِّى ٭ بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّى

أراد «بلهفا» فحذف الألف اجتزاء بالفتحة عنها ، فكذلك ها هنا حذف الواو من ذو اجتزاء بالضمة عنها ، وصيرا كلمة واحدة ، وإذا كانا مركبتين من «من» وذو التى بمعنى الذى ، فالذى اسم موصول يفتقر إلى صلة وعائد ، والصلة لاتخلو إما أن تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل ،

فإذا قلت « ما رأيته مذ يومان » أو « منذ ليلتان » فالتقدير فيه : ما رأيته من الذى هو يومان ، فحذف هو الذى هو المبتدأ ، وبقى الخبر الذى هو يومان ، وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز كقولك « الذى أخوك زيد » أى : الذى هو أخوك زيد ، والذى يدل على جوازه قولهم « ما أنا بالذى قائلٌ لك شيئاً » أى : ما أنا بالذى أنا [1] قائل لك شيئاً ، وهذا كثير فى كلامهم ، فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً فهو مخفوض بمن ؛ ولهذا إذا ظهرت النون فى منذ كان الاختيار الخفض ، وإذا لم تظهر كان الاختيار الرفع .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع ما بعدهما لأنه خبر عنهما وذلك لأن مذ ومنذ معناهما الأمد ، ألا ترى أن التقدير فى قولك « ما رأيتهُ مذ يومانِ ، ومنذ ليلتانِ » أى : أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد فى موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى من وإلى ، ألا ترى أنك إذا قلت « ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان » كان معناه : ما رأيته من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل فى البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم لأن من كلامهم أن يتبعوا بالضم الضم ، كما قالوا « رد يا فتى » والشواهد على ذلك كثيرة جدا ، وقد ذكرنا ذلك فى مواضعه فلا يفتقر إلى ذكره ها هنا .

---

(١) لو جعل تقديره « ما أنا بالذى هو قائل لك شيئا » لكان أحسن .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنهما مركبتان من مِنْ وإذْ» قلنا: لا نسلم، وأى دليل يدل على ذلك؟ وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحى أو تنزيل؟ وليس إلى ذلك سبيل!.

وقولهم «إنه من العرب من يقول فى منذ منذ بكسر الميم» قلنا: أولا هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها، وليس فيها حجة على أنها مركبة من من وإذ، وإنما هى لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة الفصيحة المشهورة بالضم، فهو من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر، والضم أفصح، فأما أن تدل على أنها مركبة من مِنْ وإذ فكلا!.

وقولهم «إن الرفع بعدهما يكون بتقدير فعل والتقدير فيه مذ مضى يومان ومُنذ مَضى ليلتانِ اعتباراً بإذ والخفض يكون بعدهما اعتباراً بمن» قلنا: هذا باطل؛ لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفرداً، وحدث حكم آخر، كما قلنا فى «لولا، ولوما، وإلا» وما أشبه ذلك. وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى مسألة الاستثناء.

وهذا هو الجواب عن قول الفراء «إنهما مركبتان من مِنْ وذو التى بمعنى الذى» والذى يبطل ما ذهب إليه الفراء أن «ذُو» التى بمعنى الذى إنما تستعملها طيء خاصة، ومنذ يومان بالرفع مستعمل فى لغة جميع العرب فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذى مع من على زعمكم دون سائر المواضع؟ وهل ذلك إلا تحكم محض لا دليل عليه؟.

وقولهم «إن التقدير فيه مِنَ الذى هو يَومانِ فحذف المبتدأ الذى هو هُو، كقولهم: الذى أُخوكَ زيدٌ، أى الذى هو أُخوكَ» قلنا: وهذا

أيضاً لا يستقيم ؛ لأن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لايجوز فى نحو «الذى أُخوكَ زيدٌ» أى : الذى هو أخوك ، وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال الكلام ، كقولهم «الذى رَاغِبٌ فِيكَ زَيدٌ ، ومَا أنا بالذى قائلٌ لك شيئاً» [١] وما أشبه ذلك ، على أن من النحويين من يجعل الحذف فى هذا النحو أيضاً شاذاً لا يقاس عليه ، وإذا كان شاذاً لا يقاس عليه مع طول الكلام فمع عدمه أولى ، فدل على فساد ماذهب إليه ، والله أعلم .

٥٧ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض فى القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز ذلك إلا بعوض ، نحو ألف الاستفهام ، نحو قولك للرجل «آللهِ مَا فعلتَ كذا» أو هاء التنبيه نحو «ها اللهِ» .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب أنهم يلقون الواو من القسم ويخفضون بها ، قال الفراء : سمعناهم يقولون : «آللهِ لتفعلنَّ» فيقول المجيب «اللهِ لأفعلنَّ» بألف واحدة مقصورة فى الثانية ، فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً ، وقد جاء فى كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف ، حكى يونس بن حبيب البصرى أن من العرب من يقول «مررت برجل صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ» أى إلا أكن

(١) المثال الذى يذكره النحاة «ما أنا بالذى قائل لك سوءا» فلعل ما هنا مصحف عنه ، وقد تكرر هذا المثال هنا .

مررت برجل صالح فقد مررت بطالح ، وروى عن رؤبة بن العجاج أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت ؟ يقول «خيرٍ عافاك الله» أى : بخير . قال الشاعر :

رَسْمِ دَارٍ وَقفتُ فى طَلَلِهْ ۞ كِدْتُ أقضى الحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهْ

فخفض «رَسْمِ» بإضمار حرف الخفض . وقال الآخر :

لَاهِ ابْنُ عمك لا أفضَلْتَ فى حَسَبٍ ۞ عَنِّى وَلَا أنْتَ دَيَّانِى فَتَخْزُونِى

فخفض «لاهِ» بتقدير اللام ، كأنه قال : لله ابن عمك . وقال الآخر :

أجِدَّكَ لَسْتَ الدَّهْرَ رَائِىَ رَامَةٍ ۞ وَلَا عَاقِلٍ إلَّا وَأنْتَ جَنِيبُ[1]

وَلَا مُصْعِدٍ فى المُصْعِدِينَ لِمَنْعِجٍ ۞ وَلَا هَابِطٍ مَا عِشْتَ هَضْبَ شَطِيبِ

فخفض على تقدير الباء ، كأنه قال «بمصعد»[2] . وقال الآخر :

بَدَا لِىَ أنِّى لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ۞ وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إذَا كَانَ جَائِيَا

وقال الآخر ، وهو الفرزدق :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ۞ وَلَا نَاعِبٍ إلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فخفض «ناعب» بإضمار الخفض ، وقال الفرزدق أيضا :

وَمَا زُرْتُ سَلْمَى أنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ۞ إلَىَّ وَلَا دَيْنٍ بِهَا أنَا طَالِبُهْ

فخفض «دين» بإضمار حرف الخفض .

والذى يدل على ذلك أنكم تُعملون رب مع الحذف بعد الواو والفاء و «بَلْ» فدل على جوازه .

---

(١) فى هذين البيتين الإقواء كما هو ظاهر .

(٢) الأولى أن يقول «كأنه قال برائى رامة» .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى حروف الجر أن لاتعمل مع الحذف ، وإنما تعمل مع الحذف فى بعض المواضع إذا كان لها عوض ، ولم يوجد هاهنا ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال ، وهو من الأدلة المعتبرة ، ويخرج على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه نحو « آلله مافعل ، وهاالله مافعلت » لأن ألف الاستفهام وها صارتا عوضا عن حرف القسم ، والذى يدل على ذلك أنه لايجوز أن يظهر معها حرف القسم ، فلا يقال « أوالله » ولا « هاوالله » لأنه لايجوز أن يجمع بين العوض والمعوض ، ألا ترى أن الواو لما كانت عوضا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يجوز أن يقال « بوالله لأفعلن » فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقولهم « اللهِ لأفعلن » فإنما جاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله ، كما جاز دخول حرف النداء عليه مع الألف واللام دون غيره من الأسماء لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا جاز حذف حرف الخفض لكثرة الاستعمال مع هذا الاسم دون غيره ، فبقينا فيما عداه على الأصل . يدل عليه أن هذا الاسم يختص بما لايكون فى غيره ، ألا ترى أنه يختص بالتاء كقوله تعالى : (وتاللهِ لأكيدنّ أصنامكم) وإن كان لايجوز دخول التاء فى غيره ، كما لايجوز إدخال التاء فى « أستتوا » إلا فى خلاف الخصب ، ولا يقال « تالرحمن »[1]

(١) من النحاة من جوز دخول التاء على « رب » مضافا للكعبة أو إلى ياء المتكلم ، فيقال « ترب الكعبة » ويقال « تربى لأفعلن » ومنهم من حكى دخولها على « الرحمن » فيقال « تالرحمن » ومنهم من حكى دخولها على « حياتك » فيقال « تحياتك » وكل ذلك قليل أو نادر

ولا «تالرحيم» وكما أن ماحكاه أبو الحسن الأخفش من قوله «تربى» لايدل على جوازه لشذوذه وقلته، فكذلك قولهم «ألله لأفعلن» لايدل على جوازه فى غيره، واختصاص هذا الاسم بهذا الحكم كاختصاص «لات» بحين، و«لدن» بغدوة. و«جاءت» بحاجتك فى قولهم «ماجاءت حاجتك» فإن لات لاتعمل إلا فى الحين، ولدن لاتنصب إلا غدوة، وجاءت لاتنصب إلا حاجتك، كأنهم قالوا: ماصارت حاجتك، أوكانت حاجَتكَ، وأدخلوا التاء على ما إذ كان ماهو الحاجة كما قال بعضهم «من كانت أمك» فنصب الأم وأنث من حيث أوقعها على مؤنث؛ ولأن هذا الاسم علم فجاز أن يختص بما لايكون فى غيره؛ لأن الأسماء الأعلام كثيرا ما يعدل ببعضها عن قياس الكلام، ألا ترى أنهم قالوا «موهَب، وموردَق» ففتحوا العين وقياسها أن تكسر، وكذلك قالوا «حَيوة» بالواو وإن كان قياسها أن يكون بالياء، وكذلك قالوا «مزيدٌ، ومكوزةٌ، ومَدينٌ» فصححوا وإن كان القياس أن يعلوا؛ لأن ما كان من الأسماء على مفعل أومفعل فإنه يعتل لمجيئه على وزن الفعل وفصلِ الميم له من أمثلته، وكذلك قالوا «محببٌ» بغير إدغام وإن كان القياس الإدغام، وكذلك قالوا «العجاج، والحجاج» بإمالة الألف وإن كان قياسها أن لاتمال لعدم شرط الإمالة من الياء والكسرة، وهذا لأن من كلامهم أن يجعلوا الشىء فى موضع على غير حاله فى سائر الكلام: إما لكثرة الاستعمال، أو تنبيه على أصل، أوغير ذلك.

وأما احتجاجهم بما حكى يونس أن من العرب من يقول «مررت برجل صالح إلاصالح فطالح» أى: إلا أكن مررت برجل صالح فقدمررتُ

بطالح » قلنا : هذا لغة قليلة فى الاستعمال بعيدة عن القياس ؛ فلا يجوز أن يقاس عليها : أما قلتها فى الاستعمال فظاهر ؛ لأن أكثر العرب لا تتكلم بها ، وإنما جاءت قليلة فى لغة لبعض العرب . وأما بعدها عن القياس فإنك تفتقر إلى إضمار أشياء ، وحكم الإضمار أن يكون شيئا واحداً ، ألا ترى أنك إذا قلت « مررت برجل صالح إلا صالح فطالح » تقديره : إلا أكن مررت بصالح ، فتفتقر إلى أشياء ، وذلك بعيد عن القياس ، وهذا شبيه بقول النحويين « ومامررت بزيدٍ فكيف أخيه » ويقول الرجل : جئتك بدرهم ، فيقول المجيب « فهلا دينارٍ » وهذا كله ردىء لا تتكلم به العرب .

وأما ماروى عن رؤبة من قوله « خيرٍ عافاك الله ، أى : بخير » فهو من الشاذ الذى لا يعتد به لقلته وشذوذه ، وكذلك جميع ما استشهدوا به من الأبيات . وقد أجبنا عنها فى مواضعها بما يغنى عن الإعادة .

وأما إضمار رب بعد الواو والفاء وبل وهى حروف جر فإنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف صارت عوضا عنها دالة عليها ، فجاز حذفها ، وماحذف وفى اللفظ على حذفه دلالة أوحذف إلى عوض وبدل فهو فى حكم الثابت ، وقد بينا ذلك مستقصى فى موضعه ، بخلاف هاهنا ، فإنكم جوزتم حذف حرف القسم ولا دلالة فى اللفظ على حذفه ولا إلى عوض وبدل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٥٨ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن اللام فى قولهم «لزيد أفضل من عمرو» جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها. وذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب، وذلك نحو قولهم «لطعامك زيدٌ آكِلٌ»، فلو كانت هذه اللام لامَ الابتداء لكان يجب أن يكون مابعدها مرفوعا، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوبا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها لام الابتداء أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل ظننت، تقول: ظننت زيدا قائما، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت: ظننت لزيد قائم، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوبا؛ فدل على أنها لام الابتداء.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إن الظن محمول على القسم؛ فاللام جواب القسم كقولهم: والله لزيد قائم، لا لام الابتداء، فإذا كانت جواب القسم فحكمها أن تبطل عمل ظننت، فلهذا وجب أن يرفع زيد بما بعده، لا بالابتداء، وهذا لأن حكم لام القسم فى كل موضع أن لا يعمل ماقبلها فيما بعدها، ولا مابعدها فيما قبلها؛ لأن مابعدها من الكلام محلوفٌ عليه، فلو

جعل شىء منه قبلها لزال منه معنى الحلف عليه ، لأنا نقول : لا يجوز أن يكون الظن قسما ؛ لأنه إنما تقسم بالشىء فى العادة إذا كان عظيما عند الحالف، كقوله «والله ، والقرآنِ ، والنبى ، وأبى » وما أشبه ذلك مما يحلف به أهل الجاهلية والإسلام ، ومعنى الظن خارج عن هذا المعنى.

فأما قولهم « جير لأذهبن ، وعَوْض لأقومن ، وكلا لأنطلقن » فإنما أقسموا بها لأنهم أجروها مجرى حق ، والحق معظم فى النفوس ، بخلاف الظن الذى فيه معنى الشك ، وجير بمعنى نعم . قال الشاعر :

إنَّ الذى أغْنَاكَ يُغْنِينِى جَيْرْ ⁂ وَاللهُ نَفَّاحُ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرْ

وعوض بمعنى الدهر ، قال الشاعر :

رَضِيعَىْ لِبَانٍ ثَدْىَ أمٍّ تَحَالَفَا ⁂ بأسْحَمَ دَاجٍ عَوْضَ لَا نَتَفَرَّقُ

وفى عوض ثلاث لغات: عَوضُ بالضم، وعَوضَ بالفتح، وعَوضِ بالكسر. وكلا بمعنى حقا ، قال الشاعر :

ألَيْسَ قَلِيلاً نَظْرَةٌ إنْ نَظَرْتُهَا ⁂ إلَيْكِ وَكَلَّا لَيْسَ مِنْكِ قَلِيلُ

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن هذه اللام ليست لام الابتداء ؛ لأن الابتداء يوجب الرفع ، وهذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذى يجب له النصب ، نحو قولهم : لطعامك زيدٌ آكل » قلنا : الأصل فى اللام هاهنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنه لما قدم فى صدر الكلام وقع موقع المبتدأ ؛ فجاز دخول اللام عليه ، لأن الأصل فى هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ،

فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه كقولك «إن زيداً لطعامك آكل» وكقول الشاعر:

إنّ امرأً خصّنى عمداً مودّته ٭ على التّنائى لعندى غيرُ مكفورِ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نقلها عن الاسم على الخبر لا على معموله؛ لوقوعه موقعه، فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ؛ لوقوعه موقعه، والله أعلم.

٥٩ - مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن قولهم فى القسم «أيمن الله» جمع يمين. وذهب البصريون إلى أنه ليس جمع يمين، وأنه اسم مفرد مشتق من اليمن.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن «أيمن» جمع يمين أنه على زن أفعُل، وهو وزنٌ يختص به الجمع، ولا يكون فى المفرد، يدل عليه أن التقدير فى قولهم «أيمن الله» أى: علىّ أيمن الله، أى: أيمان الله علىّ فيما أقسم به، وهم يقولون فى جمع يمين «أيمنٌ» قال زهير:

فتُجْمَعُ أيمُنٌ منّا ومنكُمْ ٭ بمُقْسَمَةٍ تمورُ بها الدّماءُ

وقال الأزرق العنبرى:

طِرْنَ انقطاعةَ أوتارٍ محظربةٍ ٭ فى أقوسٍ نازعتها أيمنٌ شُمُلا

وقال الآخر :

* يَأْتِى لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمُلِ *

والأصل فى همزة أيمن أن تكون همزة قطع ؛ لأنه جمع ، إلا أنها وصلت لكثرة الاستعمال ، وبقيت فتحتها على ما كانت عليه فى الأصل ، ولو كانت على ما زعمتم فى الأصل همزة وصل لكان ينبغى أن تكون مكسورة على حركتها عندكم فى الأصل . والذى يدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت فى قولهم « أَمُ اللهِ لأفعلنّ » فتدخل الهمزة على الميم وهى متحركة ، ولو كانت همزة وصل لوجب أن تحذف لتحرك ما بعدها .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون همزته همزة قطع ، فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس بجمع يمين . قال الشاعر :

وَقَدْ ذَكَرَتْ لِى بِالْكَثِيبِ مُؤَالِفاً * قِلَاصَ سُلَيْمٍ أَوْ قِلَاصَ بَنِى بَكْرِ
فَقَالَ فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدتُّهُمْ * نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِى

ويدل عليه أنهم قالوا فى أيمن الله « مُ الله » ولو كان جمعاً لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفاً واحداً ؛ إذ لا نظير له فى كلامهم ، فدل على أنه ليس بجمع ، فوجب أن يكون مفرداً .

وأما ما ذكروه من كونها همزة وصل لكثرة الاستعمال فسنبين أنه حجة عليهم فى الجواب عن كلماتهم إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه جمعُ يَمِينٍ ، بدليل

أنه على وزن أفعُل، وأفعُلُ وزنٌ يختص به الجمع، ولا يكون فى المفرد» قلنا: لا نسلم؛ بل قد جاء ذلك فى المفرد؛ فإنهم قالوا: «رَصاصٌ آنُكٌ» وهو الخالص، وقالوا «أَسْنُمة» اسم موضع وأكمة، و«أَشُدّ» على الصحيح وهو منتهى الشباب والقوة، وقيل: هو الحلم، وقيل: عشرون سنة، وقيل: ثلاث وثلاثون سنة، وقيل: أربعون سنة.

وقولهم «الأصل فى الهمزة أن تكون همزة قطع لأنه جمع يمين» قلنا: لو كانت الهمزة فيه همزة قطع لما جاز فيه كسر الهمزة فقيل «إيمُنُ اللهِ» لأن ما جاء من الجمع على وزن أفعُل لا يجوز فيه كسر الهمزة، فلما جاز ها هنا بالإجماع كسر الهمزة دل على أنها ليست همزة قطع.

وأما قولهم «إنها لو كانت همزة وصل لكان ينبغى أن تكون مكسورة» قلنا: إنما جاءت مفتوحة ـ وإن كان القياس يقتضى أن تكون مكسورة ـ لأنهم لما كثر استعماله فى كلامهم فتحوا فيه الهمزة لأنها أخف من الكسرة كما فتحوا الهمزة التى تدخل على لام التعريف وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إن الهمزة تثبت فى قولهم أمُ اللهِ لأفعلنّ مع تحرك ما بعدها» قلنا: إنما تثبت الهمزة فيه من وجهين: أحدهما: أن الأصل فى الكلمة «أيمنُ» فالهمزة داخلة على الياء وهى ساكنة، فلما حذفت ـ وحذفها غير لازم ـ بقى حكمها. والثانى: أن حركة الميم حركة إعراب وليست لازمة وتسقط فى الوقف، فلذلك ثبتت همزة الوصل.

والدليل على ذلك أن العرب تقول فى الأحمر «الحَمَر» فلا يحذفون

همزة الوصل ؛ لأن حركة اللام ليست بلازمة ، وبعض العرب يحذفون الهمزة لتحرك ما بعدها ، على أن من العرب من يقول « مُ اللهِ » فيحذف الهمزة ، وفيها لغات كثيرة تنيف على عشر لغات : أَيْمُن الله ، وإيمُن الله ، وأيمُ الله ، وإيمُ الله ، وأمُ الله ، ومُ الله ، ومَ الله ، ومِ الله ، وليمُ الله ، ومِنُ الله ، ومُن ربى ، ومِن ربى . و « مُن » لا تدخل إلا على « رب » وحده ، ولا تدخل على غيره ، كما لا تدخل التاء إلا على الله فى « تاللهِ » ، والله أعلم .

٦٠ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيراً فى أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ * زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

والتقدير : زج أبى مزادة القلوص ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول ، وليس بظرف ولا حرف خفض ، وقال الآخر :

تَمُرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ * غَلَائِلَ عَبْدُ القَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا

والتقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه . وقال الآخر :

يَطُفْنَ بِحُوزِىِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرَعْ * بِوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقِسِىِّ الْكَنَائِنِ

والتقدير: من قرع الكنائن القسىَّ. وقال الآخر:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا * كَأَنَّ قَفْراً رُسُومَهَا قَلَمَا

والتقدير: بعد بهجتها، ففصل بين المضاف الذى هو «بَعدَ» والمضاف إليه الذى هو «بَهجتها» بالفعل الذى هو «خط»، وتقدير البيت: فأصبحت قفراً بعد بهجتها كأن قلما خط رسومها. وقد حكى الكسائى عن العرب: هذا غلامُ واللهِ زيدٍ، وحكى أبو عبيدة قال: سمعت بعض العرب يقول: إن الشاة لتجتر فتسمع صوتَ والله ربِّها، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله «والله»، وإذا جاء هذا فى الكلام ففى الشعر أولى، وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة (وكذلكَ زُيِّنَ لكثيرٍ منَ المشركينَ قتلُ أولادَهمْ شركائِهمْ) بنصب (أولادَهمْ) وجر (شركائِهمْ) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله (أولادهم) والتقدير فيه: قتل شركائهم أولادهم، ولهذا كان منصوبا فى هذه القراءة، وإذا جاء هذا فى القرآن ففى الشعر أولى.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شىء واحدٍ، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة:

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيدَمَا اسْتَعْبَرَتْ * لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمَ مَنْ لَامَهَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف؛ لأن التقدير: لِلَّهِ دَرُّ مَنْ

لامها اليوم . وقال أبو حية النميرى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا ٭ يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : بكف يهودى يوما . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مِنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا ٭ أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيجِ

وقالت امرأة من العرب درنا بنت عبعبة الجحدرية ، وقيل : عمرة الجشمية :

هُمَا أَخَوَا فِى الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ ٭ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَةً فَدَعَاهُمَا

ففصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأن تقديره : هما أخَوَا مَنْ لا أخا له فى الحرب ؛ لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما ، فبقينا فيما سواهما على مقتضى الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به .

وأما ماحكى الكسائى من قولهم « هذا غلامُ واللهِ زيدٍ » وما حكاه أبو عبيدة عن بعض العرب من قولهم « فتسمع صوت والله ربها » ، فنقول : إنما جاء ذلك فى اليمين لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد ، فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث أدركوا من الكلام ولهذا يسمونها فى مثل هذا النحو « لغوا » لزيادتها فى الكلام فى وقوعها غير موقعها .

والذى يدل على صحة هذا أنا أجمعنا وإياكم على أنه لم يجىء عنهم الفصل

بين المضاف والمضاف إليه بغير اليمين فى اختيار الكلام .

وأما قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم لاتقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فى غير ضرورة الشعر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما فى حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجز أن تجعل حجة فى النظير لم يجز أن تجعل حجة فى النقيض .

والبصريون يذهبون إلى وَهْى هذه القراءة ووَهْم القارئ ؛ إذا لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفى وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهى القراءة ، وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى فى مصاحف أهل الشام شركائهم مكتوبا بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦١ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشىء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله وكلام العرب كثيراً ، قال الله تعالى : (إنَّ هذا لهو حق اليقين) واليقين فى المعنى نعت للحق ؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين ، والنعت فى

المعنى هو المنعوت ، فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد ، وقال تعالى : (ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ) والآخرة فى المعنى نعت الدار ، والأصل فيه وللدار الآخرة خير ، كما قال تعالى : (وَللدَّارُ الآخِرةُ خيرٌ) فأضاف دار إلى الآخرة ، وهما بمعنى واحد . وقال تعالى : (جناتٍ وحبَّ الحصيد) والحب فى المعنى هو الحصيد ، وقد أضافه إليه ، وقال تعالى : (وما كنتَ بجانبِ الغربِىِّ) والجانب فى المعنى هو الغربى . ثم قال الراعى :

وقَرَّبَ جَانِبَ الغَرْبِىِّ يَأْدُو ❊ مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشَّعَارَا

ومن ذلك قولهم « صَلاةُ الأولى » و « مَسجدُ الجامِعِ » و « بَقلةُ الحمقاءِ » والأولى فى المعنى هى الصلاة ، والجامع هو المسجد ، والبقلة هى الحمقاء . وقد أضافوها إليها ، فدل على ما قلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص ، والشىء لا يتعرف بنفسه ؛ لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنيا عن الإضافة ، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف ؛ إذ يستحيل أن يصير شيئا آخر بإضافة اسمه إلى اسمه ؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما متفقاً .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما احتجوا به فلا حجة لهم فيه لأنه كله محمول على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه : أما قوله تعالى : (إن هذا لهو حق اليقين) فالتقدير فيه : حق الأمر اليقين ، كما قال تعالى : (وذلكَ دينُ القيمةِ) أى دين الملة القيمة . وأما قوله تعالى : (ولَدارُ الآخرةِ خيرٌ) فالتقدير فيه : ولدار الساعة الآخرة . وأما قوله تعالى :

(وَحَبَّ الحصيدِ) أى حب الزرع الحصيد . ووصف الزرع بالحصيد ، وهو التحقيق[١] ؛ لأن الحب اسم لما ينبت فى الزرع ، والحصد إنما يكون للزرع الذى ينبت فيه الحب ، لا للحب ، ألا ترى أنك تقول «حصدت الزرع» ولا تقول «حصدت الحب» ، وأما قوله تعالى : (وَمَا كنتَ بجانب الغربِى) فالتقدير فيه : بجانب المكان الغربىّ : وأما قولهم «صلاة الأولى» ، فالتقدير فيه : صلاة الساعة الأولى ، وأما قولهم «مسجدُ الجامعِ» ، فالتقدير فيه : مسجد الموضع الجامع ، وأما قولهم «بَقلةُ الحمقاءِ» ، فالتقدير فيه : بقلة الحبة الحمقاء ؛ لأن البقلة اسم لما نبت من تلك الحبة ، ووصف الحبة بالحمق ، وهو التحقيق[١] ؛ لأنها الأصل ، وما نبت منها فرع عليها ، فكان وصف الأصل بالحمق أولى من وصف الفرع ، وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت فى مجارى السيول فتقلعها ، ولذلك يقولون فى المثل «هو أحمق من رِجلةٍ» فإذا كان جميع ما احتجوا به محمولا على حذف المضاف إليه وإقامة صفته مقامه على ما بينا لم يكن لهم فيه حجة ، والله أعلم .

(١) كذا فى الأصل فى الموضعين ، والراجح عندنا أن الواو زائدة .

تم – بحمد الله تعالى وتوفيقه – طبع الجزء الأول من كتاب «الإنصاف ، فى مسائل الخلاف» لأبى البركات الأنبارى . ويليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الثانى مفتتحا بالمسألة (٦٢ - وموضوعها : كلا وكلتا مثنيان لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط) نسأل الله – جلت قدرته – أن يعين على إكماله

فهرست المسائل الواردة فى الجزء الأول من كتاب «الإنصاف، فى مسائل الخلاف» لأبى البركات الأنبارى

الإنصاف
في مسائل الخلاف

بين النحويين : البصريين ، والكوفيين

تأليف

الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات
عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد
الأنباري النحوي

المولود في سنة ٥١٣ — والمتوفى في سنة ٥٧٧ من الهجرة

بتحقيق

محمد محيي الدين عبد الحميد

الجزء الثاني

مطبعة الاستقامة بالقاهرة

الطبعة الأولى : فى عام ١٣٦٤ هـ — ١٩٤٥ م

عنى بنشره

محمود توفيق

الكتبي بشارع جوهر القائد (السكة الجديدة) بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على سيد المرسلين ،
وعلى آله وصحابته أجمعين ، والعاقبة للمتقين ،
ولا عدوان إلا على الظالمين .

٦٢ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «كلا، وكلتا» فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل كلا «كل» تخففت اللام، وزيدت الألف للتثنية، وزيدت التاء فى «كلتا» للتأنيث، والألف فيهما كالألف فى «الزيدان، والعمران»، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. وذهب البصريون إلى أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية، والألف فيهما كالألف فى «عصا، ورحاً».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما مثنيان لفظا ومعنى وأن الألف فيهما للتثنية: النقل، والقياس:

أما النقل فقد قال الشاعر:

فِى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ * كِلْتَاهُمَا مَقْرُونَةٌ بِزَائِدَهْ

فأفرد قوله «كلت» فدل على أن «كلتا» تثنية.

وأما القياس فقالوا: الدليل على أنها ألف التثنية أنها تنقلب إلى الياء فى النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر، وذلك نحو قولك «رأيت الرجلين كليهما، ومررت بالرجلين كليهما، ورأيت المرأتين كلتيهما، ومررت بالمرأتين كلتيهما»، ولو كانت الألف فى آخرهما كالألف فى آخر «عصا، ورحا» لم تنقلب كما لم تنقلب ألفهما نحو «رأيت عصاهما ورحاهما، ومررت بعصاهما ورحاهما»، فلما انقلبت الألف فيهما انقلاب ألف «الزيدان، والعمران» دل على أن تثنيتهما لفظية ومعنوية.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن فيهما إفرادا لفظيا وتثنية معنوية أن الضمير تارة يردّ إليهما مفردا حملا على اللفظ وتارة يردّ إليهما مثنى حملا على المعنى .

فأما رد الضمير مفردا حملا على اللفظ فقد جاء ذلك كثيرا ، قال الله تعالى : (كِلتا الجنتين آتت أكلها) فقال (آتت) بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لكان يقول « آتتا » ، كما تقول : الزيدان ذهبا ، والعمران ضربا ، وقال الشاعر :

كِلَا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ كَأَنَّهُمْ * أُسُودُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَغْلَبَ ضَيْغَمِ

فقال « ذُو » بالإفراد حملا على اللفظ ، ولو كان مثنى لفظا ومعنى لقال « ذَوَا » وقال الآخر :

كِلَا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً * وَلَـكِنَّهُمْ زَادُوا وَأَصْبَحْتَ نَاقِصَا

فقال « كان » بالإفراد حملا على اللفظ ، ولم يقل « كانا » . وقال الآخر :

أُكَاشِرُهُ وَأَعْلَمُ أَنْ كِلَانَا * عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبَهُ حَرِيصُ

فقال « حريص » بالإفراد ولم يقل « حريصان » . وقال الآخر :

كِلَانَا يَا يَزِيدُ يُحِبُّ لَيْلَى * بِفِيَّ وَفِيكَ مِنْ لَيْلَى التُّرَابُ

فقال « يحب » بالإفراد على ما بينا . وقال الآخر :

كِلَا ثَقَلَيْنَا وَاثِقٌ بِغَنِيمَةٍ * وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمٰنُ مَا هُوَ قَادِرُ

فقال « واثق » بالإفراد . وقال الآخر :

كِلَا يَوْمَيْ أُمَامَةَ يَوْمُ صَدٍّ * وَإِنْ لَمْ نَأْتِهَا إِلَّا لِمَامَا

فقال «يوم» بالإفراد. وقال أبو الأخزر الحِمَّانيّ:

فَكِلْتَاهُمَا خَرَّتْ وَأَسْجَدَ رَأْسُهَا * كَمَا سَجَدَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحَنَّفِ

فقال «خرت» بالإفراد. وقال الآخر:

فَكِلْتَاهُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صَحِيفَةٍ * فَلَا الْعَيْشُ أَهْوَاهُ وَلَا الْمَوْتُ أَرْوَحُ

فقال «خُط» بالإفراد. والشواهد على هذا النحو كثيرةٌ جدا.

وأما رد الضمير مثنى حملا على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال «كلاهما قائمان، وكلتاهما لقيتهما». وقال الشاعر:

كِلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجَرْيُ بَيْنَهُمَا * قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقال «أقلعا» حملا على المعنى، وقال «رابي» حملا على اللفظ.

والحمل فى «كلا وكلتا» على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، ونظيرهما فى الحمل على اللفظ تارة وفى الحمل على المعنى أخرى «كلٌّ»، فإنه لما كان مفردا فى اللفظ مجموعا فى المعنى رُدَّ الضمير إليه تارة على اللفظ وتارة على المعنى، كقولهم «كل القوم ضربته، وكل القوم ضربتهم» وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: (إنْ كل من فى السموات والأرض إلا آتى الرحمن عبداً) فقال (آتى) بالإفراد حملا على اللفظ، وقال تعالى: (وكلٌّ أتوه داخرين) فقال (أتوه) بالجمع حملا على المعنى، إلا أن الحمل على المعنى فى «كل» أكثر من الحمل على المعنى فى «كلا وكلتا».

والذى يدل على أن فيهما إفراداً لفظيا أنك تضيفهما إلى التثنية فتقول: «جاءنى كلا أخويك، ورأيت كلا أخويك، ومررتُ بكلا أخويك، وجاءنى أخواك كلاهما، ورأيتهما كليهما، ومررت بهما كليهما» وكذلك

حكم إضافة «كلتا» إلى المظهر والمضمر، فلو كانت التثنية فيهما لفظية لما جاز إضافتهما إلى التثنية؛ لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

والذى يدل على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها تجوز إمالتها، قال الله تعالى: (إما يبلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما) وقال تعالى: (كلتا الجنتين آتت أكلها) قرأهما حمزةُ والكسائى وخلفٌ بإمالة الألف فيهما، ولو كانت الألف فيهما للتثنية لما جازت إمالتها؛ لأن ألف التثنية لا تجوز إمالتها.

والذى يدل أيضا على أن الألف فيهما ليست للتثنية أنها لو كانت للتثنية لانقلبت فى حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المظهر؛ لأن الأصل هو المظهر، وإنما المضمر فرعه، تقول: «رأيت كِلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين»، وكذلك تقول فى المؤنث: «رأيت كِلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين»، ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر كما تنقلب مع المضمر؛ فلما لم تنقلب دل على أنها ألف مقصورة، وليست للتثنية.

والذى يدل على أن «كلا» ليست مأخوذة من «كلّ» أن كلا للإحاطة، وكلا لمعنى مخصوص؛ فلا يكون أحدهما مأخوذا من الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقول الشاعر:

«فى كِلْتَ رِجْلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَهْ»

فلا حجة فيه، لأن الأصل أن يقول «كلتا» بالألف، إلا أنه حذفها اجتزاء بالفتحة عن الألف لضرورة الشعر، كما قال الآخر:

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَافَاتَ مِنِّى * بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّى

أراد «بلهفا» فاجتزأ بالفتحة عن الألف. وكقول الآخر:

«وَصَّانِيَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِي»

أراد «وصانى». وهذا كثير فى أشعارهم.

وأما قولهم «إن الألف فيهما تنقلب فى حالة النصب والجر إذا أضيفتا إلى المضمر» قلنا: إنما قلبت فى حالة الإضافة إلى المضمر لوجهين:

أحدهما: أنهما لما كان فيهما إفرادٌ لفظيٌّ وتثنيةٌ معنويةٌ، وكانا تارة يضافان إلى المظهر وتارة يضافان إلى المضمر ـ جعلوا لهما حظّاً من حالة الإفراد وحظّاً من حالة التثنية، فجعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد على صورة واحدة فى حالة الرفع والنصب والجر، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية فى قلب الألف من كل واحد منهما ياء فى حالة النصب والجر، اعتباراً بكلا الشبهين. وإنما جعلوهما مع الإضافة إلى المظهر بمنزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى بالأصل، وجعلوهما مع الإضافة إلى المضمر بمنزلة التثنية لأن المضمر فرع والتثنية فرعٌ فكان الفرع أولى بالفرع. وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين.

والوجه الثانى ـ وهو أوجه الوجهين، وبه علل أكثر المتقدمين ـ وهو أنه إنما لم تقلب الألف فيهما مع المظهر وقلبت مع المضمر لأنهما لزمتا الإضافة وجر الاسم بعدهما فأشبهتا لدى وإلى وعلى، وكما أن لدى وإلى وعلى لا تقلب ألفها ياء مع المظهر نحو «لدى زيد، وإلى عمرو، وعلى بكر» وتقلب مع المضمر نحو «لديك، وإليك، وعليك» فكذلك «كلا، وكلتا» لا تقلب ألفهما ياء مع المظهر وتقلب مع المضمر.

والذى يدل على صحة ذلك أن القلب فى «كلا وكلتا» إنما يختص بحالة النصب والجر ، دون حالة الرفع ؛ لأن «لديك» إنما تستعمل فى حالة النصب والجر ، ولا تستعمل فى حالة الرفع ، فلهذا المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والجر دون حالة الرفع ، وقد أفردنا فى الكلام على «كلا وكلتا» جزءا استقصينا فيه القول عليهما ، والله أعلم .

٦٣ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز ، إذا كانت مؤقتة ، نحو قولك «قعدت يوماً كله ، وقمت ليلة كلها» . وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق . وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها نحو «جاءنِى رجلٌ رجلٌ ، ورأيت رجلا رجلا ، ومررت برجل رجل» ، وما أشبه ذلك .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيدها جائز النقل ، والقياس :

أما النقل فقد جاء ذلك عن العرب ، قال الشاعر :

لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٌ ٭ يَالَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ(١)

فأكد «حول» ، وهو نكرة بقوله «كله» ، فدل على جوازه . وقال الآخر :

---

(١) كذلك يرويه النحاة ، وقد بينا صوابه فى كتابنا «الانتصاف من الإنصاف» .

إِذَا الْقُعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَدَا ۞ يَوْماً جَدِيداً كُلَّهُ مُطَّرِدَا

فأكد «يوماً» ، وهو نكرة بقوله «كلهُ» . وقال الآخر :

زَحَرَتْ بِهِ لَيْلَةً كُلَّهَا ۞ فَجِئْتَ بِهِ مُؤْيِداً خَنْفَقِيقَا

فأكد «ليلةً» ، وهى نكرة بقوله «كلها» ، ومؤيداً خنفقيقاً : اسمان من أسماء الداهية . وقال الآخر :

۞ قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْماً أَجْمَعَا ۞

فأكد «يوماً» بأجمع ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن اليوم موقت يجوز أن يقعد فى بعضه ، والليلة موقتة يجوز أن يقوم فى بعضها ، فإذا قلت «قعدتُ يوماً كلهُ ، وقمت ليلة كلها» صح معنى التوكيد ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز من وجهين :

أحدهما : أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة ، فينبغى أن لا تفتقر إلى تأكيد ؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه . وأما قولهم «رأيتُ درهماً كلَّ درهم» ، وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف ، لا على التأكيد .

والوجه الثانى : أن النكرة تدل على الشياع والعموم ، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين ، وكل واحد منهما ضد صاحبه ، فلا يصلح أن يكون مؤكداً له ، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصاً ، وهذا ليس بتأكيد ، بل هو ضد ما وضع له ؛ لأن التأكيد تقرير ، وهذا تغيير ، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة ؛ لأن

كل واحد منهما ضد صاحبه، لأن النكرة شائعة والمعرفة مخصوصة، والصفة فى المعنى هى الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً فى حال واحدة، فكذلك ها هنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه: أما قول الشاعر:

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبُ *

فنقول: الرواية الصحيحة:

* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِى كُلِّهِ رَجَب *

بالإضافة وهو معرفة لا نكرة، وأما قول الآخر:

* يوماً جديداً كله مطردا *

فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيداً للمضمر فى جديد، والمضمرات لا تكون إلا معارف، وكان هذا أولى به لأنه أقرب إليه من «يوم» فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع، وأما قول الآخر:

* قد صرتِ البكرة يوماً أجمعا *

فنقول: هذا البيت مجهول لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به، ثم لو قدرنا أن هذه الأبيات التى ذكروها كلها صحيحة عن العرب وأن الرواية ما ادعوه لما كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها فى بابها؛ إذ لو طردنا القياس فى كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلا لكان ذلك يؤدى إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يجعل ما ليس بأصل أصلا، وذلك

يفسد الصناعة بأسرها ، وذلك لا يجوز . على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل ، لا على التأكيد .

وأما قولهم « إن اليوم موقتٌ فيجوز أن يقعُد بعضَه والليلة موقتة فيجوز أن يقوم بعضها فإذا أكدت صح معنى التوكيد » قلنا : هذا لا يستقيم فإن اليوم وإن كان موقتاً إلا أنه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة ، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة ، ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه على ما بينا ، والله أعلم .

٦٤ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو القاسم بن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (حَتى إذا جاءُوهَا وفُتِحتْ أبوَابُها) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : فتحت أبوابها ؛ لأنه جواب لقوله (حَتى إذا جَاءُوهَا) كما قال تعالى فى صفة سوق أهل النار إليها (حَتى إذا جَاءُوهَا فُتحتْ أبوابُها) ولا فرق بين الآيتين ، وقال تعالى : (حَتى إذا فُتحت يَأجُوجُ ومَأجُوجُ وهُم من كل حدب يَنسِلون واقتربَ الوعدُ الحق) فالواو زائدة ؛ لأن التقدير فيه : اقترب ؛ لأنه جواب لقوله تعالى : (حتى إذا فتحت) وقال تعالى : (إذا

السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت) والتقدير فيه : أذنت ؛ لأنه جواب « إذا » والشواهد على هذا النحو من التنزيل كثيرة . وقال الشاعر :

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ... بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلِ

والتقدير فيه : انتحى ، والواو زائدة ، لأنه جواب « لما » . وقال الآخر :

حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمُ ... وَرَأَيْتُمُ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلَبْتُمُ ظَهْرَ الْمِجَنِّ لَنَا ... إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ

والتقدير فيه : قلبتم ، والواو زائدة . والشواهد على هذا النحو من أشعارهم أكثر من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الواو فى الأصل حرف وضع لمعنى ؛ فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وقد أمكن ها هنا ، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله . وسنبين ذلك فى الجواب عن كلماتهم .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها) فنقول : هذه الآية لا حجة لكم فيها ؛ لأن الواو فى قوله (وفتحت أبوابها) عاطفة وليست زائدة ، وأما جواب (إذا) فحذوف ، والتقدير فيه : حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا ، وكذلك قوله تعالى : (حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون واقترب) الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ،

والتقدير فيه : حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا ياولنا ، فحذف القول ، وقيل : جوابها فإذا هى شاخصة ، وكذلك قوله تعالى : (إذا السماءُ انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت مافيها وتخلت وأذنت لربها وحقت) الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : إذا السماء انشقت وأذنت لربها وحقت وإذا الأرض مدت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت يرى الإنسان الثواب والعقاب ويدل على هذا التقدير قوله تعالى : (يا أيها الإنسان إنك كادحٌ إلى ربك كدحاً) أى ساع إليه فى عملك ، والكدح : عمل الإنسان من الخير والشر الذى يجازى عليه بالثواب والعقاب

وأما قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى * بِنا بطنِ حقفٍ ذى قِفافٍ عقنقلِ

فالواو فيه أيضاً عاطفة وليست زائدة ، والجواب مقدر ، والتقدير فيه : فلما أجزنا ساحة الحى وانتحى بنا بطن حقف ذى قفاف عقنقل خلونا ونعمنا وكذلك أيضاً قول الآخر :

حتى إذا قمِلت بطونكم * ورأيتم أبناءكم شبوا

* وقلبتم ظهر المجن لنا *

الواو فيه عاطفة وليست زائدة ، والتقدير فيه : حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بان غدركم ولؤمكم .

وإنما حذف الجواب فى هذه المواضع للعلم به توخياً للإيجاز والاختصار

وقد جاء حذف الجواب فى كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيراً، قال الله تعالى: (ولو أن قرآناً سُيِّرَت به الجبالُ أو قطعت به الأرضُ أو كلم به الموتى بل لله الأمرُ جميعاً) فحذف جواب «لو» ولا بد لها من الجواب والتقدير فيه: ولو أن قرآناً سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض لكان هذا القرآن، فحذفه للعلم به، توخياً للايجاز والاختصار، وقال تعالى: (ولولا فضلُ اللهِ عليكم ورَحمتُهُ وأن الله رَؤوفٌ رَحيمٌ) فحذف جواب «لولا»، والتقدير فيه: ولولا فضل الله عليكم ورحمته لفضحكم بما ترتكبون من الفاحشة ولعاجلكم بالعقوبة؛ وقال عبد مناف بن ربع الهُذلى:

حَتَّى إذَا أَسْلَكُوهُمْ فِى قُتَائِدَةٍ ❊ شَلًّا كَمَا تَطْرُدُ الجَمَّالَةُ الشُّرُدَا

ولم يأت بالجواب؛ لأن هذا البيت آخر القصيدة، والتقدير فيه: حتى إذا أسلكوهم فى قتائدة شلوا شلا، فحذف للعلم به توخياً للايجاز والاختصار على ما بينا.

ثم حذف الجواب أبلغ فى المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك «والله لئنْ قمتُ إليكَ» وسكتّ عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع من العقوبة والمكروه من القتل والقطع والضرب والكسر، فإذا تمثلت فى فكره أنواع العقوبات وتكاثرت عظمت الحال فى نفسه ولم يعلم أيها يتق؛ فكان أبلغ فى ردعه وزجره عما يكره منه، ولو قلت «والله لئن قمتُ إليكَ لأضربَنكَ»، وأظهرت الجواب لم يذهب فكره إلى نوع من المكروه سوى الضرب، فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه؛ لأنه قد وطن له نفسه فيسهل ذلك عليه. قال كثير:

وَقُلْتُ لَهَا يَا عَزَّ كُلُّ مُلِمَّةٍ ۞ إذَا وُطِّنَتْ يَوْماً لَهَا النَّفْسُ ذَلَّتِ

وكذلك الحال فى الإحسان ، نحو « واللهِ لئن زُرْتَنى » : إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه من إكرامه والإنعام عليه ؛ فكان ذلك أبلغ فى استدعائه إلى الزيارة وإسراعه إليها ، ولو قلت « واللهِ لئن زُرْتَنى لأُعطينَّكَ دِرهَماً » لم يذهب فكره إلى غير الدرهم قطُّ ، فكان ذلك دون حذف الجواب فى نفسه ؛ لأنه ربما يكون مستغنياً عنه غير راغب فيه ؛ فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة ، ولو حذفت الجواب تصورت له أنواع الإحسان إليه ؛ فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة ، كما كان الأول أدعى إلى الترك على ما بينا ، والله أعلم .

٦٥ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض ، وذلك نحو قولك « مَرَرْتُ بك وزَيدٍ » . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك فى التنزيل وكلام العرب ، قال الله تعالى : (واتَّقوا اللهَ الذى تساءلون به والأرحامِ) بالخفض ، وهى قراءة أحد القراء السبعة ـ وهو حمزة الزيات ـ وقراءة إبراهيم النخعى وقتادة ويحيى بن وثابٍ وطلحة بن مصرف والأعمش ، ورواية الإصفهانىّ والحلبىّ عن عبدالوارث ، وقال تعالى : (ويستفتونَكَ فى النساءِ قُل اللهُ يُفتيكم فيهنَّ وما يُتلى عليكم) فما : فى موضع خفض

لأنه عطف على الضمير المخفوض فى (فِيهِنَّ) وقال تعالى : (لٰـكنِ الرَّاسِخونَ فى العِلمِ مِنهم والمؤمِنونَ يُؤمِنونَ بما أُنزل إليكَ وما أُنزل مِن قَبلكَ والمقيمين الصلاة) فالمقيمين : فى موضع خفض بالعطف على الكاف فى (إليك) والتقدير فيه : يؤمنون بما أُنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة ، يعنى من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف فى (قبلكَ) والتقدير فيه : ومن قبل المقيمين الصلاة يعنى من أمتك ، وقال تعالى : (وصَدٌّ عن سَبيل اللهِ وكفر به والمسجد الحرام) فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من (بِهِ) وقال تعالى : (وجَعلنا لكم فِيها مَعايِش ومَن لستم له بِرَازِقينَ) فمن : فى موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى (لكم) فدل على جوازه ، وقال الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ٭ فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فالأيام : خفض بالعطف على الكاف فى « بِكَ » ، والتقدير : بك وبالأيام ، وقال الآخر :

أَكُرُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِى ٭ أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا

فعطف « سِواهَا » بأم على الضمير فى « فِيها » ، والتقدير : أم فى سواها . وقال الآخر :

تُعَلَّقُ فِى مِثْلِ السَّوَارِى سُيُوفُنَا ٭ وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانِفُ

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض فى « بَينها » ، والتقدير : وما بينها وبين الكعب غوط نفانف ، يعنى أن قومه طوال ، وأن السيفه

على الرجل منهم كأنه على سارية من طوله ، وبين السيف وكعب الرجل منهم غائط ـ وهو المكان المطمئن من الأرض ـ ونفانف : واسعة ، أى بين السيف والكعب مسافة ، فعطف « الكعب » على الضمير المخفوض فى « بينها » . وقال الآخر :

هَلَّا سَأَلْتَ بِذِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمُ ... وَأَبِي نُعَيْمٍ ذِي اللِّوَاءِ الْمُحْرِقِ

فأبى نعيم : خفض بالعطف على الضمير المخفوض فى « عنهمُ » . فهذه كلها شواهد ظاهرة تدل على جوازه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز وذلك لأن الجار مع المجرور بمنزلة شىء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور ـ والضمير إذا كان مجروراً اتصل بالجار ، ولم ينفصل منه ، ولهذا لايكون إلا متصلا ، بخلاف ضمير المرفوع والمنصوب ـ فكأنك قد عطفت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغى أن لايجوز العطف عليه ، كما لايجوز العطف على التنوين . والدليل على استوائهما أنهم يقولون « يا غُلامِ » فيحذفون الياء كما يحذفون التنوين ، وإنما اشتبها لأنهما على حرف واحد ، وأنهما يكملان الاسم ، وأنهما لا يفصل بينهما وبينه بالظرف ، وليس كذلك الاسم المظهر

ومنهم من تمسك بأن قال : أجمعنا على أنه لايجوز عطف المضمر المجرور على المظهر المجرور ؛ فلا يجوز أن يقال « مَرَرْتُ بزيدٍ وَكَ » ، فكذلك ينبغى أن لايجوز عطف المظهر المجرور على المضمر المجرور ، فلا يقال

«مررتُ بكَ وزيدٍ» لأن الأسماء مشتركة فى العطف، فكما لا يجوز أن يكون معطوفا لا يجوز أن يكون معطوفاً عليه. والاعتماد من هذه الأدلة على الأول.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: (واتقوا اللهَ الذى تساءلون به والأرحامِ) فلا حجة لهم فيه من وجهين: أحدهما: أن قوله (والأرحامِ) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور وإنما هو مجرور بالقسم، وجواب القسم قوله: (إن الله كان عليكم رقيباً) والوجه الثانى: أن قوله: (والأرحامِ) مجرور بباء مقدرة غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها، وله شواهد كثيرة فى كلامهم سنذكر طرفاً منها مستوفى فى آخر المسألة إن شاء الله تعالى.

وأما قوله: (ويَستفتونَكَ فِى النساء قلِ اللهُ يُفتيكم فِيهنَّ وما يُتلى عَليكم) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين: أحدهما: أنا لا نسلم أنه فى موضع جر، وإنما هو فى موضع رفع بالعطف على (الله) والتقدير فيه: الله يفتيكم فيهن ويفتيكم فيهن ما يتلى عليكم، وهو القرآن، وهو أوجه الوجهين. والثانى: أنا نسلم أنه فى موضع جر، ولكن بالعطف على (النساء) من قوله (يستفتونك فى النساء) لا على الضمير المجرور فى (فيهن)

وأما قوله (لكنِ الرَّاسخونَ فِى العلمِ منهم والمؤمنونَ يُؤمِنونَ بما أُنزلَ إليكَ وما أُنزلَ مِن قبلكَ والمقيمينَ) فلا حجة لهم فيه أيضاً من وجهين: أحدهما: أنا لا نسلم أنه فى موضع جر، وإنما هو فى موضع نصب على المدح بتقدير فعل، وتقديره: أعنى المقيمين، وذلك لأن العرب تنصب

على المدح عند تكرر العطف والوصف ، وقد يستأنف فيرفع ، قال الله تعالى : (وآتى المالَ على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكينَ وابنَ السبيلِ والسائلينَ وفى الرِّقابِ وأقامَ الصلاةَ وآتى الزكاةَ والموفونَ بعهدِهمْ إذا عاهدوا والصابرِينَ فى البأساءِ والضرّاءِ) فرفع (الموفون) على الاستئناف . فكأنه قال : وهم الموفون ، ونصب (الصابرين) على المدح . فكأنه قال : أذكر الصابرين ، ثم قالت الخرنق امرأة من العرب[1]

لا يبعدَنْ قومى الذين هُمُ ٭ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ

النازلونَ بكلِّ معترَكٍ ٭ والطيبينَ معاقدَ الأُزُرِ

فنصبت « الطيبين » على المدح ، فكأنها قالت : أعنى الطيبين ، ويروى أيضاً و « الطيبون » بالرفع ، أى : وهم الطيبون . وقال الشاعر :

إلى المَلِكِ القَرمِ وابْنِ الهُمَامِ ٭ وليثَ الكَتيبةِ فى المُزْدَحَمْ

وَذَا الرأىِ حينَ تُغَمُّ الأمورُ ٭ بذاتِ الصَّليلِ وذاتِ اللُّجُمْ

فنصب « ذا الرأى » على المدح ، فكذلك ها هنا . وقال الآخر :

وكُلُّ قومٍ أطاعُوا أمرَ مُرشدِهِمْ ٭ إلّا نُميراً أطاعَتْ أمْرَ غاويهَا

الظاعنينَ ولمّا يُظعِنُوا أحداً ٭ والقائِلُونَ لِمَنْ دارٌ نُخَلِّيهَا

فرفع « القائلون » على الاستئناف ، ولك أن ترفعهما جميعاً ، ولك أن تنصبهما جميعاً ، ولك أن تنصب الأول وترفع الثانى ، ولك أن ترفع الأول وتنصب الثانى ، لا خلاف فى ذلك بين النحويين .

---

(١) هى أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه .

والوجه الثانى : أنا نسلم أنه فى موضع جر ، ولكن بالعطف على « ما » من قوله (بما أنزل إليك) فكأنه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين، على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سئلت عن هذا الموضع ، فقالت : هذا خطأ من الكاتب ، وروى عن بعض ولد عثمان أنه سئل عنه ، فقال : إن الكاتب لما كتب (وما أنزل من قبلك) قال : ما أكتب ؟ فقيل له : اكتب والمقيمين الصلاة ، يعنى أن المملّ أعمل قوله « اكتب » فى (المقيمين) على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها ، فكتبها على لفظ المملّ .

وأما قوله تعالى : (وصدٌّ عن سبيل الله وكفرٌ به والمسجد الحرام) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن (المسجد الحرام) مجرور بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير فيه : وصد عن سبيل الله وعن المسجد الحرام ؛ لأن إضافة الصد عنه أكثر فى الاستعمال من إضافة الكفر به ، ألا ترى أنهم يقولون « صددته عن المسجد » ولا يكادون يقولون « كفرت بالمسجد » .

وأما قوله تعالى : (وجعلنا لكم فيها معايش ومن لستم له برازقين) فلا حجة لكم فيه ؛ لأن (من) فى موضع نصب بالعطف على (معايِشَ) أى : جعلنا لكم فيها المعايش والعبيد والإماء .

وأما قول الشاعر :

« فاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ »

فلا حجة فيه أيضا ؛ لأنه مجرور على القسم ، لا بالعطف على الكاف فى « بِكَ » ،

وأما قول الآخر :

• أَفِيهَا كَانَ حَتْفِى أَمْ سِوَاهَا •

فلا حجة فيه أيضا ، لأن « سِواها » فى موضع نصبٍ على الظرف ، وليس مجروراً على العطف ؛ لأنها لا تقع إلا منصوبةً على الظرف ، وقد ذكرنا ذلك فى موضعه .

وأما قول الآخر :

• ومابينها والكعبِ غوط نفانِف •

فلا حجة فيه أيضا ؛ لأنه ليس مجرورا على ماذكروا ، وإنما هو مجرور على تقدير تكرير « بين » مرة أُخرى ، فكأنه قال : ومابينها وبين الكعب ، فحذف الثانية لدلالة الأولى عليها ، كما تقول العرب : ما كل بيضاءَ شحمةً ولا سوداءَ تمرةً ، يريدون « ولا كل سوداء » فيحذفون « كل » الثانية لدلالة الأولى عليها ، وقال الشاعر :

أَكُلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرأً • وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارَا

أراد « وكل نار » فاستغنى عن تكرير « كل » وهذا كثير فى كلامهم ، وبهذا يبطل قول من توهم منكم أن ياء النسب فى قولهم « رأيت التيميَّ تيم عديٍّ » اسمٌ فى موضع خفض ؛ لأنه أبدل منها « تيم عديٍّ » فخفضه على البدل ؛ لأن التقدير فيه : صاحب تيم عدى ، فحذف « صاحب » وجر مابعده بالإضافة ؛ لأنه فى تقدير الثبات ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

• وأَبِى نعيمٍ ذى اللواء المحرِقِ •

ثم لو حمل ما أنشدوه من الأبيات على ما ادعوه لكان من الشاذ الذى لايقاس عليه، والله أعلم.

٦٦ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل فى اختيار الكلام، نحو «قمتِ وزيد»، وذهب البصريون إلى أنه لايجوز إلا على قُبح فى ضرورة الشعر. وأجمعوا على أنه إذا كان هناك توكيد أو فصلٌ فإنه يجوز معه العطف من غير قبح.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: (ذُو مِرَّةٍ فاستوى وهو بالأفق الأعلى) فعطف (هو) على الضمير المرفوع المستكنّ فى (استوى) والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، وهو مطلع الشمس؛ فدل على جوازه. وقال الشاعر:

قُلْتُ إذْ أقبلَتْ وَزُهْرٌ تَهَادَى ٭ كَنِعَاجِ المَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فعطف «زهر» على الضمير المرفوع فى «أقبلت». وقال الآخر:

وَرَجَا الأُخَيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ٭ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيَنَالَا

فعطف «وأبٌ» على الضمير المرفوع فى «يكن» فدل على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على

الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لايخلو إما أن يكون مقدرا فى الفعل أوملفوظاً به ؛ فإن كان مقدرا فيه نحو «قام وزيدٌ» فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظا به نحو «قمت وزيدٌ» فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل، وذلك لايجوز.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (فاستوى وهو بالأفق الأعلى) فالواو فيه واو الحال، لاواو العطف ، والمراد به جبريل وحده ، والمعنى أن جبريل وحده استوى بالقوة فى حالة كونه بالأفق، وقيل : فاستوى على صورته التى خلق عليها فى حالة كونه بالأفق، وإنما كان قبل ذلك يأتى النبى صلى الله عليه وسلم فى صورة رجل.

وأما ما أنشدوه من قوله :

* قلت إذ أقبلت وزهر تهادى *

وقول الآخر :

* ما لم يكن وأب له لينالا *

فمن الشاذ الذى لا يؤخذ به ولا يقاس عليه ، على أنا نقول : إنما جاء ها هنا لضرورة الشعر ، والعطف على الضمير المرفوع المتصل فى ضرورة الشعر عندنا جائز ؛ فلا يكون لكم فيه حجة . وتشبيههم له بالضمير المنصوب المتصل فلا وجه له بحال ؛ لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان فى اللفظ فى صورة الاتصال فهو فى النية فى تقدير الانفصال، بخلاف الضمير

المرفوع المتصل ؛ لأنه فى اللفظ والتقدير بصفة الاتصال ، فبان الفرق بينهما ، وقد ذكرنا ذلك مستوفى فى كتابنا الموسوم بأسرار العربية ، والله أعلم .

٦٧ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أو » تكون بمعنى الواو وبمعنى بل . وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وَأَرْسلناهُ إلى مِائَةِ ألف أو يزيدون) فقيل فى التفسير : إنها بمعنى بل ، أى : بل يزيدون ، وقيل : إنها بمعنى الواو ، أى : ويزيدون . ثم قال الشاعر :

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِى رَوْنَقِ الضُّحَى
وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِى الْعَيْنِ أَمْلَحُ

أراد « بل » ، وقال تعالى : (وَلا تطعْ مِنهمْ آثِماً أوْ كفوراً) أى : وكفوراً . ثم قال النابغة :

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هذا الْحَمَامُ لنَا ٭ إلَى حَمَامتنَا أوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أى : ونصفه . والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن تحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الأصل فى « أو » أن تكون لأحد

الشيئين على الإبهام ، بخلاف الواو وبل ؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين ، وبل معناها الإضراب ، وكلاهما مخالف لمعنى أو ، والأصل فى كل حرف أن لا يدل إلا على ما وضع له ، ولا يدل على معنى حرف آخر ؛ فنحن تمسكنا بالأصل ، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ، ومن عدل عن الأصل بقى مرتهناً بإقامة الدليـل ، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعـالى: (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) فلا حجة لهم فيه ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن يكون للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائى تخير فى أن يقدرهم مائة ألف ، أو يزيدون على ذلك ، والوجه الثانى : أن يكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرائى إذا رآهم شك فى عدتهم لكثرتهم ، أى : أن حالهم حال من يشك فى عدتهم لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائى ، لا إلى الحق تعالى ، كما قال تعالى : (فما أصبرهم على النار) بصيغة التعجب ، والتعجب يرجع إلى المخاطبين . لا إلى الله تعالى ، أى : حالهم حال من يتعجب منه ؛ لأن حقيقة التعجب فى حق الحق لا تتحقق ؛ لأن التعجب إنمـا يكون بحدوث علم بعد أن لم يكن ، ولهذا قيل فى معناه : التعجب ما ظهر حكمه وخفى سببه ، والحق تعـالى عالم بمـا كان ، وبمـا يكون ، وبمـا لا يكون أن لو كان كيف كان يكون ، وكما أن التعجب يرجع إلى الخلق لا إلى الحق فكذلك ههنا .

وأما احتجاجهم بقول الشاعر :

* ... أَوْ أَنْتِ فِى الْعَيْنِ أَمْلَحُ *

فالرواية فيه «أم أنت فى العين أملح» ولئن سلمنا أن الرواية «أو» فلاحجة لهم فيه أيضا ، لأن «أو» فيه للشك ، وليست بمعنى بل ؛ لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى فى صنعة الشعر «تجاهل العارف» كقول الشاعر :

فَيَا ظَبْيَةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ جُلَاجِلٍ ۞ وَبَيْنَ النَّقَا آأَنْتِ أَمْ أُمُّ سَالِمِ

وكقول الآخر :

بِاللهِ يَاظَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا ۞ لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

وإن لم يكن هناك شكٌ ولاشبهةٌ ، وإذا كانوا يخرجون الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك لم تخرج «أو» عن أصلها .

وأما قول الله تعالى : (ولاتطع منهم آثماً أو كفوراً) فلاحجة لهم فيه ؛ لأن «أو» فيها للاباحة ، أى : قد أبحتك كل واحدٍ منهما كيف شئت ، كما تقول فى الأمر «جالس الحسن أو ابنَ سِيرِينَ» أى : قد أبحتك مجالسة كل واحدٍ منهما كيف شئت ، والمنع بمنزلة الإباحة ، فكما أنه لايمتنع من شيء أبحته له فكذلك لايقدم على شيء نهيته عنه . وأما قول الآخر :

۞ . . . . أو نِصفه فقدِ ۞

فنقول : الرواية «ونِصفهُ فقدِ» بالواو ؛ فلا يكون لكم فيه شاهد ، ولو سلمنا أن الرواية على مارويتموه فنقول : «أو» فيه باقية على أصلها ، وهو أن يكون التقدير فيه : ليتما هذا الحمام أو هو ونِصفه ، فحذف المعطوف عليه وحرف العطف ، كقوله تعالى : (فقلنا اضرب بِعصاك الحجر فانفجرت) أى : فضرب فانفجرت ، وعلى هذا التقدير قول الشاعر :

« ألا فَالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثِ »

أى : شهرين أو شهرين ونصف ثالثٍ ، ألا ترى أنك لا تقول مبتدئاً « لبثت نصفَ ثالث » وإذا وجب أن يكون المعطوف عليه محذوفا كانت باقيةً على أصلها ، فدل على صحةِ ما ذهبنا إليه ، والله أعلم .

٦٨ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكِنْ فى الإيجاب ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو » . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف بها فى الإيجاب ، فإذا جيء بها فى الإيجاب وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة للجملة التى قبلها ، نحو « أتانى زيد لكن عمرو لم يأت » وما أشبه ذلك . وأجمعوا على أنه يجوز العطف بها فى النفى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن « بل » يجوز العطف بها بعد النفى والإيجاب فكذلك « لكن » وذاك لاشتراكهما فى المعنى ، ألا ترى أنك تقول « ماجاءنى زيد لكن عمرو » فتثبت المجيء للثانى دون الأول كما لو قلت « ماجاءنى زيد بل عمرو » فتثبت المجيء للثانى دون الأول ، فإذا كانا فى معنى واحد ، وقد اشتركا فى العطف بهما فى النفى ، فكذلك فى الإيجاب .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأن العطف بها فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط

والنسيان ، ألا ترى أنك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول «جاءنى زيد لكن عمرو» فكنت تثبت للثانى بلكن المجىء الذى أثبته للأول، فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل فى الإيجاب نحو «جاءنى زيد بل عمرو» وإذا كان العطف بلكن فى الإيجاب إنما يكون فى الغلط والنسيان فلا حاجة إليها ؛ لأنه قد استغنى عنها ببل فى الإيجاب ؛ لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط ، وقد يستغنى بالحرف عن الحرف فى بعض الأحوال إذا كان فى معناه ، ألا ترى أنهم استغنوا بإليك عن حَتَّاكَ ، وبمثلك عن كَكَ ، وكذلك استغنوا عن ودع بترك ؛ لأنه فى معناه ، وكذلك استغنوا به عن وذر ، وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ووذر ، وعن اسم الفاعل منهما ، فيقال : ترك تركا فهو تارك ، ولا يقال : ودع ودعا وهو وادع ، ولا وذر وذراً فهو واذر ؛ فأما قول أبى الأسود الدؤلى :

لَيْتَ شِعْرِى عَنْ خَلِيلِى مَاالَّذِى ۞ غَالَهُ فِى الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهْ

وقول سويد بن أبى كاهل :

فَسَعَى مَسْعَاتَهُ فِى قَوْمِهِ ۞ ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلَاعَجْزاً وَدَعْ

فهو محمول على أنه بمعنى ودع بالتشديد نخفف ، وهو على كل حال من الشاذ الذى لا يعتد به فى الاستعمال . وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التى بعدها مخالفة لما قبلها ليكونا خبرين مختلفين .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنا أجمعنا على أن بل يجوز العطف بها بعد النفى والإيجاب فكذلك لكن لاشتراكهما فى المعنى» قلنا : إنما شاركت لكن بل فى النفى دون الإيجاب ؛ لأن مشاركتها لها فى النفى

صواب وليس على سبيل النسيان والغلط ؛ ألا ترى أنك إذا قلت فى النفى « ماجاءنى زيد لكن عمرو » لم توجب نسيانا ولا غلطاً كما لو قلت «ماجاءنى زيد بل عمرو » وإذا كان استعماله فى النفى لايوجب نسيانا ولا غلطا ، فتكثير ما هو صواب لاينكر ، بخلاف استعماله فى الإيجاب ؛ فإنه يوجب النسيان والغلط ، والنسيان والغلط إنما يقع نادرا قليلا ، فاقتصر فيه على حرف واحد وهو بل ، ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبل فى بعض الأحوال مشاركتهما فى كل الأحوال ، ألاترى أن « بل » لايحسن دخول الواو عليها؟ ولايقال « وبل » . و « لكن » يحسن دخول الواو عليها فيقال «ولكن» قال الله تعالى : (ولكنِ الشياطينُ كفروا) فى قراءة من قرأ بالتخفيف ، وكذلك قوله : (ولكنِ البر) والشواهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لايحصى كثرة ، وذلك لايوجد البتة فى « بل » فدل على ماقلناه ، والله أعلم .

٦٩ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أفعلَ مِنكَ » لا يجوز صرفه فى ضرورة الشعر . وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه فى ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « مِن » لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان فى المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد ، نحو « زَيدٌ أفضلُ مِن عَمرٍو ، وهِندٌ أفضلُ

مِن دَعدٍ ، والزيدانِ أفضلُ مِنَ العمرينِ ، والزيدُونَ أفضلُ مِنَ العمرِينَ ، وماأشبه ذلك ؛ فدل على قوة اتصالها به ؛ فلهذا قلنا : لا يجوز صرفه

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما قلنا ذلك لأن « من » تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة ، فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، فاستغنى بأحدهما عن الآخر .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز صرفه لأن الأصل فى الأسماء كلها الصرف ، وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ، فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ولم يعتبر تلك الأسباب العارضة التى دخلت عليها ، قال أبو كبير الهذلىّ :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدٌ ... حُبُكَ النِّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

فصرف « عواقد » وهى لا تنصرف ؛ لأنه ردها إلى الأصل ، وقال النابغة :

* فَلَتَأْتِيَنْكَ قَصَائِدٌ *

فصرف « قصائد » وهى لا تنصرف ، لأنه ردها إلى الأصل ، إلى غير ذلك مما لا يحصى كثرة فى أشعارهم .

والذى يدل على هذا أن مالا أصل له فى الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن ينونه للضرورة ؛ لأنه لا أصل له فى ذلك فيرده إلى حالة قد كانت له ، فإذا ثبت هذا فنقول : أفعل منك اسم ، والأصل فيه الصرف ، وإنما امتنع من الصرف لوزن الفعل والوصف ، فصار بمنزلة « أحمر » وكما وقع الإجماع على أن « أحمرَ » يجوز صرفه فى ضرورة الشعر رداً إلى

الأصل فكذلك أفعل منك ، ثم إذا جاز عندكم فى ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف ـ وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل ـ فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل ؟ وهل منع ذلك إلا رفض القياس ، وبناء على غير أساس ؟

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنَّ مِنْ لما اتصلت به منعت من صرفه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن اتصال من ليس له تأثير فى منع الصرف ، وإنما المؤثر فى منع الصرف وزن الفعل والوصف . والذى يدل على ذلك أنهم قد قالوا : « زيدٌ خيرٌ مِنكَ ، وشر مِنكَ » فيصرفون مع اتصال « مِن » به ، ولم يمنعوهما الصرف مع دخول « مِنْ » عليهما واتصالها بهما ، ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لاتصال « مِن » بهما ، فلما انصرفا مع اتصال « من » بهما دل على أن اتصالها بهما لا أثر له فى منع الصرف ، وإنما المؤثر فى منع الصرف وزن الفعل والوصف .

والذى يدل على صحة هذا أنه لما زال وزن الفعل من « خير مِنكَ ، وشر مِنكَ » انصرف ؛ لأن الأصل : أخير منك ، وأشرر منك ؛ إلا أنهم حذفوا الهمزة منهما لكثرة الاستعمال ، وادغموا إحدى الراءين فى الأخرى من قولهم « شَرٌّ مِنكَ » لئلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد فى كلمة واحدة ؛ لأن ذلك مما يستثقل فى كلامهم ، فلما نقص عن وزن الفعل بقى فيهما علة واحدة وهى الوصف ، فردا إلى الأصل وهو الصرف ؛ لأن العلة الواحدة لاتقوى على منع الصرف الذى هو الأصل .

وأما قولهم « إنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ لاتصال من به » قلنا :

إنما لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لثلاثة أوجه :

الوجه الأول : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه تضمن معنى المصدر ؛ لأنك إذا قلت « زَيدٌ أفضلُ مِنكَ » كان معناه فضل زيدٍ يزيدُ على فضلك ، فجعل موضع يزيد فضله أفضل ، فتضمن معنى المصدر والفعل معاً ، والفعل والمصدر مذكران ، ولا تدخلهما تثنية ولا جمع ، فكذلك ماتضمنهما

والوجه الثانى : أنه لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه مضارع للبعض الذى يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ واحد .

والوجه الثالث : إنما لم يثن ولم يجمع لأن التثنية والجمع إنما تلحق الأسماء التى تنفرد بالمعانى ، وأفعل اسم مركب يدل على فعل وغيره ، فلم يجز تثنيته ولا جمعه كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان ، وإنما فعلت العرب ذلك اختصاراً للكلام ، واستغناء بقليل الكلام عن كثيره ، ولم يجز تأنيثه لما ذكرنا من تضمنه معنى المصدر ، والمصدر مذكر ، ثم على أصلكم إنما وُحِّد « أفعل » لأنه جرى مجرى الفعل ؛ ولهذا كانت إضافته غير حقيقية .

وأما قولهم « إن من تقوم مقام الإضافة ، ولا يجوز الجمع بين التنوين والإضافة » قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يدخله الجر فى موضع الجر ، كما إذا دخلته الإضافة ، فلما أجمعنا على أنه لاينصرف ويكون فى موضع الجر مفتوحا كسائر مالاينصرف دل على فساد ماذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنهما دليلان من دلائل الأسماء » قلنا : لانسلم أنه إنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة

لأنهما دليلان من دلائل الأسماء ، وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لوجهين :

أحدهما : أن الإضافة تدل على التعريف ، والتنوين يدل على التنكير ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة تعريف وعلامة تنكير فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان .

والوجه الثانى : أن الإضافة علامة الوصل ، والتنوين علامة الفصل ، فلو جوزنا الجمع بينهما لأدى ذلك إلى أن يجمع بين علامة وصل وعلامة فصل فى كلمة واحدة ، وهما ضدان ، والضدان لا يجتمعان . وما ذهبوا إليه من التعليل يبطل بحرف الجر مع لام التعريف ، فإنهما يجوز اجتماعهما نحو « مَررتُ بالرَّجلِ » وإن كانا دليلين من دلائل الأسماء ، إلى غير هذين الدليلين من دلائل الأسماء ، والله أعلم .

٧٠ — مسألة

ذهبْ الكوفيون إلى أنه يجوز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو على الفارسى وأبو القاسم ابن برهان من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز صرف مالا ينصرف فى ضرورة الشعر .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز ترك صرف ماينصرف فى ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيراً فى أشعارهم ، قال الأخطل :

طَلَبَ الأَزَارِقَ بالْكَتَائِبِ إذْ هَوَتْ ﴿ بِشَبِيبَ غَائِلَةُ الثُّغُورِ غَدُورُ

فترك صرف « شبيب » وهو منصرف ، وقال حسان :

نَصَرُوا نَبِيَّهُمُ وَشَدُّوا أَزْرَهُ ﴿ بِحُنَيْنَ يَوْمَ تَوَاكُلِ الأَبْطَالِ

فترك صرف « حنين » وهو منصرف ، قال الله تعالى : (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ) ولم يرو عن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، وقال الفرزدق :

إذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوخَ قَصِيدَةً ﴿ بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَيَّ بِزَوْبَرَا

فترك صرف « زوبر » وهو منصرف ، ومعناه نسبت إلى بكمالها من قولهم : أخذ الشىء بزوبره ، إذا أخذه كله ، وقيل « بزوبرا » أى كذبا وزوراً ، وقال الآخر :

إلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أَرْحَلُ نَاقَتِي ﴿ عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْتُزْحِفُ

فترك صرف « أناس » وهو منصرف ؛ و « أم أناس » بنت ذهل من بنى شيبان ، و « عمرو » يريد به عمرو بن حجر الكندى ، وقال الآخر :

أُؤَمِّلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنَّ يَوْمِي ﴿ بِأَوَّلَ أَوْ بِأَهْوَنَ أَوْ جُبَارِ

أَوِ التَّالِي دُبَارَ فَإنْ أُفُتْهُ ﴿ فَمُؤْنِسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ

فترك صرف «دبار» وهو منصرف ، و « دُبَارُ » يوم الأربعاء ، وما ذكره فى هذين البيتين أسماء الأيام فى الجاهلية ، فأول : يوم الأحد ، وأهون : يوم الاثنين ، وجبار : يوم الثلاثاء ، ودبار : يوم الأربعاء ، ومؤنس : يوم الخميس ، وعروبة : يوم الجمعة ، وشيار : يوم السبت . وقال الآخر :

فَأَوْفَضْنَ عَنْهَا وهي تَرْغُو حُشَاشَةً * بِذِي نَفْسِهَا والسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْمَرُ

فترك صرف « عريان » وهو منصرف ، لأن مؤنثه عريانة لا عرْيا ،
وقال الآخر :

قَالَتْ أُمَيْمَةُ مَا لِثَابِتَ شَاخِصاً * عَارِي الأشَاجِعِ نَاحِلاً كَالْمُنْصُلِ

فترك صرف « ثابت » وهو منصرف ، وقال العباس بن مرداس السلمي :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ ولا حَابِسٌ * يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعِ

فترك صرف « مرداس » وهو منصرف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال : إن الرواية

* يَفُوقَانِ شَيْخِيَ فِي مَجْمَعِ *

وشيخه أبوه مرداس ، لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة مارويناه ، على أنا لو قدرنا أنه قد روى رواية أخرى كما رويتموه فما العذر عن هذه الرواية الصحيحة مع شهرتها ؟ وقال دوسر بن دهبل القريعي :

وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْسَرَ بَعْدَنَا * صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ

فلم يصرف « دوسر » وهو منصرف .

قالوا : ولا يجوز أن يقال أن الرواية :

* مَا لِلْقُرَيْعِيِّ بَعْدَنَا *

لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة المشهورة مارويناه ، ولو قدرنا أن ما رويتموه صحيح فما عذركم عما رويناه مع صحته وشهرته ؟ وقال الآخر :

وَمُصْعَبُ حِينَ جَدَّ الأَمْـ * ـرُ أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا

قالوا : ولا يجوز أن يقال إن الرواية :

* وَأَنْتُم حِينَ جَدَّ الأَمْرُ *

لأنا نقول : بل الرواية الصحيحة ما رويناه ، ولو قدرنا ما رويتموه فما عذركم عما رويناه على ما بيناه ؟ وقال الآخر :

وَمِمَّنْ وَلَدُوا عَامِرُ * ذُو الطُّولِ وَذُو العَرْضِ

فترك صرف «عامر» وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة لأنه وصفه فقال «ذو الطول وذو العرض» ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذاتُ الطول وذاتُ العرض ، ولا يجوز أن يقال «إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء أبو عمرو بن العلاء (وجئتك من سَبَأَ بنبإ يقين) فترك صرف سبأ لأنه جعله اسما للقبيلة حملا على المعنى» وقال الشاعر :

مِنْ سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ * يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

فلم يصرف «سبأ» لأنه جعله اسماً للقبيلة حملا على المعنى ، وقال الله تعالى : (ألا إن ثموداً كفروا ربهم ألا بعداً لِثمود) فلم يصرف (ثمود) الثانى لأنه جعله اسماً للقبيلة حملا على المعنى ، ثم قال الشاعر :

تَمُدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمُلٍ * بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَتُبَّعَا

وقال الآخر :

لَوْ شَهِدَ عَادِ مِنْ زَمَانِ عَادِ * لَابْتَزَّهَا مَبَارِكَ الجِلَادِ

وقال الآخر :

عَلِمَ القَبَائِلُ من مَعَدّ وغيرِها ٭ أنّ الجَوَادَ مُحَمَّدُ بنُ عطارِدِ

وقال الآخر :

ولَسْنَا إذا عُدّ الحَصَى بِأَقِلّةٍ ٭ وإنّ مَعَدّ اليَوْمَ مُودٍ ذَلِيلُها

وقال الآخر :

غَلَبَ المَسَامِيحَ الوَلِيدُ سَمَاحَةً ٭ وكَفَى قُرَيْشَ المُعْضِلاتِ وسَادَهَا

فلم يصرف « قريش » لأنه جعله اسماً للقبيلة حملا على المعنى ، والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِه ٭ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ٭ قد ذَلّ مَنْ لَيْسَ له نَاصِرُ

وكان الأصل أن يقول « ذات غربة » فحمله على المعنى ، فكأنها قالت : تركتنى إنسانا ذا غربة ، والإنسان يطلق على الذكر والأنثى ، قال الأعشى :

لِقَوْمٍ فَكَانُوا هُمُ المُنْفِدِينَ ٭ شَرَابَهُمُ قَبْلَ إنْفَادِهَا

وكان الأصل أن يقول « قبل إنفاده » لأن الشراب مذكر ، إلا أنه أنثه حملا على المعنى ؛ لأن الشراب هو الخمر فى المعنى ، وقال الآخر :

يَا بِشْرُ يا بِشْرَ بَنِي عَدِيّ ٭ لأنْزِحَنْ قَعْرَكِ بِالدُّلِيّ

٭ حَتَّى تَعُودِي أَقْطَعَ الوَلِيّ ٭

وكان الأصل أن يقول «قطعى الولى» لأن البئر مؤنثة، إلا أنه ذكره حملا على المعنى، فكأنه قال: حتى تعودى قليبا أقطع الولى، والقليب الأغلب عليه التذكير، ولذلك قالوا فى جمعه «أقلبة» وأفعلة بناء يختص به المذكر فى القلة كاختصاص المؤنث بأفعلٍ فى القلة، وقوله «ذو الطولِ وذو العرضِ» يرجع إلى الحى، فانتقل من معنى إلى معنى، والتنقل من معنى إلى معنى كثير فى كلامهم، كما قال الشاعر:

إنَّ تَميماً خُلقَتْ مَلْمُومَا ٭ قَوْماً تَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْمِيمَا

فقال «خلقت» أراد به القبيلة، ثم قال «ملموماً» أراد به الحى، ثم ترك لفظ الواحد وحقق مذهب الجمع فقال «قوما ترى واحدهم صهميما» والصهميم: هو الذى لا ينثنى عن مراده، لأنا نقول[1]: نحن لا ننكر الحمل على المعنى فى كلامهم، ولا التنقل من معنى إلى معنى، ولكن الظاهر ما صرنا إليه؛ لأن الحمل على اللفظ والمعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ، وجرى الكلام على معنى واحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى، فلما كان ما صرنا إليه أكثر فى الاستعمال وأحسن فى الكلام كان ما صرنا إليه أولى، وقال أبو دهبل الجمحى:

أَنَا أَبُو دَهْبَلَ وَهْبٌ لِوَهَبْ ٭ مِنْ جُمَحٍ وَالعِزُّ فِيهِمْ وَالحَسَبْ

فترك صرف «دهبلٍ» وهو منصرف، وقال الآخر:

---

(١) هذا متعلق بقوله السابق «قالوا: ولا يجوز أن يقال إنه لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة - إلخ».

أَخْشَى عَلَى دَيْسَمَ من بُعْد الثَّرَى * أَبَى قَضَاءُ اللهِ إلاَّ مَا تَرَى

فترك صرف « ديسم » وهو منصرف

فإذا صحت هذه الأبيات بأسرها دل على صحة ماذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فإنه إذا جاز حذف الواو المتحركة للضرورة من نحو قوله :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ * لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ الْمِلَاطِ نَجِيبُ

فلأن يجوز حذف التنوين للضرورة كان ذلك من طريق الأولى ، وهذا لأن الواو من « هو » متحركة ، والتنوين ساكن ، ولا خلاف أن حذف الحرف الساكن أسهل من حذف الحرف المتحرك ، فإذا جاز حذف الحرف المتحرك الذى هو الواو للضرورة فلأن يجوز حذف الحرف الساكن كان ذلك من طريق الأولى ؛ ولهذا كان أبو بكر بن السراج من البصريين ـ وكان من هذا الشأن بمكان ـ يقول : لو صحت الرواية فى ترك صرف ما ينصرف لم يكن بأبعد من قولهم :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ... *

ولما صحت الرواية عند أبى الحسن الأخفش وأبى على الفارسى وأبى القاسم بن برهان من البصريين صاروا إلى جواز ترك صرف ما ينصرف فى ضرورة الشعر ، واختاروا مذهب الكوفيين على مذهب البصريين ، وهم من أكابر أئمة البصريين والمشار إليهم من المحققين .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ترك صرف ما ينصرف

لأن الأصل فى الأسماء الصرف ، فلو أنا جوزنا ترك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكان أيضا يؤدى إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف ، وعلى هذا يخرج حذف الواو من «هو» فى نحو قوله :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ... *

فإنه لا يؤدى إلى الالتباس ، بخلاف حذف التنوين ، فبان الفرق بينهما .

والذى أذهب إليه فى هذه المسألة مذهب الكوفيين ؛ لكثرة النقل الذى خرج عن حكم الشذوذ ، لا لقوته فى القياس .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إنما لم يجز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدى إلى رده عن الأصل إلى غير أصل» قلنا : هذا يبطل بحذف الواو من «هو» فى قوله :

* فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ *

خصوصاً على أصلكم ؛ فإن الواو عندكم أصلية لا زائدة كما هى على أصل الخصم زائدة .

قولهم «إنما جاز [1] لأنه لا يؤدى إلى الالتباس ، بخلاف ها هنا» قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم أنه لا يؤدى ها هنا إلى الالتباس ؛ لأنك تقول «غزا هو» فيكون توكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل ، فإذا حذفت الواو منه التبست الهاء الباقية بالهاء التى هى ضمير المنصوب بأنه مفعول نحو

(١) يريد «إنما جاز للضرورة نحو فبيناه يشرى»

«غزاه» فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها، قال الشاعر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ ۞ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

وكذلك الهاء أيضا فى سائر المنصوبات ؛ فإنه يجوز أن لا تمطل حركتها فى الشعر كضمير المجرور فإنهم يسوون بينهما فى ذلك، قال الشاعر :

لَهُ زَجَلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ۞ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخر :

أَوْ مُعْبَرُ الظَّهْرِ يَنْأَى عَنْ وَلِيَّتِهِ ۞ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِى الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا

وقال الآخر :

فَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ ۞ مِنَ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْجَنُوبُ وَلَا الصَّبَا

وقال الآخر :

فَإِنْ يَكُ غَثًّا أَوْ سَمِيناً فَإِنَّنِى ۞ سَأَجْعَلُ عَيْنَيْهِ لِنَفْسِهِ مَقْنَعَا

وقال الآخر :

وَأَيْقَنَ أَنَّ الْخَيْلَ إِنْ تَلْتَبِسْ بِهِ ۞ يَكُنْ لِفَسِيلِ النَّخْلِ بَعْدَهُ آبِرُ

وقال الآخر :

أَنَا ابْنُ كِلَابٍ وَابْنُ أَوْسٍ فَمَنْ يَكُنْ ۞ قِنَاعُهُ مُغَطِّياً فَإِنِّى مُجْتَلَى

وقال الآخر :

لَأُعْلِطَنْهُ وَسْماً لَا يُفَارِقُهُ ۞ كَمَا يُحَزُّ بِحُمَى الْمِيسَمِ الْبَحِرُ

وقال الآخر :

لِى وَالِدٌ شَيْخٌ تَهُضُّهُ غَيْبَتِى * وَأَظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمْرِهِ عَاجِلُ

والوجه الثانى : أنه يبطل بصرف مالا ينصرف ، فإنه يوقع لبسا بين ما ينصرف وما لا ينصرف فى نحو قوله :

* قَوَاطِناً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِى *

وكذلك سائر مالاينصرف ، ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه ، فكذلك هاهنا .

فإن قالوا : الكلام به يتحصل القانون دون الشعر ، وصرف مالاينصرف لايوقع لبسا بين ماينصرف ومالاينصرف ؛ لأنه لا يلتبس فى ذلك فى اختيار الكلام .

قلنا : وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه ؛ فإنه إذا كان الكلام هو الذى يتحصل به القانون دون الشعر ، فترك صرفِ ماينصرف فى ضرورة الشعر لايوجب لبسا بين ماينصرف وما لاينصرف ؛ إذ لايلتبس ما ينصرف وما لا ينصرف فى اختيار الكلام ، والله أعلم .

٧١ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « الآن » مبنى لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم « آن يئين » أى حانَ ، وبقى الفعل على فتحته . وذهب البصريون إلى أنه مبنى لأنه شابه اسم الإشارة ، ولهم فيه أيضا أقوال أخر نذكرها فى دليلهم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام

فيه بمعنى الذى، ألا ترى أنك إذا قلت «الآن كان كذا» كان المعنى الوقت الذى آن كان كذا، وقد تقام الألف واللام مقام الذى لكثرة الاستعمال طلبا للتخفيف، قال الفرزدق:

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ * وَلا الْبَلِيغِ وَلَا ذِى الرَّأْىِ وَالْجَدَلِ

أراد «الذى ترضى»، وقال الآخر:

بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللهِ فِيهِمْ * هُمُ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَىِّ

وقال الآخر:

يَقُولُ الْخَنَا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا * إِلَى رَبِّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيُجَدَّعُ

وَيَسْتَخْرِجُ الْيَرْبُوعَ مِنْ نَافِقَائِهِ * وَمِنْ جُحْرِهِ بِالشِّيحَةِ الْيُتَقَصَّعُ

أراد «الذى يجدع، والذى يتقصع»، فكذلك هاهنا فى الآن، وبقى الفعل على فتحه، كما روى عن النبى صلى الله عليه وسلم أنه «نهى عن قِيلَ وقالَ» وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض وبقاهما على فتحهما، وكذلك قولهم «من شَبَّ إلى دَبَّ» بالفتح؛ يريدون من أن كان صغيرا إلى أن دَبَّ كبيراً، فبقوا الفتح فيهما، فكذلك هاهنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس كقوله تعالى: (إن الإنسان لفى خسر) وكقولهم «الرجل خير من المرأة» وكقولهم «أهلك الناس الدينار والدرهم» أو لتعريف العهد كقوله تعالى: (كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعونُ الرسول) أو يدخلا على شىء قد غلب عليه نعته فعرف به، كقولك:

الحارث، والعباس، والسماك، والدبران فلما دخلا هاهنا على غير ماذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك «الآنَ» كقولك: هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة، واسم الإشارة مبنى فكذلك ما أشبهه، وكان الأصل فيه أن يبنى على السكون إلى أنه بنى على حركة لالتقاء الساكنين وكانت الفتحة أولى لوجهين: أحدهما: أنها أخف الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التى قبلها فأتبعوها الألف والفتحة التى قبلها كما أتبعوا ضمة الذال التى فى «مُنذُ» ضمة الميم، وإن كان حق الذال أن تكسر لالتقاء الساكنين. والوجه الثانى: أن نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كأين وإيان بنيت على الفتح، فكذلك «الآن» لمشاركتها لهما فى الظرفية.

ومنهم من قال، وهو أبو العباس المبرد: إنما بنى «الآنَ» لأنه وقع فى أول أحواله بالألف واللام، وسبيل مايدخل عليه الألف واللام أن يكون منكوراً أولا ثم يعرف بهما، فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابه بنى.

ومنهم من قال، وهو أبو سعيد السيرافى: إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف، لأن الحروف تلزم مواضعها التى وضعت فيها فى أوليتها، والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها.

ومنهم من قال، وهو أبو على الفارسى: إنما بنى لأنه حذف منه الألف واللام وضمن الاسم معناهما، وزيدت فيه ألف ولام آخريان، وبنى على الفتح فى جميع الوجوه لما ذكرناه فى الوجه الأول، وهو الذى عليه سيبويه وأكثر البصريين.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف واللام فيه فيه بمعنى الذى » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذى فى ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات لا فى اختيار الكلام فلا يكون فيه حجة .

وأما ما شبهوه به من نهيه صلى الله عليه عن قيل وقال فليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معانى ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام ، ألا ترى أنك تقول : ذهب تأبط شراً ، وذرى حبا ، وبرق نحره ، ورأيت تأبط شرا ، وذرى حبا ، وبرق نحره ، ومررت بتأبط شرا ، وذرى حبا ، وبرق نحره ، ولا تقول : هذا التأبط شرا ولا الذرى حبا ولا البرق نحره ، وما أشبه ذلك ، وكذلك تقول : رفعنا اسم كان بكان ، ونصبنا اسم إنّ بإنّ ، ولا تقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإنّ ، فبان الفرق بينهما وهذا هو الجواب عن قولهم « مِن شُبَّ إلى دَبَّ » على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل « عن قيلٍ وقالٍ » ، ومن شبٍّ إلى دبٍّ » فأدخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع ، على أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا : من شبٍّ إلى دبٍّ ـ بالجر والتنوين ـ وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى ابن زياد الفراء من أصحابكم ، وذلك ألزم لكم وأوفى حجة عليكم ، والله أعلم .

٧٢ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة – نحو افعل – معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنه مبنى على السكون.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل فى الأمر للمواجه فى نحو «افْعَلْ» لتفعل، كقولهم فى الأمر للغائب «لِيفعَل»، وعلى ذلك قوله تعالى: (فبذَلكَ فَلتفرحُوا هُو خيرٌ مِمَّا يَجمعونَ) فى قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكرت القراءة أنها قراءة النبى صلى الله عليه من طريق أبى بن كعب ورويت هذه القراءة عن عثمانَ بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصرى ومحمد بن سيرين وأبى عبد الرحمن السلمى وأبى جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وأبى رجاء العطاردىّ وعاصم الجحدرىّ وأبى التياح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمى وغيرهم من القراء. وقد جاء فى الحديث «ولتزُرَّهُ ولو بِشوكة» أى زره، وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال فى بعض مغازيه «لتأخذُوا مَصافكم» أى خذوا، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى «لِتقومُوا إلى مصافّكم» أى قوموا. وقال الشاعر:

لِتَقُمْ أنتَ يَا بْنَ خَيرِ قُرَيْشٍ * فَتُقضِّى حَوَائجَ المُسْلِمِينَا

وقال الآخر:

فَلْتَكُنْ أَبْعَدَ الْعُدَاةِ مِنَ الصُّلْـ * ـحِ مِنَ النَّجْمِ جَارُهُ الْعَيُّوقُ

وقال الآخر:

لِتَبْعُدْ إِذْ نَأَى جَدْوَاكَ عَنِّى * فَلَا أَشْقَى عَلَيْكَ وَلَا أُبَالِى

فثبت أن الأصل فى الأمر للمواجه [فى نحو افعل] أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر للغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه فى كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجىء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلبا للتخفيف، كما قالوا «أيش» والأصل: أى شىء، وكقولهم «عم صباحاً» والأصل فيه: انعم صباحاً، من نعم ينعُم بكسر العين فى أحد اللغتين، وكقولهم «ويلمه» والأصل فيه: ويل أُمه، إلا أنهم حذفوا فى هذه المواضع لكثرة الاستعمال، فكذلك هاهنا: حذفوا اللام لكثرة الاستعمال؛ وذلك لايكون مزيلا لها عن أصلها ولا مبطلا لعملها.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهى معرب مجزوم نحو «لاتفعل» فكذلك فعل الأمر نحو «افعل» لأن الأمر ضد النهى، وهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهى معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر.

ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول فى المعتل «اغز، وارم، واخش» فتحذف الواو والياء والألف كما تقول «لم يغز، ولم يرم، ولم يخش» بحذف [حرف] العلة؛ فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة.

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف فحرف الجزم أولى ؛ لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ؛ لأن حرف الجر من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ؛ فإذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى » لأنا نقول : قولكم « إن حرف الجر لا يعمل مع الحذف » لا يستقيم على أصلكم ؛ فلا يصلح إلزاماً لكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أن « رب » تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ، وإعمالها بعد الواو نحو قول الراجز :

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ * كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

أى : ورب بلد ، وإعمالها بعد الفاء نحول قول الشاعر :

* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عِينٍ *

أى : فرب حور ، وإعمالها بعد بل نحو قول الراجز :

بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفِجَاجِ قَتَمُهُ * لَا يُشْتَرَى كَتَّانُهُ وَجَهْرَمُهْ

أى : بل رب بلدٍ ، فأعملتم « رب » فى هذه المواضع مع الحذف ، وهى حرف خفض ، وهذه مناقضة ظاهرة ، فدل على أن حرف الخفض قد يعمل مع الحذف ، على أنه قد حكى نقلة اللغة عن رؤبة أنه كان إذا قيل له : كيف أصبحت؟ يقول : خيرٍ عافاك الله ، أى : بخير ، فيعمل [حرف] الخفض مع الحذف .

وكذلك أيضا منعكم إعمال حرف الجر (١) مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم ، فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستة مواضع ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض . والأمر نحو : ايتنى آتك ، والنهى : لا تفعل يكن خيراً لك ، والدعاء : اللهم

(١) كذا ، وأظنه « إعمال حرف الجزم مع الحذف »

ارزقنى بعيراً أحج عليه ، والاستفهام : أين بيتك أزرك ، والتمنى : ألا ماء أشربه ، والعرض : ألا تنزل أكرمك ، فأعملتم حرف الشرط مع الحذف فى هذه المواضع كلها لتقديره فيها

وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف ، قال الشاعر :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

والتقدير فيه : لتفد نفسك ، فحذف اللام وأعملها فى الفعل الجزم ، وقال الشاعر :

فَقُلْتُ ٱدْعِى وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى * لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ دَاعِيَانِ

أراد «ولأدع» ، وقال الآخر :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ ٱلْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِى * لَكِ ٱلْوَيْلُ حُرَّ ٱلْوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد «ليبك» ، وقال الآخر :

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّى شَاعِرُ * فَيَدْنُ مِنِّى تَنْهَهُ ٱلْمَزَاجِرُ

أراد «فليدن» ، فحذف اللام وأعملها فى الفعل الجزم ، وهذا كثير فى أشعارهم ، وإذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف فى هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا مع الحذف لكثرة الاستعمال .

وكذلك أيضا منعكم إعمال سائر عوامل الأفعال مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم ؛ فإنكم تذهبون إلى أنّ «أن» الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جوابا للستة الأشياء التى جوزتم فيها إعمال إن الخفيفة الشرطية مع الحذف ، نحو : ايتنى فآتيك ، ولا تفعل فيكون خيرا لك ، واللهم ارزقنى بعيراً فأحج عليه ، وأين بيتك

فأزورك ، وألا ماء فأشربه ، وألا تنزل فأكرمك ، وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء فى جواب النفى نحو : ما أنت صاحبي فأعطيك ، وكذلك أيضا تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وبعد «أو» نحو : لأشكونك أو تُعْتِبنى ، وبعد لام كى نحو : جئتك لتكرمنى ، وبعد لام الجحود نحو : ما كنت لأفعل ذلك ، وبعد حتى نحو : سرت حتى أدخلها ، قال الله تعالى : (حتى يسمع كلام الله) وإذا جاز لكم أن تعملوا أن الناصبة للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهى من عوامل الأفعال وإن الجازمة للفعل فى المواضع التى بيناها مع الحذف وهى من عوامل الأفعال جاز أن تعمل اللام الجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن نزَالِ مبنى لأنه قام مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لما بنى ما قام مقامه » لأنا نقول : إنما بنى نزال لتضمنه معنى لام الأمر ، ألا ترى أن نزال اسم انزل ، وأصله لتنزل ، فلما تضمن معنى اللام كتضمن أين معنى حرف الاستفهام ، وكما أن أين بنيت لتضمنها معنى حرف الاستفهام فكذلك بنيت نزال لتضمنها معنى اللام .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مبنى على السكون لأن الأصل فى الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل فى البناء أن يكون على السكون ، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بنى منها على فتحة لمشابهة مّا بالأسماء ، ولا مشابهة بوجه مّا بين فعل الأمر والأسماء ، فكان باقيا على أصله فى البناء .

ومنهم من تمسك بأن قال : الدليل على أنه مبنى أنا أجمعنا على أن ما كان

على وزن فعَالِ من أسماء الأفعال ـ كنزال وتراك ومناع ونعاء وحذار ونظار ـ مبنى؛ لأنه ناب عن فعل الأمر ؛ فنزال ناب عن انزل ، وتراك ناب عن اترك ، ومناع ناب عن امنع ، ونعاء ناب عن انع ، وحذار ناب عن احذر ، ونظار ناب عن انظر . قال زهير :

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أُسَامَةَ إِذْ ٭ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ

أراد انزل ، وأنثها لأنها بمنزلة النزلة ، وقال الآخر :

عَرَضْنَا نَزَالِ فَلَمْ يَنْزِلُوا ٭ وَكَانَتْ نَزَالِ عَلَيْهِمْ أَطَمْ

وقال الآخر :

فَدَعَوْا نَزَالِ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ ٭ وَعَلَامَ أَرْكَبُهُ إِذَا لَمْ أَنْزِلِ

وقال الآخر :

تَرَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ تَرَاكِهَا ٭ أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

أراد « اتركها » . وقال الآخر :

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا ٭ أَمَا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

أراد « امنعها » . وقال جرير :

نَعَاءِ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طِمِرَّةٍ ٭ وَجَرْدَاءَ مِثْلِ الْقَوْسِ سَمْحٍ حُجُولُهَا

أراد « انع » . وقال الآخر :

نَعَاءِ ابْنَ لَيْلَى لِلسَّمَاحَةِ وَالنَّدَى ٭ وَأَيْدِي شَمَالٍ بَارِدَاتِ الْأَنَامِلِ

أراد « انع » . وقال الكميت :

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَاقَتْلٍ ٭ وَلٰكِنْ فِرَاقاً لِلدَّعَائِمِ وَالأَصْلِ

أراد «انع جذاما». وقال الآخر وهو أبو النجم :

٭ حَذَارِ مِنْ أَرْمَاحِنَا حَذَارِ ٭

أراد «احذر». وقال رؤبة :

٭ نَظَارِ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارِ ٭

أراد «انظر»، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ماناب منابه، وما ذكره الكوفيون على هذا فسنذكر فساده فى الجواب عن كلماتهم فى موضعه إن شاء الله تعالى.

أما الجوابُ عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل فى افعل لتفعل» قلنا : لانسلم، قولهم «كما قالوا للغائب : ليفعل» قلنا : فكان يجب أن لايجوز حذف اللام منه، كما لايجوز فى الغائب، قولهم «إنما حذفت فى الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال» قلنا : هذا فاسد، لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله، نحو : اُحرنجم، واُعرنزم، واُعلوط، واُخروَّط، واسبطر، واسبكر، وما أشبه ذلك من الأفعال؛ لأن الحذف لكثرة الاستعمال إنما يختص بما يكثر فى الاستعمال، ألا ترى أنهم قالوا فى «لم يَكن» : لم يك، فحذفوا النون لكثرة الاستعمال، ولم يقولوا فى «لم يَصنْ» لم يص، ولا فى «لم يَهنْ» لم يه؛ لأنه لم يكثر استعماله، وقالوا فى «لم أُبالِ» : لم أُبلْ، فحذفوا الكسرة لكثرة الاستعمال ولم يقولوا فى «لم أُوالِ» لم أُول، ولا فى «لم أُعالِ» لم أُعل؛ لأنه لم يكثر

استعماله ، وكذلك قالوا فى « أىّ شىءٍ » : أَيْشٍ ـ بالشين معجمة ـ لكثرة استعماله ، ولم يقولوا أيس فى « أىّ سَىءٍ » بالسين غير معجمة ـ لقلة استعماله ، وقالوا « عِم صَباحاً » فى انعم صباحاً ، لكثرته ، ولم يقولوا « عِمْ بَالا » فى انعم بالا ، لقلته ، وقالوا « ويلمه » فى ويل أمه ، ولم يقولوا « وَيْلختِه » فى ويل أخته ، لقلته ، فلما حذفت اللام وحرف المضارعة فى محل الخلاف مع جميع الأفعال التى تكثر فى الاستعمال والتى تقل فى الاستعمال دل على أن ما ادعوه من التعليل ليس عليه تعويل ، ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ماصرتم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر ، فإذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى الحرف ، وإذا تضمن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً . ثم نقول : إن علة وجود الإعراب فى الفعل المضارع وجود حرف المضارعة ، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة ، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً ، ولهذا كان قوله تعالى : (فَبذلكَ فَلتفرحُوا) معرباً ، وقوله صلوات الله عليه « ولتزُرَّهُ » و « لتأخُذُوا » و « لتقومُوا » وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة ، ولا خلاف فى حذف حرف المضارعة فى محل الخلاف ، وإذا حذف حرف المضارعة ـ وهو علة وجود الإعراب فيه ـ فقد زالت العلة ؛ فإذا زالت العلة زال حكمها ، فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً .

وأما قولهم « إن فعل النهى معرب مجزوم ، فكذلك فعل الأمر ؛ لأنهم يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره » قلنا : حمل فعل الأمر على فعل النهى فى الإعراب غير مناسب ، فإن فعل النهى فى أوله حرف المضارعة

الذى أوجب للفعل المشابهة بالاسم ، فاستحق الإعراب ، فكان معرباً . وأما فعل الأمر فليس فى أوله حرف المضارعة الذى يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق أن لا يعرب فكان باقياً على أصله فى البناء . والذى يدل على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع فى نحو « إنَّ زَيداً ليقومُ » كما تقول « إنَّ زَيداً لقائمٌ » لا يجوز دخولها على فعل الأمر ، كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى وإن كان الماضى أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به والشرط به وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب [و] بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، وإذا كان الماضى لا تدخله هذه اللام مع وجود شبه مَّا بالأسماء فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبه مَّا بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، وإذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله .

أما قولهم « إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو أغز وارم واخش كما تحذفها من نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش » قلنا : إنما حذفت هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والجزم حملا للفعل المعتل على الصحيح ، وذلك أنه لما استوى الفعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كقولك « لم يَفعلْ وافْعلْ يا فتى » وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سُوِّى بينهما فى الفعل المعتل ، وإنما وجب حذفها فى الجزم لأن هذه الأحرف التى هى الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها ، وهى مركبة منها فى قول بعض النحويين ، والحركات مأخوذة

منها فى قول آخرين ، وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما ، وكما أن الحركات تحذف للجزم فكذلك هذه الأحرف ، فلما وجب حذف هذه الأحرف فى المعتل للجزم فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء حملا المعتل على الصحيح ؛ لأن الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه ، فحذفت حملا للفرع على الأصل ، والذى يدل على صحة ماذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجر لايعمل مع الحذف ، فحرف الجزم أولى .

قولهم « إنكم تذهبون إلى أن رب تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل » قلنا : إنما جاز ذلك لأن فيما بقى من هذه الأحرف دليلا على ما ألقى وبياناً عنه ، فلما كانت هذه الأحرف دليلا عليه وبياناً عنه جاز حذفه ؛ لأن المحذوف بهذه المثابة فى حكم الثابت ، بخلاف حرف الجزم ؛ فإنه حذف وليس فى اللفظ حرف يدل عليه ولا يبين عنه ، فبان الفرق بينهما

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف فى ستة مواضع وهى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أنا لا نسلم حذف حرف الشرط فى هذه المواضع ، ولا أن الفعل مجزوم بتقدير حرف الشرط ، وإنما هو مجزوم لأنه جواب لهذه الأشياء التى هى الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والتمنى والعرض ، وهذا الوجه ذكره بعض النحويين ، وليس بصحيح ؛ لأنك لو حملت الكلام على ظاهره من غير تقدير حذف الشرط لكان ذلك يؤدى إلى محال ، ألا ترى أنك إذا قلت « ايتنى آتك » كان الأمر بالإتيان موجباً للإتيان ، وإذا قال

« لا تفعلْ يَكنْ خيراً » كان النهى عن الفعل موجباً للخير ، وإذا قلت « اللهم ارزقنى بعيراً أحج عليه » كان الدعاء بالرزق موجباً للحج ، وإذا قلت « أين بيتكَ أزركَ » كان الاستفهام عن بيته موجباً للزيارة ، وإذا قلت « ألا ماء أشربه » كان التمنى للماء موجباً للشرب ، وإذا قلت « ألا تنزلُ عندنا أكرمكَ » كان العرض موجباً للكرامة ، وذلك محال ؛ لأن الأمر بالإتيان لا يكون موجباً للاتيان وإنما يوجبه الإتيان ؛ والنهى عن الفعل لا يكون موجباً للخير ، وإنما يوجبه الانتهاء ، والدعاء بالرزق لا يكون موجباً للحج ، وإنما يوجبه الرزق ، والاستفهام عن بيته لا يكون موجباً للزيارة ، وإنما يوجبه التعريف ، والتمنى للماء لا يكون موجباً للشرب ، وإنما يوجبه وجوده ، والعرض بالنزول لا يكون موجباً للكرامة ، وإنما يوجبه النزول ؛ فدل على أن حرف الشرط فيها كلها مقدر ، وأن التقدير : ايتنى فإنك إن تأتنى آتك ، ولا تفعل فإنك إن لا تفعل يكن خيراً لك ، واللهم ارزقنى بعيراً فإنك إن ترزقنى بعيراً أحج عليه ، وأين بيتك فإنك إن تعرفنى بيتك أزرك ، وألا ماء إن يك ماء أشربه ، وألا تنزل فإنك إن تنزل أكرمك ، فدل على أن هذا الوجه الذى ذكره بعضهم عن تعرى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح .

والوجه الثانى ـ وهو الصحيح ـ أنا نسلم تقدير حرف الشرط ، وأنه حذف ، وإنما حذف لدلالة هذه الأشياء عليه ، فصار فى حكم الثابت على ما بينا فى حذف « رُبَّ » .

وأما قولهم « إن إعمال حرف الجزم مع الحذف قد جاء كثيراً ، وأنشدوا الأبيات التى رووها » فنقول : أما قوله :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ * إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالَا

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، ولئن سلمنا صحته، وهو الصحيح، فنقول: قوله «تفد نفسك» ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه لتفد نفسك، وإنما الأصل: تفدى نفسك، من غير تقدير لام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء، كما قال الأعشى:

وَأَخُو الْغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ * وَيَصِرْنَ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد «الغوانى» فاجتزأ بالكسرة عن الياء، وقال الآخر:

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْداً وَجَدْتُهُ * وَلَا وَجَدَ الْعُذْرِيُّ قَبْلِ جَمِيلُ

أراد «قبلى». وقال الآخر:

وَطِرْتُ بِمُنْصُلِي فِي يَعْمَلَاتٍ * دَوَامِى الْأَيْدِ يَخْبِطْنَ السَّرِيحَا

أراد «الأيدى». وقال خفاف بن ندبة السلمى:

كَنَوَاحِ رِيشِ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ * وَمَسَحْتِ بِاللِّثَتَيْنِ عَصْفَ الْإِثْمِدِ

أراد «كنواحى» فاجتزأ بالكسرة عن الياء كما يجتزئون بالضمة عن الواو وبالفتحة عن الألف، فاجتزاؤهم بالضمة عن الواو كقولهم فى قاموا «قامُ» وفى كانوا «كانُ»، قال الشاعر:

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى * وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأُسَاةُ

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بِقَلْبِي * وَإِنْ قِيلَ الْأَطِبَّاءُ الشُّفَاةُ

أراد « كانوا » فاجتزأ بالضمة عن الواو .

واجتزاؤهم بالفتحة عن الألف نحو ما أنشدوا :

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّى ﴿ بِلَهْفَ وَلَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَ انِّى

أراد « بلهفا » فاجتزأ بالفتحة عن الألف ، كما قال رؤبة .

﴿ وَصَّانِىَ الْعَجَّاجُ فِيمَا وَصَّنِى ﴿

أراد « وصانى » فاجتزأ بالفتحة عن الألف .

واجتزاؤهم بهذه الحركات عن هذه الأحرف كثير فى كلامهم ، والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

ثم لو صح أن التقدير فيه « لتفد » كما زعمتم فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر ، وما حذف للضرورة لايجعل أصلا يقاس عليه .

وأما قوله :

﴿ فَقُلْتُ ادْعِى وَأَدْعُ فَإِنَّ أَنْدَى ﴿

فإنه قد روى :

﴿ ... ادْعِى وَأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ﴿

بإثبات الواو فى « أدعو » وحذف الفاء من « إن » فلا يكون فيه حجة ، ولئن صح ما رووه فهو محمول على ضرورة الشعر كما بينا فى البيت الأول ، وهو الجواب عن قول الآخر :

﴿ ... أَوِيبْكِ مَنْ بَكَى ﴿

وعن قول الآخر :

* فَيدنُ مِنىَّ تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ *

والذى يدل على أن ذلك مما يختص بالشعر أن أبا عثمان المازنى قال : جلست فى حلقة الفراء ، فسمعته يقول لأصحابه : لايجوز حذف لام الأمر إلا فى شعر ، وأنشد :

مَنْ كَانَ لَايَزْعُمُ أَنّى شاعِرُ * فَيَدْنُ مِنىَّ تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ

فقلت له : لم جاز فى الشعر ولم يجز فى الكلام ؟ فقال : لأن الشعر يضطر فيه الشاعر فيحذف ؛ فدل على أن هذا الحذف إنما يكون فى الشعر لافى اختيار الكلام بالإجماع .

وأما ماروه عن رؤبة من قوله « خير » فلا خلاف أنه من الشاذ النادر الذى لايعرج عليه ، ولهذا جمع النحويون قاطبة على أنه لايجوز فى جواب من قال « أين تذهب » أن يقال : زيدٍ ، على تقدير إلى زيد ، وفى امتناع ذلك باجماع دليل على أنه من النادر الذى لايلتفت إليه ولايقاس عليه .

وأما قولهم « إنكم تذهبون إلى أن أن الخفيفة المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء والواو وأو ولام كى ولام الجحود وحتى ، وإذا جاز لكم أن تعملوها مع الحذف وهى من عوامل الأفعال كذلك يجوز لنا أن نعمل اللام مع الحذف وهى من عوامل الأفعال » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : إنما جاز حذفها لأن هذه الأحرف دالة عليها ، فصارت فى حكم مالم يحذف على مابينا فى حذف رب وحرف الشرط ، بخلاف لام الأمر ، فبان الفرق بينهما .

والوجه الثانى : أنه لو كانت اللام الجازمة للفعل محذوفة كما تحذف أن لكان يجب أن يبقى حرف المضارعة فيقال « تفعل» فى معنى لتفعل ، كما بقى حرف المضارعة مع حذف أن بعد الفاء والواو وأو ولام الجحود ولام كى وحتى ، فلما حذف هاهنا حرف المضارعة فقيل « افعل » دل على أن ما ذهبوا إليه قياس باطل لاأصل له ولاحاصل .

والذى يدل على صحة ماذهبنا إليه أن ما كان على وزن فعَالِ من أسماء الأفعال نحو نزال مبنى لقيامه مقام فعل الأمر ، فلو لم يكن فعل الأمر مبنيا وإلا لما بنى ما قام مقامه .

قولهم « إنما بنى ما كان على فعال من أسماء الأفعال لتضمنه معنى لام الأمر ؛ لأن نزال اسم انزل وأصله لتنزل » قلنا : هذا بناء منكم على أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع ، وقد بينا فساده بما يغنى عن الإعادة ، ودللنا على أن فعل الأمر صيغة مرتجلة قائمة بنفسها باقية فى البناء على أصلها ؛ فوجب أن يكون هذا الاسم مبنيا لقيامه مقامه على ما بينا ، والله أعلم .

٧٣ — مسألة

أجمع الكوفيون والبصريون على أن الأفعال المضارعة معربة . واختلفوا فى علة إعرابها : فذهب الكوفيون إلى أنها إنما أعربت لأنه دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة . وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة أوجه : أحدها أن الفعل المضارع يكون شائعا فيتخصص ، كما أن الاسم يكون

شائعا فيتخصص ، ألا ترى أنك تقول « يذهب » فيصلح للحال والاستقبال ، فإذا قلت « سوف يذهب » اختص بالاستقبال ، فاختص بعد شياعه ، كما أن الاسم يختص بعد شياعه ، كما تقول « رجل » فيصلح لجميع الرجال ، فإذا قلت « الرجل » اختص بعد شياعه ، فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه فقد شابهه من هذا الوجه ، والوجه الثانى : أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول « إن زيداً ليقوم » كما تقول « إن زيداً لقائم » فلما دخلت عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم دل على مشابهة بينهما ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه اللام على الفعل الماضى ولا على فعل الأمر ؟ ألا ترى أنك لا تقول « إن زيداً لقام » ولا « إن زيداً لاضرب عمراً » وما أشبه ذلك ؛ لعدم المشابهة بينهما وبين الاسم ، والوجه الثالث : أنه يجرى على اسم الفاعل فى حركته وسكونه ، ألا ترى أن قولك « يضرب » على وزن « ضارب » فى حركته وسكونه ، فلما أشبه هذا الفعل الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معرباً كما أن الاسم معرب .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : قولهم « إنما أعربت لأنها دخلها المعانى المختلفة والأوقات الطويلة » قلنا : قولكم يدخلها المعانى المختلفة يبطل بالحروف ؛ فإنها تدخلها المعانى المختلفة ، ألا ترى أن « ألا » تصلح للاستفهام والعرض والتمنى ، و « من » تجىء لمعان مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد ، إلى غير ذلك من الحروف ، ولا خلاف بين النحويين أنه لا يعرب منها شىء ، وقولكم « والأوقات الطويلة » يبطل بالفعل الماضى ؛ فإنه كان ينبغى أن يكون معرباً ؛ لأنه أطول من المستقبل ؛ لأن

المستقبل يصير ماضياً ، والماضى لا يصير مستقبلا ، فإذا كان الماضى الذى هو الأطول مبنيا فكيف يجوز أن يكون المستقبل الذى هو دونه معربا ؟ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معربا ، فلما لم يعرب دل على أن هـــذا تعليل ليس عليه تعويل ، والله أعـــلم .

٧٤ – مســـألة

اختلف مذهب الكوفيين فى رفع الفعل المضارع نحو « يقوم زيد ، ويذهب عمرو » فذهب الأكثرون إلى أنه يرتفع لتعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائى إلى أنه يرتفع بالزائد فى أوله . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن هذا الفعل تدخل عليه النواصب والجوازم ، فالنواصب نحو أن ولن وإذن وكى وما أشبه ذلك ، والجوازم نحو لم ولما ولام الأمر ولا فى النهى وإن فى الشرط وما أشبه ذلك ، فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله النصب نحو « أريد أن تقوم ، ولن يقوم ، وإذن أكرمك ، وكى تفعل ذلك » وما أشبه ذلك ، وإذا دخلت عليه هذه الجوازم دخله الجزم نحو « لم يقم زيد ، ولما يذهب عمرو ، ولينطلق بكر ، ولا يفعل بشر ، وإن تفعل أفعل » وما أشبه ذلك ، وإذا لم تدخله هذه النواصب أو الجوازم يكون رفعا ، فعلمنا أن بدخولها دخل النصب أو الجزم وبسقوطها عنه دخله الرفع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال ، إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، لأنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن ينصب إذا كان الاسم منصوبا كقولك « كان زيد يقوم » لأنه قد حل محل الاسم إذا كان منصوبا وهو « قائما » ثم كيف يأتيه الرفع لقيامه مقام الاسم والاسم يكون مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ؟ ولو كان كذلك لوجب أن يعرب بإعراب الاسم فى الرفع والنصب والخفض ، يدل عليه أنا وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم ، فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم مثل الحالين فى النصب والجزم ، فدل على ماقلناه .

والذى يدل على أنه لا يرتفع لقيامه مقام الاسم أنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم « كاد زيد يقوم » لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما ، فلما وجب رفعه بالإجماع دل على صحة ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مرفوع لقيامه مقام الاسم ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن قيامه مقام الاسم عامل معنوى فأشبه الابتداء ، والابتداء يوجب الرفع ، فكذلك ما أشبهه . والوجه الثانى : أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع فى أقوى أحواله ، فلما وقع فى أقوى أحواله وجب أن يعطى أقوى الإعراب ، وأقوى الإعراب الرفع ، فلهذا كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم ، ولا يلزم على كلامنا الفعل الماضى ؛ فإنه يقوم مقام الاسم ، ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعا ؛ لأنه إنما لم يكن قيام الفعل الماضى مقام الاسم موجبا لرفعه وذلك لأن الفعل الماضى ما استحق أن يكون معربا بنوع ما من الإعراب ، فصار قيامه مقام الاسم

بمنزلة عدمه فى وجوب الرفع ؛ لأن الرفع نوع من الإعراب ، وإذا لم يكن يستحق أن يعرب بشىء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعا ؛ لأنه نوع منه ، بخلاف الفعل المضارع ؛ فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التى بيناها ، فكان قيامه مقام الاسم موجبا له الرفع ، وصار هذا بمنزلة السيف فإنه يقطع فى محل يقبل القطع ولا يقطع فى محل لا يقبل القطع ، فعدم القطع فى محل لا يقبل القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع ، فكذلك هاهنا عدم الرفع فى الفعل الماضى مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم ليس بموجب للرفع ، وهذا واضح لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه يرتفع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأنه يؤدى إلى أن يكون الرفع بعد النصب والجزم ، ولا خلاف بين النحويين أن الرفع قبل النصب والجزم ، وذلك لأن الرفع صفة الفاعل ، والنصب صفة المفعول ، وكما أن الفاعل قبل المفعول فكذلك ينبغى أن يكون الرفع قبل النصب ، وإذا كان قبل النصب فلأن يكون قبل الجزم كان ذلك من طريق الأولى ، فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون فاسدا .

قولهم « لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن يكون منصوبا إذا كان الاسم منصوبا ـ إلى آخر ماذكروه » قلنا : إنما لم يكن منصوبا أو مجروراً إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور لأن عوامل الأسماء لا تعمل فى الأفعال وهذا فعل ، فلهذا لم يكن عامل الاسم عاملا فيه .

وأما قولهم « وجدنا نصبه وجزمه بناصب وجازم لا يدخلان على الاسم

فعلمنا أنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم » قلنا : وكذلك نقول : فإنه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم ؛ لأن ارتفاعه لقيامه مقام الاسم ، والقيام مقام الاسم ليس بعامل للرفع فى الاسم .

وأما قول الكسائى « إنه يرتفع بالزائد فى أوله » فهو قول فاسد من وجوه :

أحدها : أنه كان ينبغى أن لا تدخل عليه عوامل النصب والجزم ؛ لأن عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامل .

والوجه الثانى : أنه لو كان الأمر على مازعم لكان ينبغى أن لا ينتصب بدخول النواصب ، ولا ينجزم بدخول الجوازم ؛ لوجود الزائد أبداً فى أوله ، فلما انتصب بدخول النواصب وانجزم بدخول الجوازم دل على فساد ماذهب إليه .

والوجه الثالث : أن هذه الزوائد بعض الفعل لا تنفصل منه فى لفظ ، بل هى من تمام معناه ، فلو قلنا « إنها هى العاملة » لأدى ذلك إلى أن يعمل الشىء فى نفسه ، وذلك محال ، ويخرج على هذا « أن » المصدرية فإنها تعمل فى الفعل المستقبل وهى معه فى تقدير المصدر لأنها قائمة بنفسها ومنفصلة عن الفعل ، وكل واحد منهما ينفصل عن صاحبه ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إنه لو كان مرفوعا لقيامه مقام الاسم لكان ينبغى أن لا يرتفع فى قولهم كاد زيد يقوم لأنه لا يجوز أن يقال كاد زيد قائما » قلنا : هذا فاسد ؛ لأن الأصل أن يقال كاد زيد قائما ، ولذلك رده الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر فى قوله :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبًا ... وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

إلا أنه لما كانت «كاد» موضوعة للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالته على الحال بأولى من دلالته على الماضي عدلوا عنه إلى «يفعل» لأنه أدل على مقتضى كاد، ورفعوه مراعاة للأصل؛ فدل على صحة ماذهبنا إليه، والله أعلم.

٧٥ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع فى نحو قولك «لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ» منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن، وذهب أبو عمر الجرمى من البصريين إلى أن الواو هى الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على الصرف وذلك لأن الثانى مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم «لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبنَ» بجزم الأول وبنصب الثانى النهيُ عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين لا منفردين، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهى، ولو كان فى نية تكرير العامل لوجب الجزم فى الفعلين جميعاً، فكان يقال «لا تأكل السمك وتشربِ اللبن» فيكون المراد هو النهى عن أكل السمك وشرب اللبن منفردين ومجتمعين؛ فلو طعم كل واحد منهما منفرداً عن الآخر أو معه لكان مرتكباً للنهى؛ لأن الثانى موافق

للأول فى النهى ، لا مخالف له ، بخلاف ماوقع الخلاف فيه ؛ فإن الثانى مخالف للأول . فلما كان الثانى مخالفاً للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له ، وصار هذا كما قلنا فى الظروف نحو « زَيدٌ عِندَكَ » وفى المفعول معه نحو « لو تُرِكَ زيدٌ والأسدَ لأكلهُ » فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك فكذلك ها هنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه منصوب بتقدير « أن » وذلك لأن الأصل فى الواو أن تكون حرف عطف ، والأصل فى حروف العطف أن لاتعمل ؛ لأنها لاتختص ، لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل على ما بينا فى غير موضع ، وإنما لما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وحُوِّل المعنى حول إلى الاسم ، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم ، فوجب تقدير « أن » لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم ، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل .

وأما ما ذهب إليه أبو عمر الجرمى أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل ؛ لأنه لو كانت هى العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف ، وفى امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الثانى مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب » قلنا : قد بينا فى غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب ، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير « أن » لا أن العامل هو نفس الخلاف والصرف ، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال إن زيداً فى قولك « أكرمتُ زيداً » لم ينتصب بالفعل ،

وإنما انتصب بكونه مفعولا ، وذلك محال ، لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب ، فكذلك هاهنا : الذى أوجب نصب الفعل ها هنا بتقدير «أن» هو امتناعه من أن يدخل فى حكم الأول ، كما أن الذى أوجب نصب زيد فى قولك «أكرمتُ زيداً» وقوع الفعل عليه ، فدل على ما قلناه ، والله أعلم .

٧٦ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء فى جواب الستة الأشياء - التى هى الأمر والنهى والنفى والاستفهام والتمنى والعرض - ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بإضمار أن ، وذهب أبو عمر الجرمى إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ؛ لأنها خرجت على باب العطف ، وإليه ذهب بعض الكوفيين ، والكلام فى هذه المسألة على طريق الإجمال كالكلام فى المسألة التى قبلها ، وأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول :

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله ؛ لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو نفى أو تمن أو عرض ألا ترى أنك إذا قلت «ايتنا فنكرِمَكَ» لم يكن الجواب أمراً ، فإذا قلت «لا تنقطع عنّا فنجفوكَ» لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت «ما تأتِينا فتحدِّثنا» لم يكن الجواب نفياً ، وإذا قلت «أين بيتكَ فأزورَكَ» لم يكن الجواب استفهاماً ، وإذا قلت «ليتَ لِى بعيراً فأحجَّ عليهِ» لم يكن الجواب تمنياً ، وإذا قلت «ألا تنزلُ فتصيبَ خيراً» لم يكن الجواب

عرضا، فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف على ما بينا،

وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إنه منصوب بتقدير «أن» وذلك لأن الأصل فى الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل فى حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال على ما بينا فيما تقدم، فوجب أن لا تعمل، فلما قصدوا أن يكون الثانى فى غير حكم الأول وحول المعنى حول إلى الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير «أن» لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهى الأصل فى عوامل النصب فى الفعل على ما بينا قبل، وجاز أن تعمل «أن» الخفيفة مع الحذف دون أنّ الشديدة، وإن كانت الشديدة أقوى من الخفيفة؛ لأن الشديدة من عوامل الأسماء، والخفيفة من عوامل الأفعال، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، لأن الفاء هاهنا صارت دالة عليها، فصارت فى حكم ما لم يحذف، وكذلك الواو وأو ولام كى ولام الجحود وحتى، صارت دالة عليها، فجاز إعمالها مع الحذف، بخلاف «أنّ» الشديدة فإنه ليس فى اللفظ ما يدل على حذفها، فبان الفرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: قولهم «إن الجواب لما كان مخالفا لما قبله وجب أن يكون منصوبا على الخلاف» قلنا: قد أجبنا عن هذا فى غير موضع فيما مضى فلا نعيده هاهنا.

وأما من ذهب إلى أنها هى العاملة لأنها خرجت عن بابها، قلنا: لا نسلم، فإنها لو كانت هى الناصبة بنفسها وأنها قد خرجت عن بابها لكان ينبغى

أن يجوز دخول حرف العطف عليها ، نحو « ايتنى وفأكرمك وفأعطيك » وفى امتناع دخول حرف العطف عليها دليل على أن الناصب غيرها ، ألا ترى أن واو القسم لما خرجت عن بابها جاز دخول العطف عليها ، نحو « فوالله لأفعلن ، ووالله لأذهبن » ، لأن الحرف إنما يمتنع دخوله على حرف مثله إذا كانا بمعنى واحد ، فلما امتنع دخول حرف العطف هاهنا على الفاء دل أنها باقية على حكم الأصل ؛ فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف ، والله أعلم .

٧٧ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أن » الخفيفة تعمل فى الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل . وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز إعمالها مع الحذف قراءة عبدالله بن مسعود (وإذ أخذنا مِيثاقَ بَنى إسرائيلَ لا تعبدوا إلا الله) فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة ، لأن التقدير فيه : أن لا تعبدوا إلا الله ، فحذف « أن » ، وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل النصب مع الحذف . وقال طرفة :

ألا أيُّهذا الزاجِرِى أحضُرَ الوَغَى ۞ وأنْ أشهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أنتَ مُخلِدِى

فنصب « أحضُرَ » ، لأن التقدير فيه : أن أحضر ، فحذفها وأعملها مع الحذف .

والدليل على صحة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله « وأن أشهد اللذات » فدل على أنها تنصب مع الحذف . وقال عامر بن الطفيل :

فَلَمْ أَرَ مِثْلَهَا خُبَاسَةَ وَاجِدٍ ﴿﴾ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِى بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

فنصب « أفعله » لأن التقدير فيه : أن أفعله ، فدل على أنها تعمل مع الحذف ، وهذا على أصلكم ألزم ؛ لأنكم تزعمون أنها تعمل مع الحذف بعد الفاء فى جواب الأمر والنهى والنفى والتمنى والعرض ، وكذلك بعد الواو واللام وأو وحتى ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة ، فينبغى أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل .

والذى يدل على ذلك أن « أنَّ » المشددة التى تنصب الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا كانت « أنَّ » المشددة لا تعمل مع الحذف فأن الخفيفة أولى أن لا تعمل ، وذلك لوجهين : أحدهما : أن « أنَّ » المشددة من عوامل الأسماء ، و « أن » الخفيفة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، وإذا كانت « أن » المشددة لا تعمل مع الحذف وهى الأقوى فأن لا تعمل « أن » الخفيفة مع الحذف وهى الأضعف كان ذلك من طريق الأولى . والثانى : أن « أن » الخفيفة إنما عملت النصب لأنها أشبهت « أن » المشددة ، وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف ، فالفرع المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف ، لأنه يؤدى إلى أن يكون الفرع أقوى من الأصل ، وذلك لا يجوز .

والذى يدل على ضعف عمل « أنْ » الخفيفة أنه من العرب من لا يعملها مظهرة ، ويرفع ما بعدها تشبيها لها بما ؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر كما أن «ما» تكون مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر ، ألا ترى أنك تقول « يعجبنى أن تفعل » فيكون التقدير : يعجبنى فعلك ، كما تقول « يعجبنى ما تفعل » فيكون التقدير : يعجبنى فعلك ، فلما أشبهتها من هذا الوجه شبهت بها فى ترك العمل ، وقد روى ابن مجاهد أنه قرئ (أن يُتِمُّ الرضاعة) بالرفع . وقال الشاعر :

يَا صَاحِبَيَّ فَدَتْ نفسى نُفُوسَكُمَا * وَحَيْثُمَا كُنْتُمَا لاَقَيْتُمَا رَشَدَا
أنْ تَحْمِلاَ حَاجَةً لِى خَفَّ مَحْمَلُهَا * وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عندى بها وَيَدَا
أنْ تَقْرَآنِ عَلَى أسْمَاءَ وَيْحَكُمَا * مِنِّى السَّلاَمَ وَأنْ لاَ تُشْعِرَا أحَدَا

فقال « أن تقرآن » فلم يعملها تشبيها لها بما على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قراءة من قرأ (لا تعبدوا إلا الله) فهى قراءة شاذة ، وليس لهم فيها حجة ، لأن (تعبدوا) مجزوم بلا ، لأن المراد بها النهى ، وعلامة الجزم والنصب فى الخمسة الأمثلة التى هذا أحدها واحدة .

وأما قول طرفة :

* ألاَ أيُّهَذَا الزَّاجِرِى أحْضُرَ الوَغَى *

فالرواية عندنا على الرفع ، وهى الرواية الصحيحة ، وأما من رواه بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس عنده من إعمال « أن » مع

الحذف ، فلا يكون فيه حجة . ولئن صحت الرواية بالنصب فهو محمول على أنه توهم أنه أتى بأن ، فنصب على طريق الغلط ، كما قال الأحوص اليربوعى :

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً ٭ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنٍ غُرَابُهَا

فجر قوله «ناعب» توهما أنه قال «ليسوا بمصلحين» فعطف عليه بالجر وإن كان منصوبا كما قال صرمة الأنصارى :

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ٭ وَلَا سَابِقٍ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِيَا

فجر «سابق» توهما أنه قال «لست بمدرك ما مضى» فعطف عليه بالجر وإن كان منصوباً ، وهذا لأن العربى قد يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه وينحرف عن سنن أصوله ، وذلك مما لا يجوز القياس عليه .

وأما قول الآخر :

٭ ... بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهْ ٭

فالجواب عنه من وجهين :

أحدهما : أنه نصب «أفعله» على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم ، كأنه توهم أنه قال كدت أن أفعله لأنهم قد يستعملونها مع كاد فى ضرورة الشعر ، كما قال الشاعر :

٭ قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبِلَى أَنْ يَمْصَحَا ٭

فأما فى اختيار الكلام فلا يستعمل مع «كادَ» ولذلك لم يأت فى قرآن ولا كلام فصيح، قال الله تعالى: (فَذَبحوها وَمَا كَادُوا يَفعلونَ) وقال تعالى: (مِن بَعدِ مَا كَادَ يَزيغُ قُلوبُ فَريقٍ مِنهم) وكذلك سائر ما فى القرآن من هذا النحو، فأما الحديث «كادَ الفقرُ أن يَكونَ كفراً» فإن صح فزيادة «أن» من كلام الراوى لا من كلامه عليه السلام لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد.

والوجه الثانى: أن يكون أراد بقوله «بَعدَ مَا كدتُ أفعلهْ» بعد ما كدت أفعلها — يعنى الخصلة — فحذف الألف وألقى فتحة الهاء على ما قبلها، وهذا التأويل فى هذا البيت حكاه أبو عثمان عن أبى محمد التوزى عن الفراء من أصحابكم. كما حكى أن بعض العرب قتل رجلا يقال له مِرقة وقد كلفه وآخر أن يبتلعا جردان الحمار فامتنعا فقتل مرقة، فقال الآخر «طَاحَ مِرقه» فقال له القاتل «وأَنْتَ إن لم تَلقمه» يريد تلقمها، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الميم، وكما قال الشاعر:

فَإِنّى قَدْ رَأَيْتُ بِدَارِ قَوْمِى ❊ نَوَائِبَ كُنْتُ فِى لَخْمٍ أَخَافَهْ

يريد «أخافها» فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الفاء، وهى لغة لخم، وحكى أصحابكم «نحنُ جِئناكَ بهْ» أى جئناك بها، فحذف الألف وألقى حركة الهاء على الباء، فكذلك ها هنا.

والوجه الأول أوجه الوجهين؛ لأنه يحتمل أن يكون التقدير فى قوله «وأنتَ إن لم تَلقمه» تلقمَنْهُ — بنون التأكيد الخفيفة — فحذفها وبقيت الميم مفتوحة، كما قال الشاعر:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا * ضَرْبَكَ بِالسَّوْطِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ (١)

والتقدير «اضرِبَنْ عنكَ الهمومَ» فحذف النون وبقيت الباء مفتوحة، فكذلك ها هنا.

وأما قولهم «إنها تعمل عندكم مع الحذف بعد الفاء والواو وأو واللام وحتى» قلنا: إنما جاز ذلك لأن هذه الأحرف دالة عليها فتنزلت منزلة مالم يحذف فعملت مع الحذف، بخلاف ها هنا، فإنه ليس ها هنا حرف يدل عليها فلم يعمل مع الحذف، والله أعلم.

٧٨ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «كى» لا تكون إلا حرف نصب، ولا يجوز أن تكون حرف خفض. وذهب البصريون إلى أنها يجوز أن تكون حرف جر.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن «كى» لا يجوز أن تكون حرف خفض لأن «كىْ» من عوامل الأفعال، وما كان من عوامل الأفعال لا يجوز أن يكون حرف خفض؛ لأنه من عوامل الأسماء، وعوامل الأفعال لا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء.

والذى يدل على أنها لا تكون حرف خفض دخول اللام عليها كقولك «جِئتكَ لِكى تفعلَ هَذا» لأن اللام على أصلكم حرف خفض، وحرف الخفض لا يدخل على حرف الخفض، وأما قول الشاعر:

(١) يرويه بعضهم «ضربك بالسيف» وليس بلازم

فَلا وَاللهِ مَا يُلْفَى لِمَا بِى ＊ وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ

فمن الشاذ الذى لا يعرج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « الدليل على أنها حرف جر أنها تدخل على ما الاستفهامية كما يدخل عليها حرف الجر ، فيقال : كيمه ، كما يقال : لمه » لأنا نقول : مه من كيمه ليس لكى فيه عمل ، وليس فى موضع خفض ، وإنما هو فى موضع نصب ؛ لأنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم ، يقول القائل : أقوم كى تقوم ، فيسمعه المخاطب ولم يفهم «تقوم» فيقول : كيمه ؟ يريد كى ماذا ، والتقدير : كى ماذا تفعل ، ثم حذف ، فمه : فى موضع نصب وليس لكى فيه عمل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها تكون حرف جر دخولها على الاسم الذى هو « ما » الاستفهامية كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها ، وحذف الألف منها ، فإنهم يقولون « كيمه » كما يقولون « لمه » .

والدليل على أنها فى موضع جر أن الألف من « مَا » الاستفهامية لا يحذف إلا إذا كانت فى موضع جر واتصل بها الحرف الجار كقولهم : لِمَ ، وبِمَ ، وفِيمَ ، وعَمّ ، قال الله تعالى : (لِمَ تَقولونَ مَالا تَفعلونَ) وقال تعالى : (فبم تبشرون) وقال تعالى : (فيم أنت من ذكراها) وقال تعالى : (عم يتساءلون) فأما إذا اتصل بماذا فلا يجوز حذف الألف منها ، وإن اتصل بها حرف الجر ، فلا يجوز أن يقال فى لماذا وبماذا وفيماذا وعماذا : لم ذا ، وبم ذا ، وفيم ذا ، وعم ذا ؛ لأن ما صارت مع ذا كالشىء الواحد ، فلم

يحذف منها الألف ، وكذلك إذا وقعت فى صدر الكلام لا يجوز أن يحذف الألف منها ؛ كقولهم : ما تريد ، وما تصنع ، ولا يجوز أن يقال : م تريد ، وم تصنع ، فلما حذف الألف منها فى قولهم «كيمه» كما يحذف مع حروف الجر دل على أنها حرف جر ، وإنما حذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة واحدة ، فحذفت الألف منها للتخفيف ، ودخلها هاء السكت صيانة للحركة عن الحذف ، فصار : كيمه ، ولمه ، وبمه ، وفيمه ، وعمه . وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا الهاء من الالف فى «ما» كما أبدلوها من الألف فى أنا فقالوا «أنهْ» وفى حيهلاً فقالوا «حيهله» ، وقول الكوفيين «إن مه فى موضع نصب» فسنبين فساده فى الجواب إن شاء الله تعالى .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن كى من عوامل الأفعال ؛ فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء» قلنا : هذا الحرف من عوامل الأفعال فى كل الأحوال أو فى بعض الأحوال ؟ فإن قلتم فى كل الأحوال فلا نسلم ، وإن قلتم فى بعض الأحوال فنسلم ، وهذا لأن كى على ضربين : أحدهما : أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم ، وذلك إذا دخلت عليها اللام كقولك «جئتك لكى تكرمنى» كما قال الله تعالى : (لكى لا تأسوا على مافاتكم) فكى هاهنا هى الناصبة بنفسها من غير تقدير أن ، ولا يجوز أن تكون هاهنا حرف جر ، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر ، وهذا لا إشكال فيه ، والثانى : أن تكون حرف جر كاللام نحو جئتك كى تكرمنى ، فهذه كى حرف جر بمنزلة اللام ، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أن» كما هو منصوب بعد اللام بتقدير «أن» ، وحذفت فيهما طلباً للتخفيف .

والذى يدل على أنها بمنزلة اللام أنها فى معنى اللام ، ألا ترى أنه لا فرق بين قولك « جئتك كى تكرمنى » وبين قولك « جئتك لتكرمنى » وإذا كانا بمعنى واحد فلا معنى لترك الظاهر لشىء لم يقم عليه دليل ؛ فدل على أنها تكون حرف جر كما تكون حرف نصب ، فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره ، وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره ، فهى وإن كانت حرفاً واحدا فقد تنزلت منزلة حرفين ، وصار هذا كما قلتم فى « حتى » فإنها تنصب الفعل فى حال من غير تقدير ناصب ، وتخفض الاسم فى حال من غير تقدير خافض على الصحيح المشهور من مذهبكم ، ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون خافضة للاسم ، فكذلك هاهنا ، وكذلك أيضا « حتى » تكون خافضة وتكون عاطفة ، وكذلك قلتم إن « إلا » تكون ناصبة وتكون عاطفة ، وكذلك « حاشى » و « خلا » تكونان ناصبين وخافضين ، واللفظ فيها كلها واحد ، والعمل مختلف ، فكذلك هاهنا .

وأما قولهم « إن مَهْ فى موضع نصب » قلنا : هذا باطل ؛ لأنها لو كانت ما فى موضع نصب لكان ينبغى أن لا يحذف الألف من ما ، لأنها لا يحذف الألف إلا إذا كانت فى موضع جر ، بخلاف ما إذا كانت فى موضع نصب أو رفع فإنه لا يجوز أن يحذف الألف منها ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « مَ تفعل » فى قولك : ما تفعل ، و « م عندك » فى قولك : ما عندك ، فلما حذفت الألف هاهنا دل على أنها ليست فى موضع نصب ، وإنما هى فى موضع جر .

ثم هذا الحذف فى موضع الجر إنما يكون فى ما الاستفهامية ، دون ما الموصولة ، إلا فى قولهم « ادع بم شئت » أى : بالذى شئت ، فإن العرب

تحذف الألف من ما الموصولة ها هنا خاصة ، كما تحذفها منها إذا أردت بها الاستفهامية .

وقولهم « إنها تقال عند ذكر كلام لم يفهم - إلى آخر ماقرروا » قلنا : فكان يجب أن يجوز أن يقال : أن مه ، ولن من ، وإذن مه ، كما يقال « كيمه » إذا لم يفهم السامع ما بعد هذه الأحرف من الفعل ؛ لأنه إنما يسأل عن مصدر ، والمصدر فى الأفعال بعد هذه الأحرف التى هى أن ولن وإذن وبعد كى واحد ، فلما لم يقل ذلك واختصت به كى دونها دل على بطلان ماذهبوا إليه ، والله أعلم .

٧٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن لام « كى » هى الناصبة للفعل من غير تقدير « أن » نحو « جئتك لتكرمنى » . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل « أن » مقدرة بعدها ، والتقدير : جئتك لأن تكرمنى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هى الناصبة لأنها قامت مقام كى ، ولهذا تشتمل على معنى كى ، وكما أن كى تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه .

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما نصبت الفعل لأنها تفيد معنى الشرط فأشبهت « إن » المخففة الشرطية ، إلا أن « إن » لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بإن ونصبوا باللام للفرق بينهما ، ولم يكن للرفع مدخل فى واحد من هذين المعنيين ؛ لأنه يبطل مذهب الشرط ؛ لأن

الفعل المضارع إنما ارتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الجازمة والناصبة ، ولا يجوز أيضا أن يقال « هلا نصبوا بإن وجزموا باللام وكان الفرق واقعا » لأنا نقول : إن إن لما كانت أم الجزاء كانت أولى باستحقاق الجزم ؛ لأنها تفتقر إلى فعل الجزاء كما تفتقر إلى فعل الشرط فيطول الكلام ، والجزم حذف ، والحذف تخفيف ، ومع طول الكلام يناسب الحذف والتخفيف ، بخلاف اللام ، فبان الفرق بينهما .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنها لام الخفض التى تعمل فى الأسماء » لأنا نقول : لو جاز أن يقال إن هذه اللام الداخلة على الفعل هى اللام الخافضة والفعل بعدها ينتصب بتقدير أن لجاز أن يقال « أمرت بتكرمَ » على تقدير : أمرت بأن تكرم ، فلما لم يجز ذلك بالإجماع دل على فساده ، على أنا وإن سلمنا أنها من عوامل الأسماء إلا أنها عاملة من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الأفعال فى غير هاتين الحالين فى الأمر والدعاء ، نحو « ليقم زيد ، وليغفر الله لعمرو » فكما جاز أن تعمل فى بعض أحوالها فى المستقبل جزماً جاز أيضا أن تعمل فى بعض أحوالها فيه نصباً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل أن المقدرة دون اللام ، وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل الأفعال ، فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير « أنْ » . وإنما وجب تقدير « أن » دون غيرها لأن « أن » يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يحسن أن يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الباب ،

فكان تقديرها أولى من غيرها ، ولهذا إن شئت أظهرتها بعد اللام ، وإن شئت أضمرتها ، كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد « إن » فى قولهم « إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر » ، وإنما حذفت هاهنا بعد اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفاً ، والحذف للتخفيف كثير فى كلامهم ، ولهذا يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب فى أمر المواجه طلباً للتخفيف ، وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائى أنه حكى عن العرب « لابد من يتبَعَهَا » أى : لابد من أن يتبعها ، فحذف « أن » فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنها هى الناصبة لأنها قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ماقام مقامها » قلنا : لانسلم أن كى تنصب بنفسها على الإطلاق ، وإنما تنصب تارة بتقدير « أن » لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى ، بل حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل فيه بتقدير « أن » أولى من حملها عليها فى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها ؛ لأنها فى تلك الحالة التى تنصب الفعل بتقدير « أن » حرف جر كما أن اللام حرف جر ، وفى الحالة التى تنصب الفعل بنفسها حرف نصب ، وحمل حرف الجر على حرف الجر أولى من حمل حرف الجر على حرف النصب ، فكما أن « كى » فى هذه الحالة تنصب الفعل بتقدير « أن » فكذلك اللام ينبغى أن تنصبه بتقدير أن .

وقولهم « إنها تشتمل على معنى كى » قلنا : كما أنها تشتمل على معنى كى إذا كانت ناصبة فكذلك تشتمل على معنى كى إذا كانت جارة ، فإنه لافرق بين كى الناصبة وكى الجارة فى المعنى ؛ على أن كونها فى معنى كى الناصبة لايخرجها

عن كونها حرف جر ، فإنه قد يتفق الحرفان فى المعنى وإن اختلفا فى العمل ، ألا ترى أن اللام فى قولك « جئت لإكرامك » بمعنى كى فى قولك « جئت كى أكرمك » ولكى أكرمك » ، وإن كانت اللام حرف جر ، وكى حرف نصب ، ولم تخرج بذلك عن كونها حرف جر ، فكذلك هاهنا .

فإن قلتم : إن اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ، فلم تخرج عن كونها حرف جر .

قلنا : وكذلك اللام هاهنا دخلت على الاسم الذى هو مصدر ؛ لأن « أن » المقدرة مع الفعل فى تقدير المصدر ؛ فقد دخلت على الاسم ، ولا فرق بينهما .

وأما قولهم « إنها تفيد معنى الشرط فأشبهت إن المخففة الشرطية » قلنا : لا نسلم أنها تفيد الشرط ، وإنما تفيد التعليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن تحمل عليها فى الجزم ، فيجزم باللام كما يجزم بإن ؛ لأجل المشابهة التى بينهما .

قولهم « إنّ إنْ لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما » قلنا : فهلا رفعوا ؟ قولهم « إن الرفع يبطل مذهب الشرط » قلنا : فكان ينبغى أن لا ينصب أيضا ؛ لأن النصب أيضا يبطل مذهب الشرط !

وقولهم « إن الفعل المضارع يرتفع لخلوه من حرف الشرط وغيره من العوامل الناصبة والجازمة » قلنا : قد بينا فساد ماذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعريه من العوامل الناصبة والجازمة فى موضعه بما يغنى عن الإعادة .

وأما قولهم « إنها لو كانت لام الجر لجاز أن يقال : أمرت بتكرمَ ، على معنى أمرت بأن تكرم » قلنا : هذا فاسد ، وذلك لأن حروف الجر لا تتساوى ؛ فإن اللام لها مزية على غيرها ؛ لأنها تدخل على المصادر التى هى أغراض الفاعلين ، وهى شاملة يحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال : لم فعلت ؟ لأن لكل فاعل غرضاً فى فعله ، وباللام يخبر عنه ويسأل عنه ؛ وكى وحتى فى ذلك المعنى ، ألا ترى أنك تقول : مدحتُ الأميرَ ليعطينى ، وحتى يعطينى ، وكى يعطينى ؛ فجاز أن تقدر بعدها « أنْ » . وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تقدر .

وقولهم « إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء ؛ إلا أنها من عوامل الأفعال فى بعض أحوالها ، بدليل أنها تجزم الأفعال فى قولهم : لِيقمْ زيدٌ » قلنا : إذا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال ؛ لأن العامل إنما كان عاملا لاختصاصه ، فإذا بطل الاختصاص بطل العمل .

وقولهم « إنها تجزم الفعل » قلنا : لا نسلم أن هذه اللام هى اللام الجازمة فإن لام الجزم غير لام الأمر . والدليل على ذلك أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لا بد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل ، نحو : جئتكَ لِتقومَ ، وما أشبه ذلك . وأما لام الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشىء قبلها ، ألا ترى أنك تقول : لِيقم زيدٌ ، وليذهبْ عمرٌو ؛ فلا تتعلق اللام بفعل ولا معنى فعل ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٨٠ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار «أن» بعد «كى» نحو «جئتُ لِكى أن أكرِمَكَ» فتنصب «أكرمك» بكى، و«أن» توكيد لها، ولا عمل لها. وذهب بعضهم إلى أن العامل فى قولك «جئتُ لِكَى أنْ أكرمَكَ» اللام، وكى وأن توكيدان لها، وكذلك أيضاً يجوز إظهار «أنْ» بعد حتى. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إظهار «أنْ» بعد شىء من ذلك بحال.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه يجوز إظهار «أن» بعدها: النقل، والقياس:

أما من جهة النقل فقد قال الشاعر:

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبَتِي ٭ فَتَتْرُكَهَا شَنًّا بِبَيْدَاء بَلْقَعِ

وأما من جهة القياس فلأن «أنْ» جاءت للتوكيد، والتوكيد من كلام العرب، فدخلت «أن» توكيداً لها، لاتفاقهما فى المعنى وإن اختلفتا فى اللفظ كما قال الشاعر:

قَدْ يَكْسِبُ المَالَ الهِدَانُ الجَافِي ٭ بِغَيْرِ لَاعَصْفٍ وَلَا اصْطِرَافِ

فأكد «غير» بلا، لاتفاقهما فى المعنى، ولهذا قلنا: إن العمل لكى، وأن لا عمل لها؛ لأنها دخلت توكيداً لها، وكذلك أيضاً قلنا: إن العمل للام فى قولك «جئتُ لِكَىْ أنْ أكرِمَكَ» لأن كى وأن تأكيدان للام، ولا يبعد فى كلامهم مثل ذلك، فقد قالوا: لا إنْ مارأيتُ مثلَ زيد، فجمعوا بين ثلاثة

أحرف من حروف الجحد للمبالغة فى التوكيد، فكذلك ها هنا.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إظهار «أن» بعد «لكى» لايخلو إما أن تكون لأنها قدكانت مقدرة فجاز إظهارها بعدالإضمار، وإما أن تكون مزيدة ابتداء من غير أن تكون قد كانت مقدرة، بطل أن يقال «إنها قد كانت مقدرة» لأن «لكى» تعمل بنفسها، ولا تعمل بتقدير «أن» ولو كانت تعمل بتقدير «أن» لكان ينبغى إذا ظهرت «أن» أن يكون العمل لأن دونها، فلما أضيف العمل إليها دل على أنها العامل بنفسها، لا بتقدير أن، وبطل أن يقال إنها تكون مزيدة ابتداء؛ لأن ذلك ليس بمقيس فيفتقر إلى توقيف عن العرب، ولم يثبت عنهم فى ذلك شىء، فوجب أن لا يجوز ذلك.

ومنهم من تمسك بأن قال: إنما لم يجز إظهار «أنْ» بعد كى وحتى لأن كى وحتى صارتا بدلا من اللفظ بأن، كما صارت «ما» بدلا عن الفعل فى قولهم: أمَّا أنتَ مُنطلقاً انطلقتُ مَعك، والتقدير فيه: أن كنت منطلقاً انطلقت معك، فحذف الفعل وجعلت «ما» عوضاً عنه، وكما لايجوز أن يظهر الفعل بعد «ما» لئلا يجمع بين البدل والمبدل فكذلك هاهنا.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما البيت الذى أنشدوه فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن هذا البيت غير معروف، ولا يعرف قائله؛ فلا يكون فيه حجة.

والوجه الثانى: أن يكون قد أظهر «أنْ» بعد «كى» لضرورة الشعر؛ وما يأتى للضرورة لا يأتى فى اختيار الكلام.

والوجه الثالث : أن يكون الشاعر أبدل «أن» من «كيما» لأنهما بمعنى واحد ، كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه ؛ قال الله تعالى : (وَمَن يَفعلْ ذَلكَ يَلقَ أثامًا يُضاعَفْ لهُ العذابُ يومَ القيامَةِ) فـ (يضاعف) بدل من (يلق) قال الشاعر :

مَتَى تأتِنا تُلْمِمْ بِنَا فى دِيَارِنَا * تَجِدْ حَطَبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأَجَّجا

فتلمم : بدل من «تأتنا» ، وقال الشاعر :

إنْ يَغْدِرُوا أوْ يَجْبُنُوا * أوْ يَبْخَلُوا لا يَحْفِلُوا

يَغْدُوا عَلَيْكَ مُرَجَّلِينَ كَأنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فيغدوا : بدل من قوله «لا يحفلوا» ، فكذلك ها هنا . وعلى كل حال فهو قليل فى الاستعمال .

وأما قولهم «إن التأكيد من كلام العرب فدخلت أنْ لتأكيد» قلنا : إنما جاز التوكيد فيما وقع عليه الإجماع ؛ لأنه قد جاء عن العرب كثيراً متواتراً شائعاً ، بخلاف ما وقع الخلاف فيه ، فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذ نادر لا يعرج عليه ، ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضاً عنهم ، فوجب أن لا يكون جائزا ، والله أعلم .

٨١ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «كما» تأتى بمعنى كيما ، وينصبون بها ما بعدها ، ولا يمنعون جواز الرفع ، واستحسنه أبو العباس المبرد من البصريين .

وذهب البصريون إلى أن «كما» لا تأتى بمعنى «كيما» ولا يجوز نصب ما بعدها بها.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن «كما» تكون بمعنى «كيما» وأن الفعل ينصب بها أنه قد جاء ذلك كثيراً فى كلامهم، قال الشاعر وهو صخر الغي:

جَاءَتْ كَبِيرٌ كَمَا أُخْفِرَهَا ۞ وَالْقَوْمُ صِيدٌ كَأَنَّهُمْ رَمِدُوا

أراد «كيما أخفرها» ولهذا المعنى انتصب «أخفرها» وقال الآخر.

وَطَرْفَكَ إِنْ مَا جِئْتَنَا فَاصْرِفَنَّهُ ۞ كَمَا يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

أراد «كيما يحسبوا» وقال الآخر:

۞ لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُوا ۞

أراد «كيما لاتظلموا» وقال عدى بن زيد العبادى:

اسْمَعْ حَدِيثاً كَمَا يَوْماً تُحَدِّثُهُ ۞ عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِذَا مَا سَائِلٌ سَأَلَا

وقال الآخر:

يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ كَمَا لِأَخَافَهُ ۞ تَشَاوَسْ رُوَيْداً إِنَّنِي مَنْ تَأَمَّلُ

أراد «كيما أخافه» إلا أنه أدخل اللام توكيداً، ولهذا المعنى كان الفعل منصوباً؛ فهذه الأشياء كلها تدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لايجوز النصب بها لأن الكاف فى «كما» كاف التشبيه أدخلت عليها «ما» وجعلا بمنزلة حرف واحد، كما أدخلت ما على رُبَّ وجعلا بمنزلة حرف واحد ويليها الفعل كربما

وكما أنهم لا ينصبون الفعل بعد ربما فكذلك ها هنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما البيت الأول فلا حجة لهم فيه، لأنه روى « كما أخفرُها » بالرفع ؛ لأن المعنى جاءت كما أجيئها ، وكذلك رواه الفراء من أصحابكم ، واختار الرفع فى هذا البيت ، وهو الرواية الصحيحة .

وأما البيت الثانى فلا حجة فيه أيضاً لأن الرواية

« لِكَىْ يَحْسبُوا أنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ »

وأما البيت الثالث فلا حجة لهم فيه أيضاً ؛ لأن الرواية فيه بالتوحيد

« لَا تَظْلِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُظْلَمُ »

كالرواية الأخرى :

« لَا تَشْتِمِ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ »

وأما البيت الرابع فليس فيه حجة أيضاً ؛ لأن الرواة اتفقوا على أن الرواية « كما يوماً تحدثه » بالرفع كقول أبى النجم :

قُلْتُ لِشَيْبَانَ أدْنُ مِنْ لِقَائِهِ « كَمَا تُغَدِّى الْقَوْمُ مِنْ شِوَائِهِ

وكقول الآخر :

أَنِخْ فَاصْطَبِغْ قُرْصاً إذَا اعْتَادَكَ الْهَوَى

بِزَيْتٍ كَمَا يَكْفِيكَ فَقْدَ الْحَبَائِبِ

ولم يروه أحد « كما يوماً تحدثه » بالنصب إلا المفضل الضبى وحده ، فإنه كان يرويه منصوباً ، وإجماع الرواة من نحويّى البصرة والكوفة على خلافه

والمخالف له أقوم منه بعلم العربية .

وأما البيت الخامس ففيه تكلف يقبح ، والأظهر فيه

* يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ *

على أنه لو صح ما رووه من هذه الأبيات على مقتضى مذهبهم فلا يخرج ذلك عن حد الشذوذ والقلة ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

٨٢ – مســـألة

ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار «أن» بعدها للتوكيد ، نحو «ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وما كان عمرو لأن يأكل طعامك» ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها ، نحو «ما كان زيد دارَكَ ليدخُلَ ، وما كان عمرو طعامَكَ ليأكلَ» . وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل «أن» مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام الجحد عليها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هي العاملة بنفسها وجواز إظهار «أن» بعدها ما قدمناه في مسألة لام كي .

وأما الدليل على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد فما قال الشاعر :

لَقَدْ عَذَلَتْنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ * مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

أراد «ولم أكن لأسمع مقالتها» ، وقدم منصوب لأسمع عليه ، وفيه لام

الجحود ، فدل على جوازه ، وفيه أيضا دليل على صحة ماذهبنا إليه من أن لام الجحود هى العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت أن هاهنا مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان فى صلة المصدر لايتقدم عليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الناصب « أن » المقدرة بعدها ما قدمناه فى مسألة لام كى .

وأما الدليل على أنه لايجوز إظهار « أن » بعدها فمن وجهين : أحدهما : أن قولهم « ما كان زيد ليدخل ، وما كان عمرو ليأكل » جواب فعل ليس تقديره تقدير اسم ، ولا لفظه لفظ اسم ؛ لأنه جواب لقول قائل « زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل » فلو قلنا « ما كان زيد لأن يدخل ، وما كان عمرو لأن يأكل » بإظهار أن لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسما ؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسم ؛ فلذلك لم يجز إظهارها كما لايجوز إظهار الفعل فى قولك « إياك وزيداً » ، والوجه الثانى : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مقدراً لأن يدخل ، أونحو ذلك من التقدير الذى يوجب المستقبل من الفعل ، و « أن » توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر « أن » .

ومنهم من قال : إنما لم يجز إظهار « أن » بعدها لأنها صارت بدلا من اللفظ بها ؛ لأنك إذا قلت « ما كان زيد ليدخل » كان نفياً لسيدخل ، كما لو أظهرت « أن » فقلت « ما كان زيد لأن يدخل » فلما صارت بدلا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من واو القسم فى قولهم « آلله لأفعلن » لم يجز إظهارها إذ

كانت اللام بدلا منها فكأنها مظهرة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

... ... وَلَمْ أَكُنْ * مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا

فلا حجة لهم فيه ، لأن «مقالتها» منصوب بفعل مقدر كأنه قال : ولم أكن لأسمع مقالتها ، لا بقوله «لأسمعا» كما قال الشاعر :

وَإِنِّي امْرُؤٌ مِنْ عُصْبَةٍ خِنْدِفِيَّةٍ * أَبَتْ لِلْأَعَادِي أَنْ تَدِيخَ رِقَابُهَا

فاللام في قوله «للأعادي» لا تكون في صلة «أن تديخ» [1] ، بل من صلة فعل مقدر قبله ، وتقديره : أبت أن تديخ ، وجعل هذا المظهر تفسيرا لذلك المقدر ، وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى ، والله أعلم .

٨٣ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «حتى» تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن ، نحو قولك «أطع الله حتى يدخلك الجنة ، واذكر الله حتى تطلع الشمس» وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض ، نحو قولك «مطلته حتى الشتاء ، وسوّفته حتى الصيف» وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر ، والفعل بعدها منصوب بتقدير «أن» والاسم بعدها مجرور بها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها

(١) هذا متفق عليه ، لأن معمول صلة أن لا يتقدم عليها .

لأنها لاتخلو إما أن تكون بمعنى كى كقولك « أطع الله حتى يدخلك الجنة» أى : كى يدخلك الجنة ، وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك « اذكر الله حتى تطلع الشمس » أى : إلى أن تطلع الشمس ، فإن كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ماقام مقامها ، وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ماقام مقامها . وصار هذا بمنزلة واو القسم ؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها ، وكذلك واو رب لما قامت مقامها عملت عملها ، فكذلك ها هنا . وقلنا « إنها تخفض الاسم بنفسها» لأنها قامت مقام إلى ، وإلى تخفض ما بعدها ، فكذلك ما قام مقامها .

وأما الكسائى فقال : إنما قلت إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة لأن التقدير فى قولك « ضربت القوم حتى زيد » أى : حتى انتهى ضربى إلى زيد ، ثم حذف « انتهى ضربى إلى » تخفيفاً ، فوجب أن تكون إلى هى العاملة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الناصب للفعل « أن » المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء ، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال ؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال ، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء ، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير « أن » . وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذى يدخل عليه حرف الجر ، وهى أم الحروف الناصبة للفعل ؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها .

والذى يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير «أن» لا بها نفسها قول الشاعر :

دَاوَيْتُ عَيْنَ أبى الدَّهيقِ بمَطْلِهِ ٭ حَتَّى الْمَصيفِ وَيَغْلُوَ الْقِعْدَانُ

فالمصيف : مجرور بحتى ، ويغلو : عطف عليه ، فلو كانت حتى هى الناصبة لوجب أن لا يجىء الفعل ها هنا منصوبا بعد مجىء الجر ؛ لأن حتى لا تكون فى موضع واحد جارة وناصبة ، والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه ، فإذا لم يكن قبل «يَغلوَ» فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور علمت أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجرورا ، وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون «يغلو» منصوبا بتقدير أن ؛ لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنها إذا كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى ، وكى تنصب ، فكذلك ماقام مقامها» فالكلام على إفساده كالكلام فى مسألة لام كى فلا نعيده ها هنا .

وأما قولهم «إنها إذا كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن ، وأن تنصب ، فكذلك ماقام مقامها» قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل ، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلا عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما فلا يقال «بوالله لأفعلن» وكذلك التاء فى القسم لما كانت بدلا عن الواو لا يقال «توالله لأقومن» لما كان يؤدى إليه من الجمع بين البدل والمبدل ، وأما واو رب فلا نسلم أنها قامت مقامها ، ولأنها

عاملة ، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم ، وقد بينا فساده فى موضعه بما يغنى عن الإعادة .

وأما ما ذهب إليه الكسائى من أن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد لبعده فى التقدير وإبطال معنى «حتى» . وذلك لأن موضع حتى فى الأسماء أن يكون الاسم الذى بعدها من جنس ما قبلها ، وإنما حتى اختصته من بين الجنس لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس ، كقولك «قاتل زيد السباع حتى الأسد» لأن قتاله الأسد أبعد من قتاله لغيره ، وكقولك «استجرأ على الأمير جنده حتى الضعيف الذى لا سلاح معه» لأن استجراء الضعيف الذى لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره ، فلو قلنا إن التقدير فيه حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذى لا سلاح معه لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة وكانت «إلى» فى صلة «انتهى» لا فى صلة «حتى» ، وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة ، وذلك لا يجوز ، وإذا قلنا إنه مجرور بحتى لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة ؛ لأن حتى قد يليها المجرور فى حال وغير المجرور فى حال ، ولها نظائر مما يجر فى حال ولا يجر فى حال ، نحو «مذ ، ومنذ ، وحاشا ، وخلا» فى الاستثناء ، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف جر على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف دل على أنها هى الجارة .

والذى يدل على أنها هى الجارة قولهم «حتامَ ، وحتّامَهْ» كقولهم «إلامَ وإلامَهْ» ، والأصل فيها : حتى ما ، وما للاستفهام ، فلو لم يكن حتى حرف جر وإلا لما جاز حذف الألف من «ما» ، لأن ما لا يحذف ألفها إلا أن

يدخل عليها حرف جر على ما بينا فى « كيمه ، وفيمه ، وبمه ، ولمه ، وعمه » وما أشبه ذلك ، فدل على أنها هى الجارة .

والذى يدل على أنه لايجوز أن تكون « إلى » مقدرة بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى ، ألا ترى أنك تقول « أقم حتى يقدم زيد ، وسر حتى تطلع الشمس » فيصلح أن تقيم مقامها « إلى » فتقول « أقم إلى أن يقدم زيد ، وسر إلى أن تطلع الشمس » فتقوم « إلى » مقام حتى ، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغى أن لايجمع بينهما ، لأن إحداهما تغنى عن الأخرى

والذى يدل على أن « حتى» فى موضع إلى فى هذا الموضع أنك تقول : أقم إلى قدوم زيد ، وأقم حتى قدوم عمرو . وإنما ظهرت « أن » بعد إلى ولم تظهر بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم ، وحتى لاتلزم الاسم ، فألزموا إلى أن لتظهر اسمية مادخلت عليه ، وقوة لزومها الجر ، وكذلك أيضا حسن ظهور « أن » بعد لام كى ولم يحسن بعد حتى وكى لأن اللام تلزم الاسم ، بخلاف حتى وكى ، والله أعلم .

٨٤ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط . وذهب أبو عثمان المازنى إلى أنه مبنى على الوقف .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مجزوم على الجوار لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لايكاد ينفك عنه ، فلما كان منه بهذه المنزلة فى الجوار حمل عليه فى الجزم فكان مجزوما على الجوار ، والحمل على الجوار كثير ، قال الله تعالى : (لم يكنِ الذين كفروا من أهل الكتابِ والمشرِكينَ) وجه الدليل أنه قال (والمشركين) بالخفض على الجوار ، وإن كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع لأنه اسم (يكن) ، وقال تعالى : (وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين) بالخفض على الجوار ، وهى قراءة أبى عمرو وابن كثير وحمزة ويحيى عن عاصم وأبى جعفر وخلف ، وكان ينبغى أن يكون منصوبا ؛ لأنه معطوف على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) كما فى القراءة الأخرى ، وهى قراءة نافع وابن عامر ، والكسائى وحفص عن عاصم ويعقوب ، ولو كان معطوفا على قوله (برؤسكم) لكان ينبغى أن تكون الأرجل ممسوحة لامغسولة ، وهو مخالف لإجماع أئمة الأمة من السلف والخلف ، إلا فيما لايعدّ خلافا ، ثم قال زهير :

لَعِبَ الرِّيَاحُ بِهَا وَغَيَّرَهَا * بَعْدِى سَوَافِى المُورِ وَالقَطْرِ

فخفض « القطر » على الجوار ، وإن كان ينبغى أن يكون مرفوعا لأنه معطوف على « سوافى » ، ولا يكون معطوفا على « المور » ، وهو الغبار ، لأنه ليس للقطر سواف كالمور حتى يعطفه عليه ، وقال الآخر :

كَأَنَّمَا ضَرَبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا * قُطْنًا بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

فخفض « محلوج » على الجوار ، وكان ينبغى أن يقول « محلوجاً » لكونه

وصفا لقوله «قطنا» ولكنه خفضه على الجوار، وقال الآخر:

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنْكَبوتِ الْمُرْمَلِ *

فخفض «المرمل» على الجوار، وكان ينبغى أن يقول «المرملا» لكونه وصفاً للنسج، لا للعنكبوت، ومن ذلك قولهم «جحر ضبٍّ خربٍ» فخفضوا خربا على الجوار، وكان ينبغى أن يكون مرفوعا لكونه فى الحقيقة صفةً للجحر، لا للضب، فكذلك هاهنا: جواب الشرط كان ينبغى أن يكون مرفوعا، إلا أنه جزم للجوار، ولهذا إذا حُلت بينه وبين فعل الشرط بالفاء أو بإذا رجع إلى الرفع، قال الله تعالى: (فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولارهقا) وقال تعالى: (وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون).

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضى جواب الشرط كما يقتضى فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل فى فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل فى جواب الشرط.

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فى جواب الشرط فقال: إنما قلنا ذلك لأن حرف الشرط وفعل الشرط يقتضيان جواب الشرط، فلا ينفك أحدهما عن صاحبه، فلما اقتضياه معاً وجب أن يعملا فيه معاً؛ كما قلنا فى الابتداء والمبتدأ إنهما يعملان فى الخبر، فكذلك هاهنا، غير أن هذا القول وإن اعتمد عليه كثير من البصريين فلا ينفك من ضعف، وذلك لأن فعل الشرط فعل، والأصل فى الفعل أن لا يعمل

فى الفعل ، وإذا لم يكن للفعل تأثير فى أن يعمل فى الفعل و«إنْ» له تأثير فى العمل فى الفعل فإضافة مالا تأثير له إلى ماله تأثير لا تأثير له .

والتحقيق فيه عندى أن يقال : إن «إنْ» هو العامل فى جواب الشرط بواسطة فعل الشرط ؛ لأنه لاينفك عنه ، فحرف الشرط يعمل فى جواب الشرط عندوجود فعل الشرط ، لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لابهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ؛ فكذلك هاهنا : إن هو العامل فى جواب الشرط عند وجود فعل الشرط ، لا أنه عامل معه .

وأما من ذهب إلى أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط ، فقال : لأن حرف الشرط حرف جزم ، والحروف الجازمة ضعيفة ؛ فلا تعمل فى شيئين ، فوجب أن يكون فعل الشرط هو العامل .

وهذا القول ضعيف أيضا ؛ لأنه يؤدى إلى إعمال الفعل فى الفعل . وقولهم «الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل فى شيئين» باطل ؛ لما بينا من وجه مناسبته للعمل فى الشرط وجوابه لاقتضائه لهما ، بخلاف غيره من الحروف الجازمة فإنها لما اقتضت فعلا واحدا عملت فى شىء واحد ، وحرف الشرط لما اقتضى شيئين وجب أن يعمل فى شيئين قياسا على سائر العوامل .

فأما من ذهب إلى أنه مبنى على الوقف فقال : لأن الفعل المضارع إنما أُعرب بوقوعه موقع الاسم ، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم ؛ لأنه ليس من مواضعه ، فوجب أن يكون مبنيا على أصله ، فكذلك فعل الشرط [1]

---

(١) الظاهر أن عبارة «فكذلك فعل الشرط» مقحمة

وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين؛ لظهور فساده؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغى أن لا يكون الفعل معربا بعد أن وكى وإذن، وكذلك أيضا بعد لم ولما ولام الأمر ولا فى النهى؛ لأن الاسم لا يقع بعد هذه الأحرف، فكان ينبغى أن يكون الفعل بعدها مبنياً لأنه لم يقع موقع الاسم، فلما انعقد الإجماع فى هذه المواضع على أنه معرب وأنه منصوب بدخول النواصب ومجزوم بدخول الجوازم دل على فساد ماذهب إليه.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما احتجاجهم بقوله تعالى: (لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين) فلا حجة لهم فيه، لأن قوله (والمشركين) ليس معطوفا على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله: (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور لا على الجوار.

وأما قوله تعالى: (وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فلا حجة لهم فيه أيضا؛ لأنه على قراءة من قرأ بالجر ليس معطوفا على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم) وإنما هو معطوف على قوله (برؤسكم) على أن المراد بالمسح فى الأرجل الغسل، قال أبو زيد الأنصارى: المسح خفيف الغسل، وكان أبو زيد الأنصارىّ من الثقات الأثبات فى نقل اللغة، وهو من مشايخ سيبويه، وكان سيبويه إذا قال «سمعت الثقة» يريد أبا زيد الأنصارى.

والذى يدل على ذلك قولهم «تمسحت للصلاة» أى توضأت، والوضوء يشتمل على ممسوح ومغسول، والسر فى ذلك أن المتوضىء لا يقتنع بصب

الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل ، فلذلك سمى الغسل مسحاً ، فالرأس والرجل ممسوحان ، إلا أن المسح فى الرجل المراد به الغسل لبيان السنة ، ولولا ذلك لكان محتملا ، والذى يدل على أن المراد به الغسل ورود التحديد فى قوله (إلى الكعبين) والتحديد إنما جاء فى المغسول لا فى الممسوح ، وقال قوم : الأرجل معطوفة على الرأس فى الظاهر ، لا فى المعنى ، وقد يعطف الشىء على الشىء والمعنى فيهما مختلف ، قال الشاعر :

إذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْماً ۞ وَزَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

فعطف العيون على الحواجب وإن كانت العيون لاتزجج ، وقال الآخر :

تَرَاهُ كَأَنَّ اللهُ يَجْدَعُ أَنْفَهُ ۞ وَعَيْنَيْهِ إِنْ مَوْلَاهُ ثَابَ لَهُ وَفْرُ

فعطف عينيه على أنفه ، وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع ، وقال لبيد :

فَعَلَا فُرُوعَ الْأَيْهُقَانِ وَأَطْفَلَتْ ۞ بِالْجَلْهَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَعَامُهَا

فعطف نعامها على ظباؤها ، والنعام لاتطفل ، وإنما تبيض ، وقال الآخر :

يَالَيْتَ بَعْلَكِ فِى الْوَغَى ۞ مُتَقَلِّداً سَيْفاً وَرُمْحَا (١)

فعطف «رمحا» على «سيفا» ، وإن كان الرمح لا يتقلد . وقال الآخر :

فَعَلَفْتُهَا تِبناً وَمَاءً بَارِداً ۞ حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا

فعطف ماء على تبنا ، وإن كان الماء لايعلف ، وقال الآخر :

۞ شَرَابُ أَلْبَانٍ وَتَمْرٍ وَأَقِطْ ۞

فعطف تمراً على ألبان ، وإن كان التمر لايشرب ، فكذلك عطف الأرجل على الرؤس وإن كانت لاتمسح .

---

(١) يروى الحاة صدره ۞ ياليت بعلك قد غدا ۞

وأما قول زهير :

* ... سَوَافِى المُورِ وَالْقَطْرِ *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه معطوف على المور وهو الغبار ، وقولهم « لايكون معطوفا على المور لأنه ليس للقطر سوافٍ » قلنا : يجوز أن يكون قد سمى ماتسفيه الريح منه وقت نزوله سوافِى كما يسمى ماتسفيه الريح من الغبار سوافِى .

وأما قول الآخر :

* كَأَنَّ نَسْجَ الْعَنكَبُوتِ الْمُرْمَلِ *

فنقول : الرواية « المرمِلِ » بكسر الميم - فيكون من وصف العنكبوت لا النسج ، وإن كانت الرواية التى ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار إلا أنه لاحجة فيه ، لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذى لايعرج عليه .

وكذلك قوله :

* قُطْناً بِمُسْتَحْصِدِ الأَوْتَارِ مَحْلُوجِ *

وقولهم « جحر ضبٍّ خربٍ » محمول على الشذوذ الذى يقتصر فيه على السماع لقلته ، ولايقاس عليه لأنه ليس كل ماحكى عنهم يقاس عليه ، ألاترى أن اللحيانى حكى أنه من العرب من يجزم بلن وينصب بلم ، إلى غير ذلك من الشواذ التى لايلتفت إليها ولايقاس عليها ، فكذلك هاهنا ، والله أعلم .

٨٥ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد «إن» الشرطية نحو قولك «إنْ زَيدٌ أتانِى آتِهِ» فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل. وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل، والتقدير فيه: إن أتانى زيد، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر، وحكى عن أبى الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا تقديم المرفوع مع «إن» خاصة وعملها فى فعل الشرط مع الفصل لأنها الأصل فى باب الجزاء، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها، وقلنا إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول، فينبغى أن يكون مرفوعاً به، كما قالوا: «جاءنِى الظريفُ زَيدٌ»، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملا فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقى الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز، فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذى بعد الاسم يدل على ذلك المقدر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنما جوزنا تقديم المرفوع مع «إن» خاصة لقوتها لأنها الأصل فى باب الجزاء دون غيرها من الأسماء

والظروف التى يجازى بها ، قلنا : نسلم أنَّ «إنْ» هى الأصل فى باب الجزاء ، ولكن هذا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع بالفعل عليه ؛ لأنه يؤدى إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له ، بلى لما كانت «إن» هى الأصل اختصت بجواز تقديم المرفوع بتقدير فعل مع الفعل الماضى خاصة ، دون غيرها من الأسماء والظروف التى يجازى بها ؛ لأنها هى الأصل ، وتلك الأسماء والظروف فرع عليها ، والأصل يتصرف مالا يتصرف الفرع ، ألا ترى أن همزة الاستفهام لما كانت هى الأصل فى حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجز فى غيرها من حروف الاستفهام ؟ فكذلك ها هنا .

وأما قول عدى :

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنُبْهُمْ يُحَيُّو ... هُ وَتُعْطَفْ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِى

وقول الآخر :

صَعْدَةٌ نَابِتَةٌ فِى حَائِرٍ ... أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ

وقول الآخر :

فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ ... وَمَنْ لَا نُجِرْهُ يُمْسِ مِنَّا مُفَزَّعَا

فهو ضعيف لا يجوز فى الكلام ؛ لأنه قدر الفعل بعد متى وأينما ومن ، وهى فرع على إنْ ، ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف الجزم ، وذلك ضعيف فى إن فى الكلام ، فإنما يجوز فى الشعر ، وإذا كان ذلك ضعيفاً فى

إن وهى الأصل ففيما هو فرع عليها أولى ، ولو كان فعلا ماضيا لكان فى هذه المواضع أسهل ، إذ كان ذلك جائزاً فى إن فى الكلام دون غيرها ، وهذا كله شىء يختص بالشعر ، ولا يجوز فى الكلام .

وأما قولهم « إنه يرتفع بالعائد لأن المكنى المرفوع فى الفعل هو الاسم الأول فينبغى أن يكون مرفوعاً به كما قالوا جاءنى الظريفُ زيدٌ » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ارتفاع زيد فى « جاءنى الظريفُ زيدٌ » إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز أن يكون بدلا لتأخر البدل عن المبدل منه ، فأما ها هنا فلا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه ، وقد بينا بطلان الرفع بالعائد فى موضعه بما يغنى عن الإعادة ها هنا .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففاسد ؛ وذلك لأن حرف الشرط يقتضى الفعل ويختص به دون غيره ، ولهذا كان عاملا فيه ، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بدله منه بطل تقدير الابتداء ؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم فى موضع لا يجب فيه تقدير الفعل ؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعرى من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدرة ، وإذا وجب تقدير الفعل ها هنا استحال وجود الابتداء الذى يرفع الاسم .

وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أن الاسم بعد « إذا » مرفوع لأنه مبتدأ إما بالتراقع أو بالابتداء فى نحو قوله (إذا السماءُ انشقت) لأن « إذا » فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضى الفعل فلا يجوز أن يحمل على غيره ، والله أعلم .

٨٦ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع فى جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع، نحو «إن تَأتنى زَيد يُكرمُكَ» واختلفوا فى تقديم المنصوب فى جواب الشرط نحو «إن تأتنى زيداً أُكرِمْ» فأباه أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء، وأجازه أبو الحسن على بن حمزة الكسائى. وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب فى جواب الشرط كله جائز.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم وذلك لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط، فإذا فارقه بتقديم الاسم بطلت المجاورة الموجبة للجزم، فبطل الجزم، وإذا بطل الجزم وجب فيه الرفع.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه يجوز وذلك لأنه يجب أن يقدر فيه فعل كما وجب التقدير مع تقديم الاسم على فعل الشرط، لأن حرف الشرط يعمل فيهما، على ما بينا، فكما وجب التقدير مع تقديمه على فعل الشرط فكذلك مع تقديمه على جواب الشرط، ولا فرق بينهما.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنما قلنا إنه لا يجوز فيه الجزم لأن الجزم فى جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط فإذا فارقه بتقديم الاسم وجب أن يبطل الجزم» قلنا: قد ذكرنا بطلان كون المجاورة موجبة للجزم فى موضعه، وبينا فساده بما يغنى عن الإعادة.

والذى يدل على فساد ماذهب إليه الفراء من منع جواز تقديم المنصوب قول طفيل الغنوى :

وَلِلْخَيْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَبِرْ لَهَا ٭ وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا الْخَيْرَ تُعْقِبِ

فنصب «الخير» بتعقب، وتقديره : تعقب الخير ، و «تعقب» مجزوم ، وإنما كسرت الباء لأن القصيدة مجرورة ، وإنما كان هذا فى المجرورة دون المرفوعة والمنصوبة لوجهين : أحدهما : أن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، فلما وجب تحريكه حركوه حركة النظير . والثانى : أن الرفع والنصب يدخلان هذا الفعل ، ولا يدخله الجر ، فلو حركوه بالضم أو الفتح لالتبس حركة الإعراب بحركة البناء ، بخلاف الكسر ؛ فإنه ليس فيه لبس .

والذى يدل على فساد ما ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقديم المنصوب أنا أجمعنا على أن المنصوب فضلة فى الجملة ، بخلاف المرفوع ، فينبغى أن لا يعتد بتقديمه كتقديم المرفوع ، والله أعلم .

٨٧ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ، نحو « زيداً إن تضرب أضرب » ، واختلفوا فى جواز نصبه بالشرط : فأجازه الكسائى ، ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط لأن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدماً على «إن»

كقولك « أضربُ إن تضربْ » وكان ينبغي أن يكون مرفوعا ، إلا أنه لما أخر انجزم بالجوار على ما بينا ، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعا ، والذى يدل على ذلك قول الشاعر :

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ * إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ

والتقدير فيه : إنك تصرع إن يصرع أخوك ، ولولا أنه فى تقدير التقديم وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا ، ولوجب أن يكون مجزوما . وقال زهير :

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَومَ مَسْأَلَةٍ * يَقُولُ لَاغَائِبٌ مَالِى وَلَاحَرِمُ

والتقدير فيه : يقول إن أتاه خليل يوم مسألة ، ولولا أنه فى تقدير التقديم وإلا لما جاز أن يكون مرفوعا . وقال الآخر :

فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ * فَطَعْنَةُ لَاغُسٍّ وَلَا بِمُغَمَّرِ

والتقدير فيه : إن ينج فلم أرقه ، فقدمه فى الموضع الذى يستحقه فى الأصل ، وإذا ثبت هذا وأنه فى تقدير التقديم فوجب جواز تقديم معموله على حرف الشرط ؛ لأن المعمول قد وقع فى موقع العامل .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط لأن الشرط بمنزلة الاستفهام ، والاستفهام له صدر الكلام ، فكما لايجوز أن يعمل مابعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط . ألاترى أنه لايجوز أن يقال « زيداً أضربت » ؟ فكذلك لايجوز أن يقال « زيداً إن تضرب أضرب » .

والذى يدل على ذلك أن بين الاستفهام وبين الشرط من المشابهة

مالا خفاء به ، ألا ترى أنك إذا قلت «أضربتَ زيداً» كنت طالباً لما لم يستقر عندك ، كما أنك إذا قلت «إن تضرب زيداً أضرب» كان كلاماً معقوداً على الشك ؟ فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه فينبغى أن يحمل أحدهما على الآخر ، فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستفهام عليه فكذلك الشرط .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن الأصل فى الجزاء أن يكون مقدماً على الشرط» قلنا : لانسلم ، بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط ؛ لأن الشرط سبب فى الجزاء ، والجزاء مسببه ، ومحال أن يكون المسبب مقدماً على السبب ، ألا ترى أنك لا تقول «إن أشكرك تعطنى» وأنت تريد إن تعطنى أشكرك ؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب ، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك ؛ لأن المعمول تابع للعامل .

وأما قول الشاعر :

* إنك إن يصرع أخوك تصرع *

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه إنما نوى به التقديم وجعله خبراً لإن لأجل ضرورة الشعر ، وما جاء لضرورة شعر أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه .

وأما قول زهير :

وإن أتاه خليل يوم مسألةٍ * يقول ... ...

فلا نسلم أنه رفعه لأن النية به التقديم ؛ وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماض ، وفعل الشرط إذا كان ماضياً نحو «إن قمتَ أقومُ» فإنه يجوز أن

يبقى على رفعه ؛ لأنه لما لم يظهر الجزم فى فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله - وهو الرفع - وهو وإن كان مرفوعاً فى اللفظ فهو مجزوم فى المعنى ، كقولك « يَغفرُ اللهُ لفلانٍ » لفظه مرفوع ومعناه دعاء مجزوم كقولهم « لِيغفرِ اللهُ لِفلانٍ » .

وأما قول الآخر :

« فلم أرقِهِ إن ينجِ منها . . . »

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن قوله « فلم أرقه » دليل على جواب الشرط ، لأن لم أفعل نفى لفعلت ، وفعلت تنوب مناب جواب الشرط المحذوف ، كما قال الشاعر :

يَا حَكَمُ الْوَارِثَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكْ ◦ أُوْدَيْتَ إِنْ لَمْ تَحْبُ حَبْوَ الْمُعْتَنِكْ

أى : إن لم تحبُ أوديت ، فجعل « أوديت » المقدم دلالة على أوديت المؤخر . فكما جاز أن يجعل فعلت دليلا على جواب الشرط المحذوف فكذلك يجوز أن يجعل نفيها الذى هو لم أفعل دليلا على جوابه ؛ لأنهم قد يحملون الشىء على ضده كما يحملونه على نظيره ، ألا ترى أنهم قالوا « امرأةٌ عدوّةٌ » كما قالوا « صَديقةٌ » ، وقالوا « مِلحفةٌ جَديدةٌ » كما قالوا « عَتيقةٌ » ، وقالوا « جوعَانُ » كما قالوا « شَبعانُ » ، وقالوا « عَلِمَ » كما قالوا « جَهِلَ » ، ولهذا قال الكسائى فى قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَىَّ بَنُو قُشَيْرٍ ◦ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَنِى رِضَاهَا

إنه لما كان « رضيتُ » ضد سخطت ، وسخط تعدى بعلى ، فكذلك « رضيت »

حملا له على ضده ، فكذلك ها هنا : جعل لم أفعل دليلا على جواب الشرط المحذوف ؛ حملا على فعلت .

وحذف جواب الشرط كثير فى كلامهم إذا كان فى الكلام ما يدل على حذفه ، كقولهم « أنتَ ظالمٌ إن فعلت كذا » أى : إن فعلت كذا ظلمت ، فحذف « ظلمت » لدلالة قوله « أنت ظالم » عليه . والشواهد على حذف جواب الشرط فى كلامهم للدلالة عليه أكثر من أن تحصى ، والله أعلم .

٨٨ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إنِ » الشرطية تقع بمعنى إذ . وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى إذ .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إنْ » قد جاءت كثيراً فى كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى إذ ، قال الله تعالى : (وإن كنتم فِى رَيبٍ مما نزلنا على عَبدِنا) أى : وإذ كنتم فى ريب ؛ لأن « إنِ » الشرطية تفيد الشك ، بخلاف « إذ » . ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول « إنْ قامتِ القيامةُ كانَ كذا » لما يقتضيه من معنى الشك ، ولو قلت « إذ قامتِ القيامَة » أو « إذا قامت القيامة » كان جائزاً ؛ لأن إذ وإذا ليس فيهما معنى الشك ، وإذا ثبت أن « إن » الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون ها هنا الشرطية ؛ لأنه لا شك أنهم كانوا فى شك ، فدل على أنها بمعنى إذ ؛ وقال تعالى : (يَا أيها الذين آمنوا اتقوا اللهَ وذَرُوا مَا بَقِىَ مِنَ الرِّبا إن كنتم مؤمنين) أى : إذ كنتم مؤمنين ؛ لأنه لا شك فى كونهم

مؤمنين ، ولهذا خاطبهم فى صدر الآية بالإيمان فقال : (ياأيها الذين آمنوا) فدل على أنها بمعنى إذ ؛ وقال تعالى : (واتقوا الله إن كنتم مؤمنين) أى : إذ كنتم مؤمنين ؛ وقال تعالى : (وأنتم الأعلوْن إن كنتم مؤمنين) أى : إذ ؛ وقال تعالى : (لتدخلُنّ المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) أى : إذ شاء الله ، وجاء فى الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المقابر « سلامٌ عليكم أهلَ دار قومٍ مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » أى : إذ ؛ لأنه لايجوز الشك فى اللحوق بهم . وقال الشاعر :

وَسَمِعتَ حَلْفَتَهَا الَّتِى حَلَفَتْ ... إنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرِ

أى : إذ . والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تحصى

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أن الأصل فى « إن » أن تكون شرطاً ، والأصل فى « إذ » أن تكون ظرفاً ، والأصل فى كل حرف أن يكون دالا على ماوضع له فى الأصل ؛ فمن تمسك بالأصل فقد تمسك باستصحاب الحال ، ومن عدل عن الأصل بقى مُرتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدلّ على ماذهبوا إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (وإن كنتم فى ريبٍ مما نَزَّلنا على عبدِنا) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « إن » فيه شرطية . وقولهم « إن إنِ الشرطية تفيد معنى الشك » قلنا : وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك ، جرياً على عادتهم فى إخراج كلامهم مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك ، على مابينا قبل ، ومنه قولهم « إن كنت إنساناً فأنت تفعل كذا ، وإن كنتَ ابنِى فأطِعنِى » وإن كان لايشك

فى أنه إنسان وأنه ابنه ، ومعناه أن من كان إنساناً أو ابناً فهذا حكمه ، نخاطبهم الله تعالى على عادة خطابهم فيما بينهم ، وهذا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات ، إلا قوله تعالى : (لَتَدْخُلُنَّ المسجِدَ الحرامَ إن شاء اللهُ آمنين) فإن الجواب عنه من وجهين : أحدهما : أن يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمنين ، والتقدير فيه : لتدخلن المسجد الحرام آمنين إن شاء الله ، والوجه الثانى : أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد ليتأدبوا بذلك ، كما قال تعالى : (ولا تقولَنَّ لشىءٍ إنى فاعلٌ ذلك غداً إلا أن يشاءَ اللهُ) وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » ؛ لأنه لما أدبه الحق تعالى بقوله تعالى : (ولا تقولنّ لشىءٍ إنى فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) تمسك بالأدب ، وأحال على المشيئة فقال : « وإنا إن شاء الله بكم لاحقون » وعلى هذا أيضاً يُحمل قول السلف « أنا مؤمنٌ إن شاء الله تعالى » . ويحتمل أيضاً وجهين آخرين : أحدهما : أن يكونوا قالوا ذلك تركا لتزكية النفس ، لا للشك ، كما قال تعالى : (فلا تُزَكُّوا أنفسكم) وكما قيل لبعض الحكماء : ما الصدق القبيح ؟ فقال : ثناء الرجل على نفسه . والثانى : أن يكون قولهم « إن شاء الله » شكا فى وصف الإيمان ، لا فى أصل الإيمان ، والشك فى وصف الإيمان لا يقدح فى أصل الإيمان .

وأما قول الشاعر :

* إنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِى وَقْرِ *

فلا حجة فيه ؛ لأن « إن » فيه حرف شرطٍ ، لا بمعنى إذ ، واستغنى بما

تقدم من قوله «وسمعت» عن جواب الشرط ؛ لدلالته عليه على ما بينا فيما تقدم، والله أعلم.

٨٩ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «إن» إذا وقعت بعد «ما» نحو «ما إن زيد قائم» فإنها بمعنى ما. وذهب البصريون إلى أنها زائدة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن «إن» تكون بمعنى «ما» ، وقد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (إن الكافرون إلا فى غرور) أى : ما الكافرون إلا فى غرور ، وقال تعالى : (إنْ أنتمْ إلا تكذِبون) أى : ماأنتم ، وقال تعالى : (إنْ أنتم إلا بَشرٌ مِثلنا) أى : ماأنتم. وقال تعالى : (إنْ نحن إلا بَشرٌ مِثلكم) أى : مانحن . وقال تعالى : (بِئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين) أى : ما كنتم مؤمنين. وقال تعالى : (قل إنْ كان للرحمن ولدٌ) أى : ما كان للرحمن ولد ، إلى غير ذلك ، فإذا ثبت أنها تكون بمعنى «ما» جاز أن يجمع بينها وبين «ما» لتأكيد النفى ، كالجمع بين إنَّ واللام لتوكيد الإثبات.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها هاهنا زائدة أن دخولها كخروجها ؛ فإنه لافرق فى المعنى بين قول القائل «ما إن زيد قائم» وبين «مازيد قائماً» ، فلما كان خروجها كدخولها تنزلت منزلة «من» بعد

النفى كما قال تعالى : (ما لكمْ من إله غيره) أى : ما لكم إله غيره . وكما قال الشاعر :

* .... وَمَا بالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ *

أى أحد ، وأشبهت «ما» إذا وقعت زائدة . قال الله تعالى : (فبما رحمة من الله لنت لهم) أى : فبرحمة ، وقال تعالى : (عما قليل) أى : عن قليل ، وقال تعالى : (فَبِمَا نَقضهمْ مِيثَاقهُمْ) أى : فبنقضهم ، و«ما» زائدة فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنها تكون بمعنى ما» قلنا : نسلم أنها تكون بمعنى «ما» فى موضع ما ، فأما ما احتجوا به فأكثره نقول بموجبه ؛ إذ لا نمنع أن يقع فى بعض المواضع بمعنى ما .

وأما ما احتجوا به من قوله تعالى : (بئسما يأمركم به إيمانكم إن كنتم مؤمنين) فلا نسلم أن «إن» ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى ها هنا شرطية ، وجوابه مقدر ، والتقدير فيه : إن كنتم مؤمنين فأى إيمان يأمر بعبادة عجل من دون الله تعالى ؟ وكذلك قوله تعالى : (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) لا نسلم أيضا أنها ها هنا بمعنى ما ، وإنما هى شرطية ، وجوابه فأنا أول العابدين : أى الآنفين ، من قولهم «عَبِدَ الرجل يَعْبَدُ عَبداً فهو عَبدٌ وعابدٌ» إذا أنف ، وجاء فى كلام أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه «عَبِدتُ فصمتُّ» أى أنفت فسكت ، وقال الشاعر :

أُولَائِكَ قَوْمِى إنْ هَجَوْنِى هَجَوْتهم * وَأَعْبَدُ أَنْ تُهْجَى تَمِيمٌ بِدَارِمِ

أى : آنف ، ومعنى الآية أنا أول الآنفين أن يقال لله ولد ، وقيل : أول

العابدين ، أى : أول من عبد الله وحده ، وقيل : المعنى كما أنى لست أول من عبد الله فكذلك ليس لله ولد ، كما يقال : إن كنتَ كاتباً فأنا حاسب ، يريد إنك لست بكاتب ولا أنا حاسب ، على أنا نقول : ولم قلتم إنها إذا كانت فى موضع «ما» بمعنى ما ينبغى أن تكون ها هنا ؟

قولهم «جمع بينها وبين ما لتوكيد النفى كما جمع بين إن واللام لتوكيد الإثبات» ، قلنا : لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يصير الكلام إيجاباً ؛ لأن النفى إذا دخل على النفى صار إيجابا لأن نفى النفى إيجاب[1] ، وعلى هذا يخرج توكيد الإثبات ؛ فإنه لا يغير المعنى ؛ لأن إثبات الإثبات لا يصير نفيا ، بخلاف النفى فإنه يصير إيجاباً ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

٩٠ — مســـألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إن » إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى «ما» واللام بمعنى « إلا » . وذهب البصريون إلى أنها مخففة من الثقيلة ، واللام بعدها لام التأكيد .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيراً فى كتاب الله وكلام العرب ، قال الله تعالى : (وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها) أى : وما كادوا إلا يستفزونك ، وقال تعالى : (وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم) أى : وما كادوا إلا يزلقونك ، وقال تعالى : (وإن كانوا ليقولون لو أن عندنا) أى : وما كانوا

---

(١) هذه مغالطة ظاهرة

إلا يقولون ، وقال تعالى : (إن كان وعد ربنا لمفعولا) أى : ما كان وعد ربنا إلا مفعولا . ثم قال الشاعر :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً ۞ كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ (١)

أى : ما قتلت إلا مسلماً . وهو فى كلامهم أكثر من أن يحصى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مخففة من الثقيلة لأنا وجدنا لها فى كلام العرب نظيراً ، وأنا أجمعنا على أنه يجوز تخفيف «إن» وإن اختلفنا فى بطلان عملها مع التخفيف ، وقلنا إن اللام لام التأكيد لأن لها أيضا نظيراً فى كلام العرب ، وكون اللام للتأكيد فى كلامهم مما لا ينكر لكثرته ، فحكمنا على اللام بما له نظير فى كلامهم ، فأما كون اللام بمعنى «إلا» فهو شىء ليس له نظير فى كلامهم ، والمصير إلى ما له نظير فى كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن «إن» بمعنى «ما» واللام بمعنى «إلا» فلا حجة لهم فى شىء من ذلك ؛ لأنه كله محمول على ما ذهبنا إليه من أن «إن» مخففة من الثقيلة ، واللام لام التأكيد ، والذى يدل على ذلك أن «إن» التى بمعنى ما لا تجىء اللام معها ، كما قال تعالى : (إن الكافرون إلا فى غرور) وكما قال تعالى : (إن أنتم إلا تكذبون) وكما قال تعالى : (إن هذا إلا إفك افتراه) إلى غير ذلك من المواضع ، ولم تجىء مع شىء منها اللام .

فأما قولهم «إن اللام فى (ليستفزونك) و(ليزلقونك) و(ليقولون) و(لمفعولا) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا فى هذه المواضع» قلنا : هذا فاسد ؛

(١) يرويه النحاة « حلت عليك عقوبة المتعمد »

لأنه لو جاز أن يقال « إن اللام تستعمل بمعنى إلا » لكان ينبغى أن يجوز « جاءنى القومُ لزيداً » بمعنى إلا زيداً ، فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه ، وإنما جاءت هذه اللام مع « إن » المخففة من الثقيلة لأن « إن » المخففة فى اللفظ بمنزلة التى يراد بها النفى ، فلما كان ذلك يؤدى إلى اللبس جىء بها للفرق بينهما ؛ فما جاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سبباً للبس وإزالة الفرق ، وهذا غاية الجور عن الصواب والحق ، والله أعلم .

٩١ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « كيف » يجازى بها كما يجازى بمتى ما وأينما وما أشبهها من كلمات المجازاة . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجازى بها

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة فى الاستفهام ، ألا ترى أن « كيف » سؤال عن الحال كما أن « أينَ » سؤال عن المكان ، و« متى » سؤال عن الزمان ، إلى غير ذلك من كلمات المجازاة ، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، ألا ترى أن معنى « كيفَما تَكن أكن » : فى أى حال تكن أكن ، كما أن معنى « أينما تكن أكن » : فى أى مكان تكن أكن ، ومعنى « متى ما تكن أكن » : فى أى وقت تكن أكن ، ولهذا قال الخليل بن أحمد : مخرجها مخرج الجزاء ، وإن لم يقل إنها من حروف الجزاء ، فلما شابهت « كيف » ما يجازى به فى الاستفهام ومعنى المجازاة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها من كلمات المجازاة .

قالوا : ولا يجوز أن يقال ، إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا تتحقق بها لأنك إذا قلت كيف تكن أكن فقد ضمنت له أن يكون على أحواله كلها وذلك متعذر ، لأنا نقول : هذا يلزمكم فى تجويزكم « كيف تكون أكون » ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه ، فكان ينبغى أن لا يجوز ، فلما أجزتموه دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز المجازاة بها لثلاثة أوجه :

أحدها : أنها نقصت عن سائر أخواتها ؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال ، والحال لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة يجاب بالمعرفة وتارة يجاب بالنكرة ، فلما قصرت عن أحد الأمرين ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة .

والوجه الثانى : إنما لم يجز المجازاة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ، ولا يعود إليها ضمير ، كما يكون ذلك فى من وما وأى ومهما ، فلما قصرت فى ذلك عن نظائرها ضعفت عن تصريفها فى مواضع نظائرها من المجازاة

والوجه الثالث : أن الأصل فى الجزاء أن يكون بالحرف ، إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء ، ولا ضرورة ها هنا تلجىء إلى المجازاة بها ، فينبغى أن لا يجازى بها ؛ لأنا وجدنا أيا تغنى عنها ، ألا ترى أن القائل إذا قال « فى أى حال تكن أكن » فهو فى المعنى بمنزلة « كيف تكن أكن » . غير أن هذا الوجه عندى ضعيف ؛ لأن « أيا » كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان ، والمكان ، وغير ذلك ؛ فكان ينبغى أن يستغنى بها عن متى ما وأينما وغيرهما

من كلمات المجازاة ، فلما لم يستغنوا بها عنها دل على ضعف هذا التعليل .

والتعويل فى الدلالة على أنه لا يجوز أن يجازى بها الوجهان الأولان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما أشبهت كلمات المجازاة فى الاستفهام ، وأن معناها كمعنى كلمات المجازاة » قلنا : لا نسلم أن معناها كمعنى كلمات المجازاة ، وذلك لأنه لا تتحقق المجازاة بها ، ألا ترى أنك إذا قلت « كيف تكن أكن » كان معناه : على أى حال تكون أكون ، فقد ضمنت له أن يكون على أحواله وصفاته كلها ، وأحوال الشخص كثيرة يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها ؛ لأنه يتعذر أن يتفق شيئان فى جميع أحوالها ، بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة والسقم والقوة والضعف إلى غير ذلك ؛ فإن أحدهما لو كان سقيما والآخر صحيحاً أو ضعيفا والآخر قويا لما كان يمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحا ولا الضعيف أن يجعل نفسه قوياً ، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازاة بهما ، ألا ترى أنك إذا قلت « أينما تكن أكن » فقد ضمنت له متى كان فى بعض الأماكن أن تكون أيضا فى ذلك المكان ، ولا يتعذر ، وكذلك إذا قلت « متى تذهب أذهب » ضمنت له فى أى زمان ذهب أن تذهب معه ، وهذا أيضا غير متعذر ، بخلاف كيف فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها لكثرتها وتنوعها ، فبان الفرق .

وأما قولهم « إن هذا يلزمكم فى تجويزكم « كيف تكون أكون » بالرفع ؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه » قلنا : الفرق بينهما أنا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازى ، فانصرف

اللفظ إليها ، فلذلك صح الكلام ، ولم يمكن هذا التقدير فى الجزم بها على المجازاة ؛ لأن الأصل فى الجزاء أن لا يكون معلوما ؛ لأن الأصل فى الجزاء أن يكون بإن ، وأنت إذا قلت « إن قمت قمت » فوقت القيام غير معلوم ، فلما كان الأصل فى الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن تقدر كيف فى الجزاء واقعة على حال معلومة ؛ لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء ، فلذلك لم يجز الجزم بها على تقدير حال معلومة ، والله أعلم .

٩٢ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن السين التى تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أصلها سوف . وذهب البصريون إلى أنها أصل بنفسها .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن « سوف » كثير استعمالها فى كلامهم وجريها على ألسنتهم ، وهم أبدا يحذفون لكثرة الاستعمال ، كقولهم « لا أدرِ ، ولم أُبَلْ ، ولم يَكُ ، وخذ ، وكل » وأشباه ذلك ، والأصل : لا أدرى ، ولم أبال ، ولم يكن ، واأخذ ، واأكل ، فحذفوا فى هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال ، فكذلك هاهنا : لما كثر استعمال سوف فى كلامهم حذفوا منها الواو والفاء تخفيفاً .

والذى يدل على ذلك أنه قد صح عن العرب أنهم قالوا فى سوف أفعل « سو أفعل » فحذفوا الفاء ، ومنهم من قال « سف أفعل » فحذف الواو ، وإذا جاز أن يحذف الواو تارة والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يجمع بينهما فى الحذف مع تطرق الحذف إليهما فى اللغتين لكثرة الاستعمال .

والذى يدل على ذلك أن السين تدل على ما تدل عليه سوف من الاستقبال، فلما شابهتها فى اللفظ والمعنى دل على أنها مأخوذة منها، وفرع عليها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى كل حرف يدل على معنى أن لا يدخله الحذف، وأن يكون أصلا فى نفسه، والسين حرف يدل على معنى؛ فينبغى أن يكون أصلا فى نفسه، لا مأخوذاً من غيره.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن سوف لما كثر استعمالها فى كلامهم حذفوا الواو والفاء لكثرة الاستعمال» قلنا: هذا فاسد؛ فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس بقياس ليجعل أصلا لمحل الخلاف، على أن الحذف ولو وجد كثيرا فى غير الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد فى الحرف؛ وإن وجد الحذف فى الحرف فى بعض المواضع فهو على خلاف القياس؛ فلا يجعل أصلا يقاس عليه.

وأما ما رووه عن العرب من قولهم فى سوف أفعل «سوأفعل» و «سف أفعل» فالجواب عنه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن هذه رواية تفرّد بها بعض الكوفيين؛ فلا يكون فيها حجة.

والثانى: إن صحت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذ الذى لا يعبأ به؛ لقلته.

والثالث: إن حذف الفاء والواو على خلاف القياس؛ فلا ينبغى أن يجمع بينهما فى الحذف؛ لأن ذلك يؤدى إلى ما لا نظير له فى كلامهم؛

فإنه ليس فى كلامهم حرف حذف جميع حروفه طلباً للخفة على خلاف القياس حتى لم يبق منه إلا حرف واحد ، والمصير إلى مالا نظير له فى كلامهم مردود .

وأما قولهم « إن السين تدل على الاستقبال كما أن سوف تدل على الاستقبال » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لوكان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن يستويا فى الدلالة على الاستقبال على حد واحد ، ولا شك أن سوف أشد تراخياً فى الاستقبال من السين ، فلما اختلفا فى الدلالة دلّ على أن كل واحد منهما حرف مستقل بنفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ، والله أعلم .

٩٣ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع فى أول الفعل المضارع تاءان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو « تتناولُ ، وتتلوّنُ » فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية ، نحو « تناول ، وتلو ن » . وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية دون تاء المضارعة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع فى أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية استثقلوا اجتماعهما ، فوجب أن تحذف إحداهما فلا يخلو إما أن تحذف الزائدة أو الأصلية ، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلىّ ، والأصلى أقوى من الزائد ، فلما وجب حذف أحدِهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من الزائدة لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة ، والأصلية مادخلت لمعنى ، فلما وجب حذف إحداهما كان حذف مالم يدخل لمعنى أولى

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الزائد أضعف من الأصلي فكان حذفه أولى » قلنا : لانسلم هذا مطلقاً ، فإن الزائد على ضربين : زائد جاء لمعنى ، وزائد لم يجيء لمعنى ، فأما الزائد الذى جاء لمعنى فلا نسلم فيه أن الأصليّ أقوى منه ، وأما الزائد الذى ماجاء لمعنى فسلم أنه أقوى ؛ ولكن لانسلم أنه قد وُجد هاهنا ، وهذا لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة فقد جاءت لمعنى ، وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تبقيتها أولى ، لأن فى حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذى جاءت من أجله ، وذلك خلاف الحكمة .

والذى يدل على صحة هذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف العلة منها لالتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيهما ، ألا ترى أنك تقول فى المنقوص « هذا قاضٍ ، ومَررتُ بِقاضٍ » والأصل فيه « هذا قاضيٌ ، ومَررت بِقاضيٍ » إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استثقالا لهما على الياء بقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء الساكنين وبقوا التنوين ؛ لأن الياء ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ، فكان تبقيته أولى ، فكذلك أيضاً تقول فى المقصورة « هذه رحاً وعصاً » والأصل فيه « رَحَيٌ وعَصوٌ » فلما تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبوهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ماقبلهما ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقى

التنوين بعدها ؛ لأن الألف ما جاءت لمعنى ، والتنوين جاء لمعنى ؛ فكان تبقيته أولى ، فكذلك ها هنا ، ولهذا كان الواجب فى تصغير منطلق ومغتسل: مطيلق ومغيسل ، وكذلك التكسير نحو: مطالق ومغاسل بإثبات الميم وحذف النون من منطلق والتاء من مغتسل ؛ لأن الميم جاءت لمعنى - وهو الدلالة على اسم الفاعل - والنون والتاء ماجاءتا لمعنى ، فكان حذفهما أولى من حذف الميم ؛ لأنها جاءت لمعنى ، وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا فوجب حذف أحدهما ؛ فإن حذف مالم يجىء لمعنى أولى من حذف ماجاء لمعنى ، والسر فيه وهو[1] أن الحرف الذى جاء لمعنى قد تنزل فى الدلالة على معنى بمنزلة سائر الكلمة التى تدل بجميع حروفها على معنى ، بخلاف الحرف الذى لم يجىء لمعنى فإنه ليس فيه دلالة على معنى فى نفسه البتة ، فكما يمتنع أن تحذف الكلمة بأسرها لشىء لا معنى له فى نفسه فكذلك ها هنا يمتنع أن يحذف الحرف الذى جاء لمعنى لأجل حرف لم يجىء لمعنى ، فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على مابينا ، والله أعلم .

٩٤ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة ، نحو « افعلانْ وافعلنانْ » بالنون الخفيفة ، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصرى . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز إدخالها فى هذين الموضعين .

---

(١) كذا ، والظاهر أن الواو زائدة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لوجهين :

أحدهما : أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة ، وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل فى هذين الموضعين ، فكذلك النون الخفيفة .

والوجه الثانى : أن هذه النون إنما دخلت فى القَسَم والأمر والنهى والاستفهام والشرط ياما لتوكيد الفعل المستقبل ، فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع فى هذه المواضع فكذلك فيما وقع الخلاف فيه ، قصارى مايقدر أن يقال :إنه يؤدى إلى اجتماع الساكنين الألف والنون ، وقد جاء ذلك فى كلام العرب ؛ لأن الألف فيها فرط مد ، والمد يقوم مقام الحركة ، وقد قرأ نافع وهو أحد أئمة القراء (إن صلاتِى ونسكى ومحيایْ) بسكون الياء من (محيای) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء ، فكذلك هاهنا ، وقد حكى عن بعض العرب أنه قال « التقت حلقتَا البطان » بإثبات الألف مع لام التعريف ، وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال « له ثلثآ المال » بإثبات الألف ، فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لما فى الألف من إفراط المد ، ولذلك أيضا يجوز تخفيف الهمزة المتحركة إذا كان قبلها ألف نحو هباءة ، والهمزة المخففة ساكنة .

والذى يدل على صحة مذهبنا قراءة ابن عامر (ولاتتبعان) بنون التوكيد الخفيفة ، والمراد به موسى وهرون ، فدل على ماقلناه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنما يجتمع حرفان ساكنان فى الوصل إذا كان الثانى منهما مدغماً فى مثله نحو دابة وتمودّ

وأُصيم» ، لأنا نقول : إن هذا النحو قد يلحقه مايوجب له الإدغام ، نحو قولك «اضربانعمان ، واضربانى» ، فالنون الأولى فى قولك «اضربا نعمان» نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية نون «نعمان» ، وكذلك النون الأولى فى «اضربانى» ، نون التوكيد المخففة ، والنون الثانية التى تصحب ضمير المتكلم ، فينبغى أن تجيزوا هذا الإدغام ؛ لأن الألف تقع وبعدها نون مشددة كقوله تعالى : (ولا تتبعانّ سبيل الذين لا يعلمون) فى قراءة من قرأ بالتشديد ، فلما لم تجيزوا ذلك دل على فساد ماذهبتم إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز دخول نون التوكيد الخفيفة فى هذين الموضعين وذلك لأن نون الاثنين التى للإعراب تسقط ؛ لأن نون التوكيد إذا دخلت على الفعل المعرب أكدت فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء ، فإذا سقطت النون بقيت الألف ، فلو أدخل عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخل : إما أن تحذف الألف ، أو تكسر النون أو تقر ساكنة ، بطل أن تحذف الألف لأنه بحذفها يلتبس فعل الاثنين بالواحد ، وبطل أن تكسر النون لأنه لايعلم هل هى نون الإعراب أو نون التوكيد ، وبطل أن تقرّ ساكنة لأنه يؤدى إلى أن يجمع بين ساكنين مظهرين فى الإدراج ، وذلك لايجوز ؛ لأنه إنما يكون ذلك فى كلامهم إذا كان الثانى منهما مدغماً نحو «دابّة ، وضالّة ، وتُمودّ الثوب ، ومديّق ، وأُصيمّ» وما أشبه ذلك ، فبطل إدخال هذه النون فى فعل الاثنين .

وكذلك أيضا يبطل إدخالها فى فعل جماعة النسوة ، وذلك لأنك إذا ألحقته إياها لم يخل : إما أن تبين النونين مظهرتين ، أو تدغم إحداهما فى

الأخرى ، أو تلحق الألف فتقول « يفعلنان » بطل أن تبين النونين مظهرتين لأنه يؤدى الى اجتماع المثلين وذلك لايجوز ، وبطل أن تدغم إحداهما فى الأخرى لأن لام الفعل ساكنة والمدغم كذلك فيلتقى ساكنان ، وساكنان لايجتمعان ، فيؤدى إلى تحريك اللام مع ضمير الفاعل من غير فائدة ، وذلك لايجوز ، وكان أيضاً يؤدى إلى اللبس ؛ لأنه لا يخلو : إما أن تحرك اللام بالفتح ، أو الضم ، أو الكسر ؛ فإن حركتها بالفتح التبس بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة نحو « تضربَنَّ يارجل » ، وإن حركتها بالضم التبس بفعل الجميع نحو « تضرُبُنَّ يا رجال » ، وإن حركتها بالكسر التبس بفعل المرأة المخاطبة نحو « تضرِبِنَّ يا امرأة » فبطل تحريك اللام ، وبطل أن تلحق الألف ؛ لأنه لايخلو : إما أن تكسر النون لالتقاء الساكنين ، أو تترك ساكنة مع الألف ؛ بطل أن تكسر لالتقاء الساكنين لأنها تجرى مجرى نون الإعراب ، وذلك لايجوز ، وبطل أن تترك ساكنة مع الألف لأنه يجتمع ساكنان على غير حدِّه ، لأنه لم ينقل ذلك عن أحد من العرب ، ولانظير له فى كلامهم ، وذلك لايجوز ؛ فإذا ثبت هذا فلسنا بمضطرين إلى إدخالها على صورة لم تنقل عن أحد من العرب وتخرج بها عن منهاج كلامهم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن النون الخفيفة مخففة من الثقيلة » قلنا : لانسلم ، بل كل واحد منهما أصل فى نفسه ، غير مأخوذ من صاحبه ؛ فالنون الشديدة والخفيفة وإن اشتركا فى التأكيد فهما متغايران فى الحقيقة ، وكلتاهما لتأكيد الفعل ، وإخراجه عن الحال ، وإخلاصه

الاستقبال ، والثقيلة آكد فى هذا المعنى من الخفيفة .

والذى يدل على أن الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة أن الخفيفة تتغير فى الوقف ، ويوقف عليها بالألف ، قال الله تعالى : (لنسفعا بالناصية) وقال تعالى : (ليسجنن وليكونا من الصاغرين) أجمع القراء على أن الوقف فى هذين الموضعين (لنسفعا ، وليكونا) بالألف لاغير ، وقال الشاعر :

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ٭ شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

فقال « يعلما » بالألف ، ولا يجوز أن يكون هاهنا بالنون ، لمكان قوله « معمما » بالألف ؛ لأن النون لا تكون وصلا مع الألف فى لغة من يجعلها وصلا ، ولا رويًّا مع الميم إلا فى الإكفاء ، وهو عيب من عيوب الشعر ، ولو جاز أن تقع رويًّا معها لما جاز هاهنا ؛ لأن النون مقيدة ، والميم مطلقة ، فإن أتى بتنوين الإطلاق على لغة بعض العرب فقال « معمما » بالتنوين جاز أن يقول « يعلمن » بالنون ، لأنهم يجعلون فى القافية مكان الألف والواو والياء تنوينًا ، ولا فرق عندهم فى ذلك بين أن تكون هذه الأحرف أصلية أو منقلبة أو زائدة فى اسم أو فعل ، كما قال الشاعر :

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَنْ ٭ وَقُولِى إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ

وكما قال الآخر :

وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلْمَى سِنِينَ ثَمَانِياً ٭ عَلَى صِيرِ أَمْرٍ مَا يُمِرُّ وَمَا يَحْلُنْ

وكما قال الآخر :

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

بتنوين الروى ، وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا ترك الترنم ؛ لأن التنوين ليس فيه من الامتداد ما فى الألف والواو والياء ؛ فإثبات النون فى « يعلمن » فى القافية على هذه اللغة لايدل على أنه لايجب أن يوقف عليها بالألف فى سائر الكلام ، وقال الشاعر :

« وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللهَ فَاعْبُدَا »

والشواهد على هذا النحو كثيرة جداً ، فلو كانت هذه النون مخففة من الثقيلة لما كانت تتغير فى الوقف ، ألا ترى أن نون « إن » و« لكن » المخففتين من إنَّ ولكنَّ الثقيلتين لما كانتا مخففتين من الثقيلتين لم تتغيرا فى الوقف عما كانتا عليه فى الوصل ، فلما تغيرت النون الخفيفة فى الوقف دل على أنها ليست مخففة من الثقيلة . يدل عليه أن النون الخفيفة تحذف فى الوقف إذا كان ما قبلها مضموما أو مكسورا ، تقول فى الوصل « هل تضرِبُنْ زيداً ، وهل تضربِنْ عمراً » فإن وقفت قلت « هل تضربون ، وهل تضربين » فترد نون الرفع التى كنت حذفتها للبناء ؛ لزوال ما كنت حذفت النون من أجله ، ولو كانت مثل نون « إن ، ولكن » المخففتين من الثقيلتين لما جاز أن تحذف يدل عليه أن النون الخفيفة إذا لقيها ساكن حذفت ، تقول فى « اضربَنْ ياهذا » إذا وصلتها : اضربَ القوم ، فتحذف النون ولاتحركها لالتقاء الساكنين ، ولو كانت مخففة من الثقيلة مثل « إن ، ولكن » لما كان يجوز

أن تحذف ، فدل على أنها ليست مخففة من الثقيلة ، وأنها بمنزلة التنوين ، وإنما وجب حذفها هاهنا بخلاف التنوين لأن نون التأكيد تدخل على الفعل ، والتنوين يدخل على الاسم ، والاسم أصل للفعل ، والفعل فرع عليه ، فجعل مايدخل على الاسم الذى هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذى هو الفرع ؛ فلهذا المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يحذف التنوين . على أنه قد قرأ بعض أئمة القراء : (قل هو الله أحدُ ۞ الله الصمدُ) فحذف التنوين من (أحد) لالتقاء الساكنين ، وقرأ أيضا بعض القراء (ولا الليل سابقُ النهارَ) فحذف التنوين من (سابق) لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب (النهار) لأنه مفعول (سابق) . وقال الشاعر :

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ۞ وَلَا ذَاكِرِ اللهَ إِلَّا قَلِيلَا

أراد «ذاكرٍ الله» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للإضافة ، ولهذا نصب «الله» بذاكر ، وقال الآخر :

تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ وَتُبْدِى ۞ عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةُ الْعَذْرَاءُ

أراد «عن خدامٍ» فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للاضافة ، ولهذا رفع «العقيلة» لأنها فاعل «تبدى» . وقال الآخر :

تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا ۞ فَوَجْهُ الْأَرْضِ مُغْبَرٌّ قَبِيحُ

تَغَيَّرَ كُلُّ ذِى طَعْمٍ وَلَوْنٍ ۞ وَقَلَّ بَشَاشَةَ الْوَجْهُ الْمَلِيحُ

أراد «قل بشاشةً» بالتنوين ؛ فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، لا للاضافة ، ولهذا رفع «الوجه» لأنها فاعل «قل» ، ويروى هذا الشعر لآدم عليه السلام ،

وقال الآخر :

حَيْدَةُ خالِى ولَقِيطٌ وعَلِى * وحَاتِمُ الطّائِىُّ وهّابُ المِئِى

أراد « حاتمٌ » فحذف التنوين لالتقاء الساكنين ، وقال الآخر :

عَمرُو الّذِى هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ * وَرِجَالُ مَكّةَ مُسْنِتُونَ عِجَافُ

وقال الآخر :

حُمَيْـدُ الّذِى أَمَجٌ دَارُهُ * أخُو الخَمْرِ ذُو الشَّيْبَةِ الأَصْلَعُ

وقال الآخر :

لَتَجِدَنِّى بِالأَمِيرِ بَرًّا * وَبِالقَنَاةِ مِدْعَسًا مِكَرًّا

* إذَا غُطَيْفُ السُّلَمِىُّ فَرَّا *

أراد « غطيفٌ » بالتنوين ، إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين ، كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين .

والذى يدل على أن نون التوكيد فى الفعل بمنزلة التنوين فى الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها فى الوقف ألفاً ، وإذا انضم ماقبلها أوانكسر حذفتها ، كما تبدل من التنوين فى النصب إذا وقفت ألفاً ، نحو « رأيتُ زيداً » ، وتحذفه فى الرفع والجر وتقف بالسكون نحو « هذا زيدْ » ، و« مررتُ بزيدْ » ، فدل على ما قلناه .

وأما قولهم « إن هذه النون دخلت لتأكيد الفعل المستقبل ؛ فكما جاز إدخالها فى كل فعل ، فكذلك فيما وقع فيه الخلاف » قلنا : إنما جاز هناك لمجيئه فى النقل ، وصحته فى القياس ، وأما ما وقع فيه الخلاف فلم يأت فى

النقل عن أحد من العرب ، ولا يصح فى القياس ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم

وأما قولهم « إن الألف فيها زيادة مد » قلنا : إلا أنه على كل حال لا يخف كل الخفة ، ولا يعرى عن الثقل . هـذا مع عدم نظيره فى النقل وضعفه فى القياس ؛ لأن الألف لم تخرج عن كونها ساكنة ، وإذا كانت ساكنة فلا يجوز أن يقع بعدها ساكن إلا مدغماً ، نحو « دَابَّة ، وشَابَّة » لأن الحرف المدغم بحرفين : الأول ساكن ، والثانى متحرك ، إلا أنه لما نبا اللسان عنهما نَبْوة واحدة وصارا بمنزلة حرف واحد وفيهما حركة قد رفع المد فى الألف كأنه لم يجتمع ساكنان .

وأما قولهم « إنه قد جاء فى غير المدغم ، كقوله تعالى : (إنَّ صَلاتِى وَنُسكى وَمحيايْ) فنقول : وجه هـذه القراءة أنه نوى الوقف فحذف الفتح ، وإلا فلا وجه لهذه القراءة فى حال الوصل ، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف ، وذلك إنما يجوز فى حال الضرورة .

وأما ما حكى عن بعض العرب من قوله « التقتْ حَلقتَا البطانِ » وقول الآخر « ثُلثا المالِ » فغير معروف ، والمعروف عن العرب حذف الألف من « حَلقتا البطانِ وثُلثا المالِ » وما أشبههما لالتقاء الساكنين ، وإن صح ما حكيتموه عن أحد من العرب فهو من الشاذ النادر الذى لا يقاس عليه ولا يعتد به لقلته .

وأما قولهم « إنه يجوز تخفيف الهمزة فى نحو هباءة والهمزة المخففة ساكنة » قلنا : لا نسلم أنها ساكنة ، بل هى متحركة ، وسنبين فساد ذلك مستقصى فى موضعه إن شاء الله تعالى .

وأما قراءة ابن عامر: (ولا تَتبعانْ) بالنون الخفيفة فهى قراءة تفرد بها، وباقى القراء على خلافها، والنون فيها للإعراب علامة الرفع؛ لأن «لا» محمول على النفى، لا على النهى، والواو فى «وَلا» واو الحال، والتقدير: فاستقيما غير متبعين، كما قال الشاعر:

بِأَيْدِى رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا سُيُوفَهُمْ ٭ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلَّتِ

أى: لم يشيموا سيوفهم غير كاثرة بها القتلى، والمعنى لم يشيموا سيوفهم إلا فى تلك الحالة، وإذا كان محمولا على النفى لا على النهى لم يكن لكم فيه حجة

والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجتمع ساكنان فى الوصل إلا إذا كان الثانى منهما مدغماً.

قولهم «إن هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام، نحو: اضربا نُعمانَ، واضرِبانى، فينبغى أن تجيزوا هذا للادغام» قلنا: هذا لا يستقيم؛ لأنا نكون قد رددنا النون الخفيفة مع لزوم حذفها فى حال الوصل والوقف إذا لم يتبعه كلام، وذلك خطأ. ثم كيف ترده وأنت لو جمعت هذه النون إلى نون ثانية لاعتلت وأُدغمت وحذفت فى قول بعض العرب، فإذا كفوا مؤنتها لم تكن ليردوها إلى ما يستثقلون، ولو جوزنا هذا فى «اضربا نعمان» ونحوه لوجب إجازته فى قولك «اضربانَ اباكا» فى قول من لم يهمز لأن هذا الموضع لم يمتنع فيه الساكن من التحريك، فتردها إذا وثقت بالتحريك كما رددتها حيث وثقت فى الإدغام، وكما لا يجوز أن ترد فى هذا وما أشبهه لأنك جئت به إلى شىء قد لزمه الحذف فكذلك ها هنا. ولو وجب إجازته فى غير ذلك من الأسماء التى لا نون فى أولها ليكون الحكم

فيها واحداً ، وذلك لايجوز ؛ لأن حمل المدغم على غير المدغم فى الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم فى الجواز ، وذلك لأن غير المدغم أعمُّ استعمالا وأكثر وقوعاً ، والمدغم أقل استعمالا وأندر وقوعاً ، فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر ، والله أعلم .

٩٥ ـ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم فى « ذا ، والذى » الذال وحدها ، وما زيد عليهما تكثير لهما . وذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هى الاسم فيهما ، واختلفوا فى « ذا » : فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله : ذىّ ـ بتشديد الياء ـ إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى « ذىْ » فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بكى ؛ فإذاً الألف منه منقلبة عن ياء ، بدليل جواز الإمالة ؛ فإنه قد حكى عنهم أنهم قالوا فى ذا « ذا » بالإمالة ؛ فإذا ثبت أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واواً ؛ لأن لهم مثل « حَييتُ » وليس لهم مثل « حيوْتُ » . وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى ذا « ذَوَى » بفتح الواو ؛ لأن باب « شوَيت » أكثر من باب « حَييت » فحذفت اللام تأكيداً للابهام ، وقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها وأما « الذِى » فأجمعوا على أن الأصل فيه « لذِى » نحو : عَمِى وشَجِى .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الاسم هو الذال وحدها أن الألف والياء فيهما يحذفان فى التثنية نحو « قامَ ذانِ ، ورَأيتُ

ذَيْنِ ، ومررتُ بذَيْنِ ، وقام اللذانِ ، ورأيتُ اللذَيْن ، ومررت باللذَين ، ولو كان كما زعمتم أنهما أصلان لكان لا يحذفان ، ولوجب أن يقال فى التثنية « اللذِيَان » كما يقال العميان ، والشجيان ، و « اللذِيُون » كما يقال : العميين ، والشجيين ، وأن تقلب الألف فى تثنية « ذا » ولا تحذف ، فلما حذفت الياء والألف فى تثنية « الذى ، وذا » دل على أنهما زائدان ، لا أصلان ، وأن ما زيد عليهما تكثير لهما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد ، وحركوا الذال لالتقاء الساكنين ـ وهما الذال والألف فى ذا ، والذال والياء فى الذى ـ وفتحوا الذال فى « ذا » لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً ، وكسروها من « الذِى » لأن الكسرة من جنس الياء ، فكسروا ما قبل الياء توكيداً لها ، وزادوا اللام الثانية مفتوحة من « الذِى » على اللام الأولى ليسلم سكون اللام الأولى ؛ لأن الألف واللام لا تدخل على ساكن إلا احتيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين ، كقولهم « الانتظار ، والانكسار » فلو لم تدخل اللام الثانية لأدى إلى تحريك اللام الأولى ؛ لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة ؛ فزادوا اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على أصلها فى السكون ولا تكسر لالتقاء الساكنين

والذى يدل على أن الذال أصلها السكون قول الشاعر :

اللَّذْ بأَسْفَلِهِ صَحْرَاءُ وَاسِعَةٌ ٭ وَاللَّذْ بأَعْلاَهُ سَيْلٌ مَدُّهُ الجُرُفُ

وقول الآخر :

فَلَمْ أرَ بَيْتاً كَانَ أَحْسَنَ بَهْجَةً ٭ مِنَ اللَّذْ لَهُ مِنْ آلِ عزَّةَ عَامِرُ

وقول الآخر :

لَنْ تَنفعى ذا حَاجةٍ وَينفعكْ ٭ وَتجعلينَ اللّذْ معى فى اللّذْ معكْ

وقول الآخر :

فَظِلْتُ فى شرٍّ مِنَ اللّذْ كِيدا ٭ كَاللّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فاصْطِيدا

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لايجوز أن تكون الذال وحدها فيهما هو الاسم ، وذلك لأن « ذا ، والذى » كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ، فلوكان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ، فوجب أن يكون الاسم فى « ذا » الذال والألف معاً ، والاسم فى « الذى » لذى ؛ لأن له نظيراً فى كلامهم ، نحو شجى وعمى ، وهو أقل الأصول التى تبنى عليها الأسماء ، ومانقص عن ذلك من الأسماء التى أوغلت فى شبه الحروف فعلى خلاف الأصل ، ولا يمكن إلحاق « ذا ، والذى » بها ، ألا ترى أن « ذا » كاسم مظهر يكون وصفاً وموصوفا ؟ فكونه وصفاً نحو قوله تعالى : (اذهبوا بقميصى هذا) وكونه موصوفاً نحو قوله تعالى : (ما لهذا الكتاب) وكذلك لايمكن إلحاق « الذى » بها بأن يحكم بزيادة اللام الثانية كاللام التى تزاد للتعريف ؛ لأن زيادة اللام ليس بقياس مطرد ، وإنما يحكم بزيادتها فى كلمات يسيرة نحو « زيدل ، وعبدل ، وأولالك » ؛ لقيام الدليل على ذلك كقولك فى معناها : زيد ، وعبد ، وأولاك ، ولم يوجد هاهنا ؛ فبقينا فيه على الأصل .

والذى يدل على أن الألف فى « ذا » والياء فى « الذى » أصليتان قولهم

فى تصغير ذا « ذَيَّا » وأصله : ذَييا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف والألف لا يكون ماقبلها إلا مفتوحاً فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، ووزنه « فَيلى » لذهاب العين منه ، وفى تصغير الذى « اللذَيَّا » ولولا أنهما أصليتان ، وإلا لما انقلبت الألف فى « ذا » ياء وأدغمت فى ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء فى « الذى » فى التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إن هذا يبطل بما إذا سميتم رجلا بهل وبل ثم صغرتموه فإنكم تزيدون فيه فى التصغير ما لم يكن فيه قبل ذلك » لأنا نقول : إذا سمينا بهل وبل وما أشبه ذلك فقد نقلناه من الحرفية إلى الاسمية ، فإذا صغرناه صغرناه على أنه اسم ، فوجب أن نزيد عليه حرفاً توجبه الاسمية ، بخلاف تصغير « الذى ، وذا » لأنا إنما نصغرهما على معناهما الذى وضعا له ، فبان الفرق بينهما .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الألف والياء يحذفان فى التثنية فى نحو ذان واللذان فدل على زيادتهما » قلنا : ذان واللذان ليس ذلك تثنية على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » وإنما ذلك صيغة مرتجلة للتثنية ، كما أن « هؤلاء » صيغة مرتجلة للجمع .

والذى يدل على ذلك أنه لو كان ذلك تثنية على حدّ قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما

يقال : الزيدان ، والعمران ، فلما لم يجز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذان واللذان[١] دل على أنه صيغة مرتجلة للتثنية فى أول أحواله بمنزلة « كِلا » وكذلك حكم كل اسم لايقبل التنكير . وإنما لم يجز تثنيتهما على حد قولهم « زيد وزيدان ، وعمرو وعمران » لأن التثنية ترد الاسم المعرفة إلى التنكير والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة والأسماء المضمرة لاتقبل التنكير ، إلا أنهم لما قصدوا تثنيتها عاملوها ببعض مايكون فى التثنية الحقيقة ؛ فأدخلوا عليها حرف التثنية ، فوجود حرف التثنية فى اللفظ بمنزلة تاء التأنيث فى « غرفة ، وقربة » فكما أن التأنيث فى « غرفة وقربة » لفظى لامعنوى فكذلك هاهنا : التثنية لفظية لامعنوية .

وقولهم « لو كان الأمر كما زعمتم لكان ينبغى أن لاتحذف الألف والياء من ذا والذى كما لاتحذف الياء من عمى وشجى » قلنا : هذا باطل ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن تثنية عمى وشجى على حد تثنية زيدان وعمران ، بخلاف « ذا ، والذى » على مابينا ، والثانى : أن ياء شجى وعمى يدخلهما النصب ، نحو « رأيت عمياً وشجياً » بخلاف الياء فى « الذى » فإنها لايدخلها النصب ، بل يلزمها السكون أبداً ، فبان الفرق بينهما .

وأما قولهم « إن الاسم هو الذال وحدها وما زيد عليهما تكثير لها » قلنا : لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن يقتصر فى « الذى » على زيادة حرف واحد كما زدتم فى « ذا » فأما زيادة أربعة أحرف فهذا مالا نظير له فى كلامهم ، على أنا قد بينا فساد كونها زائدة .

وأما قولهم « الدليل على أن الأصل فيهما السكون نحو قول الشاعر :

---

(١) الأول تثنية « ذا » والثانى تثنية « الذى » مقرونين بأل

فَظِلْتُ فِى شَرٍّ مِنَ اللَّذْ كِيدَا ٭ كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

قلنا: لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أن الأصل فيها السكون لجاز لآخر أن يستدل على أن الأصل فيها الحركة باللغات الأخر؛ فإن فيها أربع لغات: أحدها «الذى» بياء ساكنة وهى أفصح اللغات، والثانية «الذىّ» بياء مشددة كما قال الشاعر:

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمْهُ بِمَالٍ ٭ مِنَ الْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِىِّ

يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَهِنُهُ ٭ لِأَقْرَبِ أَقْرَبِيهِ وَلِلْقَصِىِّ

والثالثة «اللذِ» بكسر الذال من غير ياء كما قال الشاعر:

اللَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَانَتْ بَرًّا ٭ أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْمَخِرًّا

والرابعة «اللذْ» بسكون الذال، وبل أولى؛ فإن «اللذ» بسكون الذال أقل فى الاستعمال من «الذى» وغيرها من اللغات، فإذا لم يعتبر الأكثر فى الاستعمال فأولى أن لا يعتبر الأقل، والله أعلم.

٩٦ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من «هو، وهى» الهاء وحدها. وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من «هو»، والهاء والياء من «هى» هما الاسم بمجموعهما.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن الاسم هو الهاء وحدها

دون الواو والياء أن الواو والياء تحذفان فى التثنية ، نحو «هما» ولو كانتا أصلا لما حذفتا ، والذى يدل على ذلك ذلك أنهما تحذفان فى حالة الإفراد أيضا وتبقى الهاء وحدها ، قال الشاعر ، وهو العجير السلولى جاهلى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ قَالَ قَائِلٌ ۞ لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلَاطِ نَجِيبُ

أراد «بينا هو» وقال الآخر :

بَيْنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا ۞ حِيناً يُعَلِّلُنَا وَمَا نُعَلِّلُهُ

أراد «بينا هو» وقال الآخر :

إِذَاهُ سِيمَ الْخَسْفَ آلَى بِقَسَمْ ۞ بِاللهِ لَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا احْتَكَمْ

أراد «إذا هو» وقال الآخر :

۞ دَارٌ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَاكَا ۞

أراد «إذ هى» فحذف الياء ، فدل على أن الاسم هو الهاء وحدها ، وإنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم ، كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد ، كما زادوا الواو فى قولهم «ضربتهو ، وأكرمتهو» وإن كانت الهاء وحدها هى الاسم ، فكذلك هاهنا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن الواو والياء أصل أنه ضمير منفصل ، والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد ؛ لأنه لابد من الابتداء بحرف والوقف على حرف ، فلو كان الاسم هو الهاء وحدها لكان يؤدى إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً ، وذلك محال ؛ فوجب أن لا تكون الهاء وحدها هى الاسم .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إن الواو والياء تحذفان فى التثنية نحو هما» قلنا: إن «هما» ليس بتثنية على حد قولك فى زيد زيدان وعمرو عمران، وإنما هما صيغة مرتجله للتثنية كأنتما، ألا ترى أنه لو كان تثنية على حد قولهم «زيدان وعمران» لقالوا فى تثنية هو «هُوانِ» وفى تثنية أنت «أنْتانِ» ولكان يجوز أن يدخل عليهما الألف واللام فيقال «الهوانِ، والأنتانِ» كما يقال: الزيدان، والعمران، فلما لم يقولوا ذلك دل على أنها صيغة مرتجلة للتثنية، وعلى أنه لو كان الأمر كما زعمتم فليس لكم فيه حجة؛ لأن الحرف الأصلى قد يحذف لعلة عارضة، ألا ترى أن الياء تحذف فى الجمع فى نحو قولهم «قاضُونَ، ورَامُونَ» والأصل قاضيون، وراميون، فاستثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة عنها، فبقيت الياء ساكنة وواو الجمع ساكنة، فاجتمع ساكنان وساكنان لا يجتمعان، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وإن كانت أصلية لعلة عارضة، فكذلك ها هنا، والعلة ها هنا فى إسقاطهما أن الواو التى قبل الميم فى التثنية والجمع يجب أن تكون مضمومة، والضمة فى الواو مستثقلة فلذلك سقطت، وإنما وجب أن تكون مضمومة لأنها لو كسرت لكان ذلك مستثقلا من وجهين:

أحدهما: لأنه خروج من ضم إلى كسر، وذلك مستثقل، ولهذا ليس فى الأسماء ما هو على وزن فُعِل إلا «دُئِل» اسم دويبة و «رُئِم» اسم للسه، وهما فى الأصل فعلان نقلا إلى الاسمية، وحكى بعضهم «وُعِلٌ» فى الوعل

والثانى: أن الكسرة تستثقل على الواو أكثر من استثقال الضمة عليها ولهذا تضم لالتقاء الساكنين فى نحو قوله: (اشتَرَوُا الضلالة بالهدى)

ولا تكسر إلا على وجه بعيد، ولو بقيت الواو من «هُو» كما كانت مفتوحة وقد زيد عليها الميم والألف لتوهم أنها حرفان منفصلان، فوجب أن تغير الحركة التى كانت مستعملة فى الواحد إلى الضم كما غيرت فى «أنتما» ووجب أيضاً ذلك فى «أنتما» لأنها لو فتحت أو كسرت لجاز أن يتوهم أنها كلمتان منفصلتان، فاجتلبوا حركة لم تكن فى الواحد لتدل على أنها كلمة واحدة، وأجروا جميع المضمر فى التثنية والجمع هذا المجرى، وقيل: إنها ضمت التاء فى التثنية حملا على الجمع؛ لأنها فى التقدير كأنها وليت الواو فى «أنتمو» وإنما حملت التثنية على الجمع ليشتركا فى ذلك كما اشتركا فى الضمير فى «نحنُ» وزيدت الميم فى التثنية لوجهين: أحدهما: أن التثنية أكثر من الواحد، وفى المضمرات ما هو على حرف واحد، فكثر اللفظ كما كثر العدد، فلذلك زيد فى التثنية حرف، وحمل جميع المضمرات عليه. والثانى: أن القافية فيه إذا كانت مطلقة وحرف الروى مفتوح وصل بالألف، ولهذا يسمى ألف الوصل والصلة، قال الشاعر:

يَا مُرَّ يَا بْنَ وَاقِعٍ يَا أَنْتَا ۝ أَنْتَ الذِى طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

وقال الآخر:

أُخُوكَ أَخُو مُكَاشَرَةٍ وَضِحْكٍ ۝ وَحَيَّاكَ الإِلٰهُ وَكَيْفَ أَنْتَا

فلو لم يزيدوا الميم لا لتبس الواحد بالتثنية، فزادوا الميم كراهية الالتباس فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء، فلذلك كانت أولى بالزيادة وأما ما أنشدوه من قول الشاعر:

۝ فَبَيْنَاهُ يَشْرِى رَحْلَهُ ... ۝

و « بِنَاهُ فِى دَارِ صِدْقٍ ... »

و « إذاهُ سِيمَ الخَسْفَ ... »

و « دَارٌ لِسُعْدَى إذِهِ مِنْ هَوَاكَا »

فإنما حذفت الواو والياء لضرورة الشعر، كقول الشاعر :

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أَسْتَطِيعُهُ ٭ وَلاَكِ اَسْقِنِى إِنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضْلِ

أراد «ولكِنِ اسقنى» فحذف النون لضرورة الشعر، وكقول الآخر :

أَصَاحِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَمِيضَهُ ٭ كَلَمْعِ اليَدَيْنِ فِى حَبِىٍّ مُكَلَّلِ

أراد «صاحبى» فحذف الباء والياء فكذلك هاهنا، وبل أولى، وذلك من وجهين : أحدهما : أن الواو والياء حرفا علة، والنون من «لكنْ» والباء من «صاحب» حرف صحيح، والمعتل أضعف من الصحيح، فإذا جاز حذف الأقوى لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى. والثانى : أنه قد حذف حرفين للضرورة - وهما الباء والياء من صاحبى - وإذا جاز حذف حرفين للضرورة فحذف حرف واحد أولى.

وأما قولهم «إنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم كما زادوا الواو فى ضربتهو» قلنا : هذا فاسد؛ لأن «هو» ضمير المرفوع المنفصل، والهاءُ فى «ضربتهو» ضمير المنصوب المتصل، وقد بينا أن ضمير المرفوع المنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأن ضمير المرفوع المنفصل يقوم بنفسه، فلا بد من حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه، بخلاف ضمير المنصوب المتصل؛ لأنه لا يقوم بنفسه، ولا

يجب فيه ما وجب فى ضمير المرفوع المنفصل ، والذى يدل على أنها ليست كالواو فى «أكرمتهو» أنه لا يلزم تسكينها كما يلزم تسكينها فى «أكرمتهو» ولا يجوز تحريك الواو فى «أكرمتهو» كما يجوز فى «هُو قائم» ولو كانا بمنزلة لوجب أن يسوى بينهما فى الحكم ، والله أعلم .

٩٧ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الياء والكاف فى «لولاى ، ولولاك» فى موضع رفع ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أن الياء والكاف فى موضع جر بلولا . وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا يجوز أن يقال «لولاى ، ولولاك» ويجب أن يقال «لولا أنا ، ولولا أنت» فيأتى بالضمير المنفصل كما جاء به التنزيل فى قوله : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) ولهذا لم يأت فى التنزيل إلا منفصلا .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الياء والكاف فى موضع رفع لأن الظاهر الذى قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا ، وبالابتداء على مذهبكم ، فكذلك ما قام مقامه .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «هذا يبطل بعسى» فإن عسى تعمل فى المظهر الرفع وفى المكنى النصب ، لأنا نقول : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه : أحدها : أنا لا نسلم أنها تنصب المكنى ، وإنما هو فى موضع رفع بعسى ، فاستعير للرفع لفظ النصب فى عسى كما استعير لفظ الجر فى «لولاى ، ولولاك» وإليه ذهب الأخفش

من أصحابكم. والوجه الثانى: أن الكاف فى موضع نصب بعسى، وأن اسمها مضمر فيها، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم. والوجه الثالث: أنا نسلم[1] أنه فى موضع نصب، ولكن لأنها حملت على «لعلَّ» فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع، وهو ها هنا مقدر، وإنما حملت على «لعلَّ» لأنها فى معناها، ألا ترى أن «عَسى» فيها معنى الطمع، كما أن لعل فيها معنى الطمع، فأمَّا «لولا» فليس فى حروف الخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه، فبان الفرق بينهما، ولأنه لو كان المكنى فى موضع خفض لكنا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلولا؛ لأنه ليس فى كلام العرب حرف يعمل الخفض فى المكنى دون الظاهر، فلو كانت مما يخفض لما كان يخلو أن يجىء ذلك فى بعض المواضع أو فى الشعر الذى يأتى بالمستجاز، وفى عدم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن تخفض اسماً ظاهراً ولا مضمراً، فدل على أن الضمير بعد «لولاك» فى موضع رفع. يدل عليه أن المكنى كما يستوى لفظه فى النصب والخفض نحو «أكرمتكَ، ومَررتُ بِكَ» فقد يستوى لفظه أيضاً فى الرفع والخفض نحو «قمنا، ومَرَّ بِنا» فيكون لفظ المكنى فى الرفع والخفض واحداً، وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف فى موضع «أنتَ» رفعاً.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «لو كان الرفع محمولا على الجر فى لولاك لوجب أن يفصل بين المكنى المرفوع والمجرور فى المتكلم كما فصل بين لفظ المكنى المنصوب والمجرور فى المتكلم نحو أكرمنى ومر بى» لأنا نقول: النون فى المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكنى المنصوب والمكنى المخفوض

(١) فى مطبوعة أوروبا «والوجه الثالث أنا لانسلم – إلخ» وزيادة لا واضحة

وإنما دخلت النون فى المكنى المنصوب لاتصاله بالفعل ، فلو لم يأتوا بهذه النون لأدى ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء ، لأن ياء المتكلم لايكون ماقبلها إلا مكسورا ، والفعل لايدخله الكسر ؛ لأنه إذا لم يدخله الجر وهو غير لازم استثقالا له ، فلأن لايدخله الكسر الذى هو لازم استثقالا له كان ذلك من طريق الأولى . وأما المكنى المخفوض فلم تدخله هذه النون ؛ لأنه يتصل بالحرف والحرف لايلزم أن تدخل عليه هذه النون ، و« لولا » حرف فلهذا المعنى لم تدخل عليه هذه النون .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المكنى فى « لولاى ، ولولاك » فى موضع جر لأن الياء والكاف لاتكونان علامة مرفوع ، والمصير إلى مالانظير له فى كلامهم محال ؛ ولايجوز أن يتوهم أنهما فى موضع نصب ، لأن « لولا » حرف وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير فى موضع نصب ، وإذا لم يكن فى موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون فى موضع جر .

قالوا : فلا يجوز أن يقال « إذا زعمتم أن لولا تخفض الياء والكاف فحروف الخفض لابد أن تتعلق بفعل فبأى فعل تتعلق ؟ » لأنا نقول : قد تكون الحروف فى موضع مبتدأ لاتتعلق بشىء كقولك « بحسبك زيد » ومعناه حسبك ، قال الشاعر :

بِحَسْبِكَ فِى القَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ... بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنِىٌّ مُضِرّْ

وكقولهم « هل من أحد عندك » أى هل أحد عندك ؟ قال الله تعالى : (مالكم مِن إلاه غيره) أى إلاه غيره ، ولهذا كان (غيره) مرفوعا فى قراءة

من قرأ بالرفع ، فموضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد عملت الجر ، وكذلك «لولا» إذا عملت الجر صارت بمنزلة الباء فى بحسبك ومن فى هل من أحد عندك ، ولا فرق بينهما .

والصحيح ماذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم «إن الياء والكاف لاتكونان علامة مرفوع» قلنا : لانسلم ، فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ، ألاترى أنه يجوز أن يقال «ماأنا كأنت» وأنت : من علامات المرفوع ، وهو هاهنا فى موضع مخفوض ، فكذلك هاهنا الياء والكاف من علامات المخفوض ، وهما فى «لولاى ، ولولاك» من علامات المرفوع .

والذى يدل على أن «لولا» ليس بحرف خفض أنه لوكان حرف خفض لكان يجب أن يتعلق بفعل أومعنى فعل ، وليس له هاهنا مايتعلق به .

قولهم «قد يكون الحرف فى موضع مبتدأ لايتعلق بشىء» قلنا : الأصل فى حروف الخفض أن لايجوز الابتداء بها ، وأن لاتقع فى موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادراً فى حرف زائد دخوله كخروجه كقولهم «بحسبك زيد ، وماجاءنى من أحد» لأن الحرف فى نية الاطراح ، إذ لافائدة له ، ألا ترى أن قولك ، «بحسبك زيد ، وحسبك زيد» فى معنى واحد ، وكذلك قولك «ماجاءنى من أحد ، وماجاءنى أحد» فى المعنى واحد ، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائداً فلا بد أن يتعلق بفعل أومعنى فعل ، ولولا : حرف جاء لمعنى وليس بزائد ؛ لأنه ليس دخوله كخروجه . ألاترى أنك لوحذفتها لبطل ذلك المعنى الذى دخلت من أجله ، بخلاف الباء فى «بحسبك

زيد ، ومن فى قولك «ماجاءنى من أحد» فبان الفرق بينهما ، ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقا إذا وقع فى موضع ابتداء لايتعلق بشىء فلا نسلم هاهنا أن الحرف فى موضع ابتداء ، وقد بينا فساد ذلك فيما قبل .

وأما إنكار أبى العباس المبرد جوازه فلا وجه له ؛ لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم وأشعارهم ، قال الشاعر :

وَأنت امْرُؤٌ لَوْلَاىَ طِحْتَ كَمَا هوَى * بِأجْرَامِهِ مِنْ قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِى

وقال الآخر :

أَتطمعُ فِينَا من أَرَاقَ دِمَاءَنَا * وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنْ

وقال بعض العرب :

* لَوْلَاكَ هٰذَا الْعَامَ لَمْ أَحْجُجْ *

وأما مجىء الضمير المنفصل بعده نحو «لولا أنا ، ولولا أنت» كما قال تعالى : (لولا أنتم لكنا مؤمنين) فلا خلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفصح ، وعدم مجىء الضمير المتصل فى التنزيل لايدل على عدم جوازه ، ألا ترى أنه لم يأت فى التنزيل ترك عمل «ما» فى المبتدأ والخبر نحو «مازيد قائم ، وماعمرو منطلق» وإن كانت لغة جائزة فصيحة ، وهى لغة بنى تميم ، قال الشاعر :

رِكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهُرَ الصَّيْفِ بُدَّنٌ * وَنَاقَةُ عَمْرٍو مَا يُحَلُّ لَهَا رَحْلُ

وَيَزْعُمُ حَسْلٌ أَنَّهُ فَرْعُ قَوْمِهِ * وَمَا أَنتَ فَرْعٌ يَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

ثم لم يدل عدم مجيئها فى التنزيل على أنها غير جائزة ولافصيحة ، فكذلك هاهنا ، والله أعلم .

٩٨ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من «إيَّاكَ، وإيَّاهُ، وإيَّاىَ» هى الضمائر المنصوبة، وأن «إيَّا» عماد، وإليه ذهب أبو الحسن ابن كيسان، وذهب بعضهم إلى أن «إيَّاكَ» بكماله هو الضمير. وذهب البصريون إلى أن «إيَّا» هى الضمير والكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب. وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «إيَّا» اسم مضمر أضيف إلى الكاف والهاء والياء؛ لأنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة، بخلاف غيره من المضمرات؛ فخص بالإضافة عوضاً عما مُنعه، ولا يعلم اسم مضمر أُضيف غيره. وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مبهم أُضيف للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم أُضيف غيره. وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى سائر المضمرات، وأنها فى موضع جر بالإضافة. وحكى أيضاً عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه مظهر ناب مناب المضمر. وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر فى قولهم فى المثل «إذا بَلغَ الرجلُ الستينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشوابِّ» والذى عليه الأكثرون من الفريقين ما حكيناه عنهما أولا.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والهاء والياء هى الكاف والهاء والياء التى تكون فى حال الاتصال؛ لأنه لا فرق بينهما بوجه ما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأتى بإيا لتعمد الكاف والهاء والياء عليها؛ إذ لا تقوم بنفسها

فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه .

والذى يدل على ذلك لحاق التثنية والجمع لما بعد « إيّا » ولزومها لفظا واحداً .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن « إيَّا » هى الضمير دون الكاف والهاء والياء ، وذلك لأنا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل ، والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد ؛ لأنه لا نظير له فى كلامهم ، فوجب أن تكون « إيَّا » هى الضمير ؛ لأن لها نظيرا فى كلامهم والمصير إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ؛ ولهذا المعنى قلنا : إن الكاف والهاء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب ؛ لأنها لو كانت معربة لكان إعرابها الجر بالإضافة ، ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا ؛ لأن الأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها ؛ لأن الإضافة تراد للتعريف ، والمضمر فى أعلى مراتب التعريف ، فلا يجوز إضافته إلى غيره ؛ فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب .

وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمر أُضيف لأنه لا يفيد معنى بانفراده ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة - فباطل ؛ لأن هذا الضمير ما وقع إلا معرفة ، ولم يقع قط نكرة .

والذى يدل على ذلك أن علامات التنكير لا يحسن دخولها عليه ، بل فيها إبهام تبينه هذه الحروف كالتاء فى « أنتَ » فإن الضمير هو « أنْ » وهو مبهم ، والتاء تبينه ؛ فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فكذلك ها هنا : جعلت

هذه الأحرف مبينة لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة، وكما لا يجوز أن يقال إن « أنْ » مضاف إلى التاء فكذلك لا يجوز أن يقال إن « إيّا » مضاف إلى الكاف والهاء والياء، وإذا حصلت الفائدة بهذه الأحرف لا على جهة الإضافة ولها نظير فى كلامهم كان أولى من جعل الضمير مضافاً إليها ولا نظير له فى كلامهم.

وهذا هو الجواب عن مذهب من ذهب إلى أنه اسم مبهم مضاف؛ لأن المبهم معرفة، والمعرفة لا تضاف؛ لأنه استغنى بتعريفه فى نفسه عن تعريف غيره؛ لأن الكَحَل يغنى عن الكُحْل.

وأما من ذهب إلى أنه اسم مظهر فباطل؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب، فلما اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب وهو النصب دل على أنه اسم مضمر، كما أنه لما اقتصر بأنا وأنت وهو وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دل على أنها أسماء مضمرة؛ إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من الإعراب، إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو « ذاتَ مَرةٍ »، و« بُعيداتِ بَينٍ »، ونوعاً من المصادر نحو « سُبحانَ ومَعاذَ ». وليس « إيّا » ظرفاً ولا مصدراً فيلحق بهذه الأسماء.

وأما ما حكى عن الخليل من قولهم « إذا بَلغَ الرجلُ الستين فإيّاه وإيّا الشواب »، فالذى ذكره سيبويه فى كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل، وإنما قال: وحدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، وهى رواية شاذة لا يعتد بها، وكأنه

لما رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه

ثم هذه الرواية حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرات ؛ لأنه أضاف « إيَّا » إلى « الشوابّ » ، وهو اسم مظهر .

والذى يدل على أنه ليس باسم مظهر أنه لو كان الأمر كذلك لوجب أن يجوز أن يقال : ضربتُ إياكَ ، كما يقال : ضربت زيداً ، فلما لم يجز ذلك دل على أنه ليس باسم مظهر .

فأما قول الشاعر :

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتَ قَدْ ضَمِنَتْ ٭ إِيَّاهُمُ الْأَرْضُ فِى دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وقول الآخر :

٭ إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغَتْ إِيَّاكَ ٭

وقول الآخر :

كَأَنَّا يَوْمَ قُرَّى إِنَّـمَا نَقْتُـلُ إِيَّانَا

فهو من ضرورة الشعر التى لا يجوز استعمالها فى اختيار الكلام .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الكاف والهاء والياء ها هنا هى التى تكون فى حالة الاتصال » قلنا : لا نسلم ؛ فإنها وإن كانت مثلها فى اللفظ إلا أنها تخالفها ؛ لأن الكاف والهاء والياء ها هنا حروف وهناك أسماء ، وصار هذا كالتاء فى « أنتَ » فإنها فى اللفظ مثل التاء فى « قُمتَ » وإن كانت التاء فى « أنتَ » حرفاً والتاء فى « قمتَ » اسماً ، وكما لا يجوز أن يقال إن التاء فى « أنت » اسم لأنها مثل التاء فى « قمت » فكذلك ها هنا : كما أن الاسم المضمر فى « أنتَ » أن وحدها والتاء لمجرد الخطاب

وليست عماداً للتاء فكذلك «إيّا» هى الاسم المضمر وحدها وليست عماداً للكاف والهاء والياء .

ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدى إلى أن يعمد الشيء بما هو أكثر منه ، وأن يكون الأكثر عماداً للأقل وتبعا له ، وهذا لا نظير له فى كلامهم .

والذى يدل على أن هذه الكاف والهاء والياء ليست هى التى تكون فى حالة الاتصال أن هذه الأحرف ها هنا ضمائر منفصلة ، وتلك ضمائر متصلة ، والضمائر المنفصلة ينبغى أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضمائر المتصلة ، كما أن لفظ المضمرات المرفوعة المنفصلة مخالف للفظ الضمائر المرفوعة المتصلة ، وليس شيء منها معموداً ، فكذلك ها هنا .

وأما استدلالهم على أن «إيا» عماد بلحاق التثنية والجمع لما بعدها فيبطل بأنت ، فإنا أجمعنا على أن الضمير منه «أن» ، والتثنية والجمع يلحقان ما بعده وهو التاء ، ولا خلاف أن «أن» ليست عماداً للتاء ، وأن التاء ليست هى الضمير ، فكذلك ها هنا ، وهذا لأن الحروف إذا زيدت للدلالة على الأشخاص جاز أن تلحقها علامة التثنية والجمع ؛ لأنها لما كانت دلالة على المخاطب والغائب والمتكلم لم يكن بد من لحاق علامة التثنية والجمع بها .

على أنا نقول : إن «إياكما ، وإياكم» ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع ، وإنما «إياكما» صيغة مرتجلة للتثنية ، و «إياكم» صيغة مرتجلة للجمع ، وكذلك «أنتما ، وأنتم» ليس بتثنية ولا جمع على حد التثنية والجمع وإنما «أنتما» صيغة مرتجلة للتثنية ، و «أنتم» صيغة مرتجلة للجمع ،

وكذلك حكم كل اسم مضمر واسم إشارة واسم صلة . وسنبين هذا فى اسم الصلة مستقصى إن شاء الله تعالى .

وأما من ذهب إلى أنه بكماله المضمر فليس بصحيح ، وذلك لأن الكاف فى « إياك » بمنزلة التاء فى « أنت » والذى يدل على ذلك أن الكاف فى « إياك » تفيد الخطاب كما أن التاء فى « أنت » تفيد الخطاب ، وأن فتحة الكاف تفيد خطاب المذكر ، كما أن فتحة التاء فى « أنت » تفيد خطاب المذكر ، وأن كسرة الكاف تفيد خطاب المؤنث ، كما أن كسرة التاء تفيد خطاب المؤنث ، فكما أن التاء ليست من المضمر الذى هو « أن » فى « أنت » وإنما هى لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب فكذلك الكاف ليست من المضمر الذى هو « إيا » فى « إياك » وإنما هى لمجرد الخطاب ولا موضع لها من الإعراب ، وإذا لم تكن الكاف فى « إياك » من المضمر كما لم تكن التاء فى « أنت » من المضمر واستحال أن يقال إن « أنت » بكماله هو المضمر فكذلك يستحيل أن يقال إن « إياك » بكماله هو المضمر، والله أعلم .

٩٩ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال « كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقال « فإذا هو إياها » ، ويجب أن يقال « فإذا هو هى » .

أما الكوفيون فاحتجوا بالحكاية المشهورة بين الكسائى وسيبويه ،

وذلك أنه لما قدم سيبويه على البرامكة فطلب أن يجمع بينه وبين الكسائى للمناظرة حضر سيبويه فى مجلس يحيى بن خالد وعنده ولداه جعفر والفضل ومن حضر بحضورهم من الأكابر ، فأقبل خلف الأحمر على سيبويه قبل حضور الكسائى ، فسأله عن مسألة ، فأجابه سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية ، فأجابه فيها ، فقال له : أخطأت ، ثم سأله عن ثالثة ، فأجابه فيها : فقال له : أخطأت ، فقال له سيبويه : هذا سوء أدب ، قال الفراء : فأقبلت عليه وقلت : إن فى هذا الرجل عجلة وحدة ، ولكن ماتقول فى من قال « هؤلاء أبون ، ومررت بأبين » كيف تقول على مثال ذلك من « وأيت » و « أويت » فقدّر فأخطأ . فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ ، فقلت : أعد النظر ، فقدّر فأخطأ . ثلاث مرات يجيب ولا يصيب ، فلما كثر ذلك عليه قال : لا أكلمكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ، قال : فحضر الكسائى ، فأقبل على سيبويه فقال : تسألنى أو أسألك ؟ فقال : بل تسألنى أنت ، فأقبل عليه الكسائى فقال : كيف تقول كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو هى أو فإذا هو إياها ؟ فقال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب ؟ فقال له الكسائى : لحنت ، ثم سأله عن مسائل من هذا النحو نحو « خرجت فإذا عبد الله القائمُ ، والقائمَ » فقال سيبويه فى ذلك بالرفع دون النصب ، فقال الكسائى : ليس هذا من كلام العرب ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه ، فدفع ذلك سيبويه ، ولم يُجز فيه النصب ، فقال له يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما فمن ذا يحكم بينكما ؟ فقال له الكسائى : هذه العرب ببابك قد اجتمعت من كل أوب ، ووفدت عليك

من كل صُقع ، وهم فصحاء الناس ، وقد قنع بهم أهل المصرين ، وسمع أهل الكوفة والبصرة منهم ؛ فيُحضرون ويُسألون ، فقال له يحيى وجعفر : قد أنصفت ، وأمر بإحضارهم ، فدخلوا وفيهم أبو فقعس وأبو زياد وأبو الجراح وأبو ثروان ، فسئلوا عن المسائل التى جرت بين الكسائى وسيبويه ، فوافقوا الكسائى ، وقالوا بقوله ، فأقبل يحيى على سيبويه فقال : قد تسمع ، وأقبل الكسائى على يحيى وقال : أصلح الله الوزير ! إنه وفد عليك من بلده مؤملا ، فإن رأيت أن لا ترده خائبا ، فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فخرج وتوجه نحو فارس ، وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

فوجه الدليل من هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائى وتكلمت بمذهبنا ، وقد حكى أبو زيد الأنصارى عن العرب « قد كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها » مثل مذهبنا ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن « إذا » إذا كانت المفاجأة كانت ظرف مكان والظرف يرفع مابعده ، وتعمل فى الخبر عمل وجدت ؛ لأنها بمعنى وجدت .

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : إن « هو » فى قولهم « فإذا هو إياها » عماد ، ونصبت « إذا » لأنها بمعنى وجدت على ماقدمناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز إلا الرفع لأن « هو » مرفوع بالابتداء ، ولابد للمبتدأ من خبر ، وليس هاهنا مايصلح أن يكون خبرا عنه ، إلا ماوقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون مرفوعا ،

ولا يجوز أن يكون منصوباً بوجه ما ، فوجب أن يقال «فإذا هُوَ هِيَ» فهو : راجع إلى الزنبور لأنه مذكر ، وهى : راجع إلى العقرب لأنه مؤنث .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما رووه عن العرب من قولهم «فإذا هُو إيَّاها» فمن الشاذ الذى لا يعبأ به كالجزم بلن والنصب بلم وما أشبه ذلك من الشواذ التى تخرج عن القياس ، على أنه قد روى أنهم أُعطوا على متابعة الكسائى جُعلا فلا يكون فى قولهم حجة لتطرق التهمة فى الموافقة

وأما قولهم «إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وَجدت» فباطل؛ لأنها إن كانت بمنزلة وجدت فى العمل فوجب أن يرفع بها فاعل وينصب بها مفعولان كقولهم «وَجدتُ زيداً قائماً» فترفع الفاعل وتنصب المفعولين وإن قالوا إنها بمعنى وجدت ولا تعمل عملها كما أن قولهم «حَسبكَ زيدٌ» بمعنى الأمر وهو اسم وليس بفعل ، وكقولهم «أَحسِنْ بزيدٍ» لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب ، وكقولهم «رَحِمَ اللهُ فلاناً» لفظه لفظ الخبر وهو فى المعنى دعاء ، وكقوله تعالى فى قراءة من قرأ بالرفع : (لاتُضارُّ وَالدةٌ بِولدِهَا) لفظه لفظ الخبر والمراد به النهى ، وكقوله تعالى : (فهل أنتم مُنتهونَ) أى : انتهوا ، لفظه لفظ الاستفهام والمراد به الأمر ، وكقوله تعالى : (فَليمدُدْ لهُ الرحمنُ مَداً) لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : (وَالوَالِدَاتُ يُرضِعنَ أولادَهُنَّ) أى : ليرضعن ، لفظه لفظ الخبر والمراد به الأمر ، إلى غير ذلك من الأماكن التى لا تحصى كثرة ، فكذلك نقول نحن ها هنا : «إذا» بمعنى وجدت وهى فى اللفظ ظرف مكان ، وظرف المكان يجب رفع المعرفتين بعده ، فوجب

أن يقال « فإذا هُو هِىَ » .

وإن قالوا « إنها تعمل عمل الظرف وعمل وَجدت ، فترفع الأول لأنها ظرف ، وتنصب الثانى على أنها فعل ينصب مفعولين » فباطل ؛ لأنهم إن أعملوها عمل الظرف بقى المنصوب بلا ناصب ، وإن أعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ، وليس لهم إلى إيجاد ذلك سبيل .

وأما قول أبى العباس ثعلب « إن هُو فى قولهم فإذا هُو إيَّاهَا عِمادٌ » فباطل عند الكوفيين والبصريين ؛ لأن العماد عند الكوفيين هو الذى يسميه البصريون الفصل يجوز حذفه من الكلام ، ولا يختل معنى الكلام بحذفه ، ألا ترى أنك لو حذفت العماد الذى هو الفصل من قولك « كانَ زيدٌ هُو القائِمَ » فقلت « كانَ زيد القائِمَ » لم يختل معنى الكلام بحذفه ، وكان الكلام صحيحاً ، وكذلك سائر الأماكن التى يقع فيها العماد الذى هو الفصل ، يجوز إثباته وحذفه ، ولو حذفته ها هنا من قولهم « فإذا هُو إيَّاهَا » لاختلَّ معنى الكلام وبطلت فائدته ؛ لأنه يصير « فإذا إيَّاهَا » وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه ، فبطل ما ذهبوا إليه ، والله أعلم .

١٠٠ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن مايفصل به بين النعت والخبر يسمى عماداً ، وله موضع من الإعراب ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ماقبله ، وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم مابعده . وذهب البصريون إلى أنه يسمى فصلا لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم ليخرج من

معنى النعت كقولك « زيد هو العاقل » ولا موضع له من الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما قبله ، فتنزل منزلة النفس إذا كانت توكيدا ، وكما أنك إذا قلت « جاءنى زيد نفسه » كان « نفسه » تابعاً لزيد فى إعرابه ، فكذلك العماد إذا قلت « زيد هو العاقل » يجب أن يكون تابعاً فى إعرابه .

وأما من ذهب إلى أن حكمه حكم مابعده قال : لأنه مع مابعده كالشىء الواحد ، فوجب أن يكون حكمه بمثل حكمه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنه لاموضع له من الإعراب ، لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ، ولهذا سمى فصلا ، كما تدخل الكاف للخطاب فى « ذلك » و « تلك » وتثنى وتجمع ولا حظ لها فى الإعراب ، و « ما » التى للتوكيد ولا حظ لها فى الإعراب ، فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه توكيد لما قبله فتنزل منزلة النفس فى قولهم جاءنى زيد نفسه » قلنا : هذا باطل ؛ لأن المكنى لا يكون تأكيدا للمظهر فى شىء من كلامهم ، والمصير إلى ماليس له نظير فى كلامهم لايجوز أن يصار إليه .

وأما قولهم « إنه مع مابعده كالشىء الواحد » قلنا : هذا باطل أيضا ؛ لأنه لاتعلق له بما بعده ، لأنه كناية عما قبله ، فكيف يكون مع مابعده كالشىء الواحد ؟ والله أعلم .

١٠١ - مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم - نحو «هذا، وذاك» - أعرف من الاسم العلم - نحو «زيد، وعمرو» -. وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم. واختلفوا فى مراتب المعارف: فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عُرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شىء لا يقع على غيره من أمته، ثم الاسم المبهم؛ لأنه يعرف بالعين وبالقلب، ثم ما عرف بالألف واللام؛ لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف؛ لأن تعريفه من غيره، وتعريفه على قدر ما يضاف إليه. وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف. وذهب أبو سعيد السيرافى إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين، وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغى أن يكون أعرف مما يعرف بشىء واحد.

قالوا : والذى يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ، ألاترى أنك تقول « مررت بزيد الظريف وزيد آخر ، ومررت بعمرو العاقل وعمرو آخر » ، وكذلك إذا ثنيت الاسم العلم أوجمعته نكرته نحو « زيدان ، والزيدان ، وعمران ، والعمران ، وزيدون ، والزيدون ، وعمرون ، والعمرون » ، فتدخل عليه الألف واللام فى التثنية والجمع ، ولاتدخلان إلا على النكرة ، فدل على أنه يقبل التنكير ، بخلاف الاسم المبهم ؛ فإنه لايقبل التنكير ؛ لأنك لاتصفه بنكرة فى حال من الأحوال ، ولاتنكره فى التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول الهاذان ؛ فدل على أنه لايقبل التنكير ، ومالايقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير ؛ فتنزل منزلة المضمر ، وكما أن المضمر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الاسم العلم أعرف من المبهم لأن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء بعينه لايقع على غيره من أمته ، وإذا كان الأصل فيه أن لايكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم ، وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ماأشبهه .

والذى أذهب إليه ماذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن الأصل فى الاسم العلم أن يوضع لشىء بعينه لايقع على غيره » قلنا : وكذلك الأصل فى جميع المعارف ، ولهذا يقال : حد المعرفة ماخص الواحد من الجنس ، وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لاعلى الاسم العلم دون غيره ، على أنا نسلم أن الأصل فى الاسم العلم ماذكرتموه ، إلا أنه قد حصل فيه الاشتراك ، وزال

عن أصل وضعه ، ولهذا افتقر إلى الوصف ، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل فى المعارف أن لا توصف ؛ لأن الأصل فيها أن يقع لشىء بعينه ، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذى لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف فى أنه أعرف من المبهم ، والله أعلم .

١٠٢ – مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن «أيهم» إذا كان بمعنى الذى وحذف العائد من الصلة معرب ، نحو قولهم «لأضربن أيهم أفضل» . وذهب البصريون إلى أنه مبنى على الضم . وأجمعوا على أنه إذا ذكر العائد أنه معرب ، نحو قولهم «لأضربن أيهم هو أفضل» ، وذهب الخليل بن أحمد إلى أن «أيهم» مرفوع بالابتداء ، و«أفضل» خبره ، ويجعل «أيهم» استفهاماً ، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر ، والتقدير عنده : لأضربن الذى يقال له أيهم أفضل ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ أَبِيتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَنْزِلٍ * فَأَبِيتُ لَاحَرِجٌ وَلَامَحْرُومُ

أى : فأبيت لا يقال لى هذا حرج ولا محروم ، وحذف القول فى كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر من أن يحصى . وذهب يونس بن حبيب البصرى إلى أن «أيهم» مرفوع بالابتداء ، و«أفضل» خبره ، ويجعل «أيهم» استفهاماً ، ويعلق «لأضربن» عن العمل فى «أيهم» ، فينزل الفعل المؤثر منزلة أفعال القلوب نحو «علمت أيهم فى الدار» .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه معرب منصوب بالفعل الذى قبله أنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب، قال الله تعالى: (ثمَّ لننزِعَنَّ مِنْ كل شِيعةٍ أيّهمْ أشد على الرحمنِ عُتياً) بالنصب، وهى قراءة هرون القارئ ومعاذ الهراء، ورواية عن يعقوب.

قالوا: ولا يجوز أن يقال «إن القراءة المشهورة بالضم هى حجة عليكم» لأنا نقول: هذه القراءة لا حجة لكم فيها؛ لأن الضمة فيها ضمة إعراب، لا ضمة بناء، فإن «أيُّهمْ» مرفوع لأنه مبتدأ، وذلك من وجهين:

أحدهما: أن قوله (لننزعنَّ) عمل فى (مِنْ) وما بعدها، واكتفى الفعل بما ذكر معه، كما تقول «قتلتُ مِن كل قبيلٍ، وأكلت من كل طعام» فيكتفى الفعل بما ذكر معه، فكذلك هاهنا: عمل الفعل فى الجار والمجرور واكتفى بذلك، ثم ابتدأ فقال: (أيهم أشد) فرفع (أيهم) بأشد كما رفع (أشد) بأيهم، على ما عرف من مذهبنا.

والوجه الثانى: أن الشيعة معناها الأعوان، وتقدير الآية: لننزعن من كل قوم شايعوا فننظر أيهم أشد على الرحمن عتياً، والنظر من دلائل الاستفهام، وهو مقدر معه، وأنت لو قلت «لأنظرَنَّ أيهمْ أشد» لكان النظر معلقاً؛ لأن النظر والمعرفة والعلم ونحوهن من أفعال القلوب، وأفعال القلوب يسقط عملهن إذا كان بعدهن استفهام، فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ.

والذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عمر الجرمى أنه قال: خرجت من الخندق ـ يعنى خندق البصرة ـ حتى صرت إلى مكة، لم أسمع

أحداً يقول «اضرِبْ أيُّهمْ أفضلُ» أى : كلهم ينصبون ، وكذلك لم يرو عن أحد من العرب «اضرِبْ أيُّهمْ أفضلُ» بالضم ، فدل على صحة ما ذهبنا إليه .

والذى يدل على فساد قول من ذهب إلى أنه مبنى على الضم أن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، نحو قبل وبعد ، فصارت الإضافة توجب إعراب الاسم ، وأى إذا أفردت أعربت ، فلو قلنا «إنها إذا أضيف بنيت» لكان هذا نقضاً للأصول ، وذلك محال .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها مبنية ها هنا على الضم ، وذلك لأن القياس يقتضى أن تكون مبنية فى كل حال ؛ لوقوعها موقع حرف الجزاء والاستفهام والاسم الموصول كما بنيت «مَنْ» ، و«مَا» لذلك فى كل حال ، إلا أنهم أعربوها حملا على نظيرها وهو «بعض» وعلى نقيضها وهو «كل» ، وذلك على خلاف القياس ، فلما دخلها نقص بحذف العائد ضعفت فردت إلى أصلها من البناء على مقتضى القياس ، كما أن «مَا» فى لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضى أن لا تعمل إذا تقدم خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رد إلى ما يقتضيه القياس من بطلان عملها ، فكذلك ها هنا : لما كان القياس يقتضى أن تكون مبنية لما حذف منها العائد ردت إلى ما يقتضيه القياس من البناء ، يدل عليه أن «أيهم» استعملت استعمالا لم تستعمل عليه أخواتها من حذف المبتدأ معها ، تقول «اضربْ أيهمْ أفضلُ» تريد أيهم هو أفضل ، ولو قلت «اضرِبْ مَنْ أفضلُ ، وكلْ ما أطيبُ» تريد من هو أفضل

وما هو أطيب لم يجز ، فلما خالفت «أى» أخواتها فيما ذكرناه زال تمكنها لأن كل شيء خرج عن بابه زال تمكنه ، فوجب أن تبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها ، كما أن «يا الله» لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفه ، وكذلك «ليس» لما لم تتصرف تصرف الفعل تركت على هذه الحال ، ألا ترى أن أصل «ليْس» لَيِس ، مثل صَيِد البعير ، وصيد البعير يجوز فيه التخفيف فيقال «صَيْدَ البعير» ويجب فى ليس التخفيف ، ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصيد على الأصل ؛ لأن ليس لم تتصرف تصرف الفعل ، بخلاف صيد ، ويدل عليه أيضاً أنك لو قلت «صَيدتَ يابعيرُ» لوجب أن ترد الفعل إلى أصله من الكسر ، ولو قلت «لِيستُ» لم يجز رده إلى الأصل ، كل ذلك لمخالفته الفعل فى التصرف وخروجه عن مشابهة نظائره ؛ فكذلك ها هنا : لما خالفت سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة نظائرها وجب بناؤها ، وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها بنوها على الضم ؛ لأنه أقوى الحركات . والذى يدل على صحة هذا التعليل وأنهم إنما بنوها لخلاف المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقالوا «ضربتُ أيهم هو فى الدارِ» بالنصب ، وإنما حسن حذف المبتدأ من صلة «أى» ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها لأن «أى» لا تنفك عن الإضافة ، فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ ، بخلاف غيرها من أخواتها ، فلهذا حسن الحذف مع «أى» دون سائر أخواتها .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقراءة من قرأ (ثم

لننزعن من كل شيعة أيَّهم أشد) بالنصب - فهى قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف فى هذه اللغة ، ولا فى هذه القراءة ؛ وإنما وقع الخلاف فى اللغة الفصيحة المشهورة ، والقراءة المشهورة التى عليها قرأة الأمصار « أيهم » بالضم ، وهى حجة عليهم ،

قولهم « إن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء وإنه مرفوع لأنه مبتدأ ، لأن قوله (لننزعن) عمل فى مِنْ وما بعدها ، واكتفى الفعل بما ذكر معه كقولهم : قتلت من كل قبيل » قلنا : هذا خلاف الظاهر ؛ لأن قوله (لننزعن) فعل متعد ، فلا بد أن يكون له مفعول إما مظهر أو مقدر ، و « أيهم » يصلح أن يكون مفعولا وهو ملفوظ به مظهر ، فكان أولى من تقدير مفعول مقدر .

وأما قولهم « إن تقدير الآية فتنظروا أيهم أشد » قلنا : وهذا أيضا خلاف الظاهر ؛ لأنه ليس فى اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل ، وقوله (لننزعن) فعل يصلح أن يكون (أيهم) مفعولا له ، فكان أولى من تقدير فعل لا دليل يدل عليه ولا حاجة إليه .

وأما ما حكى عن أبى عمر الجرمى أنه قال : خرجت من الخندق فلم أسمع أحدا يقول ضربت أيهم أفضل ، قلنا : هذا يدل على أنه ما سمع « أيهم » بالضم ، وقد سمعه غيره ، والذى يدل على صحة هذه اللغة ما حكاه أبو عمرو الشيبانى عن غسان وهو أحد من تؤخذ عنه اللغة من العرب أنه أنشد :

إِذَا مَا أَتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ ٭ فَسَلِّمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

برفع « أيهم » فدل على أنها لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها .

وأما قولهم « إن المفرد من المبنيات إذا أضيف أعرب ، وأي إذا أفردت أُعربت ، فلو قلنا إذا أضيفت بنيت لكان هذا نقضاً للأصول » قلنا : هذا باطل ؛ لأن الإضافة إنما ترد الاسم إلى حال الإعراب إذا استحق البناء فى حال الإفراد ، فأما إذا كان الموجب للبناء فى حال الإضافة لم تردّ الإضافة ذلك الاسم إلى الإعراب ، ألا ترى أن « لدن » فى جميع لغاتها لما استحقت البناء فى حال الإضافة لم تردّها الإضافة إلى الإعراب فكذلك هاهنا ، وفى « لدن » ثمانى لغات ، وهى : لَدُنْ ، ولَدَنْ ، ولَدَا ، ولَدُ ، ولَدْنُ ، ولَدْنِ ، ولَدْ ، ولُدْ ، وكلها مبنية على مابينا .

وأما ماذهب إليه الخليل من الحكاية فبعيد فى اختيار الكلام ، إنما يجوز مثله فى الشعر ، ألا ترى أنه لو جاز مثل هذا لجاز أن يقال « اضرب الفاسقُ الخبيث » بالرفع ـ أى : اضرب الذى يقال له الفاسق الخبيث ، ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع .

وأما قول يونس فضعيف ؛ لأن تعليق « اضرب » ونحوه من الأفعال لا يجوز ؛ لأنه فعل مؤثر ، فلا يجوز إلغاؤه ، وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام ، وهذا ليس بفعل من أفعال القلوب ، فكان هذا القول ضعيفا جداً ، والله أعلم .

١٠٣ ـ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذى والأسماء الموصولة ، نحو « هذا قال ذاك زيد » أى : الذى قال ذاك

زيد . وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى ، وكذلك سائر أسماء الإشارة لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كتاب الله تعالى وكلام العرب ، قال الله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (هاأنتم هؤلاء جادلتم عنهم فى الحياة الدنيا) والتقدير فيه : ها أنتم الذين جادلتم عنهم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وجادلتم : صلة هؤلاء ، وقال تعالى : (وما تلك بيمينك ياموسى) والتقد فيه : ماالتى بيمينك ، فما : مبتدأ ، وتلك : خبره ، وبيمينك صلة تلك ، ثم قال ابن مفرغ :

عَدَسْ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ إِمَارَةٌ ٭ أَمِنْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ

يريد والذى تحملين طليق ، فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء الموصولة .

عدس : زجر البغل ، وهو هاهنا اسم لبغلة ابن مفرغ ، وعباد : اسم والى سجستان حينئذ ، وكان قد حبسه ثم أطلقه ، فركب البغلة وجلس ينشد هذا البيت . وكان الخليل يزعم أن « عدسا » كان رجلا عنيفا بالبغال فى أيام سليمان بن داود ، فإذا قيل لها « عدس » انزعجت ، وهذا مالا يعرف فى اللغة .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى « هذا » وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة ، و« الذى » وسائر الأسماء الموصولة ليست فى معناها ، فينبغى أن لا يحمل عليها ، وهذا تمسك بالأصل واستصحاب الحال ، وهو من جملة الأدلة المذكورة ، فمن ادعى أمراً وراء ذلك بقى مرتهناً بإقامة الدليل ، ولا دليل لهم يدل على ما ادعوه

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قوله تعالى : (ثُمَّ أنتم هؤلاء تَقتلونَ أنفسكم) فلا حجة لكم فيه من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون « هؤلاء » باقياً على أصله من كونه اسم إشارة ، وليس بمعنى الذى كما زعمتم ، ويكون فى موضع نصب على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى هؤلاء » كما قال عليه السلام « سَلمانُ مِنَّا أهلَ البيتِ » فنصب «أهل» على الاختصاص ، والتقدير فيه « أعنى أهلَ البيت » وخبر أنتم : هؤلاء تقتلون (١) .

والوجه الثانى : أن يكون (هَؤلاء) تأكيداً لأنتم ، والخبر (تقتلونَ) ثم هذا لا يستقيم على أصلكم ، فإن (تَقتلونَ) عندكم فى موضع نصب ؛ لأنه خبر التقريب ، وخبر التقريب عندكم منصوب ، كقولهم « هَذا زَيدٌ القائِمَ » بالنصب ، و« هَذا زَيدٌ قائماً » ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب ، وعندنا أنه يحتمل أن يكون فى موضع نصب على الحال .

والوجه الثالث : أن يكون (هَؤلاء) منادى مفرداً ، والتقدير فيه « ثُمَّ أنتم ياهَؤلاء تَقتلونَ » و (تقتلونَ) هو الخبر ، ثم حذف حرف النداء كما

(١) كذا ، وأعتقد أن صواب العبارة « وخبر أنتم هو تقتلون » فتنبه

قال تعالى : (يُوسُفُ أعرِض عَن هَذا) وكما قال تعالى : (يُوسُفُ أيها الصديقُ) وحذف حرف النداء كثير فى كلامهم .

وهذا الذى ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى : (هَا أنتم هَؤلاء جَادلتم عنهم) .

وأما قوله تعالى : (ومَا تِلكَ بِيمينكَ يَا مُوسَى) فلاحجة لهم فيه ، لأن (تِلكَ) معناها الإشارة وليست بمعنى التى ، والتقدير فيه : أى شىء هذه بيمينك ، و « تلكَ » بمعنى هذه كما يكون « ذلكَ » بمعنى هذا ، قال الله تعالى : (ألم ذَلِكَ الكتاب) أى : هذا الكتاب ، ثم قال الشاعر وهو خُفَاف بن نَدْبَة :

أَقُولُ لَهُ وَالرُّمْحُ يَأْطِرُ مَتْنَهُ ۞ تَأَمَّلْ خُفَافًا إِنَّنِى أَنَا ذَلِكَا

أى : هذا ، والجار والمجرور فى قوله تعالى : (بِيمينكَ) فى موضع نصب على الحال ، كأنه قال : أى شىء هذه كائنة بيمينك .

وأما قول الشاعر :

۞ ... وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ ۞

فلا حجة لهم فيه ، لأن « تحملين » فى موضع الحال ، كأنه قال : وهذا محمولا طليق ، ويحتمل أيضاً أن يكون قد حذف الاسم الموصول للضرورة ، ويكون التقدير : وهذا الذى تحملين طليق ، وحذف الاسم الموصول يجوز فى الضرورة ، قال الشاعر :

لَكُمْ مَسْجِدَا ٱللهِ ٱلْمَزُورَانِ وَٱلْحَصَى ۞ لَكُمْ قِبْصُهُ مِن بَيْنِ أَثْرَى وَأَقْتَرَا

أراد «مَنْ» أثرى و«مَنْ» أقترا ، فحذف للضرورة ، فكذلك ها هنا .

على أنه يجوز عندكم حذف الاسم الموصول فى غير ضرورة الشعر ، ولهذا ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : (مِنَ الذينَ هَادُوا يُحرفون) مَنْ يحرفون ، فحذف « مَن » وهو الاسم الموصول ، وكذلك ذهبتم إلى أن التقدير فى قوله تعالى : (كمثل الحمارِ يَحمل أسفاراً) أى : الذى يحمل أسفاراً ، وإذا جاز هذا عندكم فى القرآن ففى ضرورة الشعر أولى ، فلا يكون لهم فيه حجة ، والله أعلم .

١٠٤ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الظاهر إذا كانت فيه الألف واللام وصل كما يوصل الذى . وذهب البصريون إلى أنه لا يوصل .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك فى كلامهم واستعمالهم ، قال الشاعر :

لَعَمرِى لأنْتَ البيتُ أُكْرِمُ أهْلَهُ ٭ وَأَقْعُدُ فِى أَفْيَائِهِ بالأصَائِلِ

فقوله « لأنتَ » مبتدأ ، و« البيت » خبره ، و« أُكرم » صلة الخبر الذى هو البيت ، وهذا كثير فى استعمالهم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الاسم الظاهر يدل على معنى مخصوص فى نفسه ، وليس كالذى ؛ لأنه لا يدل على معنى مخصوص إلا بصلة توضحه ؛ لأنه مبهم ، وإذا لم يكن فى معناه فلا يجوز أن يقام مقامه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله :

* لَعَمْرِى لَأَنْتَ الْبَيْتُ أُكْرِمُ أَهْلَهُ *

فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أى يكون «البيت» خبر المبتدأ الذى هو «أنتَ» و «أُكْرِمُ» خبر آخر، كما تقول : هذا حلو حامض، فحلو : خبر المبتدأ الذى هو هذا، وحامض : خبر آخر . والمعنى أنه قد جمع الطعمين، ونحوه قول الشاعر :

مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهٰذَا بَتِّى ◦ مُصَيِّفٌ مُقَيِّظٌ مُشَتِّى
تَخِذْتُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتِّ ◦ سُودٍ جِعَادٍ مِنْ نِعَاجِ الدَّشْتِ

فبتى : خبر المبتدأ الذى هو هذا، ومصيف : خبر ثان، ومقيظ : خبر ثالث، ومشتى : خبر رابع، وإذا جاز أن يكون له أربعة أخبار جاز أن يكون له خبران

والوجه الثانى : أن يكون «البيت» مبهماً لايدل على معهود، و «أكرم» وصف له، فكأنه قال : لأنت بيت أكرم أهله، كما يقال : إنى لآمر بالرجل غيرك، ومثلك، وخير منك؛ فيكون «غيرك، ومثلك، وخير منك» ـ وهى نكرات ـ أوصافاً للرجل؛ لأنه لما كان مبهماً لايدل على معهود فكأنه قال «إنى لآمر برجل غيرك، ومثلك، وخير منك» كما قال الشاعر :

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا ◦ وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد ، بنات أوبرٍ ، وهي ضرب من الكمْأة ، وقد جاء هذا النحو في كلامهم وأشعارهم .

ويحتمل أيضاً أن يكون التقدير فيه : لأنت البيت الذي أكرم أهله ، فحذف الاسم الموصول للضرورة ، على ما بينا قبل ، وإذا كان يحتمل هذه الوجوه من الاحتمالات بطل الاحتجاج به ؛ فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

١٠٥ – مســـــألة

ذهب الكوفيون إلى أن همزة بينَ بينَ ساكنة . وذهب البصريون إلى أنها متحركة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها ساكنة أن همزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة ، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة ، فلما امتنع الابتداء بها دلّ على أنها ساكنة ؛ لأن الساكن لا يبتدأ به .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها متحركة أنها تقع مخففة بين بين في الشعر وبعدها ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لانكسر البيت كقول الأعشى :

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلاً أَعْشَى أَضَرَّ بِهِ ۞ رَيْبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بينَ بينَ ، فعلم أنها متحركة ؛ لاستحالة التقاء الساكنين في هذا الموضع ، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت بين بين

كراهية لاجتماع الهمزتين ؛ لأنهم يستثقلون ذلك ، ولم يأت اجتماع الهمزتين فى شىء من كلامهم إلا فى بيت واحد أنشده قطرب :

فَإِنَّكَ لَاتَدْرِى مَتَى الْمَوْتُ جَائِئٌ ۞ وَلٰكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ

ولهذا لم يأت فى كلامهم ماعينه همزة ولامه همزة كما جاء ذلك فى الياء والواو نحو «حيّة» ، و«قوّة» ، وكذلك الحروف الصحيحة نحو «طلل» ، و«شرر» ، وما أشبه ذلك ، فلما كانوا يستثقلون اجتماع الهمزتين قربوا هذه الهمزة من حرف العلة ، وذلك لايوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ، ولا سلب حركتها عنها بالكلية .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه لايجوز أن تقع مبتدأة» قلنا : إنما لم يجز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن ، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته ، وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن ، وكما لايجوز الابتداء بالساكن فكذلك لايجوز الابتداء بما قرب منه .

ألا ترى أنهم لم يخرموا متفاعلن من الكامل ـ وهو حذف الحرف الأول ـ كما خرموا فعولن ؛ لأجل أن متفاعلن يسكن ثانيه إذا أضمر ، والإضمار : إسكان الثانى ، فكان يبقى مُتْفاعلن فينقل إلى مستفعلن ، فلو خرموه فى أول البيت لأدى ذلك إلى الابتداء بالساكن فى حال ، فجرى خرمه مجرى خرم مستفعلن ، فلما كان يفضى إلى الابتداء بالساكن رفضوه ، فكذلك هاهنا : لما قربت من الساكن بجعلها بين بين رفضوا الابتداء بها . وحكى عن أبى على الفارسى أنه سئل عن الخرم فى متفاعلن

فى حال شبابه ، ولم يكن عنده حينئذ مذهب أهل العروض ، فأجاب بهذا الجواب ، وقال : لايجوز ؛ لأنه يؤدى إلى الابتداء بالساكن من الوجه الذى بيناه ، والله أعلم .

١٠٦ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال فى الوقف «رأيتُ البكَرْ» بفتح الكاف فى حالة النصب . وذهب البصريون إلى أنه لايجوز . وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال فى حالة الرفع والجر بالضم والكسر ؛ فيقال فى الرفع «هذا البكُرْ» بالضم ، وفى الجر «مررت بالبكِرْ» بالكسر

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : أجمعنا على أنه إنما جاز هذا فى المرفوع والمخفوض نحو «هذا البكر ، ومررت بالبكر» ليزول اجتماع الساكنين فى حالة الوقف ، وأنهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، فكانت أولى من غيرها ، كما قال الشاعر :

* أَنَا ابْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ *

وكما قال الآخر :

أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عَمِرْ * أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدٌ فِي القَصِرْ

* أَجُبْنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّتِرْ *

وقال الآخر :

أَرَتْنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا ٭ فَهَشَّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِلْ
فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِي ٭ أَلَا بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرِّجِلْ

وقال الآخر :

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ ٭ شُرْبَ النَّبِيذِ وَاصْطِفَاقًا بِالرِّجِلْ

وإذا ثبت هذا فى المرفوع والمخفوض فكذلك أيضا فى المنصوب ؛ لأن الراء فى قولك « رأيت البكر » فى حالة النصب ساكنة كما هى ساكنة فى قولك « هذا البكر ، ومررت بالبكر » فى حالة الرفع والخفض ، فكما حركت الكاف فى المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين فكذلك ينبغى أيضا فى المنصوب ليزول اجتماع الساكنين ، وكما أنهم اختاروا الضمة فى المرفوع والكسرة فى المخفوض لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل فكذلك يجب أيضا أن يختاروا الفتحة فى المنصوب لأنها الحركة التى كانت للكلمة فى حالة الوصل ، ولا فرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن أول أحوال الكلمة التنكير ، ويجب فيها فى حال النصب أن يقال « بكرا » فلا يجوز أن تحرك العين إذ لا يلتقى فيه ساكنان كما يلتقى فى حال الرفع والجر نحو « هذا بكر ، ومررت ببكر » فلما امتنع فى حال النصب تحريك العين فى حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حال التعريف ؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة فى جميع أحوالها ؛ فلذلك روعى الحكم الواجب فى حال التنكير .

والذى أذهب إليه فى هذه المسألة ماذهب إليه الكوفيون .

وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم « إن أول أحوال الكلمة

التنكير ، فلما امتنع معه فى حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمة ، قلنا : هذا فاسد ؛ لأن حمل الاسم فى حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم ؛ لأنه فى حال التنكير فى النصب يجب تحريك الراء فيه ، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين ، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف ؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه ، بل تكون ساكنة فيه كما هى ساكنة فى حال الرفع والجر ، فكما تحرك الكاف فى حالة الرفع بالضم وفى حالة الجر بالكسر فكذلك يجب أن تحرك فى حالة النصب بالفتح .

وإنما يستقيم ماذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال « رأيت البكرا » كما يقال « رأيت بكرا » فلما لم يقل ذلك لدخول لام التعريف دل على أن الفرق بينهما ظاهر ؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر . على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير فى حال النصب بالسكون فيقول « ضربت بَكرْ » ، وأكرمت عمرْو » ، وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يقف عليه بالألف ، غير أن العرب وإن اختلفوا فى الجملة فى حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة فى حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف ، والذى يدل على ذلك أن الألف لا تكاد تقع فى هذا النحو فى القوافى وصلا إلا قليلا ، فدل على ما بيناه ، والله أعلم .

١٠٧ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن الأصل فى حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل : فتكسر فى « اضرب » إتباعا لكسرة العين ، وتضم فى « ادخل » إتباعاً لضمة العين ، وذهب بعضهم إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون ساكنة ، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين . وذهب البصريون إلى أن الأصل فى همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة ، وإنما تضم فى « ادخل » ونحوه لئلا يخرج من كسر إلى ضم ؛ لأن ذلك مستثقل ، ولهذا ليس فى كلامهم شىء على وزن فِعُل بكسر الفاء وضم العين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفاً لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لعين الفعل طلباً للمجانسة ؛ لأنهم يتوخّون ذلك فى كلامهم ، ألا ترى أنهم قالوا « مُنْتُن » فضموا التاء إتباعا لضمة الميم ، وإن كان الأصل فى التاء أن تكون مكسورة ؛ لأنه من أنتن فهو منتن ، كما تقول : أجمل فهو مجمل ، وأحسن فهو محسن ، إلا أنهم ضموها للاتباع ، وكذلك قالوا فيها أيضا « مِنتن » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء ، وكذلك قالوا « الْمِغيرة » فكسروا الميم إتباعاً لكسرة الغين ، وإن كان الأصل أن تكون مضمومة ؛ لأنه من أغار على العدو إغارة ، وكذلك قالوا « يُسرُوع » فضموا الياء إتباعاً لضمة الراء ، واليسروع : دابة حمراء تكون فى الرمل ، وكذلك قالوا « الأسود بن يُعفر » فضموا الياء إتباعاً لضمة الفاء ، وإن كان

الأصل هو الفتح ؛ لأنه ليس فى الكلام على وزن يُفعول بالضم ، وكذلك قالوا « هو أخوك لإمك » بكسر الهمزة إتباعاً لكسرة اللام ، قال الله تعالى : (وَلِامِّهِ الثلثُ) فى قراءة من قرأ بكسر الهمزة وهما حمزة الزيات والكسائى ، وهما من سادات القرأة السبعة ، وعلى ذلك قراءة الحسن (الحمدِ لِله) بكسر الدال ، وقراءة ابن أبى عبلة (الحمدُ لُله) بضم اللام ، وإذا كانوا كسروا مايجب بالقياس ضمه وضموا مايجب بالقياس كسره للاتباع طلباً للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للاتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى .

وأما من ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال : أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة ، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، وذلك لأنا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شىء آخر ، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى ، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين ؛ فلا يؤدى إلى الابتداء بالساكن .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو الكسر ، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة فى حال الابتداء ، لأنه لو لم تزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة فى حال الابتداء ، لأن الابتداء بالساكن محال ، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه فينبغى أن تزاد متحركة لا ساكنة ، لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن .

وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره ، لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ، ألا ترى أنه الأكثر فى التقاء الساكنين ؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن ؛ لأن الهمزة إنما جىء بها توصلا إلى النطق بالساكن ، كما أن الساكن إنما حرك توصلا إلى النطق بالساكن الآخر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين ، طلباً المجانسة» قلنا : التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً ، وإنما جاء ذلك فى بعض المواضع فى ألفاظ معدودة قليلة جداً ، وذلك الإتباع على طريق الجواز ، لا على طريق الوجوب ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال فى منتن بضم التاء «مُنْتِن» بالكسر فيؤتى به على الأصل ، وأما قولهم «مِنْتِن» بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نتن لأنه يقال «نَتَنَ الشىءُ ، وأَنْتَنَ» لغتان ، فلا يكون الكسر للإتباع . وكذلك قولهم «المِغيرة» يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه «المُغيرة» بالضم . ويحتمل أن يكون من «غارَ أهله يَغيرُهم غيراً» إذا مارهم ، وكذلك يجوز أن يقال فى يُسروع بالضم «يَسروع» بالفتح على الأصل وقد قالوا إنه أُسروع [1] أيضاً ، وكذلك يجوز أن يقال فى يُعفُر بالضم «يَعفرُ» بالفتح على الأصل ، وكذلك يجوز أن يقال فى قولهم هو أخوك لإمك بالكسر «هو أُخوكَ لِأمكَ» بالضم

(١) وقد جاء جمعه فى قول امرئ القيس :

وتعطو برخص غير شثن كأنه ... أساريع ظبي أو مساويك إسحل

على الأصل ، وأما قراءة من قرأ (الحمدِ لِلهِ) بكسر الدال وقراءة من قرأ (الحمدُ لُلهِ) بضم اللام فهما قراءتان شاذتان فى الاستعمال ضعيفتان فى القياس : أما شذوذهما فى الاستعمال فظاهر ، وأما ضعفهما فى القياس فظاهر أيضاً : أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً لأنه يؤدى إلى إبطال الإعراب وذلك لا يجوز ، وأما ضم اللام فإنما كان ممتنعاً لأن الإتباع لما كان فى الكلمة الواحدة قليلا ضعيفاً كان مع الكلمتين ممتنعاً البتة ؛ لأن المنفصل لا يلزم لزوم المتصل ، فإذا كان فى المتصل ضعيفاً امتنع فى المنفصل البتة ؛ لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع الجواز ؛ لأن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجلها إتباع ، وإذا كان الإتباع فى كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل فى حركة همزة الوصل أن يتبع حركة العين .

والذى يدل على أن حركتها ليست إتباعاً لحركة العين فى نحو « اضْرِبْ وادْخُلْ » أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغى أن يقال فى ذهب يذهب « أَذْهَبْ » بفتح الهمزة ؛ لأن عين الفعل منه مفتوحة ، فلما لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر ، وإنما ضمت فى « أُدْخُلْ » ونحوه لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم لأنه مستثقل ، ولم يفعلوا ذلك فى « اذْهَب » لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل ؛ فجىء بها على الأصل وهو الكسر .

وأما قول من قال « إن الأصل فيها أن تكون ساكنة ؛ لأن همزة الوصل زائدة ، وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة ، لأن الزيادة كلما كانت أقل كانت أولى » قلنا : الكلام على هذا

من وجهين :

أحدهما : القاصد للفظ بالساكن إذا قدر اجتلاب حرف ساكن مع علمه بأنه لا يلفظ به كان تقديره محالا ، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن الاسم يوضع أولا على سكون الأول ثم يتحرك ؛ لأن الابتداء بالساكن محال ، ثم يلزمه على هذا أن لايثبت حركة فى لفظ إلا لضرورة وأن يسكن كل حرف فى أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ، ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد .

والوجه الثانى : أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن ؛ فكان حكمها حكم ما يبنى عليه ، إذ لو زيدت ساكنة لئلا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالا ؛ لما فيه من العود إلى عين ما يفر منه ، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لايجوز حذفها بحال ، وأن يقال « يا زَيدُ اُضرِب ، ويا عَمرُو أُدْخل » بإثبات الهمزة ، وذلك لا يجوز ، والله أعلم .

١٠٨ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها كقولهم « مَنَ أَبوكَ ، وكَمِ إِبلكَ » .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على ذلك : النقل ، والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : (أَلمَ اللهُ لا إلهَ إلا هُو) فنقل فتحة همزة

(الله) إلى الميم قبلها، وحكى الكسائى قال: قرأ على بعض العرب سورة (ق) فقال: (مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبِنَ الذى) بفتح التنوين لأنه نقل فتحة همزة (الذى) إلى التنوين قبلها، وحكى أيضاً عن بعض العرب (بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمَ الحَمْدُ لِلّهِ) بفتح الميم؛ لأنه نقل فتحة همزة (الحمدُ) إلى الميم قبلها، وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدنى وهو من سادات أئمة القراء وهو أحد القرأة العشرة (وإذْ قُلنا لِلملائكةُ اسْجُدُوا) فنقل ضمة همزة (اسجدوا) إلى التاء قبلها؛ فدل على جوازه.

وأما القياس فلأنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع فى قولهم «مَنَ أبُوكَ، وكَمِ ابِلُكَ» وما أشبه ذلك. والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم يقولون «وَاحِدِ اثنانْ» فيكسرون الدال من «وَاحِد» وأجمعنا وإياكم على أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة «اثنانِ» عليها لالتقاء الساكنين، ولا خلاف أن همزة «اثنانِ» همزة وصل؛ فدل على صحة ما ذكرناه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن تنقل حركتها إذا ثبتت فى الوصل نحو «مَنَ أبُوك» فى «مَنْ أبُوكَ» و«كَمِ إبِلُكَ» فى «كَمْ إبِلُكَ» فأما همزة الوصل فتسقط فى الوصل، فلا يصح أن يقال إن حركتها تنقل إلى ما قبلها؛ لأن نقل حركة معدومة لا يتصور، ولو جاز أن يقال إن حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها فى الوصل فيقول: قالَ ألرَّجل، وَذَهبَ ألغلامُ، حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال «أخذتُ عَنَ الرَّجُلِ»

بسكون النون وقطع الهمزة وبفتح النون على نقل الحركة كما يقال « مَنْ أُبوكَ ، ومَنَ أبوكَ » فلما لم يقل ذلك بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما احتجاجهم بقوله تعالى : (ألمَ اللهُ) فلا حجة لهم فيه ؛ لأن حركة الميم إنما كانت لالتقاء الساكنين ، وهما الميم واللام من (الله) وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها ، وهذا عندى باطل ؛ لأنه لو كان التحريك فى قوله (ألم اللهُ) لسكونها وسكون الياء قبلها لكان يجب أن تكون متحركة فى قوله (ألم ذلك الكتاب) فلما كانت ساكنة دل على أنها حركت ها هنا لسكونها وسكون اللام بعدها ، لا لسكونها وسكون الياء قبلها ، وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين لأن قبلها ياء قبلها كسرة فلو كسر لأدى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء قبلها كسرة ، والياء تعد بكسرتين ، فيؤدى فى التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات ، وذلك ثقيل جداً ، فعدلوا عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات .

وهذا هو الجواب عن احتجاجهم بقراءة بعض العرب (مُرِيبنَ الذِى) فإن الفتحة فى التنوين ليس عن إلقاء حركة همزة (الذى) وإنما حركت لالتقاء الساكنين وهما التنوين واللام من (الذِى) وكانت الحركة فتحة على خلاف الأصل فى التقاء الساكنين لأن ما قبل التنوين كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة فالياء تعد بكسرتين على ما بينا ، فعدل فى هذه القراءة عن الكسر لئلا يجمع فى التقدير بين خمس كسرات متواليات ، وعدل عنه إلى الفتح لأنه أخف الحركات ، وإذا كانوا قد فتحوا « أينَ ، وكيفَ » لئلا

يجمعوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال ، ولا يوجد فيه من الاستثقال ما يوجد ها هنا ، فلأن يفتحوا ها هنا كان ذلك من طريق الأولى ، على أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنه لا إمام لها ، وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من (الرحيم الحمد لله) لأنها لا إمام لها ، على أنه لا وجه للاحتجاج بها ؛ لأن فتح الميم فتحة إعراب ؛ لأنه لما تكرر الوصف عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعنى ، كما قالت امرأة من العرب :

لَا يَبْعَدَنْ قَوْمِى الَّذِينَ هُمُ ۞ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُزُرْ
النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ۞ وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأُزُرِ

وهذا كثير فى كلامهم ، وقد بينا ذلك قبل .

وأما قراءة أبى جعفر (وإذ قلنا لِلملائكةُ اسجدوا) فضعيفة فى القياس جداً ، والقراء على خلافها ، على أنها لا حجة لهم فيها . وذلك من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الخلاف إنما وقع فى نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، وها هنا ليس ما قبلها ساكناً ، وإنما هو متحرك ؛ لأن التاء من (الملائكة) متحركة ، فهذا احتجاج على غير محل الخلاف .

والثانى : أن هذا لا تقولون به ، فإنه لا يجوز عندكم نقل حركة همزة الوصل إلى المتحرك قبلها .

والثالث : أنا نقول : إنما ضمت هذه التاء إتباعاً لضمة الجيم فى (اسجدوا) وذلك من وجهين : أحدهما : أن يكون قد نوى الوقف فسكنت التاء وضمها تشبيهاً بضمة التاء فى قراءة من قرأ (وقالتُ اخرج عليهن) بإتباع ضمة التاء ضمة الراء لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم كما ضموا الهمزة ، ونحو

هذا الإتباع قراءة من قرأ أيضا (جنات وعيون ادخلوها) بضم التنوين إتباعاً لضمة الخاء من (ادخلوها) وهذا كثير فى كتاب الله تعالى وكلام العرب . والثانى : أنه أتبع الضم الضم ، كما أتبع الكسر الكسر فى قراءة الحسن البصرى (الحمدِ لِله) فكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام ، وكقولهم « مِنتِن » بكسر الميم ، والأصل فيه « مُنتِن » بضم الميم فكسروها إتباعاً لكسرة التاء ، ومنهم من يقول « مُنتُن » بضم التاء ، والأصل فيها الكسر ، إتباعاً لضمة الميم ، كقراءة ابن أبى عبلة (الحمدُ لُله) بضم اللام والأصل فيها الكسر إتباعاً لضمة الدال ، وعلى كل حال فهذه القراءة ضعيفة فى القياس قليلة فى الاستعمال .

وأما قولهم « إنها همزة متحركة فجاز أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع » قلنا : قد بينا الفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع بما يغنى عن الإعادة ، فلا يجوز أن تحمل إحداهما على الأخرى .

وأما قولهم « أجمعنا على أن كسرة الدال فى قولهم واحد اثنان إنما كان لإلقاء حركة همزة اثنان وهمزة اثنان همزة وصل » قلنا : وإنما جاز ذلك هاهنا لأن « واحد » فى حكم الوقف كنحوه من العدد ، و « اثنان » فى حكم المستأنف المبتدأ به ، وإذا كان فى حكم المستأنف المبتدأ به كانت همزته بمنزلة همزة القطع وإن كانت همزة وصل ؛ لأن همزة القطع وهمزة الوصل تستويان فى الابتداء ، ولهذا يقولون « واحد إثنان » فيثبتون فيه الهمزة وإن كانت همزة وصل ؛ لأن « واحد » فى حكم الوقف ، و « إثنان » فى حكم المستأنف ، ولذلك يقولون « ثلاثة اربعة » فيحذفون الهمزة من « أربعة »

ولا يقلبون الهاء من ثلاثة تاء ؛ لأن الثلاثة عندهم فى حكم الوقف والأربعة فى حكم المستأنف ، وهم إنما يقلبون الهاء تاء فى حالة الوصل ، وإذا كانت فى تقدير الوقف بقيت هاء وإن ألقيت عليها حركة ما بعدها كما تكون هاء إذا لم يكن بعدها شىء ، والله أعلم .

١٠٩ — مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور فى ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز . وأجمعوا على أنه يجوز قصر الممدود فى ضرورة الشعر ، إلا أن الفراء من الكوفيين اشترط فى مد المقصور وقصر الممدود شروطاً لم يشترطها غيره : فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجىء فى بابه ممدود ، نحو فَعْلَى تأنيث فعلان نحو سكرى وعَطْشَى ؛ فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره سكران وعطشان ، وفعلى تأنيث فعلان لا تجىء إلا مقصورة وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون مقصوراً ، وكذلك لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجىء فى بابه مقصور ، نحو تأنيث أفعل نحو بيضاء وسوداء ، فهذا لا يجوز أن يقصر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود ، وفعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً ، وكذلك حكم كل ما يقتضى القياس أن يكون ممدوداً ؛ فأما ما عدا ما يوجب القياس أن يكون مقصورا أو ممدودا من المقصور والممدود فإنه يجوز أن يمد منه المقصور ويقصر منه الممدود إذا كان له نظير من المقصور أو الممدود ؛ فيجوز عنده مد «رحاً وهدى وحجى» لأنها إذا مدت

صارت إلى مثال سماء ودعاء ورداء ، ويجوز عنده قصر «سماء ودعاء ورداء» لأنها إذا قصرت صارت إلى مثال رحاً وهدى وحجى ، فأما ما لا مثال له من المقصور والممدود إذا مد وقصر فلا يخرج عن بابه من المد والقصر ، فهذا تفصيل المذاهب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء ذلك عن العرب فى أشعارهم ، قال الشاعر :

قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أبِي السِّعْلاَءِ ٭ وَعَلِمَتْ ذَاكَ مَعَ الْجِرَاءِ

٭ أنْ نِعْمَ مَأْكُولاً عَلَى الْخَوَاءِ ٭

يَالَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شِيشَاءِ ٭ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

والسعلاء والخواء واللهاء كله مقصور فى الأصل ، ومده لضرورة الشعر ؛ فدل على جوازه ، وقال الآخر :

إنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللهِ فَهٰذَا يُعْطَى وَهٰذَا يُحَدُّ

فمد الغناء وهو مقصور ، فدل على جوازه ، وقال الآخر :

سَيُغْنِينِي الَّذِي أغْنَاكَ عَنِّي ٭ فَلاَ فَقْرٌ يَدُومُ وَلاَ غِنَاءُ

وقال الآخر :

لَمْ نُرَحِّبْ بِأنْ شَخَصْتَ وَلٰكِنْ ٭ مَرْحَباً بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأهْلاَ

فهذه الأبيات كلها تدل على جوازه .

وأما من جهة القياس فإنما قلنا إنه يجوز مد المقصور لأنا أجمعنا على

أنه يجوز فى ضرورة الشعر إشباع الحركات التى هى الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والياء والألف ؛ فإشباع الضمة كقوله :

* كَأَنَّ فِى أَنْيَابِهَا القَرَنْفُولْ *

أراد « القرنفل » . وإشباع الكسرة كقوله :

* لَا عَهْدَ لِى بِنِيضَالْ *

أراد بنضال ، وإشباع الفتحة كقوله :

* أَقُولُ إِذْ خَرَّتْ عَلَى الْكَلْكَالِ *

أراد الكلكل ، وقد ذكرنا ذلك مستقصى فى غير هذه المسألة ، فإذا كان هذا جائزاً فى ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل ، والذى يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة ، والألف لا تكون فى الممدود إلا زائدة ، والذى يدل على ذلك أيضا أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود ، فدل على أنه الأصل . وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل ، وذلك لا يجوز ، وعلى هذا يخرج قصر الممدود ، فإنه إنما جاز لأنه رد إلى أصل ، بخلاف مد المقصور ؛ لأنه رد إلى غير أصل ، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أن يجوز الرد إلى غير أصل ،

وهذا لا إشكال فيه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قول الشاعر :

* قَدْ عَلِمَتْ أُمُّ أبي السِّعْلَاه *

الأبيات إلى آخرها ـ فلا حجة فيها ؛ لأنها لا تعرف ولا يعرف قائلها ، ولا يجوز الاحتجاج بها ، ولو كانت صحيحة لتأولناها على غير الوجه الذى صاروا إليه .

وأما قول الآخر :

* إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغَنَاءُ مِنَ اللهِ *

وقول الآخر :

* فلا فقر يدوم ولا غناء *

فلا حجة لهم فيه أيضا ، وذلك من وجهين : أحدهما : أن الإنشاد بفتح الغين والمد ، والغناء ممدود بمعنى الكفاية ، قال طرفة

وَلَا تَجْعَلِينِى كَامْرِئٍ لَيْسَ هَمُّهُ * كَهَمِّى وَلَا يُغْنِى غَنَائِى وَمَشْهَدِى

والوجه الثانى : أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ، ولكن تكون مصدرا لغانيته : أى فاخرته بالغنى ، يقال : غانيته أغانيه غناء كما تقول : واليته أواليه ولاء ، وعاديته أعاديه عداء بمعنى واليته ، قال امرؤ القيس :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ * دِرَاكًا وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

فكذلك ها هنا ، وهذا هو الجواب عن قول الآخر :

... ... وَلٰكِنْ * مَرْحَبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلا

لأن « الرضاء » مصدر راضيته مراضاة ورضاء ، فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم « إنه يجوز إشباع الحركات فتنشأ عنها الحروف - إلى آخر ماذكره » فنقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدى إلى تغيير واحد ، وهو زيادة هذه الحروف فقط ، وأما ها هنا فإنه يؤدى إلى تغييرين : زيادة الألف الأولى ، وقلب الألف الثانية همزة ، وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدى إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدى إلى تغييرين أو أكثر من ذلك .

وأما ماذهب إليه الفراء - من اشتراطه فى قصر الممدود أن يجىء فى بابه مقصور - فباطـــل ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجىء فى بابه مقصور ، قال الشاعر :

وَالْقَارِحَ الْعَدَّا وَكُلَّ طِمِرَّةٍ * مَا إِنْ تَنَالُ يَدُ الطَّوِيلِ قَذَالَهَا

فقصر « العداء » وهو فَعَّال من العَدْو ، وفعال لتكثير الفعل نحو « ضراب وقتال » ولا يجىء فى بابه مقصور ، وقال الآخر :

وَلٰكِنَّمَا أَهْدِى لِقَيْسٍ هَدِيَّةً * بِفِيَّ مِنِ اُهْدَاهَا لَكَ الدَّهْرَ إِثْلِبُ

فقصر « إهداها » وهو مصدر أهدى يهدى إهداء ، ولا يجىء فى بابه مقصور . ألا ترى أن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً وأخرج إخراجا وما أشبه ذلك . وقال الآخر :

فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِى * وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الأُسَاةُ

فقصر « الأطباء » وهو جمع طبيب ، ولا يجىء فى بابه مقصور ؛ لأن القياس يوجب مده ؛ لأن الأصل فى طبيب أن يجمع على طُبَباء على مثال فعلاء كشريف وشرفاء وظريف وظرفاء ؛ إلا أنه اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد فاستثقلوا اجتماعهما فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء فصار أطبباء ، فاستثقلوا أيضا اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد فنقلوا كسرة الباء الأولى إلى الطاء ، فراراً من الاستثقال ، وأدغموا الباء فى الباء فصار أطباء ، وكذلك حكم ماجاء على هذا المثال فى جمع فعيل من المضاعف كقولهم : حبيب وأحباء ، وخليل وأخلاء ، وجليل وأجلاء ، وما أشبه ذلك . ولا يجوز فى القياس أن يقع شىء من هذا الجمع إلا ممدودا ، فلما قال « الأطبا » فقصر مايوجب القياس مده دل على فساد ماذهب إليه ، والله أعلم .

١١٠ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه فى التثنية ، فقالوا فى تثنية « خوزلى وقهقرى » : خوزلان وقهقران ، وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران ، فأجازوا فى « قاصعاء وحاثياء » قاصعان وحاثيان . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شىء من ذلك فى مقصور ولا ممدود .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما

كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا فاجتمع فيهما ثقلان ثقل أصلى وثقل طارىء؛ فجاز أن يحذف منهما لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والذى يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر فى الحذف قولهم «اشهاب اشهبابا، واحمار احمراراً، وأصله اشهيباباً واحميراراً، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن «كينونة» أصلها كيّنونة بالتشديد ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف، فدل أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر فى الحذف فكذلك هاهنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما، فإنه لا يجوز أن يحذف منه شىء لقلة حروفه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا يحذف منهما شىء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغى أن لا يحذف منه شىء قلَّت حروفه أو كثرت، والذى يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه، فقالوا فى تثنية جمادى «جماديين» من غير حذف، قال الشاعر:

* شهرَىْ رَبيعٍ وجُمادَيَيْنِهْ *

وقال الآخر:

* جُمادَيَيْنِ حُسُوماً *

وقال الآخر:

* جُمادَيَيْنِ حرام *

فثنوا ذلك على تمام الاسم على الأصل من غير حذف ، والعدول عن الأصل والقياس والنقل من غير دليل لاوجه له .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما » قلنا : كثرة الحروف لاتكون علة موجبة للحذف ، وإنما يوجد ذلك فى ألفاظ يسيرة نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس ، فيجب الاقتصار على تلك المواضع ، ولا يقاس عليها غيرها ، إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً ؛ فإذا وجب الاقتصار على مانقل عنهم من الحذف للكثرة بطل أن الحذف هاهنا للكثرة لورود النقل بخلافه .

وأما استشهادهم باشهباب وكينونة والأصل فيهما اشهيباب وكيّنونة بالتشديد فمخالف لما وقع الخلاف فيه ؛ لأن الثقل فيهما لازم فى أصل الكلمة غير عارض ، بخلاف ماوقع الخلاف فيه فإنه غير لازم فى أصل الكلمة ، بل هو عارض ؛ لأن التثنية عارضة وليست لازمة ، ثم أيضا استشهادهم بكيْنونة وأن أصلها كيّنونة بالتشديد لا يستقيم ؛ لأنه شىء لا يقولون به ؛ لأن الأصل عندهم فى كينونة كوْنونة ، فابدلوا من الواو ياء ، فكيف يستشهدون على صحة مذهبهم بشىء لايعتقدون صحته ؟ فدل ذلك على صحة ماقلناه ، والله أعلم .

١١١ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث إنما حذفت من نحو «طالق، وطامث، وحائض، وحامل» لاختصاص المؤنث به. وذهب البصريون إلى أنه إنما حذفت منه علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب ولم يجروه على الفعل. وذهب بعضهم إلى أنهم إنما حذفوا علامة التأنيث منه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا «شيء حائض».

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن علامة التأنيث إنما دخلت فى الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث فى هذه الأوصاف من الطلاق والطمث والحيض والحمل، وإذا لم يقع الاشتراك لم يفتقر إلى إدخال علامة التأنيث؛ لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما محالٌ.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما حذفت علامة التأنيث من هذا النحو لأن قولهم «طالق، وطامث، وحائض، وحامل» فى معنى ذات طلاق وطمث وحيض وحمل، على معنى النسب، أى: قد عرفت بذلك، كما يقال: رجل رامح ونابل، أى: ذو رمح ونبل، وليس محمولا على الفعل؛ واسم الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل، نحو ضربت المرأة تضرب فهى ضاربة، فإذا وضع على النسب لم يكن جارياً على الفعل ولا متبعاً له، فلم تلحقه علامة التأنيث، وصار بمنزلة قولهم «امرأة معطار، ومذكار،

ومتناث ، ومئشير ، ومعطير ، وصبور ، وشكور ، وخود ، وضناك ، وصناع ، وحصان ، ورزان ، قال حسان :

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرِيبَةٍ ۞ وَتُصْبِحُ غَرْثَى مِنْ لُحُومِ الْغَوَافِلِ

فإن هذه الأوصاف وما أشبهها لما لم تكن جارية على الفعل لم تلحقها علامة التأنيث ، فكذلك هاهنا .

والذى يدل على صحة ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث فقيل : طلقت فهى طالقة ، وطمثت فهى طامثة ، وحاضت فهى حائضة ، وحملت فهى حاملة ، قال الشاعر ، وهو الأعشى :

أَيَا جَارَتَا بِينِى فَإِنَّكِ طَالِقَهْ ۞ كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهْ

وقال :

تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ ۞ أَنَى وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حذفوا علامة التأنيث من « طالق » ونحوه لأنهم حملوه على المعنى ، كأنهم قالوا : شىء طالق ، أو إنسان طالق ، كما قالوا : رجل رَبْعة ، فأنثوا والموصوف مذكر على معنى نفس رَبْعة ، وكما جاء فى الحديث « مذ دَجَتِ الإسلام » لأن الإسلام بمعنى الملة ، وكما حكى الأصمعى عن أبى عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابياً يمانيا يقول : فلان لغوب جاءته كتابى فاحتقرها ، فقلت له : أتقول « جاءته كتابى » فقال : أليس بصحيفة ؟ والحمل على المعنى كثير فى كلامهم ، قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ ۞ مَنْ لِيَ مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ۞ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال «ذا غربة»، ولم يقل «ذات غربة»، لأن المرأة فى المعنى إنسان، وقال الآخر:

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ ضُمِّنَا ۞ قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

فقال «ضمنا»، ولم يقل «ضمنتا»، لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم، وقال الآخر:

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَّةٌ ۞ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فقال «أودى»، ولم يقل «أودت»، لأن الحوادث فى معنى الحدثان، وقال الآخر:

أَلَا هَلَكَ الشِّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ ۞ وَمِدْرَهُنَا الْكَمِيُّ إِذَا نُغِيرُ

وَحَمَّالُ الْمِئِينَ إِذَا أَلَمَّتْ ۞ بِنَا الْحَدَثَانُ وَالْأَنِفُ النَّصُورُ

فقال «ألمت»، لأنه ذهب بالحدثان إلى معنى الحوادث، وقال الآخر:

إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا ۞ دُونَ الشُّيُوخِ تَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَلَا

فقال «دبرها»، لأنه ذهب إلى معنى الحدث، لأن الحدث هاهنا يؤدى عن الجمع، وقال الآخر:

هَنِيئاً لِسَعْدٍ مَا اقْتَضَى بَعْدَ وَقْعَتِي ۞ بِنَاقَةِ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدُ

فقال «بارد»، لأنه حمل العشية على معنى العشيّ، وقال الآخر:

وَإِنَّ كِلَاباً هٰذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ ۞ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

فقال «عشر أبطن» ولم يقل «عشرة» لأن البطن بمعنى القبيلة، وقال الآخر :

وَقَائِعُ فِى مُضَرٍ تِسْعَةٌ ۞ وَفِى وَائِلٍ كَانَتِ الْعَاشِرَهْ

فقال «تسعة» ولم يقل «تسع» لأنه حمل الوقائع على الأيام، يقال: فلان عالم بأيام العرب، أى بوقائعها، وقال الآخر، وهو عمر بن أبى ربيعة:

وَكَانَ مِجَنِّى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِى ۞ ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

فقال «ثلاث» ولم يقل «ثلاثة» لأنه عنى بالشخوص نساء، فحمله على المعنى، وقال الآخر، وهو الحطيئة :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ ۞ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانُ عَلَى عِيَالِى

فقال «ثلاثة أنفس» ولم يقل «ثلاث» حملا على المعنى، وقال القتَّال الكلابى:

قَبَائِلُنَا سَبْعٌ وَأَنْـتُمْ ثَلَاثَةٌ ۞ وَلَلسَّبْعُ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ

فقال «ثلاثة» ولم يقل «ثلاث» حملا على المعنى، وقال لبيد:

فَمَضَى وَقَدَّمَهَا وَكَانَتْ عَادَةً ۞ مِنْهُ إِذَا هِىَ عَرَّدَتْ إِقْدَامُهَا

فقال «كانت» لأن الإقدام فى معنى التقدمة، وقال الآخر :

يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمُزْجِى مَطِيَّتَهُ ۞ سَائِلْ بَنِى أَسَدٍ مَا هٰذِهِ الصَّوْتُ

فقال «هذه» لأن الصوت فى معنى الصيحة، وقال الآخر :

۞ وَكَانَتْ مِنْ سَجِيَّتِنَا الْغَفْرُ ۞

أى المغفرة، وقال الآخر، وهو طفيل الغنوى :

إذ هِىَ أحوَى مِنَ الرِّبْعِىِّ حَاجِبُهُ ٭ وَالعَيْنُ بالإثْمِدِ الحَارِىِّ مَكْحُولُ

ولم يقل «مكحولة» لأن العين فى المعنى عضو ، وقال الآخر :

أَرَى رَجُلاً مِنْهُمْ أسِيفاً كأنَّمَا ٭ يَضُمُّ إلى كَشْحَيْهِ كَفّاً مُخَضَّبَا

فقال «مخضباً» لأن الكف فى المعنى عضو

والحمل على المعنى أكثر فى كلامهم من أن يحصى ، فكذلك هاهنا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إن علامة التأنيث إنما دخلت للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولا اشتراك بين المذكر والمؤنث فى هذه الأوصاف» قلنا : الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن هذا يبطل بقوله تعالى : (يومَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عما أرْضَعَتْ) ولو كانت علامة التأنيث إنما تدخل للفصل بين المذكر والمؤنث لكان ينبغى أن لاتدخل هاهنا ؛ لأن هذا وصف لايكون فى المذكر ، فلما دخلت دل على فساد ماذهبوا إليه .

والوجه الثانى : أنه لوكان سبب حذف علامة التأنيث من هذا النحو وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب أن لايوجد الحذف مع وجود الاشتراك وعدم الاختصاص فى نحو قولهم «رجل عاشِق ، وامرأة عاشِق» و «رجل عانس ، وامرأة عانِس» إذا طال مكثهما لايتزوجان ، و «رجل عاقِر ، وامرأة عاقِر» إذا لم يولد لهما ، و «رأس ناصل من الخِضاب ، ولِحية ناصل» و «جمل نازِع إلى وطنه ، وناقة نازع» و «جمل ضامِر ، وناقة ضامِر» و «جمل بازِل ، وناقة بازِل» فى كلمات

كثيرة، قال زهير :

فَوَقَعْتُ بَيْنَ قُتُودِ عَنْسٍ ضَامِرٍ * لَحَّاظَةٍ طَفَلَ العَشِىِّ سِنَادِ

وقال الأعشى :

عَهْدِى بِهَا فى الْحَىِّ قَدْ سُرْبِلَتْ * بَيْضَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ

وقال زهير :

تُهَوِّنُ بُعْدَ الأَرْضِ عَنِّى فَرِيدَةٌ * كِنَازُ الْبَضِيعِ سَهْوَةُ الْمَشْىِ بَازِلُ

وقال لبيد :

* تَرْوِى الْمَحَاجِرَ بَازِلٌ عُلْكُومُ *

وقال آخر :

* بِبَازِلٍ وَجْنَاءَ أَوْ عَيْهَلِّ *

كيف والأصمعى قد صنف فى هذا النحو كتاباً .

والوجه الثالث : وهو أنه لو كان الاختصاص سبباً لحذف علامة التأنيث من اسم الفاعل لوجب أن يكون ذلك سبباً لحذفها من الفعل ؛ فيقال : المرأة طلق ، وطمث ، وحاض ، وحمل ، كما يقال : طالق ، وطامث ، وحائض ، وحامل ؛ فلما لم يجز أن تحذف علامة التأنيث من الفعل دل على أنه تعليل فاسد ، ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال : إنسان حائض ؛ لأن الحمل على المعنى اتساع يقتصر فيه على السماع ، والتعليل بالاختصاص ليس باتساع ، فينبغى أن لا يقتصر فيه على السماع ، ولا يلزم أيضاً على قول من حمله على النسب بوجه ما ؛ لأنه جعل

حائضاً بمعنى ذات حيض ، والفعل لايدل على نفس الشيء فيقال : إن هنداً حاض بمعنى هند ذات حيض ، وإنما شأن الفعل الدلالة على المصدر والزمان ، فبان الفرق بينهما ، والله أعلم .

١١٢ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو « يَعِدُ ، ويزِن » إنما حذفت للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى . وذهب البصريون إلى أنها حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين : إلى فعل لازم ، وإلى فعل متعد ، وكلا القسمين يقعان فيما فاؤه واو ، فلما تغايرا فى اللزوم والتعدى واتفقا فى وقوع فائهما واوا وجب أن يفرق بينهما فى الحكم ، فبقوا الواو فى مضارع اللازم نحو « وجِلَ يَوْجَلُ ، ووَحِل يَوْحَلُ » وحذفوا الواو من المتعدى نحو « وعد يعِد ، ووزن يزِن » وكان المتعدى أولى بالحذف لأن التعدى صار عوضاً من حذف الواو .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « إنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة » لأنا : نقول هذا يبطل بقولهم « أعِد ونعِد وتعِد » والأصل فيه : أوْعِد ونوْعِد وتوْعِد ، ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لاتحذف هاهنا ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ، ولكان ينبغى أن

لا تحذف من قولهم « أوعدَيوعد » بضم الياء فيقال « يُعِد » لوقوعها بين ياء وكسرة ، فلما لم تحذف دل على فساد ما ذكرتموه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة ، وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مستثقل فى كلامهم ، فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستكرة التى توجب ثقلا وجب أن يحذفوا واحداً منها طلباً للتخفيف ، فحذفوا الواو ليخف أمر الاستثقال .

والذى يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكانا على صفة يمكن أن تدغم إحداهما فى الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو « سيّد ، وميّت » كراهية لاجتماع المثلين ، وإذا اجتمع هاهنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يمكن الإدغام لأن الأول متحرك ومن شرط المدغم أن يكون ساكناً ، فلما لم يمكن التخفيف بالإدغام وجب التخفيف بالحذف ، فقيل : يعد ويزن ، وحملوا « أعدونعد وتعد » على « يعد » لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ، على ما سنبينه فى الجواب إن شاء الله تعالى .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما حذفت الواو من هذا النحو للفرق بين الفعل اللازم والمتعدى فبقوا الواو فى اللازم وحذفوها من المتعدى » قلنا : هذا باطل ؛ فإن كثيراً من الأفعال اللازمة قد حذفت منها الواو ، وذلك نحو « وكف البيت يكف ، ونم الذباب ينم ، ووجد فى الحزن يجد » إلى غير ذلك . والأصل فيها : وكف يوكف ، ونم يونم ، ووجد يوجد ، وكلها لازمة ، ولو كان الأمر على ما زعمتم لكان يجب أن لا تحذف منه الواو ، فلما حذفت دل على أنه إنما حذفت الواو لوقوعها

بين ياء وكسرة، ولا نظر فى ذلك إلى اللازم والمتعدى.

وأما «وجل يوجل، ووحل يوحل» فإنما لم تحذف منه الواو لأنه جاء على يفعل بفتح العين، كعلم يعلم، فلم تقع الواو فيه بين ياء وكسرة، وإنما وقعت بين ياء وفتحة، وذلك لا يوجب حذفها، وأما حذفهم لها من قولهم «ولغ يَلغ» وإن كانت قد وقعت بين ياء وفتحة فلأن الأصل فيه يفعِل بكسر العين كضرب يضرب، وإنما فتحت العين لوقوع حرف الحلق لاماً، فإن حرف الحلق متى وقع لاماً من هذا النحو فإن القياس يقتضى أن يفتح العين منه، نحو: قرأ يقرأ، وجبه يجبه، وسدح يسدح، وشدخ يشدخ، وجمع يجمع، ودمغ يدمغ، إلا ماجاء على الأصل نحو: نطح الكبش ينطِح، ونبح الكلب ينبِح، وكذلك أيضا إذا وقع حرف الحلق عيناً فإنه يقتضى فتح العين أيضا، نحو: سأل يسأل، وجهد يجهد، ونحر ينحر، ونخر ينخر، ونعب ينعب، وفغر يفغر، إلا ماجاء على الأصل، نحو: نعق وينعِق، فدل على أن «وجل يوجل» لا حجة لهم فيه. وفى وجل يوجل أربع لغات: أحدها تصحيح الواو وهى اللغة المشهورة، واللغة الثانية «ياجل» فتقلب الواو ألفاً لمكان الفتحة قبلها وفراراً من اجتماع الياء والواو إلى الألف، واللغة الثالثة قلب الواو ياء نحو «يَيْجل» وذلك على طريقة سيد وميت وإن لم يمكن الإدغام لتحرك الأول، واللغة الرابعة «يِيَجل» بكسر الياء، لأنهم أرادوا أن يقلبوا الواو ياء فكسروا ماقبلها ليجرى قلبها على سنن القياس فى نحو ميعاد وميزان وميقات، والأصل فيها: موعاد، وموزان، وموقات؛ لأنها من الوعد والوزن والوقت، إلا أن

الواو لما سكنت وانكسر ماقبلها قلبوها ياء ، فكذلك هاهنا : لما لم يمكن الإدغام لما ذكرنا وكانت الواو تقلب فى نحو سيد لإمكانه أحبوا أن يقلبوا الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ماقبلها .

وأما قولهم « إنها لو كانت قد حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغى أن لا تحذف من : أعد ، ونعد وتعد ؛ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة » قلنا : إنما حذفت هاهنا وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة ـ التى هى الهمزة والنون والتاء ـ على الياء ، ولأنها أخوات ، فلما حذفت الواو مع أحدها للعلة التى ذكرناها حذفت مع الأخر لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ؛ ليجرى الباب على سنن واحد ، وصار هذا بمنزلة « أكرم » والأصل فيها « أأكرم » إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين ، فحذفوا الثانية فراراً من اجتماع همزتين طلباً للتخفيف ، وكان حذف الثانية أولى من الأولى لأن الأولى دخلت لمعنى والثانية ما دخلت لمعنى . فلهذا كان حذف الثانية وتبقية الأولى أولى ، ثم قالوا « نكرم ، وتكرم ، ويكرم » فحذفوا الهمزة حملا للنون والتاء والياء على الهمزة طلباً للتشاكل على ما بينا .

وأما قولهم « إنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف فى قولهم يوعد ونحوه » قلنا : الجواب عن هذا من وجهين :

أحدهما : أن هذا لا يصلح أن يكون نقضاً على « يعد » لأن الواو هاهنا ماوقعت بين ياء وكسرة ؛ لأن الأصل فى « يوعد » بضم الياء : يُؤَوْعد ، كما أن الأصل فى يكرم يؤكرم ، قال الشاعر :

* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْرَمَا *

فلما كان الأصل يؤوعد بالهمزة فالهمزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها فى حكم الثابتة، كما كانت الياء المحذوفة فى قول الشاعر :

* وَكَحَلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ *

فى حكم الثابتة، ولولا ذلك لما صحت الواو، وكانت تقلب همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف، لأنهم يجرون ماقبل الطرف بحرف من هذا النحو مجرى الطرف، وهم يقلبون الواو إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة همزة، فهاهنا لما صحت الواو دل على أن الأصل فيه «العواوير» بالياء كطواويس ونواويس، وإنما حذفت للضرورة، وإنما صحت الواو مع تقدير الياء لأنها قبل الطرف بحرفين، فبعدت عمّا تقلب فيه الواو إذا وقعت طرفاً فلم تقلب همزة.

والوجه الثانى : أنهم لما حذفوا الهمزة من «يُؤَوْعِد» لم يحذفوا الواو؛ لأنه كان يؤدى إلى الموالاة بين إعلالين، وهم لايوالون بين إعلالين، ألا ترى أنهم قالوا «هَوَى، وَغَوَى» فأبدلوا من الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ماقبلها، ولم يبدلوا من الواو ألفاً وإن كانت قد تحركت وانفتح ماقبلها، لأنهم لوفعلوا ذلك فأعلوا الواو كما أعلوا الياء لأدى ذلك إلى أن يجمعوا بين إعلالين، والجمع بين إعلالين لايجوز، والله أعلم.

١١٣ - مسـألة

ذهب الكوفيون إلى أن «صَمَحْمَحٌ ودمكمكٌ» على وزن فَعَلل. وذهب البصريون إلى أنه على وزن فعلعل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه على وزن فعلل، وذلك أن الأصل فى «صمحمح ودمكمك» صَمَحح ودَمَكك»، إلا أنهم استثقلوا جمع ثلاث حاءات وثلاث كافات، فجعلوا الوسطى منها ميما، والإبدال لاجتماع الأمثال كثير فى الاستعمال، قال الله تعالى: (فكبكبوا فيها هم والغاوون) والأصل كببوا؛ لأنه من «كببت الرجل على وجهه» إلا أنهم استثقلوا اجتماع ثلاث باءات فأبدل من الوسطى كاف، وقال الفرزدق:

مَوَانِعُ للأَسْرَارِ إلَّا لِأَهْلِهَا ٭ وَيُخْلِفْنَ مَاظَنَّ الْغَيُورُ الْمُشَفْشَفُ

والأصل فى المشفشف المشفَّف لأنه من «شفته الغيرة، وشفه الحزن» إلا أنه استثقل اجتماع ثلاث فاءات، فأبدل من الوسطى شيناً. وقال الآخر، وهو الأعشى:

وَتَبْرُدُ بَرْدَ رِدَاءِ الْعَرُو ٭ سِ بالصَّيْفِ رَقْرَقْتَ فيه الْعَبِيرَا

والأصل فى رقرقت رقَّقت؛ لأنه من «الرقة» فأبدل من القاف الوسطى راء. وقال الآخر:

٭ بَاتَتْ تُكَرْكِرُهُ الْجَنُوبُ ٭

والأصل فى تكركره تُكَرِّره، لأنه من «التكرير» فأبدل من الراء

الوسطى كافاً ، وكذلك أيضاً قالوا « تململ على فراشه » والأصل تملل لأنه من « الملة » وهو الرماد الحار ، إلا أنهم أبدلوا من اللام الوسطى ميما ، وكذلك قالوا « تغلغل فى الشىء » والأصل تغلل لأنه من « الغلل » وهو الماء الجارى بين الشجر ، فأبدلوا من اللام الوسطى غيناً ، وكذلك قالوا « تكمكم » والأصل تكمم لأنه من « الكمّة » وهى القلنسوة ، فأبدلوا من الميم الوسطى كافاً ، وكذلك قالوا « حثحث » والأصل حثّث لأنه من « الحث » إلا أنهم أبدلوا من الثاء الوسطى حاء كراهية لاجتماع الأمثال ، فكذلك هاهنا الأصل فيه « صمحّح » إلا أنهم أبدلوا من الحاء الوسطى ميما كراهية لاجتماع الأمثال ، وكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من حروف الزيادة التى تختص بالأسماء . وقلنا « إنه لايجوز أن يكون وزنه فعلعل بتكرير العين » لأنه لوجاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال إن صرصر وسجسج وزنه فعفع لتكرير الفاء فيه فلما بطل أن يكون صرصر على فعفع بطل أيضاً أن يكون صمحمح على فعلعل .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا نحو « احقوقف الظبى ، واغدودن الشعر » وما أشبه ذلك ، فإنه على وزن افعوعل ؛ لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن افعوعل لأنه ليس فى الأفعال ما هو على وزن « افعلل » فقلنا : إن وزنه على افعوعل ، بخلاف ماهنا فإن فى الأسماء ماهو على وزن فعلل نحو « سفرجل » وفرزدق » وكذلك لا يلزم على كلامنا نحو « خُلعْلع » وهو الجعل ، و« ذرَحْرَح » وهو دويبة فإنه على وزن فعلعل ؛ لأنا نقول : إنما قلنا إنه على وزن فعلعل لأنه ليس فى الأسماء ماهو على وزن فُعَلل ، بضم الأول ، وإذا خرج اللفظ

عن أبنية كلامهم دل ذلك على زيادة الحرف فيه ، والذى يدل على ذلك أنهم قالوا فى ذُرَحْرَح : ذُرَّاح ، فأسقطوا أحد المثلين ، ولو كان خماسيا لم يأت منه ذراح على وزن فُعَّال نحو كُرَّام وحُسَّان ، فبان الفرق بينهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعلعل لأن الظاهر أن العين واللام قد تكررتا فيه ، فوجب أن يكون وزنه فعلعل ، ألا ترى أنه إذا تكررت العين فى نحو ضرب وقتل كان وزنه فعّل ، أو تكررت اللام فى نحو احمر واصفر كان وزنه افعلّ ، فكذلك هاهنا : لما تكررت العين واللام فى نحو صمحمح ودمكمك يجب أن يكون وزنه فعلعل لتكررهما فيه ، هذا حكم الظاهر ، فمن ادعى قلباً بقى مرتهناً بإقامة الدليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل صمحّح ودمكّك » قلنا : هذا مجرد دعوى لا يستند إلى معنى ، بل تكرير عين الفعل ولامه كتكرير فاء الفعل وعينه فى مرمريس وهى الداهية ومرمريت وهى القفر ؛ لأنهما من المراسة والمرت ، وأما تلك المواضع التى استشهدوا بها على الإبدال لاجتماع الأمثال فهناك قام الدليل فى رد الكلمة إلى أصلها ، وذلك غير موجود هاهنا .

وقولهم « لو جاز أن يقال إن وزنه فعلعل ـ بتكرير العين ـ لجاز أن يقال صرصر وسجسج وزنه فعفع لتكرير الفاء فيه » قلنا : هذا باطل ، وذلك أن الحرف إنما يجعل زائداً فى الاسم والفعل إذا كان على ثلاثة أحرف سواه ، وهى فاء الفعل وعينه ولامه ، وصرصر وسجسج لم يوجد فيه ذلك ، فلو قلنا إن وزنه فعفع لأدى ذلك إلى إسقاط لامه ، وذلك لا يجوز ،

بخلاف صمحمح ودمكمك فإنه قد وجد فيه ثلاثة أحرف فاء وعين ولام ، فلما لم يؤد ذلك إلى إسقاط لامه كان ذلك جائزا ، وصار هذا كما تجعل إحدى الدالين فى اسودّ زائدة ، ولا تجعل إحدى الدالين فى ردّ ومدّ زائدة ؛ لأنا لو جعلنا إحداهما زائدة لأدى ذلك إلى إسقاط لام الفعل أو عينه ، وذلك لا يجوز ، فكذلك هاهنا ، والله أعلم .

١١٤ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف ففيه زيادة ؛ فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر ففيه زيادة حرف واحد ، واختلفوا : فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائى إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف الحرف الذى قبل آخره ، وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو الحرف الأخير ، وإن كان على خمسة أحرف نحو « سفرجل » ففيه زيادة حرفين . وذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة ، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل لا زائد فيهما البتة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأنا أجمعنا على أن وزن جعفر فَعْلَل ، ووزن سفرجل فعلّل ، وقد علمنا أن أصل فَعْلَل وفَعَلّل فاء وعين ولام واحدة ، فقد علمنا إن إحدى اللامين فى وزن جعفر زائدة ، واللامان فى وزن سفرجل زائدتان ، فدل على أن فى جعفر حرفاً زائداً من حرفيه الأخيرين ، وأن فى سفرجل حرفين زائدين على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : لا يخلو الزائد فى جعفر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الجيم : فإن كان الزائد هو الراء فيجب أن يكون وزنه فعلر ، لأن الزائد يوزن بلفظه ، وإن كان الزائد الفاء فوجب أن يكون وزنه فعفل ، وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون وزنه فعّل ؛ وإن كان الزائد الجيم فوجب أن يكون وزنه جفعل . وكذلك يلتزمون فى وزن سفرجل ، وإذا كان هذا لا يقول به أحد دل على أن حروفه كلها أصول .

قالوا : ولا يجوز أن يقال ، إن إحدى الدالين من قردد ومهدد زائدة ووزنه عندكم فعْلل ؛ فقد وزنتم الدال الزائدة باللام ، وكذلك صمحمح ووزنه عندكم فعَلعل ، وإحدى الميمين وإحدى الحاءين زائدتان . ولم تزنوهما بلفظهما فتقولوا : وزنه فعلمح ، ووزنتموهما بالعين واللام فقلتم : فعلعل ، وكذلك مرمريس ومرمريت ، ووزنه عندكم فعفعيل ، ولم تزنوا فيه الزائد بلفظه فتقولوا : فعمريل ، ووزنتموه بالفاء والعين فقلتم : فعفعيل ، لأنا نقول : إنما وزنا الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل والدال الأخرى وإن كانت زائدة فهى تكرير لام الفعل بلفظها ، فوزنا باللفظ الذى وزن به لام الفعل ، وكذلك صمحمح : الميم عين الفعل ، والحاء لامه ، ثم أُعيدتا تكثيراً لهما ، فصار المعاد زائداً ، غير أنه من جنس الأول ، فأعيد بلفظ الأول ؛ فجعلت عيناً ولاماً معادتين ، كما جعلت الميم والحاء الأولتان عينا ولاماً ، وكذلك نقول فى مرمريس ومرمريت .

والدليل على أن فاء الفعل وعينه فى «مَرْمَرِيس» و«مَرْمَرِيت» زائدة مكررة أنه مأخوذ من المراسة والمرت، ألا ترى أن «مرمريس» اسم الداهية و«مرمريت» اسم للقفر.

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم «إنه إذا كانت إحدى اللامين فى وزن جَعفر زائدة دل على أن فيه حرفاً زائدا، وكذلك إذا كانت اللامان فى وزن سَفَرجل زائدتين دلّ على أن فى سَفَرجَل حرفين زائدين» قلنا: هذا غلط وجهل بموضع وزن الأسماء وتمثيلها بالفعل دون غيره. وذلك أن التمثيل إنما وقع بالفعل دون غيره ليعلم الزائد من الأصلى، وذلك أنا إذا جئنا إلى جعفر فمثلناه بفَعْلل علمنا بالمثال أنه لم يدخله شىء زائد، وإذا جئنا إلى صَيقل فمثلناه بفيعل فقد علم بالمثال أن الياء زائدة، واختاروا الفعل لأنه يأتى وهو عبارة عن كل شىء من الألفاظ التى تتصرف، الا ترى أنك تقول لصاحبك: قد ضربتَ زيداً، أو خاصمتهُ، أو أكرمته، أو ما أشبه ذلك، فتقول: قد فعلت. وكان الثلاثى أولى بذلك من قبل أن أقل الأسماء والأفعال بنات الثلاثة، وفيها بنات الأربعة والخمسة، فلو وقع التمثيل بشىء على أربعة أحرف أو خمسة لبطل وزن الثلاثى به إلا بحذف شىء منه، ونحن نجد بنات الثلاثة تبنى على أربعة أحرف بزيادة حرف نحو ضيغم، وهو من الضغم وهو العض، وعلى خمسة أحرف بزيادة حرفين نحو سرندى، وهو من السرد، ولم يعلم أنه بنى شىء من بنات الأربعة والخمسة على ثلاثة أحرف، فلما كان الأمر على ماذكرنا ووجب التمثيل بالفعل واحتجنا إلى تمثيل رباعى وخماسى زدنا ما يلحقه بلفظ الرباعى والخماسى،

فهذا الذى نزيده على الفعل زائد ، وإن كان الممثل به أصلياً ؛ لأن الضرورة ألجأت إلى أن نزيد على الفعل ليلحق الممثل بالمثل به ، فدل على صحة ماذهبنا إليه ، والله أعلم .

١١٥ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن وزن « سَيِّد ، وهَيِّن ، ومَيِّت » فى الأصل على فعيل ، نحو سَوِيد وهَوِين ومَوِيت . وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيْعِل – بكسر العين – وذهب قوم إلى أن وزنه فى الأصل على فَيْعَل بفتح العين

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أصله فعِيل نحو : سويد وهوين ومويت لأن له نظيراً فى كلام العرب ، بخلاف فَيْعَل ؛ فإنه ليس له نظير فى كلامهم ، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلوا عين الفعل كما أعلت فى « سَادَ يَسودُ » وفى « مَاتَ يَموتُ » فقدمت الياء الساكنة على الواو ، فانقلبت الواو ياء ؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة .

ومنهم من قالوا : أصله سويد وهوين ومويت ، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها فى « سَادَ ومَاتَ » قلبوها ، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً ، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها ، فكرهوا أن يلتبس فعيل بفَعْل ، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فعيل وفعل ، ويخرج على هذا نحو سويق وعويل ، فإنه إنما صح لأنه غير جار على الفعل .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن وزنه فيعل لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن ، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن .

والذى يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح : فمنها فعلة فى جمع فاعل ، نحو قاضٍ وقضاة ، ومنها فيعلولة نحو كَيْنونة وقَيْدودة والأصل كَيّنونة وقَيّدودة . والذى يدل على ذلك أن الشاعر يرده إلى الأصل فى حالة الاضطرار ، قال الشاعر :

قَدْ فَارَقَتْ قَرِينَهَا الْقَرِينَهْ ٭ وَشَحَطَتْ عَنْ دَارِهَا الظَّعِينَهْ

يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَهْ ٭ حَتَّى يَعُودَ الْوَصْلُ كَيَّنُونَهْ

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَيْحان ، وأصله رَيّحان ـ بالتشديد ـ على فيعلان ، وأصل رَيّحان «رَيْوَحان» فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوهما ياء مشددة ، وكما خففوا سيد وهين وميت ، إلا أن التخفيف فى نحو سيد وهين وميت جائز ، والتخفيف فى نحو كيّنونة وقيدودة واجب ، وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف ، وهو مع الياء على سبعة أحرف ، فخففوه كما خففوا اشهيباب ، فقالوا : اشهباب ، وإذا جاز الحذف فيما قلت حروفه نحو سيد وهين وميت لزم الحذف فيما كثرت حروفه نحو كيّنونة وقيّدودة ، وإذا جاز أن يختص المعتل بأبنية ليست للصحيح كان حمل سيد وهين وميت على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره .

قالوا : ولا يجوز أن يقال «إن الأصل أن يقال فى جمع قاض : قضًى ، كما يقال : غازٍ وغُزًّى ، فاستثقلوا التشديد على غير الفعل ، فحذفوا ،

وعوضوا من حذف المحذوف هاء، كما قالوا : عدة ، فعوضوا من الواو المحذوفةهاء ، وأما كينونةوقيدودة فالأصل كُونونة وقُودودة على فُعْلولة نحو بهلول وصندوق ، إلا أنهم فتحوا أوله لأن أكثر ما يجىء من هذه المصادر مصادر ذوات الياء ، كقولهم طار طَيْرورة وصار صَيْرورة وسار سيرورة وحاد حيدودة ، ففتحوه حتى تسلم الياء ؛ لأن الباب للياء ، ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء ، لأنها جاءت على بنائها ، وليس للواو فيه حظ لقربهما فى المخرج واشتراكهما فى اللين ، فقلبوا الواو ياء فى نحو كينونة وقيدودة ، كما قالوا الشكاية وهى من ذوات الواو لقولهم : شكوت أشكو شكواً ؛ لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدراية والرواية والسعاية والرماية فكذلك ها هنا » . لأنا نقول : أما قولكم « إن الأصل أن يقال فى جمع قاضٍ قضًّى كما يقال غاز وغُزّى » قلنا : هذا عدول عن الظاهر من غير دليل ، ثم لو كان أصله قضًّى كغاز وغزى لكان ينبغى أن لا يلزمه الحذف لقلة حروفه ، وأن يجوز أن يأتى به على أصله فكان يقال فيه : قضى وقضاة كما قالوا : غزى وغزاة ، لأن فعّل ليس بمهجور فى أبنيتهم ، وهو كثير فى كلامهم ، فلما لزم الحذف ولم يلزم فى نظيره مع قلة حروفه دل على أن ماذكرتموه مجرد دعوى لا يستند إلى معنى ، وأما قولهم « إن كينونة فعلولة » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال : كونونة وقودودة ؛ لأنه لم يوجد ها هنا ما يوجب قلب الواو ياء ، وقولهم « إنهم غلبوا الياء على الواو لأن الباب للياء » فليس بصحيح ؛ لأن المصادر على هذا الوزن قليلة ، وما جاء منها من ذوات الواو نحو ماجاء منها من ذوات الياء

كقولك : كينونة ، وقيدودة ، وحيلولة ، وديمومة ، وسيدودة ، وهيعوعة – من الهواع وهو القىء – فليس جعل الباب لذوات الياء أولى من جعله لذوات الواو ، فحمل أحدهما على الآخر لا وجه له ، والذى يدل على صحة ما صرنا إليه أن فيعلولا بناء يكون فى الأسماء والصفات ، نحو خيتعور ، وعيطموس ، وفَعْلول لا يكون فى شىء من الكلام ، ولم يأت إلا فى قولهم « صَعفوق » ، قال الراجز :

« مِنْ آلِ صَعْفُوقٍ وأتباعٍ أُخَرْ »

وهم خول باليمامة ، ولا ينصرف للتعريف والعجمة ، فما صرنا إليه له نظير فى الأسماء والصفات ، وما صاروا إليه لا نظير له فى شىء من كلام ، ثم ألزموا مع حمله على شىء لا نظير له فى كلامهم قلباً لا نظير له فى أقيسة كلامهم

وأما من قال « إن أصله فيعلا – بفتح العين – » فاحتج بأنه وجد فيعلا بفتح العين له نظير فى كلامهم ، ولم يجدوا فيعلا بكسر العين ، فجعله فيعلا بفتح العين ، ثم كسر الياء كما قالوا فى بَصرى : بِصرى ، وكما قالوا فى أُموى : أَموى ، وكما قالوا « أُختٌ » والأصل فيها الفتح ، لأن أصلها أَخوَة ، وكما قالوا « دُهرِى » بالضم للرجل المسن الذى قد أتى عليه الدهر ، والقياس الفتح ، وقد جاء فى بعض هذا المعتل فيعَل ، قال الشاعر :

« مَا بَالُ عَيْنِى كَالشَّعِيبِ الْعَيِّنِ »

فدل على أنه فيْعَل بفتح العين ، والشعيب : المزادة الضخمة ، والعين : المتعينة ، وهى التى يصب فيها الماء فيخرج من عيونها : أى خُرَزها ، فينفتح السير فينسد موضع الخرز ، ومنه يقال « عَيِّنْ قِربتك » أى صب فيها

الماء حتى ينسد آثار الخرز .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن وزنه فَيعِل إلا أنهم أعلوا عين الفعل وقدموا وأخروا وقلبوا » قلنا : هذا باطل ، لأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له فى الصحيح ، لأن ياء فعيل لا تتقدم على عينه فى شيء من الصحيح ، وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله فى الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله فى الصحيح .

وأما قولهم « إنا حذفنا الألف وعوضنا الياء مكانها لئلا يلتبس فعيل بفَعْل » قلنا : وهذا أيضاً باطل ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال : سَيْد وَمَيْت وهَيْن ؛ لأنه يؤدى إلى الالتباس ، فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قول من قال « إن أصله فَيْعَل بفتح العين إلا أنه كسر العين كما كسر الباء فى بِصرىّ » قلنا : هذا باطل ، وذلك لأنه لو كان فيعلا لكان ينبغي أن يقال سيد وهين وميت ـ بالفتح ـ ولم يغير إلى الكسر ، كما قالوا : عَيَّن وتَيَّحان ، وهَيَّبان ـ بفتح العين ـ والتيحان : هو الذى يعترض فى كل شيء والهيبان : الذى يهاب كل شيء ، فلما كسر دل على فساد ما ذهبتم إليه .

وأما قولهم فى النسب إلى البصرة بِصرى ـ بكسر الباء ـ وكذلك جميع ما استشهدوا به فعلى خلاف القياس ، فلا يقاس عليه ؛ على أنهم قد قالوا : إنما كسرت الباء لأن البصرة فى الأصل الحجارة الرخوة ، فإذا حذفت التاء كسرت الباء فقيل بِصْر ، فلما نسبت إلى البصرة حذفت تاء التأنيث لياء النسب فكسرت الباء لحذف التاء ، فلذلك قيل : بصرى ، بكسر الباء .

وقولهم «إنه لم يوجد فَيْعِل في كلامهم» قلنا: قد بينا أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح؛ فلا حاجة إلى أن تجعل فيعَلا مثل عيَّن مع شذوذه وندوره في بابه، وقد وجدنا سبيلا إلى أن تجعل فَيْعِلا على لفظه، ولو جاز أن يعتد بقولهم عين بفتح العين مع شذوذه وندوره لجاز أن يعتد بما حكى الأصمعي، قال: حدثني بعض أصحابنا قال: سمعتهم يقولون جاءت الصيقِل ـ بكسر القاف ـ وإذا امرأة كأن وجهها سيف فلما رأتنا أرخت البرقع فقلت: يرحمك الله! إنا سَفْر، وفينا أجر، فلو منحتنا من وجهك، فانصاعت فتضاحكت، وهي تقول:

وَكُنْتَ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِداً ... لِقَلْبِكَ يَوْماً أَتْعَبَتْكَ الْمَنَاظِرُ

رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلُّهُ أَنْتَ قَادِرٌ ... عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتَ صَابِرُ

فصيقل ـ بكسر العين ـ في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عين في المعتل، وكما لا يعتد به في الصيقل لشذوذه فكذلك في عين، والله أعلم.

١١٦ ــ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «خطايا» جمع خطيئة على وزن فَعَالى، وإليه ذهب الخليل بن أحمد. وذهب البصريون إلى أن «خطايا» على وزن فعائل.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعالى، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة «خطايئ» مثل خطايع، إلا أنه قدمت

الهمزة على الياء ؛ لئلا يؤدى إلى إبدال الياء همزة كما تبدل فى صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف لأنهم يجرون ماقبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف فى الإبدال وهم يبدلون من الياء إذا وقعت طرفاً وقبلها ألف زائدة همزة ، فلو لم تقدم الهمزة على الياء فى خطائىء لكان يؤدى إلى اجتماع همزتين ، وذلك مرفوض فى كلامهم ، ولم يأت فى كلامهم الجمع بين همزتين فى كلمة إلا فى قول الشاعر :

فَإِنَّكَ لَاتَدْرِى مَتَى الْمَوْتُ جَائِئٌ ٭ وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ

ولهذا قال الخليل بن أحمد : جائية مقلوبة ، ووزنه فالعة ، فصارت خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً ، فصارت خطاءا ، مثل خطاعا ، فحصلت همزة بين ألفين ، والألف قريبة من الهمزة ، فقلبوا من الهمزة ياء فراراً من اجتماع الأمثال ، فصار خطايا على وزن فعالى ، على ما بينا .

ومنهم من قال : إنه على فعالى ؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز ؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها ، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء ، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وصية وحشية فإنه يجمع على فعالى دون فعائل ؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل ، فجمعت على فعالى ، فقالوا : وصايا ، وحشايا ، وجعلت الواو فى حشايا على صورة واحدها ؛ لأن الواو صارت ياء فى حشية ، فدل على أن خطايا على وزن فعالى على ما بينا .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعائل ، وذلك لأن

خطايا جمع خطيئة ، وخطيئة على وزن فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل ، والأصل فيه أن يقال « خطايئ » مثل خطايع ، ثم أبدلوا من الياء همزة ، كما أبدلوها فى صحيفة وصحائف ، فصار خطائئ مثل خطاعع ، وقد حكى أبو الحسن علىّ بن حمزة الكسائى عن بعض العرب أنه قال : اللهم اغفر لى خطائئه ، مثل خطاععه ، فاجتمع فيه همزتان ، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها ، فصار خطائى مثل خطاعى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار خطاءا مثل خطاعا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا .

وكان الذى رغبهم فى إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائىَ إلى خطاءا أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها ؛ لأن الهمزة الأولى من خطائئ منقلبة عن الياء فى خطيئة ، ولا يلزمنا على ذلك أن يقال فى جائى « جايا » لأن الهمزة فى جاءٍ منقلبة عن عين الفعل ، والهمزة فى خطايا منقلبة عن ياء زائدة فى خطيئة ، ففضلوا الأصلى على الزائد فلم يلحقوه من التغيير ما ألحقوا الزائد .

وكذلك أيضاً قالوا فى جمع هِراوة « هَرَاوَى » وإداوة « أَدَاوَى » وكان الأصل هرائو وأدائو مثل هَراعِو وأداعِو على مثل فعائل كرسالة ورسائل ؛ لأنهم أبدلوا من ألف هِراوة وإداوة همزة كما أبدلوا فى رسائل من ألف رسالة همزة ، ثم أبدلوا من الواو فى هرائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها فصار هرائى وأدائى مثل هراعِى وأداعِى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار هراءا وأداءا مثل هَراعا وأداعا ،

فاستثقلوا الهمزة بين ألفين ، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر فى الجمع مثل ما كان فى الواحد طلباً للتشاكل ؛ وذلك لأن الجمع فرع على الواحد ، فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له .

والذى يدل على أنهم فعلوا ذلك طلباً للمشاكلة أن ما لايكون فى واحده واو لايجىء فيه ذلك ، فدل على ماقلناه .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل أن يقال فى جمع خطيئة خطائىء مثل خطايع وإنما قُدمت الهمزة على التاء » قلنا : ولِمَ قلتم بالتقديم وهو على خلاف الأصل والقياس ؟

قولهم « لئلا يؤدى ذلك إلى اجتماع همزتين ، وهو مرفوض » قلنا : ولِمَ قلتم إنه موجود هاهنا ؟ وهذا لأن الهمزة الثانية يجب قلبها ياء لانكسار ماقبلها ، فالكسرة توجب قلب الهمزة إلى الياء كما توجب الفتحة قلبها إلى الألف فى نحو آدم وآخر ، فلم يجتمع فيه همزتان ، وإذا كان حمله على الأصل يؤدى إلى أن يجتمع فيه همزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقديم والتأخير على خلاف القياس الذى هو الفرع .

وأما « جائية » فلا نسلم أنها مقلوبة ، وأن وزنه فالعة ، وإنما هو على أصله ، ووزنه فاعلة من جاءت فهى جائية ، وأصلها جايئة مثل جايعة ، فأبدلوا من الياء همزة فصار جائئة مثل جاععة ، فأبدلوا من الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها .

وأما الخليل فإنما قدر فيه القلب لئلا يجمع فيه بين إعلالين ؛ لأنه إذا

قدم اللام التى هى الهمزة إلى موضع العين الذى هى الياء ، وأخّر العين التى هى الياء إلى موضع اللام التى هى الهمزة لم يجب قلب الياء همزة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد ، وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب جمع فيه بين إعلالين ، وهما : قلب العين التى هى ياء همزة ، وقلب اللام التى هى همزة ياء ، وهذا التقدير غير كاف فى تقدير القلب ؛ لأن الهمزة حرف صحيح ؛ فإعلالها لا يعتد به .

والذى يدل على ذلك أن الهمزة تصح حيث لا يصح حرف العلة ، ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ماقبله وجب إعلاله نحو « عَصَوٌ » ورَحىٌ » ، والهمزة إذا تحركت وانفتح ماقبلها لا يجب إعلالها نحو كلأ ورشأ ، وإذا كانت الهمزة كذلك كان قلبها بمنزلة إبدال الحروف الصحيحة بعضها من بعض ، كقولهم فى أصيلان « أصيلال » فلا يُعتد به ، وإنما يعتد بإعلال حرف العلة ، لأنه الأصل فى الإعلال ، وإذا كان قلب الهمزة غير معتد به لم يكن هاهنا إجراؤه على الأصل يؤدى إلى الجمع بين إعلالين .

وأما قولهم « إنما جمعت على ترك الهمز » قلنا : هذا باطل ؛ لأن ترك الهمز خلاف الأصل ، والأصل أن يجمع على الأصل ، خصوصاً مع أنه الأكثر فى الاستعمال .

وقولهم « إنه يكثر الهمزة فيها فصارت بمنزلة فَعيلة من ذوات الواو والياء وهى تجمع على فعالى » قلنا : لا نسلم ، بل الأصل أن يقال فى جمع فعيلة « فعائل » إلا أنه يجب قلب الياء همزة لوقوعها قبل الطرف بحرف ؛ لأنهم يُجرون ماقبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف فى الإبدال ، وهم يُبدلون من الياء إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة همزة ، فعلى هذا

يكون الأصل فى جمع نحو حشية حشائى على فعائل على لفظ المضيف إلى نفسه الحشا إذا مد ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفاً فصار حشاءا ، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فقلبوا الهمزة ياء على ما بينا فى خطايا ، والله أعلم .

١١٧ — مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « إنسان » وزنه إفعان . وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان ، وإليه ذهب بعض الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل فى إنسان إنسيان على إفعلان من النسيان ، إلا أنه لما كثر فى كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء ـ التى هى اللام ـ لكثرته فى استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير فى كلامهم ، كقولهم «أيش» فى أى شىء ، و «عم صباحاً» فى انعم صباحاً ، «وويلمه» فى ويل أمه ، قال الهذلى :

وَيلُمِّهِ رَجُلًا تَأْبَى بِهِ غَبَنًا * إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالٌ وَلَا بَخَلُ

وقال الآخر :

وَيلُمِّهِ مِسْعَرَ حَرْبٍ إِذَا * أُلْقِىَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الشَّلِيلْ

والذى يدل على أن إنسان مأخوذ من النسيان أنهم قالوا فى تصغيره « أنيسيان » فردوا الياء فى حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً

كثرة استعماله مكبرا ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ؛ فدل على ماقلناه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه فعلان لأن إنسان مأخوذ من الإنس ، وسمى الإنس إنساً لظهورهم ، كما سمى الجن جناً لاجتنانهم : أى استتارهم . ويقال « آنست الشيء » إذا أبصرته ، قال الله تعالى : (آنس من جانب الطور ناراً) أى : أبصر ، وكما أن الهمزة فى الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان ، فكذلك الهمزة أصلية فى إنسان ، ويجوز أن يكون سمى الإنس إنساً لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش مالايوجد فى غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا إن وزنه فعلان .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الأصل فى إنسان إنسيان ، إلا أنهم لما كثر فى كلامهم حذفوا منه الياء لكثرة الاستعمال ، كقولهم أيش فى أى شيء وعم صباحاً فى انعم صباحاً وويلمه فى ويل أمه » قلنا : هذا باطل ؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل ، كما يجوز أن تقول : أى شيء ، وانعم صباحاً ، وويل أمه ـ على الأصل ، فلما لم يأت ذلك فى شيء من كلامهم فى حالة اختيار ولا ضرورة دل على بطلان ماذهبتم إليه .

وأما قولهم « إنهم قالوا فى تصغيره أنيسيان » قلنا : إنما زيدت هذه الياء فى أنيسيان على خلاف القياس ، كما زيدت فى قولهم « لييلية » فى تصغير ليلة ، و « عشيشية » فى تصغير عشية ، وكقولهم على خلاف القياس « مغيربان »

فى تصغير مغرب ، و « رُوَيجل » فى تصغير رجل ، إلى غير ذلك مما جاء على خلاف القياس ، فلا يكون فيه حجة ، والله أعلم .

١١٨ – مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن « أشياء » وزنه أفعاء ، والأصل أفعلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين . وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال . وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء ، والأصل فعلاء .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه أفعاء لأنه جمع شىء على الأصل ، وأصل شىء شيِّىء مثل شيّع ، فقالوا فى جمعه أشيئاء على أفعلاء ، كما قالوا فى جمع لين : أليناء ، إلا أنهم حذفوا الهمزة التى هى اللام طلباً للتخفيف ، وذلك لأمرين : أحدهما : تقارب الهمزتين ، لأن الألف بينهما حرف خفى زائد ساكن ، وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فكأنه قد اجتمع فيه همزتان ، وذلك مستثقل فى كلامهم وإذا كانوا قد قالوا فى سوائية « سَوَايَة » فحذفوا الهمزة مع انفرادها فلأن يحذفوا الهمزة ها هنا مع تكرارها كان ذلك من طريق الأولى . والآخر : أن الكلمة جمع ، والجمع يستثقل فيه مالا يستثقل فى المفرد ، فحذفت منه الهمزة طلباً للتخفيف .

والذى يدل على أنه يستثقل فى الجمع مالا يستثقل فى المفرد أنهم ألزموا خطايا القلب ، وأبدلوا فى ذوائب من الهمزة الأولى واوا ، كل ذلك لاستثقالهم فى الجمع مالا يستثقل فى المفرد .

وأما أبو الحسن الأخفش فذهب إلى أنه جمع شيء بالتخفيف ، وجمع فعل على أفعلاء كما يجمعونه على فعلاء ، فيقولون : سمح وسمحاء ، وفعلاء نظير أفعلاء ، فكما جاز أن يجيء جمع فعل على فعلاء جاز أن يجيء على أفعلاء لأنه نظيره .

والذى يدل على ذلك أنهم قالوا : طبيبٌ وأطباءُ ، وحبيب وأحباء ، والأصل فيه طبباء وحبباء ، نحو ظريف وظرفاء وشريف وشرفاء ، إلا أنه لما اجتمع فيه حرفان متحركان من جنس واحد استثقلوا اجتماعهما فنقلوه عن فعلاء إلى أفعلاء ، فصار أطبباء ، فاجتمع فيه أيضاً حرفان متحركان من جنس واحد ، فنقلوا حركة الحرف الأول إلى الساكن قبله فسكن فأدغموه فى الحرف الذى بعده ، فقالوا : أطباء ، فنقلوه من فعلاء إلى أفعلاء فدل على ما قلناه .

وأما من ذهب إلى أن وزنه أفعال فتمسك بأن قال : إنما قلنا إن وزنه أفعال لأنه جمع شيء ، وشيء على وزن فعل ، وفعل يجمع فى المعتل العين على أفعال ، نحو بيت وأبيات وسيف وأسياف ، وإنما يمتنع ذلك فى الصحيح ، على أنهم قالوا فيه : زَندٌ وأزناد وفرخ وأفراخ وأنف وآناف ، وهو قليل شاذ ، وأما فى المعتل فلا خلاف فى مجيئه على أفعال مجيئاً مطرداً ؛ فدل على أنه أفعال ، إلا أنه منع من الإجراء تشبيها له بما فى آخره همزة التأنيث .

والذى يدل على أن أشياء جمع وليس بمفرد كطرفاء قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع لا إلى المفرد ، ألا ترى أنه لو قيل « ثلاثة ثوب وعشرة درهم » لم يجز ، فلما جاز ها هنا أن

يقال « ثلاثة أشياء وعشرة أشياء » دل على أنها ليست اسماً مفرداً وأنه جمع .

والذى يدل على ذلك أيضاً تذكيرهم ثلاثة وعشرة فى قولهم : ثلاثة أشياء ، وعشرة أشياء ، ولو كانت كطرفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال : ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء ، كما كنت تقول مثلا : ثلاث غرفة ، لو جاز أن يقع فيه الواحد موقع الجمع ، وفى امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن أشياء على وزن لفعاء لأن الأصل فيه شيئاء بهمزتين على فعلاء كطَرْفاء وحَلفاء ، فاستثقلوا اجتماع همزتين وليس بينهما حاجز قوى ؛ لأن الألف حرف زائد خفى ساكن والحرف الساكن حاجز غير حصين ، فقدموا الهمزة التى هى اللام على الفاء ، كما غيروا بالقلب فى قولهم قِسِىّ فى جمع قوس ، والأصل أن يقال فى جمعها : قووس ، إلى أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين ، فصار قسوو ، فأبدلوا من الضمة كسرة ، لأنه ليس فى كلامهم اسم متمكن فى آخره واو قبلها ضمة ، فانقلبت الواو الثانية التى هى لام ياء لانكسار ما قبلها ؛ لأن الواو الأولى مدة زائدة فلم يعتد بها كما لم يعتد بالألف فى كساء ورداء لأنها لما كانت زائدة صار حرف العلة الذى هو اللام فى كساء ورداء كأنه قد ولى الفتحة كما وليته فى عَصًى ورَحًى ، فكما وجب قلبه فى عصًى ورحى ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فكذلك يجب قلب الواو الثانية ها هنا ياء لانكسار ما قبلها ، فصار : قسوى ، وإذا انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التى قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل الياء ، لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب

قلب الواو ياء ، وجعلت ياء مشددة فصار قسىّ ، وكسروا أوله لما بعده من الكسرة والياء ، فقالوا قسى كما قالوا عصىّ وحقىّ ، وما أشبه ذلك ، وكما غيروا أيضاً بالقلب فى ذوائب وبالحذف فى سواية ، وبل أولى ؛ لأنهم إذا أزالوا التقارب فى ذوائب وأصله ذآئب بأن قلبوا الهمزة واواً فقالوا ذوائب وحذفوها من سوائية فقالوا سواية فلأن يزيلوا التقارب بأن يقدموا الهمزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان ذلك من طريق الأولى . وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه خفة فقالوا « أيِسَ » فى يئس ، و « بئر مَعيقة » فى عميقة ، و « عُقابٌ عَبنقاة وبَعنقاة » فى عقنباة ، و « ما أيطبه » فى ما أطيبه ، وما أشبه ذلك ، مما لا يؤدى إلى التخفيف ، فكيف فيما يؤدى إليه ؟ فلهذا قلنا وزنها لفعاء .

والذى يدل على أنه اسم مفرد أنهم جمعوه على فَعَالى فقالوا فى جمعه « أشاوَى » كما قالوا فى جمع صحراء صحارى والأصل فى صحارى صحارىّ بالتشديد ، كما قال الشاعر :

وَلَقَــدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَــرَ يَغْتَــالُ الصَّحَارِيَّا

فالياء الأولى منقلبة عن الألف الأولى التى كانت فى المفرد ؛ لأنها سكنت وانكسر ما قبلها ، والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التى قلبت همزة فى المفرد لاجتماع ألفين ، فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال سببها ، فكانت الثانية منقلبة عن ألف فى نحو حُبلى ، لا منقلبة عن همزة ، ثم حذفت الياء الأولى طلباً للتخفيف ، فصار صحارى مثل مدارى ، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ، فانقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا فى

مدارى فصارت صحارى ، وكذلك « أشاوَى » أصلها أشايىُّ بثلاث ياءات الأولى عين الفعل المتأخرة إلى موضع اللام ، والأخريان كالياءين فى صحارى ثم فعل به ما فعل بصحارى فصار أشايا ، وأبدلوا من الياء التى هى عين واواً فصار أشاوى ، كما أبدلوا من الياء واواً فى قولهم « جَبيتُ الخراجَ جِباوَةً ، وأتيتهُ أتوة » والأصل فيه جباية وأتية ، وليس فى إبدال الواو خروج عن الحكمة ، فإنهم إذا كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو أصيلال فى أصيلان وإن لم يكن هناك استثقال فلأن يبدلوا الياء واواً لأجل المقاربة وإن لم يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموماً ما قبلها نحو موسر وموقن كان ذلك من طريق الأولى ، فلما جمع على فعالى فقيل أشاوى دل على ما قلناه .

والذى يدل على ذلك أيضاً أنهم قالوا فى جمعه أيضاً « أشياوات » كما قالوا فى جمع « فَعْلاء » فعْلاوات نحو صحراء وصحراوات ، وما أشبه ذلك ، فدل على أنه اسم مفرد معناه الجمع ، وليس بجمع على ما بينا .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنه فى الأصل على أفعلاء لأنه جمع شَيِّء على الأصل كقولهم لين وألْيناءُ » قلنا : قولكم إن أصل شىء شيِّء مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ، ثم لو كان كما زعمتم لكان يجىء ذلك فى شىء من كلامهم ، ألا ترى أن نحو سَيْد وهين وميت لما كانَ مخففاً من سَيِّد وهين وميت جاء فيه التشديد على الأصل مجيئاً شائعاً ، فلما لم يجىء ها هنا على الأصل فى شىء من كلامهم ـ لا فى حالة الاختيار ولا فى حالة الضرورة ـ دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى .

وقولهم « إن أشياء فى الأصل على أفعلاء » قلنا : هذا باطل ، لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغى أن لا يجوز جمعه على فعالى ، لأنه ليس فى كلام العرب أفعلاء جمع على فعالى ، فلما جاز ها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه .

وهذا هو الجواب عن قول الأخفش « إنه جمع شىء بالتخفيف وإنهم جمعوه على أفعلاء كما جمعوه على فعلاء لأنه نظير نحو سمح وسمحاء » فإن فعْلا لا يكسر على أفعلاء ، وإنما يكسر على فعول وفعال ، نحو فلوس وكعاب ، والذى يدل على أنه ليس بأفعلاء أنه قال فى تصغيرها أُشَيَّاء ، وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه ، وإنما كان ينبغى أن يرد إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء ، فيقال « شُيَيْئَات » وإنما لم يجز تصغير أفعلاء على لفظه لأن أفعلاء من أبنية الكثرة ، والتصغير علم القلة ، فلو صغرت مثالا موضوعاً للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدين ، وذلك لا يجوز .

وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شىء وأنه جمع على أفعال كبيت وأبيات فظاهر البطلان ؛ لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لوجب أن يكون منصرفاً كأسماء وأبناء .

وأما قوله « إنما منع من الإجراء لشبه همزة التأنيث » قلنا : فكان يجب أن لا تجرى نظائره نحو أسماء وأبناء وما كان من هذا النحو على وزن أفعال ؛ لأنه لا فرق بين الهمزة فى آخر أشياء وبين الهمزة فى آخر أسماء وأبناء .

وأما قولهم « الدليل على أن أشياء جمع وليس بمفرد قولهم : ثلاثة أشياء ، والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى الجمع ، لا إلى المفرد ،

فلا يقال : ثلاثة ثوب ، ولا عشرة درهم ، قلنا : إنما لا يضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنى ، وأما إذا كان مفردا لفظا ومجموعا معنى فإنه يجوز إضافتها إليه ، ألا ترى أنه يجوز أن تقول : ثلاثة رجلة - وإن كان مفردا لفظا - لأنه مجموع معنى ، وكذلك قالوا : ثلاثة نفر ، وثلاثة قوم ، وتسعة رهط ، قال الله تعالى : (وكان فى المدينة تسعة رهط يفسدون فى الأرض) وأضيف العدد إلى هذه الأسماء - وإن كانت مفردة لفظا - لأنها مجموعة معنى ، فكذلك هاهنا : أشياء مفردة لفظا ، مجموعة معنى ، كطرفاء وحلفاء وقصباء ، فجاز أن يضاف اسم العدد إليها .

وأما قولهم « إنها لو كانت كطرفاء لما جاز تذكير ثلاثة ، فيقال ثلاثة أشياء ، وكان يجب أن يقال : ثلاث أشياء » قلنا : إنما جاز تذكير « ثلاثة أشياء » وإن كانت أشياء مؤنثة لوجود علامة التأنيث فيها ؛ لأنها اسم لجمع شىء ، فتنزلت منزلة أفعال من حيث إنه جمع شىء فى المعنى ، لا لأنه مفرد أقيم مقام جمع بمنزلة درهم فى قولهم مائة درهم ، ولو كان كذلك لوجب أن يقال « ثلاث أشياء » كما ذكرتم ، وإذا كانت أشياء اسما لجمع شىء علمت أن أشياء فى المعنى جمع شىء فصارت إضافة العدد إليها بمنزلة إضافته إلى جمع ثوب وبيت فى قولهم « ثلاثة أثواب ، وعشرة أبيات » وما أشبه ذلك ، والله أعلم .

قال أبو البركات كمال الدين الأنبارى :

فهذا منتهى ما أردنا أن نذكره فى كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف ، واقتصرنا فيه على هذا القدر من القول مع تشعب أنحائه ، لتوفر رغبة الطلبة فى سرعة إنهائه ، وكثرة الشواغل عن استقصائه ، فالله تعالى يعصمنا فيه من الزلل ، ويحفظنا فيه من الخطأ والخطل ، ويوفقنا وإياكم لصالح القول والعمل ، بمنه ولطفه

وجد فى بعض النسخ زيادة ثلاث مسائل
ونحن نذكرها هاهنا

---

١١٩ - مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن خبر «كان» والمفعول الثانى لـ «ظننت» نصب على الحال . وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصب المفعول لا على الحال .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن خبر «كان» نصب على الحال أن «كان» فعل غير واقع : أى غير متعد . والدليل على أنه غير واقع أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالا ، ولا يجوز ذلك فى «كان» ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : كانا قائما ، وكانا قياماً ، ويدل على ذلك أيضا أنك تكنى عن الفعل الواقع نحو «ضربت زيداً» فتقول : فعلت بزيد ، ولا تقول فى كنت أخاك : فعلت بأخيك ، وإذا لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصب الحال ، لا نصب المفعول ؛ فإنا ما وجدنا فعلا ينصب مفعولا هو الفاعل فى المعنى ، إلا الحال ، فكان حمله عليه أولى ، ولأنه يحسن أن يقال فيه «كان زيد فى حالة كذا» وكذلك يحسن أيضا فى ظننت زيداً قائما «ظننت زيدا فى حالة كذا» فدل على أنه نصب على الحال .

قالوا: ولا يجوز أن يقال: إنه لو كان نصباً على الحال لما جاز أن يقع معرفة في نحو: كان زيد أخاك، وظننت عمراً غلامك، والحال لا تكون معرفة، لأنا نقول: إنما جاز ذلك لأن «أخاك، وغلامك» وما أشبه ذلك قام مقام الحال، كقولك: ضربت زيداً سوطاً، فإن «سوطا» ينتصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه، وكذلك هاهنا، على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم:

أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ......

وطلبته جَهْدَكَ، وطاقتك، ورجع عَوْدَه على بدئه، إلى غير ذلك، فدل على صحة ما ذهبنا إليه.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن نصبهما نصب المفعول لا على الحال أنهما يقعان ضميراً في نحو قولهم «كنّاهم، وإذا لم يكنهم فمن ذا يكونهم»، قال الشاعر:

دَعِ الْخَمْرَ يَشْرَبْهَا الْغُوَاةُ فَإِنَّنِي ... رَأَيْتُ أَخَاهَا مُغْنِياً بِمَكَانِهَا

فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ ... أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ بِلِبَانِهَا

أراد بقوله «أخاها» الزبيب، وجعله أخا الخمر لأنهما من شجرة واحدة، وقال الآخر:

تَنفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيتَ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

وكذلك قالوا أيضا «ظننته إياه» والضمائر لا تقع أحوالا بحال، فعُدم شروط الحال فيهما، فوجب أن ينتصبا نصب المفعول، لا على الحال.

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إن الفعل إذا كان واقعاً فإن فعل الاثنين يقع منه على الواحد والجمع نحو : ضربا رجلا ، وضربا رجالا ولا يجوز ذلك فى كان فإنه لا يقال كانا قائما وكانا قياماً » فنقول : إنما لم يجز فى « كان » كما جاز فى ضرب لأن المفعول فى « كان » هو الفاعل فى المعنى ، ولا يكون الاثنان واحداً ولا جماعة ، وإنما كان المفعول فى « كان » هو الفاعل فى المعنى لأنها تدخل على المبتدأ والخبر فيصير المبتدأ [بمنزلة الفاعل والخبر][1] بمنزلة المفعول ، وكما يجب أن يكون الخبر هو المبتدأ فى المعنى نحو « زيد قائم » فكذلك يجب أن يكون المفعول فى معنى الفاعل ؛ فلهذا امتنع فى « كان » ما جاز فى « ضرب » لا لما ادعيتم ، على أنا لا نقول إن « كان » بمنزلة ضرب ، فإن ضرب فعل حقيقى يدل على حدث وزمان ، والمرفوع به فاعل حقيقى ، والمنصوب به مفعول حقيقى ، وأما « كان » فليس فعلا حقيقياً ؛ بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث ، ولهذا يسمى فعل العبارة ، فالمرفوع به مشبه بالفاعل ، والمنصوب به مشبه بالمفعول ؛ فلهذا سمى المرفوع اسماً ، والمنصوب خبراً ؛ ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضرب فعلا حقيقياً جاز إذا كنى عنه نحو ضربت زيداً « أن يقال : فعلت بزيد ، ولما كانت « كان » فعلا غير حقيقى بل فى فعليتها خلاف لم يجز إذا كنى عنها نحو كنت أخاك أن يقال : فعلت بأخيك .

وأما قولهم « إنه يحسن أن يقال : كان زيد فى حالة كذا ، وكذلك يحسن أيضا فى ظننت زيدا قائما : ظننت زيدا فى حالة كذا ، فدل على أن نصبها نصب الحال » قلنا : هذا إنما يدل على الحال مع وجود شروط الحال بأسرها ، ولم يوجد

(١) زيادة لابد منها ليستقيم الكلام

ذلك؛ لأنه من شروط الحال أن تأتى بعد تمام الكلام، ولم يوجد ذلك فى «كان» الناقصة التى وقع فيها الخلاف، دون التامة التى بمعنى وقع، ولم يوجد أيضا فى المفعول الثانى لظننت التى بمعنى الظن أو العلم التى وقع فيها الخلاف، لا التى بمعنى التهمة، وكذلك من شروطها ألا تكون إلا نكرة، وكثيرا ما يقع خبر كان والمفعول الثانى لظننت معرفة، ولو كانا حالا لما جاز أن يقعا إلا نكرة، فلما جاز أن يقعا معرفة دل على أنهما ليسا بحال.

قولهم «إنما جاز ذلك لأن المعرفة أقيمت مقام الحال كما أقيمت الآلة مقام المصدر فى قولهم: ضربت زيداً سوطاً» قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك أنه إنما حسن أن ينصب «سوطاً» على المصدر لأنه نكرة قام مقام نكرة، فأفاد فائدته، فحسن أن ينصب بما نصب به لقيامه مقامه، وأما هاهنا فلا يحسن أن يقوم المعرفة مقام الحال، لأن الحال لا تكون إلا نكرة، وهو معرفة، فلا يفيد أحدهما ما يفيده الآخر، فلا يجوز أن يقام مقامه، فلا يجوز أن ينصب بما نصب به.

وأما قولهم «إن الحال قد جاء معرفة فى قولهم: أرسلها العراك، وطلبته جهدك، ورجع عوده على بدئه» قلنا: هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أحوالا، وإنما هى مصادر دلت على أفعال فى موضع الحال، فإذا قلت «أرسلها العراك» فالتقدير فيه: أرسلها تعترك العراك، على معنى تعترك الاعتراك، فأقاموا «العراك» مقام الاعتراك، كما قال تعالى: (والله أنبتكم من الأرض نباتاً) ثم حذفوا «تعترك» وهو جملة فى موضع الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه، كما تقول «إنما أنت سيراً» أى تسير

سيراً ، وكذلك قولهم « طلبته جهدك ، وطاقتك » كأنهم قالوا : طلبته تجتهد اجتهادك ، ثم حذفوا « تجتهد » وهو جملة فى موضع الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه ، وهكذا التقدير فى قولهم « رجع عوده على بدئه » . وقد ذهب بعض النحويين إلى أن « عوده » منصوب برجع نصب المفعول لا نصب المصدر ؛ لأن « رجع » يكون متعديا كما يكون لازماً ، قال الله تعالى : (فإن رجعك الله إلى طائفة منهم) فعدى رجع إلى الكاف ، فدل على أنه يكون متعدياً . والأكثرون على الأول ، وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال فى هذه المواضع لأن فى ألفاظ المصادر دلالة على الأفعال ، على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها ، فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالألف واللام فى موضع الحال فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه ، والله أعلم .

١٢٠ — مسألة

اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً نحو « تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً » : فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى وأبو العباس المبرد من البصريين . وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على جواز التقديم : النقل ، والقياس .

أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ، قال الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ، وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ ؟!

وجه الدليل أنه نصب « نفساً » على التميز ، وقدمه على العامل فيه وهو « تطيب » لأن التقدير فيه : وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً ، فدل على جوازه .

وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ، فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة ، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا نحو قولك « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه نحو « عمراً ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً نحو « راكباً جاء زيد » .

قالوا : ولا يجوز أن يقال « تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به ، فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به ؟ » لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً ، إلا أنه لم يجز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بينا فى مسألة الحال ، فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به ، فصلح أن يكون إلزاماً عليكم .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ، ألا ترى أنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً » أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم ، وكذلك لو قلت « حسن زيد غلاماً ، ودابة » لم يكن له حظ فى الفعل من جهة المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل

فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا .

قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو « راكباً جاء زيد » فإن راكبا فاعل فى المعنى ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأنك إذا قلت « جاء زيد راكباً » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى ، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « راكباً » بمنزلة المفعول المحض لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه كالمفعول نحو « عمرا ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً ، وتفقأ الكبش شحماً ، وحسن زيد غلاماً » لم يكن زيد هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو العرق والشحم ، فلم يكن عرقاً وشحماً وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً لا معنى ، فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل(١) ، وكذلك قولهم « امتلأ الإناء ماء » فإنه وإن لم يكن مثل « تصبب زيد عرقاً » لأنه لا يمكن أن تقول « امتلأ ماء الإناء » كما يمكن أن تقول « تصبب عرق زيد » إلا أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا * وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فإن الرواية الصحيحة :

* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

---

(١) كذا ، وهو خطأ ، وصوابه « كما جاز تقديم الحال »

وذلك لاحجة فيه ، ولئن سلمنا صحة مارويتموه فنقول : نصب «نفساً» بفعل مقدر ، كأنه قال أعني نفساً ، لاعلى التمييز ، ولو قدرنا ماذكرتموه فإنما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم «إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه» قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب في «ضرب زيد عمراً» منصوب لفظاً ومعنى ، وأما المنصوب في نحو تصبب زيد عرقاً» فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى ، فبان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لايقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لايعتقدون صحته ؟! قولهم «كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر» قلنا : وكذلك نقول هاهنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لايجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه هاهنا لدليل ، على أنا قد بينا فساد ماذهبتم إليه وصحة ماذهبنا إليه ، والله أعلم .

١٢١ ـ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن «رُبَّ» اسم . وذهب البصريون إلى أنها حرف جر .

أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه اسم حملا على «كم» لأن «كم» للعدد والتكثير ، و «رب» للعدد والتقليل ، فكما أن كم اسم فكذلك ربّ .

والذى يدل على أن رب ليست بحرف جر أنها تخالف حروف الجر ، وذلك فى أربعة أشياء : أحدها : أنها لاتقع إلا فى صدر الكلام ، وحروف الجر لاتقع فى صدر الكلام ، وإنما تقع متوسطة ؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال . والثانى : أنها لاتعمل إلا فى نكرة ، وحروف الجر تعمل فى النكرة والمعرفة . والثالث : أنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة ، وحروف الجر تعمل فى نكرة موصوفة وغير موصوفة . والرابع : أنه لايجوز عندكم إظهار الفعل الذى تتعلق به . وكونه على خلاف الحروف فى هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف .

والذى يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف أنه يدخله الحذف فيقال فى رب «رُبَ» قال الله تعالى : (رُبَما يَود الذِينَ كفروا لو كانوا مُسلمِينَ) قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد ، وفيها أربع لغات : رُبَّ ورُبَ ورَبَّ ورَبَ ـ بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها، وفتح الراء وتشديد

الباء وتخفيفها ـ فدل على أنها ليست بحرف .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال ، وأنها قد جاءت لمعنى فى غيرها كالحرف ، وهو : تقليل ما دخلت عليه ، نحو «رُبَّ رجلٍ يفهمُ» أى ذلك قليل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم «إنما قلنا إنها اسم حملا على كم لأن كم للعدد والتكثير ورب للعدد والتقليل» قلنا : لا نسلم أنها للعدد ، وإنما هى للتقليل فقط ، على أن «كم» إنما حكم بأنها اسم لأنه يحسن فيها علامات الأسماء ، نحو حروف الجر ، نحو «بكم رجل مررت» وما أشبه ذلك . وجوازُ الإخبار عنه ، نحو «كم رجلا لا حاك» وهذا غير موجود فى «ربّ» فدل على الفرق بينهما .

وأما قولهم «إنها تخالف حروف الجر فى أربعة أشياء : أحدها أنها لا تقع إلا فى صدر الكلام» قلنا : إنما لا تقع إلا فى صدر الكلام لأن معناها التقليل ، وتقليل الشىء يقارب نفيه ، فأشبهت حرف النفى ، وحرف النفى له صدر الكلام .

وقولهم فى الثانى «إنها لا تعمل إلا فى نكرة» قلنا : لأنها لما كان معناها التقليل ـ والنكرة تدل على الكثرة ـ وجب ألا تدخل إلا على النكرة التى تدل على الكثرة ليصح فيها معنى التقليل .

وقولهم فى الثالث «إنها لا تعمل إلا فى نكرة موصوفة» قلنا : لأنهم جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذى تتعلق به ، وقد يظهر ذلك الفعل فى

ضرورة الشعر .

وقولهم فى الرابع « إنه لا يجوز إظهار الفعل الذى تتعلق به » قلنا : فعلوا ذلك إيجازا واختصارا ، ألا ترى أنك إذا قلت « ربّ رجل يعلم » كان التقدير فيه : رب رجل يعلم أدركت ، أو لقيت ، فحذف لدلالة الحال عليه ، كما حذفت فى قوله تعالى : (وأَدخِلْ يدكَ فى جيبك) إلى قوله تعالى : (إلى فرعون وقومه) ولم يذكر مرسلا ؛ لدلالة الحال عليه . والحذف على سبيل الوجوب والجواز لدلالة الحال كثير فى كلامهم .

وأما قولهم « إنه يدخله الحذف ، والحذف لا يدخل الحرف » قلنا : لا نسلم ، فإنه قد جاء الحذف فى الحرف : فإن « أنّ » المشددة يجوز تخفيفها ، وهى حرف ، وكذلك حكى أبو العباس أحمد بن يحيى من أصحابكم فى « سوف » [سَفْ أفعل ، و] [1] سَوْ أفعَلُ ، فحذفتم الواو والفاء ، وإذا جاز عندكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد ؟! والله أعلم .

---

(١) زيادة يقتضيها الكلام

يقول المعتز بالله تعالى وحده : أبو رجاء محمد محيي الدين بن عبد الحميد :

الحمد لله وكفى ، وسلامه على الذين اصطفى .

وبعد فقد أتممت — بحمد الله تعالى ومعونته — مراجعة كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين الكوفيين والبصريين » الذى صنفه الإمام كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى النحوى ، المولود فى عام ٥١٣ ، والمتوفى فى عام ٥٧٧ من الهجرة ، وهو كتاب فريد فى بابه ، لم ينشر للناطقين بالضاد كتاب آخر فى موضوعه ، وإن يكن لأسلافنا رضى الله عنهم فى هذا الموضوع عدة مصنفات كلُّها حَرِيٌّ بالإخراج والذيوع .

وكنت على نية أن أنشر مع الكتاب تعليقات يرجع أكثرها إلى شرح مفرداته والترجمة لرجاله وبيان شواهده ، ومنها ما يرجع إلى تحقيق نسبة الأقوال النحوية إلى أصحابها ، ومنها ما يرجع إلى الرد على المؤلف فى بعض اختياراته ، مع الاستدلال على ما نخالفه فيه . ولكنى حين أخذت فى كتابة هذه التقييدات تركت العنان لقلمى فجرى فى الميدان شَوْطاً بعيدا ، وخشيت إنْ أنا جعلت ما أكتبه بأسفل صحائف الكتاب فى هذه الأوقات التى اشتدت فيها ضائقة الورق بسبب أزمة الحرب العالمية أن يحول الحجر على الورق دون ظهور الكتاب ، وأنا شديد الرغبة فى أن يطلع ناشئة العربية على هذا اللون من الجدل والحوار فى مسائل العربية ؛

لهذا رأيت أن يظهر كتاب أبى البركات الأنبارى خالياً من التعليقات إلا فى الندرة حين يحتاج ضبطه إلى التعليق ، وأن أتبعه فى أقرب فرصة بكتاب من تصنيفى يكفُل للمطّلع عليه إصابَة الحقيقة وراحة النفس المتطلعة إلى اكتناه أسرار العربية ، وسميت كتابى الذى أشرت إليه « الانتصاف ، بتحقيق مسائل الإنصاف »

والله المسئول أن يوفقنى إلى خير العمل ، آمين .

تصويب

اضبط فى ص ١٦ س ١٢ بيت امرىء القيس على الوجه الآتى :

كَأَنِّى بِفَتْخَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوَةٍ   عَلَى عَجَلٍ مِنِّى أُطَأْطِىءُ شِمَالِى

أراد « شمالى » .

وهذه إحدى ثلاث روايات ، وهى التى يتم عليها الاستشهاد ، وما ذكر هناك رواية أخرى لكن لا يتم عليها الشاهد .

فهرست المسائل الواردة فى الجزء الثانى من كتاب «الإنصاف، فى مسائل الخلاف» لأبى البركات الأنبارى

تمت فهرست المسائل ، والحمد لله أولا وآخرا

الفهارس العامة

لكتاب

الإنصاف : فى مسائل الخلاف

لأبى البركات الأنبارى

وهى ثلاثة أنواع :

ا — فهرس الأعلام

ب — فهرس الشواهد

حـ — فهرس أنصاف الأبيات

فهرس الأعلام

وتشتمل على أعلام النحاة والقراء مرتبة على حروف الهجاء

تمت فهرسُ الأعلام ، وقد ضمناها أعلام النحاة والقراء مرتبة على حروف المعجم . ولم نذكر فيها أعلام الشعراء ؛ إذ كنا قد صنعنا فهرسين للشعر ، وإذ كان المؤلف قد أتى بأكثر الشواهد غير منسوب إلى قائله ، وسنصنع فهرساً للشعراء فى كتابنا « الانتصاف ، بتحقيق مسائل الإنصاف » الذى هو تفصيل وإكمال لهذا الكتاب .

فهرس القوافى

تمت فهرس الشواهد

وإنما ذكرنا فيها قوافى الأبيات الكاملة ، ولم نذكر فيها من أبيات الرجز المشطور إلا ماحكى المؤلف منه بيتين فأكثر ، فأما الواحد منه فقد ذكرناه مع فهرس أنصاف الأبيات ، اعتبارا بالصورة الظاهرة رغبة فى تيسير المعرفة على الشادين . ولله الحمد والمنة

فهرس أنصاف الأبيات

تمت الفهارس . ولله عظيم المنة

كتاب الموازنة

بين أبى تمام حبيب بن أوس الطائى الشاعر الفيلسوف

المتوفى بالموصل فى عام ٢٣١ من الهجرة

وأبى عبادة الوليد بن عبيد الله البحترى شاعر الخيال

المتوفى فى عام ٢٨٤ من الهجرة

تأليف

الإمام النقادة أبى القاسم الحسن بن بشر بن يحيى الآمدى البصرى

المتوفى فى عام ٣٧٠ من الهجرة

(١) طبع هذا الكتاب قبل اليوم ثلاث مرات: فى الآستانة مرة، وفى الشام مرة، وفى القاهرة مرة. ولكن طبعاته الثلاث كانت مليئة بالأغاليط، خالية من الضبط، يتشعب فى قراءتها الذهن ولا تستريح إليها النفس. وقد أقبل على الكتاب قراء العربية - برغم ما فيه - حتى نفدت نسخه ولم يبق منها شىء؛ لأن الكتاب نادر فى بابه؛ فهو من خير ما صنف فى النقد الأدبى والسرقات الشعرية، فى تحقيق فريد، وعبارة طلية.

(٢) وقد قام بتحقيق نصوصه، وضبط ما اشتمل عليه من شعر، وشرح غريبه، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ المحقق الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد الأستاذ فى كلية اللغة العربية بالجامع الأزهر؛ فقدمه لقراء العربية، بعد الذى كابد فى تحقيقه، وهو مطمئن - أو قريب من الطمأنينة - إلى أنهم سيجدون فيه طَلِبَةً طالما تاقت إليها نفوسهم، وأنهم سيقرءون نسخة صحيحة من كتاب نشره الوراقون قبل اليوم ثلاث مرات، وكأنه لم ينشر، لكثرة ما شاع فيه من تحريف، ونقص، وسوء ترتيب.

(٣) وقد قام بنشر هذا الكتاب - على وجه يرضى عنه الأدب والمتأدبون - حضرة محمود افندى توفيق الكتبى بشارع جوهر القائد (السكة الجديدة سابقاً) قريباً من المشهد الحسينى، وهو يطلب منه

تحت الطبع

كتاب

الأشباه والنظائر النحوية

وهو أفضل تصانيف الإمام المطلع ذى التصانيف الكثيرة

جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى

المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة

بتحقيق وشرح

محمد محيي الدين عبد الحميد

الأستاذ فى كلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر